10

الصحافة الورقية اليومية في الدول العربية

الواقع، الرهانات، والآفاق المستقبلية

تحرير

أ. د. مي العبدالله

أ. د. هيثم قطب

أ. د. ماجد تربان

د. بتول السيد





الصحافة الورقية اليومية في الدول العربية

الواقع، الرهانات، والآفاق المستقبلية

الصحافة الورقية اليومية في الدول العربية

الواقع، الرهانات، والآفاق المستقبلية

الصحافة الورقية اليومية في الدول العربية

الواقع، الرهانات، والآفاق المستقبلية

تحرير:

أ٠د. مي العبدالله

أ٠د. ماجد تربان

أ٠د.هيثم قطب

د. بتول مصطفى



دار النهضة العربية
بيروت – لبنان
شارع الجامعة العربية – مقابل كلية طب الأسنان
بناية اسكندراني رقم 3 – الطابق الأرضي والأول
منشورات: دار النهضة العربية

ISBN 978-614-442-986-0
رقم الكتاب: 4542
اسم الكتاب: **الصحافة الورقية اليومية في الدول العربية:**

الموضوع : اعلام
سنة الطبع : 2023 م.
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 366
Tel & whatsapp +961 1 833270 / +961 1 854161
darnahda@gmail.com
www.darnahda.com

darnahda@

فريق العمل:

أ. أحمد سرور
د. حسن أبوحشيش
د. سحر مصطفى
د. صباح الخيشني
د. فاديا حسين
د. ماجد الخضري
أ. مازن مجوز
أ. د. محمد العلالي
أ. د. مصطفى متبولي
أ. هاله السيد

د. أكرم حمدان
أ. حياة عون
أ. سليم النباهين
د. غادة عثمان
أ.د. فايزة يخلف
أ. د. ماجد تربان
د. مثاني أبشر
أ. محمد مجدي
د. منى طوق
د. وفاء حطيط

د. بتول مصطفى
د. خضر الجمالي
د. سليمان أعراج
د. غسان حرب
أ. فتحية صبري
أ. ماجدة حلاني
أ. محمد خليل
أ. محمد الطويل
أ. ندى محمد
د. يوسف سلمان

مقدمة الكتاب

كثيرة هي الدراسات الصحفية، لكن القليل منها يعتمد القراءة التحليلية، المبنية على المقاربة النظرية. هذا يعني أن العديد من الباحثين يدرسون جوانب معينة من الصحافة، لكن القليل منهم فقط يتعامل مع المعرفة الأساسية الإعلامية من أجل فهم الصحافة ككل. وقد تبين لنا، من النتائج الرئيسية لتحليلنا التاريخي المقارن لدراسات الصحافة، أنه لا يوجد اتفاق مفاهيمي حول الصحافة، وإجماع حول تعريف بحث الصحافة. هذا يعني أنه من الصعب تكوين إطار معرفي واحد على أساس الأدبيات الموجودة، فدراسات الصحافة هي مجال بحثي تعددي ومتباين وديناميكي، والخطاب النظري للدراسات الصحفية غير متجانس ومتعدد الأبعاد.

تاريخيًا، كانت النظرية الأولى هي الفردانية المعيارية التي تفهم الصحافة على أنها عمل أفراد موهوبين، لكن مفهوم العمل الصحفي يتجلى في الحاضر بأشكال مختلفة، على سبيل المثال من خلال «صحافة المواطن». لقد انتشر المنهج التجريبي ، الذي قدم الفلسفة الوضعية (الجديدة) والفلسفة التحليلية كأساس للمعرفة العلمية، بسرعة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وأثر كثيراً على بحوث الصحافة التي ركزت على الإشكاليات التي من الممكن اختبارها بالطرق التجريبية. وبعد أن كان مجال البحث هو عملية صنع القرار للصحفي، الذي يلعب دور حارس البوابة، ويقوم باختيار الأخبار ووضع جدول الأعمال، يتم اليوم تضمين نتائج النظرية التحليلية التجريبية في نظريات صحفية مختلفة، وتركز النظريات الاجتماعية المتكاملة أو الدراسات التنظيمية على الصحافة كنظام اجتماعي منظم وليس على الصحفيين كأفراد.

وبناء على المقاربة البنائية الوظيفية، لا تزال الوظيفة المركزية للصحافة هي جمع البيانات لتصميم ونشر الأخبار. لكن الصحفيين كأعضاء في مؤسسة، يحلون المشاكل المتبادلة في ما بينهم ويحفزون بعضهم البعض على العمل. من هنا، فإنه من المستحيل فصل الصحفيين كأشخاص عن الصحافة كنظام اجتماعي، والنظريات البنائية الوظيفية هي أساسية للمقاربة الاجتماعية المتكاملة التي تسعى

إلى دمج العوامل المختلفة (الفردية والهيكلية والتنظيمية) في نموذج الصحافة، من أجل وصف إنتاج المحتوى الإعلامي. ومن السمات الخاصة للدراسات الثقافية للصحافة أنها كانت منذ البداية تستكشف العلاقة النصية بين المنتج والمتلقي، لفهم المعاني السائدة للرسائل، وكيف يتألف معنى الرسائل من قبل الشركات الإعلامية الكبرى و كيف يستقبلها الجمهور. وقد ركزت العديد من الدراسات الثقافية على البحث في العلاقة بين الثقافة والإعلام والاتصال والسلطة، ولا تهتم الدراسات الثقافية بالصحافة كمهنة، بل كممارسة أيديولوجية.

من جهة أخرى، تؤكد المقاربات النفسية للدراسات الصحفية إلى حد كبير على عاملين نفسيين حاسمين في صياغة ونشر أخبار معينة: البعد الاجتماعي النفسي للعمل الإعلامي من خلال التفاعل الاجتماعي، والبعد المعرفي النفسي القائم على المعتقدات والمعرفة المستقرة، كما ربط نظريات النوع الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بالدراسات الثقافية.

يرجع تاريخ الصحافة الورقية اليومية في العالم العربي فعليًا إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من انتقال الطباعة إلى الدول العربية بعد قرنين من اختراع العالم الألماني «جوتنبرج» للمطبعة في منتصف القرن الخامس عشر، الأمر الذي أدى إلى انتشار الصحافة العالمية والدولية. ويعود السبق في إصدار أول صحيفة عربية إلى العراق وبغداد تحديداً في العام 1816، تليها القاهرة فدمشق، ثم الجزائر ولبنان وتونس وليبيا على التوالي، ولحقتها دول أخرى متفرقة. وبحسب مرويات تاريخية أخرى، فإن بداية ظهور الصحافة كان في القاهرة مع نهاية القرن الثامن عشر، وذلك بالتزامن مع الحملة الفرنسية على مصر بقيادة «نابليون بونابرت» في العام 1798 التي جلبت معها المطبعة فتم إصدار صحيفتين باللغة الفرنسية. وفي العام 1828 صدرت صحيفة الوقائع المصرية، ومن ثم توالى إصدار الصحف في الأقطار العربية كافة، حتى بلغ عددها 27 صحيفة ومجلة في العام 1870.

وأخذت الصحف العربية تتطور تدريجياً بعد بداياتها المتواضعة في الشكل والمضمون، وذلك نتيجة عوامل عدة، أهمها تطور الطباعة وانتشار التعليم

وبروز النخب المثقفة، ما أدى إلى ظهور عشرات المطبوعات بين صحيفة ومجلة، ولكنها ظلت مُقيدة بالأوضاع السياسية في العهد العثماني، فضلاً عن تأثير النزعات الاستعمارية. وقد تميزت الصحافة العربية بتنوع ملكيتها العامة أو الخاصة، وتبعيتها شبه المطلقة للأنظمة، فيما عدا استثناءات خاصة بالدول التي تتمتع فيها الصحافة بقدر من الحرية والاستقلالية إثر التعددية السياسية. وشهدت الصحف العربية في العصر الحديث، وتحديداً منذ النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً نوعياً وكمياً لافتاً، لاسيما مع ظهور المنظومات والبوابات الصحافية العامة والشاملة، والمعطيات التي فرضها التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية وتبعاتها على الواقع الإعلامي بشكل عام.

وعليه، ظهرت الصحافة الإلكترونية العربية في منتصف التسعينات وتحديداً في العام 1995 مع توفر صحيفة «الشرق الأوسط» عبر الإنترنت لأول مرة على شكل صور، تلتها صحيفة «النهار» اللبنانية التي أصدرت طبعة إلكترونية يومية خاصة بالشبكة، و«الحياة» ثم «السفير»، وعدد من الصحف المصرية، وغيرها. وفي الوقت الحاضر يأتي ازدياد عدد الصحف العربية الإلكترونية إثر التحديات التي صارت تواجهها الصحافة المطبوعة، ومن أبرزها ارتفاع تكلفة الإصدار، قلة عوائد التوزيع، وتراجع الدخل الإعلاني. وفي المقابل، ثمة تحديات تواجه الأولى مثل ضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض الدول العربية، ناهيك عن المشكلات التقنية والتشريعية، والأمية الرقمية، وما إلى ذلك.

ولا يُمكن إغفال دور المنافسة بين الصحافة التقليدية المطبوعة ووسائل الإعلام الجديد التي ساهمت في ظهور ما عُرف بـ«صحافة المواطن»، وما فرضته من تداعيات على واقع الإعلام عموماً، والإعلام العربي خصوصاً، لاسيما في ظل الأزمة الصحية الاستثنائية وغير المسبوقة التي شهدها العالم أخيراً والمتمثلة في جائحة «كورونا/كوفيد 19»، إذ ألقت بظلالها على المؤسسات الصحافية والعمل الصحافي، وعززت من عمق التحديات التي يعاني منها هذا القطاع، لاسيما الاقتصادية منها. فضلاً عن فرض الحاجة للتحول إلى النشر الإلكتروني، واستخدام المنصات الرقمية على اختلاف أنواعها، وذلك من أجل تعزيز التفاعلية

مع الجمهور النشط، ومواكبة المستجدات والأحداث الطارئة بصورة فورية، خاصة وأن اهتمام الجمهور بوسائل الإعلام والاتصال عامة والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات يزداد في أوقات الأزمات.

عليه، حاولنا عبر هذا الكتاب، ومن خلال فرق العمل المُشاركة في إعداده، رصد واقع الصحافة الورقية اليومية في العالم العربي، من خلال طرح تجارب عدد من الدول العربية كنماذج، مُرتبة أبجديًا، وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، واليمن، عن طريق ملاحظة المحتوى، والمقابلات مع المسؤولين والعاملين في الصحف.

وقد تم تسليط الضوء على الواقع الراهن للصحافة من خلال ست محاور أساسية:

1-معلومات عامة عن الصحف، 2- نشأتها وتطورها، 3-الرهانات المهنية والسياسية، 4-الرهانات المادية والاقتصادية، 5- الرهانات التقنية والإعلام الإلكتروني، 6- رؤى مستقبلية. وقد ترك المجال حراً للتصرف بتصميم الفصل لكل فريق.

التحدي الأكبر الذي يواجه تطوير النظريات العلمية المتعلقة بالصحافة اليوم هو تطور الصحافة الإلكترونية التي تثير العديد من الأسئلة، فيما يتعلق بالتغييرات التي يحدثها، كالسؤال عن هوية صحافي اليوم، وما نوع المهام التي يقوم بها الصحفي عبر الإنترنت، بالمقارنة مع المنتجين الآخرين للمحتوى عبر الإنترنت، على سبيل المثال كتاب المدونات. والتحدي الجديد الآخر هو عولمة الاتصال الإعلامي، التي تنطوي على مسألة ما إذا كانت الصحافة العالمية تتطلب نظرية جديدة.

الصحافة الأردنية

واقع الصحافة الأردنية

د. ماجد الخضري

مقدمة:

لقد مرت الصحافة الأردنية في تطورها التاريخي عبر ثلاث مراحل هي، أولاً: صحافة الإمارة التي امتدت من عام 1921 (تاريخ إنشاء الإمارة) إلى عام 1946. وثانياً: صحافة المملكة التي امتدت من عام 1946 (استقلال المملكة) إلى عام 1970. وثالثاً: المرحلة الحديثة التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، الأولى: امتدت من عام 1970 إلى عام 1989، إذ تميزت الصحافة الأردنية آنذاك بالاستقرار المالي والتقدم الفني. والثانية: جاءت منذ عام 1989 الذي شهد فيه الأردن تحولاً ديمقراطياً وإلى الآن (عصام الموسى، 1998: 79- 143).

ويُلحظ اقتران مولد الصحافة الأردنية بنشأة الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن في 11 أبريل/نيسان 1921. وتُعتبر «الحق يعلو» أول صحيفة أردنية، وكان ذلك في مخيم للأمير عبد الله الأول في معان. وبعد إدخال المطبعة عام 1923 صدرت صحيفة «الشرق العربي» وهي صحيفة رسمية كانت تصدر أسبوعيًا أو نصف شهرية، وتغير اسمها عام 1926 لتصبح «الجريدة الرسمية» لحكومة شرق الأردن، ثم غير هذا الاسم من الاستقلال إلى «الجريدة الرسمية» للمملكة الأردنية الهاشمية، وما زالت تصدر إلى الآن (عصام الموسى، 1997: 261).

وقد شهد العام 1927 تطوراً حقيقياً في إصدار الصحف عن طريق القطاع الخاص، فصدرت صحف «جزيرة العرب» لحسام الدين الخطيب، «وصدى العرب» لصالح الصمادي، و«الأردن» لخليل نصر التي بقيت تصدر حتى عام 1982، وحاول شاعر الأردن مصطفى وهبي التل إصدار صحيفة «الأنباء»، إلا أن العدد الأول صودر من المطبعة. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين صدرت صحف ومجلات لم يكتب لها الاستمرار، مثل: مجلة «الحكمة»؛ «الميثاق»؛ و«الوفاء» و«الجزيرة العربية» وغيرها (عصام الموسى، 1997: 261).

وبعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في 25 مايو/أيار 1946، واحتلال فلسطين عام 1948 صدرت العديد من الصحف، منها: مجلة «الرائد» لأمين أبو الشعر، وكانت تنطق باسم حزب الشعب الأردني؛ وصحيفة «الجهاد» عام 1947؛ و«النهضة» عام 1949 اللتان صدرتا عن حزب النهضة العربية. وبعد نكبة عام 1948 انتقل عدد من الصحافيين الفلسطينيين مع صحفهم إلى الأردن (عصام الموسى، 1997: 265). وصدرت تبعًا لذلك صحيفتا «فلسطين» و«الدفاع» في الأردن وكانتا تصدران في فلسطين، وصدرت صحيفة «فلسطين» في العام 1911، وبقيت في فلسطين حتى النكبة ثم انتقلت إلى عمَّان.

أما في فترة المد القومي، وبخاصة الناصري الذي ساد في الشارع العربي خلال الخمسينيات والستينيات، فقد شعرت الحكومة الأردنية آنذاك برئاسة وصفي التل بأن الصحافة الأردنية التي كانت تصدر من القدس وتعود في جذورها إلى الصحافة الفلسطينية غير قادرة على التصدي للخط القومي الناصري الذي يستخدم الأثير لبث الدعاية لأيديولوجيته أو ربما أنها كانت مهادنة لذلك الخط. وعليه، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للمطبوعات في عام 1967، بدلاً عن قانون عام 1955 كي تستطيع السيطرة بفاعلية على الصحافة غير المنضبطة أو غير الفاعلة.

ولعل من المهم هنا الوقوف قليلاً عند هذا القانون؛ لأنه غيب صحفاً لها من العمر عشرات السنوات، وولد صحفًا ما زالت موجودة منذ ذلك الوقت، وغيّرَ في مسألة الملكية، فأجاز للحكومة أن تفرض نفسها شريكة لأصحاب هذه الصحف، أو حتى إصدار صحفها الخاصة، وهو أمر كان له تأثيره الواضح في المسيرة الموضوعية والمهنية للصحافة الأردنية.

لقد أصدر رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل خلال وزارته الرابعة في 1 فبراير/ شباط عام 1967 قانون المطبوعات والنشر رقم (16) على شكل «قانون مؤقت» بعد أن حل مجلس النواب، ووضع شروطاً مالية ومهنية لإصدار الصحف، لكنها كانت سهلة التحقيق. أما أهم ما ورد فيه؛ فكان مادته الأخيرة رقم (17) التي نصت على أنه «بعد نفاذ هذا القانون تُعتبر لاغية جميع الرخص الممنوحة

بإصدار مطبوعات صحافية، وعلى الراغبين في إصدار أي مطبوعات صحافية التقدم بطلب الترخيص حسب أحكام هذا القانون».

وهكذا، دخلت الصحافة الأردنية مرحلة جديدة بصحف جديدة، وأدركت الصحف اليومية الأربع الموجودة آنذاك وهي: «الدفاع»؛ «فلسطين»؛ «الجهاد»؛ و«المنار» بأن عليها أن تتحاور وتدمج نفسها باثنتين: واحدة في عمَّان؛ والثانية في القدس. والمفارقة أن وزير الإعلام كان يشارك في المفاوضات بين أصحاب الصحف ويقرر رئيس التحرير والمحررين، وانتهت الأمور بتوحيد صحفيتي «فلسطين» و«المنار» تحت اسم «الدستور» على أن تصدر في عمَّان، وتوحيد «الدفاع» و«الجهاد» تحت اسم «القدس» على أن تصدر في القدس. وأدت هذه السياسة إلى وقف الكثير من الصحف الأسبوعية بسبب رفض إعادة ترخيصها على الرغم من قلتها آنذاك. ومن المفارقات أيضاً، قيام الحكومة بتعيين موظفين من دوائر وزارة الإعلام للعمل محررين في الصحيفتين الجديدتين، في حين تم فصل عدد كبير من المحررين الأصليين.

وكان لحرب يونيو/حزيران عام 1967 التي اندلعت بعد نحو أربعة أشهر من نفاذ القانون، والحرب الأهلية في الأردن عام 1970 التي لحقتها بعد ثلاث سنوات، أثر بارز في ما أتى من تطورات لاحقاً، فالأولى فصلت بشكل شبه نهائي بين الصحافتين الأردنية والفلسطينية، والثانية قدمت القناعة للحكومة الأردنية بإصدار صحيفتها الخاصة، فصحيفة «الدستور» هي الصحيفة اليومية الوحيدة التي كانت موجودة خلال الفترة من عام 1970-1967 على الرغم من صدور صحيفة «الدفاع» لفترة قصيرة. وفي الوقت الذي اقتربت فيه الأولى من نهج الدولة من دون أن تتعرض للمقاومة الفلسطينية؛ كانت الثانية أقرب إلى أفكار التنظيمات. وقد أسهم ذلك في إقناع حكومة وصفي التل بعد استتاب الأمور بضرورة إصدار صحيفة ناطقة باسم الحكومة.

وعليه، أصدرت الحكومة الأردنية قراراً يحمل الرقم (26) بتاريخ 13 مايو/أيار عام 1971 يقضي بإنشاء مؤسسة فكرية وصحيفة حكومية تكون قادرة على قراءة المتغيرات السياسية، وهي «المؤسسة الصحافية الأردنية»، وعُين أمين

أبو الشعر أول مدير عام لهذه المؤسسة، وكان أول إنتاج لها صحيفة «الرأي» بموجب قرار من رئاسة الوزراء في 18 مايو/أيار 1971، وقد صدر العدد الأول منها في 2 يونيو/حزيران.

وكان الهدف من الإقدام على هذه الخطوة إصدار صحيفة «شبه رسمية» تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال في عدد من الدول العربية. وما ساعد على تحقيق هذا الهدف هو توافر آلات الطباعة الحديثة، إذ كان سليم الشريف صاحب صحيفة «الجهاد» قد اشترى في تلك المرحلة آلات طباعة حديثة بكفالة الحكومة عقب حرب يونيو/حزيران عام 1967 لاستئناف إصدار صحيفة في عمّان تحل مكان صحيفته التي كان يصدرها في القدس. وبعد اختفاء هذا الصحافي بطريقة غامضة عام 1970 عمدت الحكومة بعد أن سوت مسألة الديون واستكملت آلات الطباعة إلى إنشاء هذه المؤسسة الصحافية.

لقد أصبحت صحيفة «الرأي» بعد صدورها ثاني صحيفة رسمية في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية بعد صحيفة «الشرق العربي» التي صدرت عام 1923. وحمل صدروها أيضاً مفارقة تحمل دلالات تتمثل في أن نزولها إلى الأسواق سبق عملية الترخيص الرسمي لها بـ 76 يوماً، ما يطرح التساؤل حول لزوم ترخيصها ما دامت الحكومة نفسها هي صاحبتها.

وعلى الرغم من تبني الحكومة لهذه المؤسسة منذ ولادتها؛ إلا أن صحيفة «الرأي» المنبثقة عنها فشلت في أن تكون بالمستوى الذي يبحث عنه أصحابها (الحكومة)، ويبدو أن طرحها السياسي والمهني الذي كانت تمثله لم يكن قابلًا للبيع، فلم يزد توزيعها الحقيقي على مئات النسخ. وكان على الدولة أن تفكر بأسلوب جديد، وكان الحل المثالي أن تُملكها لمقربين لها، يحافظون على خطها السياسي، ويعملون على إنجاحها بمعرفتهم المهنية، وهذا ما لم يحصل إطلاقًا، فسعت الحكومة إلى ترك الصحافة بيد القطاع الخاص بشرط ألا يحيد عن خط الدولة. وتحولت المؤسسة من «مساهمة عامة» إلى مؤسسة «مساهمة خاصة»، إذ أجريت هذه العملية بمراحل بدأت عام 1973 وانتهت عام 1975، إذ نُقلت ملكية المؤسسة في البداية إلى الاتحاد الوطني العربي (التنظيم السياسي الناطق

باسم الدولة آنذاك الذي حاول من خلاله الملك حسين إعادة اللحمة الوطنية للمجتمع الأردني من خلال حشد القوى المؤثرة من الأردنيين من غربي نهر الأردن وشرقه).

وجاء هذا النقل بعد إلغاء مجلس الوزراء لقانون المؤسسة رقم (26) بموجب القانون المؤقت رقم (45) لعام 1973، ثم تلاه القانون المؤقت رقم (5) لعام 1974 القاضي بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة خاصة، وفيها تملك الحكومة 40 % من الأسهم، أما الـ 60 % المتبقية من الأسهم، فطرحت للقطاع الخاص وانتهت العملية في 1 سبتمبر/أيلول 1975 بعد أن تم بيع الحصة الكاملة العائدة للحكومة، وأصبحت ملكيتها تعود إلى مجموعة خاصة صغيرة من الأشخاص. وبتاريخ 2 يناير/كانون الثاني عام 1977 تم تسجيل الشركة تحت رقم 442 برأسمال قدره 100 ألف دينار، وأصبح جمعة حماد مديراً عامًا لها (عبدالله حجازي، 1995: 12).

إن نجاح الصحيفة لا يكون بتطابق وجهة النظر مع الحكومة، وهذا ما عرفه أصحاب «الرأي» الجدد، وما نفذوه بدقة، الأمر الذي زاد من نسبة مبيعات هذه الصحيفة، لكنه زاد في الوقت نفسه من نقمة الدولة أيضاً، فعرفت التعطيل والتوبيخ، وكادت في بعض المراحل أن تعود إلى صيغتها التأسيسية حيث كانت الملكية الكاملة للدولة (باسم سكجها، 1998: 46). واستمر هذا الوضع إلى ما هو عليه من عام 1977 حتى عام 1986 حين تحولت الشركة مرة أخرى من «شركة مساهمة خاصة» إلى «شركة مساهمة عامة» بعد أن قررت الحكومة الأردنية توسيع قاعدة الملكية في الصحف اليومية بتحويل «الرأي» و«الدستور» من شركات مساهمة «خاصة» إلى شركات مساهمة «عامة». وبموجب هذا القرار، تم توزيع ملكية الصحف على النحو التالي: المالكون القدامى 35 %؛ والمساهمون بالاكتتاب العام 25 %؛ وصناديق الدولة 15 %؛ وشركات ومؤسسات عامة 20 %؛ والعاملون في الصحيفة 5 %؛ وتم طرح الأسهم لكل شركة من هاتين الشركتين للاكتتاب العام (عصام الموسى، 1997: 270). وهكذا، وبعد طول مخاض أخذت تتضح ملامح الشكل النهائي للصحافة الأردنية الحديثة.

وقد مثلت صحيفتا «الرأي» و«الدستور» الخط السائد الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنية منذ نشأتها وحتى الآن (عصام الموسى، 1997: 271). وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للعمل الصحافي في الأردن إلى حد ما، على الرغم من حالة اللا استقرار التي كانت تعيشها في الانتقال من العام إلى الخاص وبالعكس تحت تأثير السلطة السياسية القائمة، إلا أن الصحيفتين أثبتتا نجاحهما، إذ ما زالتا تتربعان على عرش الصحافة اليومية الأردنية، إذ يوجد في الأردن حاليًا سبع صحف يومية، هي: «الرأي» و«الدستور» و«العرب اليوم» التي تأسست عام 1993، و«الغد» التي تأسست عام 1996، و«السبيل» التي تأسست كصحيفة أسبوعية عام 1993 وتحولت عام 2003 إلى صحيفة يومية، وكذلك «الديار» و«الأنباط».

وعلى الرغم من أن صحيفتي «الرأي» و«الدستور» أيضاً من الصحف «الموالية للحكومة»، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من إغلاقهما والتهديد بسحب رخصتهما وتعطيلهما، ما يعطي فكرة واضحة عن سلطوية الأحكام العرفية وقانون المطبوعات والنشر الصادر عام 1973 (عصام الموسى، 1997: 150)، وعن قدرة الصحيفة على التحدي، وعن قدراتها المادية والمعنوية على المقاومة وعدم الانهزام. كما أدى عجز الحكومة عن إخضاع «الرأي» و«الدستور» في فترات السبعينات إلى إتباع أسلوب آخر للتعامل مع الصحافة يقوم على اتخاذ قرارات حكومية «من أعلى» وإجبار الصحف على احترامها، خاصة أن أحكام وقوانين الطوارئ المعمول بها منذ عام 1967 لم تُلْغَ إلا عام 1989، وهي تعطي لرئيس مجلس الوزراء (الحاكم العسكري) مطلق الحرية لاتخاذ ما يراه مناسباً في سبيل المصلحة العامة، والسلامة العامة، والأمن القومي.

1 - تنظيم الصحافة اليومية:

لقد أقدمت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ عدد من القرارات والخطوات في منتصف الثمانينيات كان لها الأثر الكبير في العمل الصحافي، وهي كالتالي:

الخطوة الأولى: أصدرت فيها تعليمات في عهد زيد الرفاعي عام 1985 تم

بموجبها تحديد نشر إعلانات النعي والتهنئة في الصحف اليومية، وبموجب هذه التعليمات اقتصر نشر النعي على ذوي المتوفى. كما تم منع نشر جميع أشكال التهاني للجهات المسؤولة والأشخاص المسؤولين على الصفحة الأولى، إلا ما يتصل منها بمناسبة قومية أو دينية أو وطنية (شفيق عبيدات، 2003: 157)، ما يعني خسران الصحيفة لمورد مهم من الإعلانات التي تدر دخلاً لا بأس به.

الخطوة الثانية: أصدرت فيها حكومة زيد الرفاعي قراراً عام 1986 عملت بموجبه على تحويل المؤسسة الصحافية الأردنية «الرأي» والشركة الأردنية للصحافة والنشر «الدستور» إلى مؤسستين عامتين (شفيق عبيدات، 2003: 157). ويعتقد أن هذا القرار اتخذ للحد من استقلالهما باعتبارهما مؤسسات خاصة وناجحة اقتصادياً، ما يؤكد أهمية تأثير المؤسسات الصحافية الأردنية ومتانة قاعدتها الاقتصادية واستقلالها المالي، واعتمادها الكلي على الإعلانات والمبيعات وليس على الدعم الحكومي، ورغبتها في التعبير عن الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن هيمنة الحكومات. وإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات الإحصائية إلى أن عدد قارئي الصحف اليومية في الأردن في الثمانينات قُدر بنحو 650 ألف شخص يوميًا (صحيفة الدستور، 13 مايو/أيار 1986).

الخطوة الثالثة: وافقت فيها حكومة زيد الرفاعي مطلع شهر فبراير/شباط عام 1987؛ بحجة ارتفاع أسعار الورق عالمياً ومواد طبعه على رفع أسعار الصحف اليومية، فأصبحت 75 فلساً للنسخة الواحدة بدلًا من 50 فلساً في السابق. وما يجدر ملاحظته أن صفحات الصحف الأردنية لم تكن تقل في تلك الأيام عن 20 صفحة ووصلت أحياناً إلى 30 صفحة. أما توزيعها؛ فاقترب بمجمله من 200 ألف نسخة يومياً. وكانت «الرأي» الأكثر انتشاراً، تليها «الدستور»، ثم «صوت الشعب» التي تأسست عام 1986 وأغلقت عام 1990 (عصام الموسى، 1998: 152).

الخطوة الرابعة: هي خطوة إيجابية إلى حد ما، وفيها وافق مجلس الأمة عام 1988 على إضافة تعديل على المادة (16) من قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 2 لعام 1973 الذي نص على رفع الحصانة عن قرار مجلس الوزراء المتعلق

بإلغاء امتياز المطبوعة الصحافية أو سحبه، الأمر الذي يتيح مقاضاة الحكومة إذا ما أقدمت على هذين الإجراءين.

وفي 24 أغسطس/آب عام 1988 أقدمت الحكومة من خلال لجنة الأمن الاقتصادي المنبثقة عن تعليمات الإدارة العرفية رقم 2 لعام 1967 المعمول بها منذ ذاك التاريخ التي تمنح رئيس الوزراء صلاحية الحاكم العسكري على توجيه ضربة قوية للملكية الخاصة للصحف، إذ حلت هذه اللجنة مجالس إدارة الشركات الصحافية الثلاث: «الرأي»؛ «الدستور»؛ و«صوت الشعب»، فأقصت مجالس الإدارة، وعينت لجان إدارة مؤقتة لمدة سنتين لإدارة هذه الصحف. كما اتخذت اللجنة قراراً بتعيين مديرين عامين للصحف ورؤساء تحرير لها، وعملت اللجنة أيضاً على تقليص ملكية أصحاب الصحف الأصليين إلى 5 % من الرأس مال الكلي. وفي مرحلة المجالس المؤقتة؛ تم بيع أسهم المالكين القدامى لشركات استثمار حكومية (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) في 3 إبريل/نيسان عام 1989 بنسبة 45.9 % من رأس المال، وبذلك أصبح القطاع العام يمتلك نسبة عالية من الأسهم في هذه الصحف، ما يعني سيطرته عليها (عبدالله حجازي، 1995: 12).

الخطوة الخامسة: مع مجيء حكومة جديدة برئاسة مضر بدران عادت لجنة الأمن الاقتصادي في 11 ديسمبر/كانون الأول عام 1989عن قراراتها السابقة، وأعادت مجالس الإدارات السابقة للمؤسسات الثلاث، وعلى رأسها صحيفة «الرأي»، لكن الملكية الصحافية لم تتأثر بهذا الإجراء. وتمت انتخابات مجلس الإدارة في 10 يناير/كانون الثاني عام 1990، وعُين محمد العمد مديراً عاماً للمؤسسة، وتم بعدها رفع قيمة رأسمال المؤسسة الصحافية الأردنية «الرأي» إلى مليوني دينار أردني (عبدالله حجازي، 1995: 12).

ويُعتبر الدستور الأردني لعام 1952 وقانون المطبوعات والنشر لعام 1993 وقانون نقابة الصحافيين لعام 1983 وقانون العقوبات لعام 1960 أهم النصوص الأساسية التي تحكم مهنة الصحافة الأردنية في ظل بداية التحول الديمقراطي (جمال الشلبي، 2000: 40). وقد واكبت الصحف ذلك، وازداد عددها من ثماني

صحف عام 1988 إلى 48 صحيفة عام 1996 على سبيل المثال (جمال الشلبي، 2000: 55). وهذا يُعتبر انعكاساً مباشراً لقانون المطبوعات والنشر الذي صدر عام 1993، ويُعد من أكثر قوانين المطبوعات والنشر مرونة وتطوراً، لاسيما أنه أعاد تأكيد ما أقره الدستور الأردني لعام 1952 في مادته (3) من أن «الصحافة والطباعة حرتان»، كما أن المادة (4) منه جاءت لتؤكد الحرية الصحافية، فنصت على أنه «تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون» (أحمد القضاة، 1998: 201).

لقد حدث تطور ملحوظ في طبيعة الموضوعات التي تتناولها الصحافة الأردنية خلال مرحلة التحول الديمقراطي، إذ استطاع قانون المطبوعات والنشر لعام 1993-على الرغم من ثغراته- أن ينهي الرقابة المباشرة للحكومة على المطبوعات الصحافية، إذ أصبحت هذه الرقابة ذاتية، ولم يعد بإمكان الجهات المسؤولة إغلاق الصحف أو معاقبة الصحافيين بسبب نشر موضوع معين، وكل ما تستطيع عمله اليوم هو رفع ما تعتبره مخالفة إلى القضاء للنظر فيه.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الحديث عن الفساد في المرحلة السابقة للتحول الديمقراطي يُعد إساءة لسمعة البلد وللمناخ الاستثماري فيه وزعزعة للثقة العامة، أما في المرحلة الديمقراطية، فقد امتلكت الصحف هامشاً من الحرية في نشر الأخبار والتعليقات عن قضايا الفساد، وإن كانت الصحف اليومية آنذاك: «الرأي»؛ و«الدستور»؛ و«العرب اليوم» لا تكتب في هذا الموضوع إلا ضمن العموميات، وليس من خلال متابعة قضايا محددة أو تسمية دوائر أو جهات أو أشخاص معينين. وذلك لعدم قدرة هذه الصحف على إجراء تحقيقات صحافية موسعة، ومتابعة هذه الموضوعات للحصول على الأدلة والإثباتات من جهة، ونتيجة للضغوطات الاجتماعية المفروضة عليها من جهة أخرى. وفي المقابل كانت الصحف الأسبوعية والحزبية أكثر اهتماماً بنشر قضايا الفساد وإبرازها، حتى لو لم تصل إلى نتائج ملموسة.

أما التطور الآخر في الصحافة الأردنية خلال المرحلة الديمقراطية، فهو التطور المتعلق بحجم تمثيل المعارضة السياسية في الصحافة، ففي هذا المجال، ما لا يزال تمثيل الرأي الآخر في الصحف الأردنية ضعيفاً، على الرغم من هامش الحرية الممنوح للصحافة في نشر مختلف الآراء والمعلومات والمواد، حتى وإن تباينت بدرجة أو بأخرى مع التوجه الرسمي. وغالباً ما يتم التعبير عن الرأي الآخر في الصحف اليومية من خلال نشر بيانات الأحزاب المعارضة عن بعض القضايا، ومن خلال نشر مقالات بعض الكتاب الذين يتخذون مواقف معارضة لوجهة نظر الحكومة.

2 - **عصر الرقمنة الصحافية:**

مع دخول الصحافة عصر الرقمنة يُلحظ أن الكثير من الصحف، خاصة الأسبوعية فضلت التحول إلى إعلام إلكتروني ولم تعد تطبع ورقيًا، أو تحولت إلى مجلات شهرية أو غير دورية. وبقي في الأردن حاليًا سبع صحف يومية ناطقة بالعربية، وأخرى ناطقة بالانجليزية هي «الجوردن تايمز»، والعديد من الصحف الأسبوعية التي وصلت في مرحلة من المراحل إلى أربعين صحيفة، لكنها الآن لا تزيد عن خمسة عشر صحيفة، إذ تعاني من ضائقة مالية بعد أن أوقفت الحكومة إعلاناتها واشتراكاتها فيها، بسبب مواقفها المعادية لها، ونشرها مواد لا ترضيها.

وهذه الصحف ظهرت في الأردن بعد رفع الأحكام العرفية وعودة الحياة الديمقراطية عام 1989، إذ كان القارئ متعطّش إلى تغيير نمط قراءته، فمال بوضوح إلى مطالعة الصحف الأسبوعية التي تزوّده بمعارف تعدّ خفايا بعيدة عن أنظاره إذا قرأ صحيفة يومية. وقد امتازت صحف هذه الفترة بخصائص عدة، أهمها:

- عدم الاستقرار وعدم الانتظام في الصدور.
- ضعف الإمكانات المادية.
- صحف أسبوعية وليست يومية.

- سيطرة الإنتاج الأدبي بمختلف أشكاله (القصة والرواية، القصائد، والنقد الأدبي).

وقد لعبت الصحافة والأدب بكافة أشكالهما دورًا فعالًا وساطعًا في البناء الفكري والاجتماعي والسياسي للمجتمع الأردني، فكل منها ساعد في انتشار وتطور الآخر، فسيطر الأدب بشتى أنواعه على مضامين الصحف الأردنية، ما أدى إلى انتشار الصحف وزيادة توزيعها لشغف المواطنين بقراءة الإنتاج الأدبي للكتاب سواء كان شعرًا أو مقالًا، وزيادة الوعي الناجم عن الإقبال المتزايد على قراءة الصحف وزيادة أعداد المتعلمين الذي أدى إلى تعلق شريحة واسعة وناشئة من الشعب الأردني بالأدب والأدباء وإنتاجهم الفكري.

وشهد يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 1989 مرحلة جديدة أدت إلى انفراج أزمة الصحافة لتواكب المسيرة الديمقراطية التي دخلها الأردن بعد عودة الحياة الديمقراطية إليه، وما تلا ذلك من أحداث سياسية تجاوز تأثيرها الأردن إلى إقليم الشرق الأوسط والعالم أجمع، مع انهيار الاتحاد السوفيتي سابقًا وحرب الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت، ومن ثم مؤتمر مدريد فيما عرف بعملية السلام في الشرق الأوسط عام 1991 واتفاقية وادي عربة في العام 1994. كل هذه العوامل أثرت على المشهد الإعلامي الأردني، ما أدى إلى ظهور إنتاج ثقافي وأدبي فرض نفسه على الساحة الثقافية المتأثرة بالأحداث السياسية، سواء كان ذلك نثرًا أو شعرًا أو مسرحًا. وسيطرت السياسة على المشهد الثقافي، فباتت أغلب الأعمال الثقافية تتضمن الأحداث السياسية، على عكس ما كان في الإمارة وبداية الخمسينيات من سيطرة الثقافة على المشهد السياسي بطغيان الأدب والثقافة على الصحافة السياسية.

وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لدى افتتاحه الدورة الثانية لمجلس النواب في الخامس

من أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2008 أعاد الملك تسليط الضوء مجددًا على ملف الإعلام الذي انتقد أدائه أكثر من مرة، وأبدى امتعاضه منه. وقد كانت رسالة الملك واضحة، إذ حدد ما يجب أن يكون الإعلام عليه، والدور الذي يجب

أن يضطلع به، وحض على الارتقاء بمستوى أدائه. واعتبر أن الصحافة «مهنة رفيعة، هدفها الحفاظ على المصلحة العامة، وخير المجتمع وتشكيل الرأي العام، بعيدًا من التضليل، وتحويل الرأي الشخصي إلى حقيقة عامة».

وبرأي الملك أن على الإعلام أن يساهم مساهمة فاعلة وأساسية في تمكين الأردن من «تحقيق المكانة التي يطمح إليها عربيًا وعالميًا على صعيد الحريات والانفتاح السياسي وترسيخ ثقافة الديمقراطية» بصفته «عين الناس على الحقيقة وإحدى ركائز المجتمع الديمقراطي». ولتحقيق ذلك، دعا الملك إلى «التمسك بمبادئ المهنية والموضوعية، للحفاظ على التوازن الضروري بين الحريات الصحافية والحقوق الشخصية». وإضافة إلى اهتمام الملك بملف الإعلام، فقد لاقى اهتمام الكثير من الوزراء الذين تناوبوا على توليه، وأيضًا العديد من رجالات الإعلام والمحللين والصحافيين.

3 - إعلام الألفية الثالثة:

شهد الإعلام الأردني تطورًا ملحوظًا خلال السنوات العشر الماضية، خاصة مع الانتشار السريع لوسائل الإعلام الإلكتروني واستقطابها لجمهور وسائل الإعلام التقليدية التي بدأت تتلاشي أو تغير من أسلوبها في عرض المادة الإعلامية. وقد شهد الأردن كغيره من الدول العربية ظهور مئات المواقع الإخبارية الإلكترونية التي زاد عددها عن أربعمائة موقع والآلاف من المدونات والمواقع الاجتماعية ومحطات الإذاعة والفضائيات الخاصة، وذلك بعد أن كانت معظم وسائل الإعلام مملوكة للدولة، ولم يكن حتى بداية السبعينيات في الأردن غير صحيفتين يوميتين ومحطة إذاعة واحدة ومحطة تلفاز واحدة. وكانت هذه الوسائل الإعلامية مملوكة للدولة، في حين أن القطاع العام كان مغيبًا عن المشهد الإعلامي، وقد استمر الحال على ما هو عليه حتى عام 1989 عندما رفعت الحكومة قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وسمح للقطاع الخاص بتأسيس محطات إذاعة وتلفزة وصحف، ولكن وسائل الإعلام الخاصة ظلت تحت رقابة الحكومة من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي سلطته الحكومة على وسائل الإعلام، خاصة تلك التي كانت تنشر ما يخالف الحكومة وينتقد أعمالها، إذ أتاح ذلك القانون للحكومة إغلاق وسائل

الإعلام ولم تكن الآراء المعارضة تظهر كثيرًا في تلك الوسائل التي كانت تحت رحمة سحب الترخيص منها.

وعند محاولة إجراء مقارنة بسيطة بين دور الإعلام في القرن الماضي ودوره في بداية الألفية الثالثة، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية نجد أن هناك اختلاف كبير وتطور هائل وتنوع ملحوظ أثر بالإيجاب في الرسالة الإعلامية، سواء من حيث مرسل الرسالة أو الرسالة المرسلة أو القنوات التي تنقل الرسالة أو حتى متلقي الرسالة، وهذا التطور الملحوظ انعكس بالإيجاب على الرسالة الإعلامية وأضفى مصداقية على مضمونها ومحتواها.

في السابق وخاصة في الخمسينيات والستينيات وحتى في السبعينيات من القرن الماضي كان المتحكم في صياغة وإرسال الرسالة الإعلامية هو الإعلام الرسمي والحكومي فقط، وكانت القنوات الأخرى ضعيفة وغير مؤثرة في الرأي العام، إلى جانب أن الرسالة الإعلامية كثيرًا ما كانت مضللة، خاصة في وقت الحروب والأزمات سواء السياسية والاقتصادية أو حتى الصحية والاجتماعية. وكان الإعلام الأردني ضمن هذا الإطار قبل ظهور الإعلام الجديد الذي فقدت السلطة السيطرة عليه، وبات الكثير من المتلقين يفضلونه على الإعلام الحكومي والتقليدي، ما دفع السلطات الأردنية لمحاولة السيطرة على الفضاء والإنترنت من خلال إصدار قوانين جديدة لهذه الغاية، لكنها نجحت في ذلك بشكلٍ محدود.

وهذه السمة لم تقتصر فقط على دول أو منطقة بعينها، بل كانت هي السمة السائدة في الشرق والغرب وفى كل الدول بلا استثناء سواء المتقدمة أو حتى النامية، إلا أن التوقيت والحجم والطريقة كانت تختلف من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك لمستوى الوعي والتقدم العلمي داخل المجتمع. وعلى النقيض، فإن ما حدث في الألفية الثالثة هو تغير واضح في الرسالة الإعلامية من حيث المصداقية والدقة وتنوع معدي الرسالة ومرسلها والقنوات والوسائل المستخدمة، وحتى صياغة الرسالة نفسها تغير، ما صب في صالح متلقي الرسالة (الشعوب)، على عكس ما كان يجري في السابق، إذ كان يصب في صالح مرسل الرسالة (الحكام) ويخدم أهدافهم.

وفي الواقع، فإن معدل الرقابة القومية والمدنية تزايد كثيرًا على الرسالة الإعلامية، وبات من الصعب الكذب على الشعوب متلقية الرسالة الإعلامية، وأصبحت الرسالة الرسمية تأكيدية فقط، وليست تعريفية أو المصدر الوحيد للمصداقية، بل في الكثير من الأحيان بات كذبها الواضح والمكشوف يؤثر بالسلب على استقرار السلطة التنفيذية وديمومتها، ويرجع ذلك كله إلى التالي:

- زيادة المهتمين بالعمل العام والناشطين سواء الحقوقيين أو السياسيين أو المدنيين.

- دخول المجتمع المدني بقوة في كونه مصدر رئيس للرقابة على مضمون الرسالة، وتخطى ذلك أيضًا إلى دور مرسل للرسالة الإعلامية التأكيدية لصدق السلطة التنفيذية.

- البطء والضعف الواضح في ترسانات الإعلام الرسمية الناتج عن البيروقراطية.

- تنوع وسائل وقنوات نقل الرسالة الإعلامية سواء المسموعة أو المقروءة أو المرئية وسهولتها.

- قلة تكلفة نقل الرسالة وتنوع مُعديها، إذ بات من السهل جدًا أن تعد الشعوب رسالتها بنفسها.

- عزز التقدم التكنولوجي الحالي سرعة رصد أثر الرسالة الإعلامية على المتلقي (الشعوب).

- اهتمام العامة والمثقفين بوسائل التكنولوجيا الحديثة لسهولة استخدمها، فزاد ذلك من وصول الرسالة إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين والمشاهدين.

- دخول القطاع الخاص بقوة قطاع الإعلام، ما اجتذب عددًا كبيرًا من متلقي الرسالة الإعلامية، نظرًا لاتفاقه مع رغبات ومتطلبات الجمهور.

- تنامي الاهتمام من قبل المدونين برصد الرأي العام، واستعراض ردود الفعل على الرسالة الإعلامية الحكومية.

- تنوع مصادر الرسالة الإعلامية سواء كان ذلك من الداخل أو الخارج، فأصبح

العالم كله قرية صغيرة لا يستطيع أحد إخفاء أي أمر فيها.

وقد انعكس ذلك على الأحداث التي مرت بها منطقة الوطن العربي خلال الأعوام الأخيرة الماضية وتبلورت قدرة الإعلام على التأثير في الرأي العام الداخلي والخارجي بشكل كبير، إذ تأثر الأردن أيضًا بما جرى في مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس. وأصبح استخدام الإعلام البديل أكثر انتشارًا وجرأة، فقد شهدت الساحة الإعلامية الدولية نقلة هائلة ومتسارعة للغاية في تطور وسائلها وأساليبها وتقنياتها المعلوماتية الحديثة خلال العقود الماضية.

إن عصر الانفجار الرقمي في السنوات القادمة سيكون عصر سيادة الآلة وتفوقها، إذ ستتخطى التكنولوجيا قدرة الإنسان على السيطرة عليها أو استقرائها، وسنعلن فيه أن القرن الحادي والعشرين هو القرن الأول الذي يتنازل فيه الإنسان شيئًا فشيئًا عن سيطرته وسيادته الأزلية على محيطه، لذا فإن أيًا منا لا يمكن أن يتخيل بعد اليوم ما الذي يمكن أن يحدث.

إن البشرية لم تكن تحلم يومًا بهذه النقلة النوعية الإعلامية التي تجاوزت حدود المستحيل، فبعدما كانت وسائل نقل الخبر والمعلومة تقتصر على الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال في العالم، أصبح الأغلب اليوم يملك تلك الوسائل، بل وأصبح الكثير منا جزءًا لا يتجزأ منها. وبعد أن كان البعض مجرد مستمع أو قارئ لا أكثر، أمسوا مشاركين في نقل الخبر وإعداده، فلم يعد بالضرورة أن يملك الفرد مبالغ طائلة ليصبح صاحب صحيفة أو مشارك فيها، بل إن كل ما يحتاج إليه هو حاسب آلي، واشتراك في الإنترنت، وبعض المعرفة في تصميم المواقع، أو الاتصال بشركة متخصصة في ذلك لتتكفل بذلك العمل، وليحصل بعدها على فرصة كبيرة ليكون جزا من العالم، فينقل إليه همومه وأحلامه وأفكاره وثقافته، بل ويمكن أن يشارك الآخرين في الإعداد ونشر الخبر نفسه في كل أنحاء الأرض.

4 - **تأثيرات الطوفان المعلوماتي:**

إن الثورة الحاصلة في وسائل الإعلام اليوم التي أدخلتنا بطريقة أو بأخرى - شئنا أم أبينا - إلى عالم الإنترنت استطاعت أن تقلص الفجوة ما بين الداخل والخارج، فلم تعد الدول والحكومات كما كانت، بل لم يعد هناك أي إمكانية رسمية – كما يتصور البعض من الغارقين في أوهامهم من القمعيين - لاحتواء ذلك الطوفان المعلوماتي الهائل الذي بدأ يخترق كل مسامات الحياة، فأصبحنا نعيش الأحداث أولًا بأول. ما يحدث اليوم في الغرب يصلنا خلال جزء من الثانية في الشرق، والعكس صحيح، فمشاركة عامة الناس في الشؤون العامة قد أصبحت شيئًا روتينيًا لا يقتصر على الأغنياء في كثير من دول العالم، بل أصبح الجميع اليوم قادرًا على المشاركة في صناعة القرار وتحريكه، بل وفي الكثير من الدول أصبح المواطن الفقير قادرا بكل سهولة على المشاركة في صناعة حياته ومستقبله، وذلك من خلال المساهمة المباشرة والمشاركة في تطويع وتشكيل الحياة العامة، وخلق فرص جديدة له.

ولم يعد بالإمكان الوقوف في طريق العولمة الرقمية العابرة للقارات، ومن العبث أن تمارس بعض الدول محاولات القمع المعلوماتي وحكر الاطلاع والمشاركة من خلال إغلاق المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وغيرها من وسائل الصحافة الرقمية على سبيل المثال، تحت مفاهيم وقوانين بائدة، لا هم لها سوى تحجير وتطويق الفكر، ولو كان ذلك في حدود المقبول منها، فهم هنا أشبه بمن يحاول تخليص ماء البحر من ملحه، وهل ينفد الملح من ماء البحر، وهو جزء لا يتجزأ منه، في وقت كان أولى بأن تكون هناك سياسات ديمقراطية لاحتواء الأخطاء والسلبيات في تدفق سيل المعلومات، وذلك عن طريق الاندماج والتوعية والتثقيف الاجتماعي والديني والتربوي، وخلق أبواب أوسع للاطلاع والمشاركة في تلك الأفكار العامة من قبل الحكومات.

ويعود فضل الريادة في استخدام الصحافة الإلكترونية لمؤسستي BBC الإخبارية وإندبندنت برودكاستينغ أوثوريتي IBA، وتحديدًا في العام 1976، إذ بدأت الثمرة بما أطلق عليه وقتها خدمة «تلتكست»، فالنظام الخاص بالمؤسسة

الأولى ظهر تحت اسم «سيفاكس» Ceefax، بينما عرف نظام المؤسسة الثانية باسم أوراكل racle، وللصحافة الإلكترونية التي يطلق عليها في الدراسات الأدبية والكتابات العربية مسميات أخرى مثل الصحافة الفورية والنسخ الإلكترونية والصحافة الرقمية والصحيفة الإلكترونية تعريفات عديدة، منها: ''أنها منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، ويتم قراءتها من خلال جهاز كمبيوتر وغالبًا ما تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت، والصحيفة الإلكترونية أحيانا تكون مرتبطة بصيغة مطبوعة''.

ويعرفها البعض الآخر بأنها ''الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت سواء كانت هذه الصحف بمثابة نسخ أو إصدارات إلكترونية لصحف ورقية مطبوعة أو موجز لأهم محتويات النسخ الورقية، أو كصحف ومجلات إلكترونية ليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق وتتضمن مزيجًا من الرسائل الإخبارية والقصص والمقالات والتعليقات والصور والخدمات المرجعية''، إذ يشير تعبير online journalism في معظم الكتابات الأجنبية إلى تلك الصحف والمجلات الإلكترونية المستقلة، أي التي ليست لها علاقة بشكل أو بآخر بصحف ورقية مطبوعة.

وبما أننا نتحدث عن ذلك التطور الكمي والنوعي المتسارع في وسائل الإعلام اليوم، فإننا لا يمكن أن نؤمن بالطبع بحدوث سيناريو خالٍ من المفاجآت تستمر فيه الأشياء على ما هي عليه اليوم بعد عقد من الزمن، وخصوصًا أننا نشاهد كل ثانية من الزمن تقدمًا كبيرًا في شتى وسائل الإعلام، وتحديدًا في جانبها الثوري الذي يُسمى الصحافة الإلكترونية أو الرقمية التي لم يكد يمضي على ظهورها بشكل رسمي أكثر من عقدين من الزمن، إذ أنه من المعروف أن صحيفة «هيلزنبورج داجبلاد» السويدية كانت أول صحيفة في العالم تنشر إلكترونيًا بشكل كامل وذلك في العام 1990، حتى انتشرت بعدها تلك الثورة الإعلامية الرقمية في مختلف أرجاء العالم بشكل خيالي وغير متوقع للكثيرين.

لقد تزايد الاتجاه في الصحف على مستوى العالم إلى التحول للنشر الإلكتروني بسرعة كبيرة، ففي عام 1991 لم يكن هناك سوى عشر صحف فقط على الإنترنت، ثم تزايد هذا العدد حتى بلغ 1600 صحيفة في عام 1996. وقد بلغ عدد الصحف عام 2000 على الإنترنت 4000 صحيفة إلكترونية على مستوى العالم، كما أن حوالي 99 % من الصحف الكبيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت صفحاتها على الإنترنت. أما اليوم، فمن المرجح أن العدد قد وصل إلى ما يزيد عن العشرين ألف صحيفة إلكترونية موزعة على مختلف أرجاء العالم، وأكثر من خمسة ملايين موقع إلكتروني مُوزع ما بين منتديات شخصية ورسمية ومدونات، وغيرها من أشكال التبادل الثقافي الرقمي. أما في الأردن، فإن أول صحيفة إلكترونية صدرت عام 2002، إذ تأخر الأردن في مجال الصحافة الإلكترونية عن دول العالم الأخرى.

إن الإعلام في السنوات العشر القادمة سيعمل على تطويع الشبكة العنكبوتية لتقليص المسافات الجغرافية والحدود القارية فيما يسمى بالإعلام العابر للقارات، ليخدم الإنسان كما هو اليوم ولكن بشكل أكثر تطورًا وفي مختلف المجالات والأصعدة كالصحة والبيئة والاقتصاد والتعليم. وخلال المرحلة القادمة سيتم الوصول إلى بداية عصر الثورة الرقمية اللامتناهية التي ستقلص شيئًا فشيئًا من استخدام الورق والطباعة والحبر وغيرها من الوسائل الإعلامية التقليدية المكلفة والمحدودة، وبالتالي إمكانية التوسع في سرعة ودقة نقل المعلومة والخبر إلى مختلف أرجاء العالم.

ولذا فإن من المطلوب الانتباه إليه عربيًا، وخصوصًا خلال المرحلة القادمة من الثورة الإعلامية الرقمية والتكنولوجية - كون الدول العربية– من أكثر الدول تقصيرًا في هذا المجال المستقبلي الحتمي، هو ضرورة تبني واحتضان العديد من الصحف والمواقع الرسمية الإلكترونية كبديل غير نهائي للصحف الورقية التي لابد من المحافظة عليها وتطويرها في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والرياضية وغيرها. وهذا الاختبار يمر الآن بمرحلة (حتمية الامتحان الوجودي) بالنسبة لهذه الوسائط الإعلامية؛ تماماً مثل بدايته.

لقد حول الإعلام الجديد إعلام الألفية الثالثة كوكبنا إلى «قرية عالمية» توقف فيها الزمن واختفت منها المساحة، ولهذا بدأت الوسائل مرة أخرى بإرجاع الناس للوحدة القبلية بأدوات تقنية. وبفضل هذه الوسائط يتحول الفرد العالمي من الانعزال ومحدودية المشاركة إلى المساهمة الشديدة في التجارب الجماعية. والكثير ينظر إلى ثقافة وسائل الإعلام الحديثة على أنها ثقافة إيجابية ستزيد من ممارسة الديمقراطية، وفهم الآخر المختلف ثقافياً.

البعض يتحدث عن «فجر إنساني جديد» تعلي فيه التكنولوجيا من القوة الشخصية والمتعة واللعب، في الوقت الذي تنهار فيه الصفوة الإعلامية القديمة ليحل محلها صفوة جديدة صغيرة السن، بحيث أن عباقرة البرمجة ومخترقي الحواسيب (Hackers) سيكونون الذات الجديدة في ثقافة «يوتيوبية» تكنولوجية. إن الإعلام الجديد سيصحبه طفرات في استخدام وسائل اتصال جديدة ومتطورة تُيسر استخدام الشبكة في كل لحظة، مثل أجهزة «آيفون»، «آيباد»، «جالاكسي»، وغيرها. وهناك من يرى أن تكنولوجيا الإعلام المعاصرة ستختزل التقدم دائريًا عبر اختراع حواسيب وكاميرات رقمية وتلفونات محمولة أحدث وأسرع وأقوى، وبالتالي تجعل الآلة في المركز وليس الإنسان.

كما أن ثورة وسائط الإعلام الجديدة سيترتب عليها خلال السنوات المقبلة تغيرات في مجالات العمل وإدارة شؤون الحكم والأمن، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على المستوى العالمي وتنسيق العلاقات بين الدول بعضها البعض. وسيحل الإنترنت محل الإعلام التقليدي، إذ أصبحت كل الوسائل مُختزلة في جهاز واحد هو الحاسوب، أو التلفون المحمول. وأصبح المتلقي يعيش بوجدانه في العالم الافتراضي الذي يجد نفسه فيه، ويشعر بحرية لا حدود لها في هذا العالم.

إن الخصائص الاتصالية الفريدة والإمكانيات التكنولوجية الهائلة التي تزخر بها الإنترنت ووسائط الإعلام الحديثة تجعل الميل إلى الاعتقاد بتسيَد هذه التقنية كبيرًا. وقد يكون بقاء وسائل الإعلام التقليدية واستمرارية وجودها مرهوناً بمدى قدرتها على مجاراة هذه الوسائط في تقديم الخدمات والمعارف والمعلومات والتقنيات المتطورة. ولكن الإمكانيات التكنولوجية التي تمتاز بها الإنترنت ليست

وحدها الضامنة لإبقاء الإنترنت نظام اتصال فريد في المستقبل؛ بل هناك عوامل أخرى تكمن في بنية المجتمع، خاصة الرأسمالي الذي خرج منه هذا الاختراع، فالعلاقة بين النظام الاتصالي في أي مجتمع والأنظمة الأخرى فيه هي علاقة تبادلية واعتمادية.

وما يعزز هذا الاعتقاد هو تلك المسلمات التي ترتكز عليها نظرية التفاعلية الرمزية القائلة بأن الأفراد في المجتمع يلجؤون إلى وسائل الاتصال الجماهيرية لتكوين معانٍ مشاركة للعالم الاجتماعي والمادي الذي يعيشون فيه من أجل مساعدتهم على فهمه، ومن أجل تسهيل تفاعلهم وتواصلهم اليومي فيه. وكلما زادت الأحداث المحيطة بهؤلاء الأفراد تعقيداً وغموضاً وتوتراً وتأزماً زاد اعتمادهم على هذه الوسائل لتوضيح هذا الغموض وإزالته، والتعامل مع المخاطر والأزمات.

وهناك عامل الربح، فما دام دافع الربح يحظى بقدرٍ كبير من الأهمية في المجتمعات، وما دام الإنترنت تقوم بدورٍ فاعل في ذلك من خلال الإعلانات والبيانات التي تقدمها لشركات ومؤسسات عملاقة، ومن خلال صناعة الترفيه والتسلية التي تلقى قبولاً واستحساناً بين فئات كبيرة جداً من الناس، فإن الشبكة وما تحتويه من وسائط إعلامية جديدة مُرشحة لتجاوز الوسائل الإعلامية الأخرى، وربما تهميش شبه كلي لبعضها.

وهذا الكلام لا يستلزم بالضرورة اختفاء التلفزيون أو أن يحل الإنترنت محل الصحف، وإن كان سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة الإعلام والمعلومات، وسرعة الحصول عليها ونشرها، خاصة وأنه لا يمكن أن يمر أكثر من عشرين دقيقة على وقوع أي حدث، مهما كان صغيراً في أي مكان في العالم من دون أن يتم نشره على الشبكة الدولية. ويذهب البعض للتأكيد على أن الحاضر والمستقبل سيكونان تحت سيطرة السلطة الخامسة (الوسائط الإعلامية الجديدة)، وأن ميزان القوة قد تحول من حارس البوابة في الصحافة التقليدية إلى السلطة الخامسة المتمثلة في المواطنين، إذ اكتسبت شرعيتها من الواقع المعاش، ولم يعد للسلطة الرابعة ذلك الحضور الذي كان يُشهد لها به في القرنين الماضيين.

وما يزيد من أهمية الإعلام الجديد مستقبلاً أن الجماهير لم تعد تقتنع بالحصول على المعلومات والأخبار بالرجوع إلى مصدرٍ واحد، وإنما ترجع إلى مصادرٍ متعددة حتى تتمكن من مقارنة المعلومات والأخبار للتأكد من صحتها وصدقها، إلى جانب ما تتيحه الإنترنت من فرصة كبيرة لمناقشة ونقد ما تقدمه المصادر العديدة والرد عليها، وتبادل الآراء والأفكار حولها. ويتوقع الكثيرون أن ترك الخيار للمتلقي سيصل إلى حد أن تصبح لكل شخص في زمن ليس ببعيد، وكالة الأنباء الخاصة به؛ وذلك من خلال الوكيل الإعلامي الذكي الذي يمسح الإنترنت طولًا وعرضًا، ويستعرض قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة، ويطالع الصحف اليومية والمجلات الدورية ويتابع وكالات الأنباء؛ بحثًا عما يلبي رغبات من ينوب عنه، ويتفق مع «بروفايله الإعلامي». إن صناعة الإعلام تتحول تدريجياً من نمط الدفع بالمعلومات التي يريد المرسل أن يبثها أو يدفع بها إلى مستقبله فارضًا عليه توقيت استقباله إياها إلى نمط السحب الذي يعطي المتلقي حرية انتقائه أو سحب المعلومات التي يريدها وفي الوقت الذي يريد.

5- خلاصة: إن العصر الذي نعيشه ونمط التفكير لدى الجيل الجديد وتسارع الأحداث يفرض هذا النمط من الإعلام الجديد وبخاصة الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والتفاعل مع الأحداث بسرعة، بعكس الإعلام التقليدي الذي يجد القارئ صعوبة في وصول صوته ومشاركته فيه، فالسرعة والتقنية الجديدة ميزت التواصل مع الإعلام الجديد، ويجب الاعتراف بأهميته والإقرار بأنه هو القادم. وقد دخل الإعلام الأردني عصر الإعلام الجديد بقوة، خاصة مع الازدياد في عدد المواقع الإلكترونية وعدم ترخيص صحف جديدة، بل توقف العديد من الصحف القائمة التي كانت تصدر منذ عقود وتحولها إلى صحف إلكترونية، مثل «اللواء» و»الحدث» الأسبوعيتين وغيرهما.

إن أغلب وسائل الإعلام التقليدية الرسمية خاضعة للرقابة في بلدانها، وهي بلدان تسعى سياساتها لتكريس مفهوم الأمن والاستقرار في مواجهة الثورة والتغيير؛ ولذلك بدا الإعلام التقليدي منحازًا للسلطات في الوقت الذي بدا فيها الإعلام الإلكتروني منحازًا للشعوب ومعبرًا عن تطلعاتها ورغبتها في التغيير،

وقد جعل ذلك الإعلام التقليدي في الأردن والدول العربية يفقد مصداقيته لحساب الإعلام الجديد.

والمُتابع لقطاع الاتصالات في العالم يجد أنه أكثر وأسرع نموًا وتحقيقًا للأرباح العالية، وفي العالم العربي يحقق القطاع مكاسب كبيرة وأرباحًا هائلة أمام تعطش المجتمع لخدماته، غير أن الفرق بين المواطن في العالم الأول أنه يستخدم التقنيات في الترفيه عن نفسه، بينما شعوب العالم الثالث والمنطقة تستخدمها لأغراض أخرى، مثل المطالبة بالحرية والعدالة والبحث عن الأخبار الصحيحة. وسيكون المستقبل للإعلام الإلكتروني مبهرًا لو تم التخطيط له والاستفادة من كل التقنيات والإمكانيات، وتحسنت البنية التحتية لتقنية الاتصالات، فهناك العديد من القرى والأرياف في المدن العربية لا تتوفر فيها خدمات الاتصالات، ما يعني أنها مُغيبة عن العالم تمامًا. وعلى ضوء ذلك كله يمكن القول أن مستقبل الإعلام العربي في يد الجمهور، فإذا أردت إعلامًا عربيًا أكثر رقيًا ونضجًا وذكاء وتخصصًا فأقنع الجمهور بأهمية ذلك.

معلومات عن الصحف:

اسم الصحيفة	اللغة	سنة الإصدار	الأقسام	أهم الكتاب	عدد الصفحات	السعر	رئيس التحرير	الموقع الإلكتروني
الرأي	العربية	1972	محليات، اقتصاد، عربي ودولي، رياضة، كتاب، ملاحق، مجتمع، شباب وجامعات، ثقافة وفنون، دراسات وتحقيقات.	حسين دعسة، عبدالهادي المجالي، عمر كلاب، عصام قضماني	32	ربع دينار	خالد الشقران	https://al-rai.com/
الدستور	العربية	1967	محليات، قضايا واراء، الصحة، محليات، محافظات، اقتصاد، عربي ودولي، رياضة، ثقافة، دروب، شباب، جامعات، وفيات، الأرشيف.	حمادة فراعنة، داودية، جميل النمري، محمد سلامة	24	ربع دينار	مصطفى ريالات	https://www.addustour.com/
الغد	العربية	2004	الغد الأردني، الرياضة، اقتصاد، حياتنا، محافظات، العرب والعالم، أفكار ومواقف، برامج الغد، وفيات، مبوب.	لانا مامكغ، يعقوب ناصر الدين، جهاد المنسي، جميل النمري	32	ربع دينار	مكرم الطراونة	https://alghad.com

الأنباط	العربية	2005	محليات، عربي ودولي، كتاب الأنباط، برلمان، اقتصاد، تكنولوجيا، رياضة، فن، فيديو، منوعات.	رياض الحروب، حسين الجغبير	12	ربع دينار	حسين الجغبير	https://alanbat-news.net/
صدى الشعب	العربية	2013	محليات، عربي ودولي، طلاب وجامعات، اقتصاد وأعمال، الرياضة والشباب، علوم وتكنولوجيا، أخبار النجوم، فنون، تلفزيون الشعب.	محمود فطافطة، عبداللطيف القرشي	12	ربع دينار	عبداللطيف القرشي	https://shaabjo.com/
الأمم	العربية	2015	محليات، عربي ودولي، طلاب وجامعات، اقتصاد وأعمال، الرياضة والشباب، علوم وتكنولوجيا.	خالد الخريشا، محمود فطافطة	12	ربع دينار	خالد الخريشا	https://omamjo.com/
Jordan Times	الانجليزية	1975	Local, Region, World, Business, Sports, Features, Opinion, Letters, Biz club.	موسى برهومة، محمد خروب	16	نصف دينار	موسى برهومة	https://www.jordantimes.com/

نماذج من الصحف



الأنباط

الملك: أمن الإمارات من أمن الأردن

السبيل

مليار دينار ارتفاع الدين العام في أقل من عام على حكومة الملقي

البنك الإسلامي يقدم خدماته المصرفية في الفترة المسائية والعطل الرسمية

الدستور

الملك لحرس الحدود: بدي العين الحمرا

تنفيذاً لتوجيهات الملك .. إطلاق مبادرات ملكية في معان والعقبة

الرأي

الملك: التعامل بقوة وحزم لمنع التسلل والتهريب

الغد

كورونا: الإلغاء التدريجي.. ما هي السيناريوهات؟

النواب يصوتون على الموازنة اليوم

العرب اليوم

أوضاع المزارعين ستشهد تحسناً العام الحالي

الملك يطلق استراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي

المراجع والمصادر:

1- إبراهيم الفيومي، أدب الصحافة في الأردن أرقام ودلالات، مجلة أفكار، العدد 103-104، 1991.

2- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1961.

3- آمال سعد المتولي، مدخل في الصحافة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الإسراء، طنطا- مصر، 2003.

4- امتنان الصمادي، ورقة عمل بعنوان «الملاحق الثقافية، رؤية نقدية»، مقدمة لورشة الإعلام الثقافي المنعقدة في المركز الثقافي الملكي بتاريخ 2010-7-26.

5- باسم إبراهيم سكجها، صحافة ولكن، مكتبة المؤسسة الصحافية الأردنية (الرأي)، 1999.

6- تركي نصار، محاضرة: تاريخ الإعلام الأردني، منتدى الثقافة الأردني، اربد، بتاريخ 10/11/2011.

7- تيسير أبوعرجة، الصحافة الأردنية المعاصرة: دراسة في نشأتها وتطورها، مجلة البصائر، مجلد1، عدد1، 1996.

8- حسين جمعة، الحياة الفنية والأدبية في الأردن في القرن العشرين، دار الينابيع، عمَّان، 2004.

9- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق الأوسط، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1958.

10- زياد أبوغنيمة، تجربة الصحافة الإسلامية في الأردن في الخمسينات، صحيفة الكفاح الإسلامي، دار الوثائق، الكويت، الطبعة الأولى، 1986.

11- شكري جبرين حجي، الأدب في الصحافة الأردنية في عهد الإمارة، وزارة الثقافة، عمَّان، 2002.

12- محمد أبوصوفة، الصحافة في الأردن 1920- 1996 قراءات أولية، مكتبة المحتسب، الطبعة الأولى، عمَّان، 1996.

13- محمود الشريف، رؤى حول الصحافة والإعلام، مطابع الدستور التجارية، عمّان، 2004.

14- عصام سليمان موسى، خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية، مجلة أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية»، المجلد 4، العدد 1، 1988.

15- عصام سليمان موسى، الصحافة الأردنية: دراسة نقدية لتطورها وقوانينها 1920 – 1988، مجلة أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية»، المجلد 5، العدد 1، 1989.

16- عصام سليمان موسى، تطور الصحافة الأردنية (1920 – 1997)، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان، 1998.

17- نبيل حداد، الصحافة في الأردن: قراءة في تجربة جمعة حماد، مؤسسة عمون للدراسات.

18-جهاد المومني، صحيفة «الرأي» الأردنية، بتاريخ 12-2-1-10.

19-إبراهيم حمادة بسيوني (1993). دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

20-أحمد القضاة (1998). دائرة المطبوعات والنشر: سبعون عامًا من العطاء 1927- 1997، عمّان: منشورات دائرة المطبوعات والنشر.

21-أسامة الشريف (1998). ثورة التكنولوجيا في الأردن، في كتاب «الإعلام وحرية الصحافة في الأردن»، تحرير: هاني حوراني وآخرون. عمّان، دار سندباد.

21-الوثائق الأردنية (2003).» الوزارات الأردنية: 1921- 2003». عمّان: منشورات دائرة المطبوعات والنشر.

22-باسم سكجها (1998). تطور الصحافة والعمل الصحافي في الأردن» في كتاب «الإعلام وحرية الصحافة في الأردن»، تحرير: هاني حوراني وآخرون. عمّان: دار سندباد.

23-تقرير مجلس الإدارة السنوي» للرأي» (2003). مطابع الرأي.

24-جمال الشلبي (2000). التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن. أبو ظبي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

25-جمال الشلبي (2001). العلاقات العربية الأمريكية في ظل العولمة، في كتاب «العلاقات العربية الأمريكية: نحو مستقبل مشرق»، تحرير (سامي خصاونة).عمَّان: الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة يونغ- الولايات المتحدة الأميركية.

26-راسم الجمال (1991). الاتصال والإعلام في العالم العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

27-سلامة نعمات (1995. ازدواجية التعامل مع الإعلام المحلي والأجنبي في التجربة الأردنية في الحقبة الديمقراطية، في كتاب « جورج حواتمة (محرر)، «دور الإعلام في الديمقراطية: حالة الأردن». عمَّان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

28- شفيق عبيدات (2003). مسيرة الصحافة الأردنية: 1921- 2000. عمَّان: نقابة الصحافيين الأردنيين.

29-عصام الموسى (1997). المدخل في الاتصال الجماهيري. اربد: مكتبة كتانه.

30-عصام الموسى (1998). تطور الصحافة الأردنية:1970-1920. عمَّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.

31-عصام الموسى (2002). إعلام الرقابة الذاتية: الإعلام الأردني ومستحقات المرحلة الانتقالي في الديمقراطية. القاهرة: الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي.

32-مي العبدالله سنو (2001). الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

33- محمد سليمان. «تاريخ الصحافة الفلسطينية (1876-1918)»، 12، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا، 1987.

34- يعقوب يهوشع. «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين (1908-1918)»، مطبعة المعارف، القدس.

35- يوسف ق. خوري. «الصحافة العربية في فلسطين (1876-1948)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.

36- ميشال الغريب. «الصحافة تاريخاً وحاضراً»، مطابع الكفاح، بيروت، 1978.

37- عبد الوهاب الكيالي. «تاريخ فلسطين الحديث»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.

38- وليد خليف (جمع وتقديم). «رسائل صاحب الكرمل (المسيرة الميدانية في أرجاء فلسطين وشرق الأردن)»، مطبعة الحكيم، الناصرة، 1992.

39- جورج عارج سعادة. «النهضة الصحافية في لبنان»، وكالة النشر العربية، جونيه، 1960.

40- الفايكونت فيليب دي طرازي، «تاريخ الصحافة العربية» الجزء الرابع، المطبعة الأمريكانية، بيروت، 1933.

41- صحيفة «الكرمل»، أعداد مختلفة من السنوات 1914-1911. 42- صحيفة «فلسطين»، أعداد مختلفة من سنة 1913.

الصحافة الورقية الإماراتية

الصحافة الإماراتية

د. مثاني حسن أبشر

د. غادة محمد عثمان

مقدمة:

تنطوي السمات التي ميزت الإعلام العربي ومن ضمنه الإعلام الخليجي بشكل عام والإماراتي بشكل خاص، قبل دخوله عبر الفضائيات وظهور تجمعات المناطق الإعلامية الحرة على مؤشرات متعددة تشمل ما يلي:

1.المؤثر الأول: يتمثل في الإعلام المصري التقليدي المتأثر بمرحلة جمال عبدالناصر والمد القومي، فقد كان العرب يعتمدون عليه وعلى الإنتاج الفني المصري من غناء وأفلام سينمائية، وغير ذلك.

2.المؤثر الثاني: يتمثل في التوسع الإعلامي السعودي الهائل من خلال مجموعة واسعة من المكونات الإعلامية التي تملكها السعودية حكومة وأفرادًا، مثل شبكة أوربت وشبكة راديو وتلفزيون العرب ومجموعة إم بي سي وغيرها.

3.الخبرة اللبنانية كمؤثر ثالث: وهي خبرة تأثرت بمجموعة من العوامل التي طبعت الحياة اللبنانية، وحررت المنتج الإعلامي ومنحته القدرة على التأثير.

4.بعد ذلك شهدت المنطقة العربية تغيراً كبيراً في مشهدها الإعلامي بظهور مؤثرات جديدة ووسائل إعلامية من خارج مناطق التأثير التقليدية، فقد استحوذت دولة الإمارات مبكرًا وقبل عدد كبير من الدول العربية على أكبر قدر من شبكات الاتصال ونظم المعلوماتية. وكانت من أوائل الدول التي قامت بإرسال قنواتها التلفزيونية عبر

الأقمار الصناعية، وفي أرضها تم تأسيس أكبر المدن الإعلامية الحرة، وهذا هو المؤثر الرابع.

ويتقاطع ذلك كله مع التأثير الكبير الذي حدث مع ظهور مجموعة القنوات الإخبارية العربية، ليتبلور نوع جديد من النشاط الإعلامي التلفزيوني الجديد كلياً على المنطقة العربية والمرتبط بصناعة الأخبار العابرة للحدود، وظهور وتطور الوظيفة السياسية للقنوات الفضائية العربية.

5.أما المؤثر الأخير الذي يعايشه الإعلام الإماراتي فهو يتمثل في موجة التغيير الهائلة التي يعيشها النظام الاتصالي والإعلامي والمعلوماتي، وظهور منظومة الإعلام الجديد بجميع مكوناته وإمكانياته. ودخول شركات الاتصالات وصناع المعلوماتية ومطوري التطبيقات والصحافيين المواطنين كمؤثرين أقوياء في الأنشطة الإعلامية، ومن ثم خروج المؤسسات الإعلامية التقليدية كلاعبين رئيسين في أي نظام إعلامي سابق لهذا التغيير[(1)].

إن الصحافة الإماراتية بشكلها الاحترافي مرت بمرحلتين، هما: مرحلة البناء والانتشار (1995-1965)، وشهدت هذه المرحلة صدور «الاتحاد» في العام 1969 في أبوظبي، وتلتها صحف «الخليج» و«البيان» و«الفجر» و«الوحدة».

ومن سمات صحف تلك المرحلة: المهنية المؤسسية، ندرة عناصر المواطنة، استقدام تقنيات حديثة، الدعم الحكومي، التشابه في المضمون. أما مرحلة النضج والتطور (1995 حتى الآن) فمن أبرز ملامحها: تأثرها بالتغيرات التقنية والإلكترونية، وثورة الاتصالات وظهور الصحافة الإلكترونية، كما شهدت الصحافة الإماراتية صدور العديد من المجلات الأسبوعية.[(2)]

---

(1)عباس مصطفى صادق، الإعلام الإماراتي الوسائل والسمات العامة والمستحدثات الرقمية،مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، قنديل للطباعة والنشر، 2020 ص62-61

(2) منى خليفة، من صحيفة «النخي» إلى منظومة رقمية وطنية، 1/12/2021:
https://www.albayan.ae/uae/golden-jubilee/patriotism/2021-12-01-1.4310960

ويمكن تقسيم النظـام الإعلامـي الإمـاراتي مـن حيـث الملكيـة والإشراف إلى ثلاثـة أقسـام رئيسة:

1. إعــلام مملــوك للدولــة، ولــه شركات ومؤسســات اتحاديــة ومحليــة عــدة.

2. إعــلام تملكــه جهــات خاصــة،و كان حتــى وقــت قريــب محصــوراً في الصحافـة المطبوعـة مـن صحف ومجـلات عامـة ومتخصصـة باللغـة العربيـة والإنجليزيــة وغيرهــا.

3. إعـلام عمـل في المناطـق الحـرة في الإمـارات المختلفـة، يتبع أفـراداً وشركات ومنظـمات أجنبيـة ومحلية.[(1)]

1 - الإعلام المطبوع:

وفقاً للكتاب السنوي لدولة الإمارات لعام 2013 هناك تسع صحف عربية وثماني صحف باللغة الإنجليزية، فضلاً عن صحيفة تصدر باللغة الفلبينية (لغة التاغالوغ). كما يوجد في الدولة المئات من المجلات الأسبوعية والشهرية والدوريات المتخصصة، إضافة إلى الصحف التي تصدر عن الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات والجمعيــات العمومية المدنية، ويتم تداول نحو ثلاثة آلاف صحيفة ومجلة في أســواق الدولة من مختلف دول العالم. كما تُوزع بعض الصحف المحلية في عدد من العواصم العربيــة والأوروبية والأمريكية والإفريقية بعد أن افتتحت مكاتب إقليمية واعتمدت مراسلين لها في هذه العواصم. وتشمل الصحف المعروفة والمرخصة محلياً في الدولة ما يلي:

- الصحف العربية:

- الاتحاد، البيان، الخليج، الوطن، الإمارات اليوم، الرؤية،24، الوحدة.

- الصحف الإنجليزية:

- (غلف نيوز) Gulf News، خليج تايمز، The Gulf Today، ذا ناشيونال، Emirates 24/7.

(1) عباس مصطفى صادق، مرجع سابق، ص 62

وتشمل المجلات العربية المعروفة والمرخصة محلياً ما يلي:

- زهرة الخليج، ماجد، وناشيونال جيوغرافيك العربية[1]

2 - نشأة وتطور الصحافة الإماراتية:

كانت نشأة الصحافة سابقة لإعلان الاتحاد، إذ كانت هناك أكثر من محاولة من إماراتيين لإصدار صحف أو مخطوطات، اعتمدوا فيها على الكتابة بخط اليد، نظراً لعدم توافر إمكانات الطباعة لديهم، ولذلك اتجه بعض الباحثين إلى التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الصحافة المخطوطة، ومرحلة الصحافة المطبوعة [2]. وقد اختلفت الآراء حول البدايات الأولى للصحافة في الإمارات ما بين أواخر عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن الماضي.

ويعدّ مصبح بن عبيد الظاهري من أوائل الذين مارسوا الصحافة، إذ أسس صحيفة (النخي) عام 1920، وكان يكتب مواد هذه الصحيفة بقلمه على أكياس الورق وسعف النخيل ويعلقها في مقهى صغير كان يملكه في مدينة العين، واستمرت هذه المجلة لمدة 16 سنة متواصلة. وهي تعني «الحمص المسلوق»، وحظي الورق باهتمام الروّاد، فقام بنسخها وتوزيعها، وتطوّرت الصحيفة لاحقاً برصد أخبار المجتمع المحلي، والقوافل التجارية، ثم حدث تطوّر آخر حين بدأت الصحيفة تنقل الأخبار عن إذاعتي صوت العرب ولندن [3].

ويرجح أغلب الباحثين أن أول من مارس الصحافة غير الرسمية قبل قيام الاتحاد إبراهيم محمد المدفع عام 1927 من إمارة الشارقة، إذ أصدر أول صحيفة تكتب بخط اليد وتصدر كل أسبوعين باسم (عمان). وقد كان يحررها ويوزع منها حوالي خمس نسخ بين الأصدقاء وعلى بعض الشخصيات ممن يعرفون القراءة، وقصد منها نشر أخبار المنطقة، واستمرت تصدر بانتظام لمدة عام واحد [(4)]، ثم

(1) البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:
https://www.albayan.ae/one-world/2000-04-18-1.1083118

(2).https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2016-01-03-1.855543

(3) علي عبيد، (2000)، الصحافة في الإمارات من البدايات إلى آفاق العالمية:
https://www.albayan.ae/one-world/2000-04-18-1.1083118

(4) محمد يونس،(2014)، الصحافة الورقية والإلكترونية في دول الخليج العربي: النشأة والتطور، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة، ط1، ص 50.

أسس صحيفة ثانية وهي «العمود» عام 1932. وفي 1933 أصدر بعض الشباب نشرة «صوت العصافير» في دبي والشارقة.

وبدأت مرحلة الصحافة المطبوعة (وإن كانت بدائية) بصحيفة «الديار» التي أصدرها حميد بن ناصر العويس، وعبدالله بن سالم العمران، وعلي محمد الشرفا، عام 1961 [1] وصدرت منها ستة أعداد فقط، ثم توقفت عام 1963. ويعود فضل السبق في مضمار الصحافة المقروءة إلى دبي، إذ صدرت فيها أول دورية على شكل نشرة (تابلويد) من صفحتين يُسجل عليهما التقرير الشهري عن بلدية دبي وأخبار المناقصات، وعرفت هذه النشرة باسم (أخبار دبي)، وذلك في 15 يناير/ كانون الثاني 1965.

كما أصدرت إمارة رأس الخيمة مجلة مماثلة في 1968، وظلتا تصدران حتى بداية الثمانينات، وترجع أهمية «أخبار دبي» إلى كونها نظامية، كما كانت تطبع بدبي وتوزع 8500 نسخة في داخل الإمارات وخارجها. واتسمت بالجرأة في إثارة قضايا سياسية واجتماعية مختلفة، كما يُسجل لها أنها أول من أدخل الألوان إلى مجال الصحافة في الإمارات. وفي مارس 1980 أصدرت حكومة دبي مرسوماً بتعطيل المجلة لإصدار «البيان» صحيفة يومية بترخيص مجلة (أخبار دبي) الأسبوعية[2].

وشهدت فترة ما قبل سبعينيات القرن الماضي عوامل عديدة عرقلت إصدار الصحف، منها الوجود البريطاني في المنطقة، وصغر حجم السوق، وقلة الإعلانات، وتكاليف النشر والتوزيع والمواصلات [3] كما شهدت بداية السبعينيات من القرن الماضي تحولاً كبيراً في الصحافة من حيث الكم والإنتاج، فقد صدرت معظم الصحف في تلك الفترة إلى بداية الثمانينات، وهي الفترة التي شهدت قيام الاتحاد وما صاحبه من نهضة في شتى المجالات. وفي تلك الفترة نشأت

---

(1) المرجع السابق، ص 177.

(2) إيناس محيسن، (2016)، صحف الإمارات .. جزء من التاريخ وشاهدة عليه:
https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2016-01-03-1.855543

(3) صالح أحمد سالم العامري، (2008)، التغطية الصحافية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات .. دراسة تحليلية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 52.

وتطورت الصحافة وظهرت مؤسسات صحافية كبرى عملت على رواج صناعة الصحافة اليومية، وقد صاحب تطور المؤسسات الصحافية في دولة الإمارات التطور الاقتصادي لدولة الإمارات الذي انعكس في إنشاء مؤسسات عدة تعنى بالطباعة والنشر. ولعب انتشار التعليم في هذه الفترة دوراً إيجابياً في زيادة دور ومهام الصحافة من جهة، وفي تخريج الجيل الأول من الصحافيين الإماراتيين. كما شهدت هذه المرحلة ظهور مؤسسات صحافية عدة حكومية وخاصة مستفيدة من التطور في صناعة الصحافة واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في العمل الصحافي[1].

وتمثل الصحف في دولة الإمارات اتجاهات عدة، فصحيفة الاتحاد تتميز بأنها صحيفة خبر بالدرجة الأولى تقدم قدراً كبيراً من الموضوعات والتقارير الإخبارية، أما صحيفة الخليج فهي صحيفة رأي تتناول القضايا والشؤون العربية، أما صحيفة البيان فتهتم بالشؤون الاقتصادية [2]. وتأثرت صحافة الإمارات بخصوصية التركيبة السكانية لمجتمع الدولة وارتفاع نسبة الوافدين فيها، ما انعكس على الرسالة الإعلامية وتنوع مضمونها ووسائلها لتناسب التعدد في خصائص مُستقبل هذه الرسالة. وتضم الصحف في دولة الإمارات نوعين من الملكية: الخاصة والحكومية. وفيما يلي عرض لنشأة وتطور بعض الصحف اليومية في الإمارات:

- صحيفة (الاتحاد):

تعد صحيفة الاتحاد أول دورية يومية تصدر في الإمارات حين فكرت دائرة الإعلام والسياحة في أبوظبي إصدار صحيفة تغطي أخبار الإمارة. وقد صدرت في أول الأمر أسبوعية رسمية، وصدر العدد الأول منها يوم الاثنين 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1969 [3].

(1) عباس مصطفى صادق، (2020)، الإعلام الإماراتي: الوسائل والسمات العامة والمستحدثات الرقمية، مرجع سابق، ص 36.

(2) صالح أحمد سالم العامري، مرجع سابق، ص 53.

(3) السيد بخيت وآخرون، (2011)، الإعلام الإماراتي: المصداقية، الأخلاقيات، القضايا المحلية، التكنولوجيا والإنترنت، والممارسات الصحافية والعلاقات العامة، صورة المرأة، ص 10: -.https://www.noor-book/com

وبدأت الاتحاد كصحيفة أسبوعية في 12 صفحة بالقطع النصفي (التابلويد)، وكانت تتبع دائرة الإعلام التي تحولت بعد ذلك إلى وزارة الإعلام. وتولى رئاستها الشيخ أحمد بن حامد، وتشكل مجلس تحريرها من بعض العاملين بالدائرة. وأصبحت تصدر يوم الخميس من كل أسبوع اعتباراً من 30 أكتوبر/ تشرين الأول [1]1969.

وعن ذاكرته حول الأعداد الأولى من «الاتحاد»، قال د. عبدالله النويس: صدر العدد الأول منها يوم الاثنين 20 أكتوبر/تشرين الأول 1969، وكانت في البداية تطبع في لبنان بطريقة الجمع الآلي «لينوتيب»، وتصدر أسبوعياً بتوزيع يُقدر بحوالي 2000 نسخة، وكانت تُوزّع مجاناً لفترة طويلة حسب توجيهات المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ولاقت الصحيفة نجاحاً كبيراً بين الوسطين الجماهيري والرسمي[2].

واعتباراً من 22 أبريل/نيسان 1972 بدأت (الاتحاد) بالصدور يومياً بمواصفات الصحيفة الحديثة، وكانت اهتماماتها تتركز في الأخبار المحلية المختلفة، وأخبار الدول الخليجية والعربية وغيرها. وكان لتوفر الإمكانات المادية في إمارة أبوظبي وإنشاء وزارة للإعلام والثقافة ووجود الفكرة ووضوح الهدف من الإصدار مداخل ناجحة لإصدارها. وقد تطلب الأمر وقتها أن تستقل (الاتحاد) لتنطلق في عالم الصحافة، وبالفعل انفصلت عن وزارة الإعلام مالياً وإدارياً في أواخر العام [3]1972.

ويذكر ظاعن شاهين في حديث عن تاريخ النشر الصحافي في الإمارات، لافتاً إلى أنه قبل عام 1973 لم تكن هناك مطابع صحافية في الإمارات، وفي عام 1974 دخلت أول مطبعة صحافية إلى الإمارات وتعود إلى محمد بن دسمان، وبدأت صحيفة «الاتحاد» تطبع من خلالها، وحينها بدأت حركة النشر الصحافي الحقيقية في الدولة [4].

(1)علي عبيد، مصدر سابق.

(2) عبد الله النويس، (2005)، رواد وذكريات: **وجدتُ نفسي بين الفلسفة والإعلام (1)**
https://www.albayan.ae/sports/2005-10-14-1.984243#:text

(3) عباس مصطفى صادق، مرجع سابق، ص 38.

(4) النشر الصحافي في الإمارات .. كلام عن تاريخ ومستقبل المهنة. الشارقة - الإمارات اليوم، 7 نوفمبر/

وقد صدر المرسوم الاتحادي رقم 25 لسنة 1977 بإنشاء مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، ثم تم إنشاء مؤسسة الإمارات للإعلام التي ضمت صحيفة الاتحاد وإذاعة وتلفزيون الإمارات من أبوظبي [1]. ويُسجل لصحيفة الاتحاد إتباعها العديد من تقنيات الطباعة والنشر والتحرير الصحافي، مثل استخدامها عام 1981 تقنية نقل المواد الصحافية بواسطة الأقمار الاصطناعية، وذلك للمرة الأولى في المنطقة العربية عندما أنشأت مطبعة ثانية في دبي لتطبع الصحيفة في كل من أبوظبي ودبي في الوقت نفسه، وذلك للتغلب على مشاكل تأخر التوزيع في الإمارات الشمالية.[2]

ويعمل في صحيفة الاتحاد اليوم ما يقارب من 200 صحافي يتوزعون بين أبوظبي ومكاتب في دبي والفجيرة ورأس الخيمة، وصحافيين ومراسلين في مختلف مناطق الدولة، إلى جانب مكتب القاهرة، وعدد من المراسلين في بعض العواصم العربية والعالمية.

وصحيفة «الاتحاد» هي من الصحف الأولى محلياً التي دخلت عالم الإنترنت، إذ دشنت موقعها على الشبكة يوم الجمعة 15 مارس/آذار 1996 لتقدم إلى قرائها خدمة جديدة، ولتكون بذلك أول صحيفة محلية تقدم هذه الخدمة. كما واكبت الصحيفة كل ما يستجد في مجال الإعلام الرقمي[3].

تشرين الثاني 2014:

https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2014-11-07-1.725589

(1)علي عبيد، مرجع سابق.

(2) محمد يونس، مرجع سابق، ص 186.

(3) https://www.alittihad.ae/about-us

اسم الصحيفة	الاتحاد
البلد	دولة الإمارات العربية المتحدة
المؤسس وتاريخ التأسيس	دائرة الإعلام والسياحة في أبوظبي - الاثنين 20 أكتوبر 1969
اللغة	العربية
مكان إصدار الصحيفة	أبوظبي
مالك الصحيفة	شركة أبوظبي للإعلام
ناشر الصحيفة	شركة أبوظبي للإعلام
نوع الصحيفة	يومية سياسية جامعة
سعر الصحيفة	درهمان
رئيس التحرير	حمد الكعبي
عدد الصفحات	32 صفحة
من كتاب الصحيفة	حسن المستكاوي – إبراهيم الذهلي – محمد الأحمد- السعد المنهالي - بدرالدين الإدريسي
الملاحق	هناك العديد من الملاحق اليومية والأسبوعية التي تصدر مع العدد اليومي كالملحق الاقتصادي والملحق الرياضي وملحق المنوعات «ألوان». وكذلك الملاحق الأسبوعية مثل الملحق الاجتماعي والديني، حديث الجمعة، وملحق «واحة الاتحاد". وهناك ملحق "دنيا الاتحاد" وهو عبارة عن مجلة يومية فنية ثقافية منوعة من 16 صفحة.
الموقع الإلكتروني	/https://www.alittihad.ae
الأقسام	الإمارات، عربي ودولي، الاقتصادي، الرياضي، وجهات نظر، دنيا، ثقافة، فيديو، بودكاست، المزيد، المبوب.
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	في العام 2007 وقع رؤساء تحرير الصحف وجمعية الصحافيين الإماراتيين (ميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة) تلتزم به كل الصحف التي تصدر داخل الدولة، مؤكداً على الأسس التي تقوم عليها مهنة الصحافة وعلى رأسها ولاؤها للحقيقة وتمسكها بمبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق السامية واحترام النظام والقانون. وتلتزم الصحيفة بالقانون الاتحادي رقم 15 لعام 1980 في شأن المطبوعات والنشر والقرارات الوزارية.
هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟	يشمل الميثاق الذي أعدته جمعية الصحافيين الإماراتيين على 26 مادة تحدد قواعد العمل الصحافي والأخلاقيات الواجب توافرها أثناء العمل والتزامات الصحافة المحلية تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه وجمهور القراء
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	تمتلك «الاتحاد» واحدة من أحدث المطابع في الشرق الأوسط.
هل لدي الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	أنشأت الصحيفة منصات التواصل الاجتماعي مثل: لينكد إن- إنستغرام- تويتر- وفيسبوك، تُقدم من خلالها الأخبار العاجلة، إلى جانب محتوى متنوع يلبي رغبات القراء والمتابعين من مختلف شرائح المجتمع.
كيفية العمل في الموقع الإلكتروني؟	يعتمد الصحافيون في عملهم على أحدث التقنيات في غرفة الأخبار الذكية المزودة بالأجهزة الحديثة الخاصة بتقنيات التحرير والإعلام الرقمي. وتعتمد «الاتحاد» برنامج «نيوز بريس» الخاص باستقبال المحتوى من مختلف المصادر والتعامل مع المحتوى وفق آلية متطورة، بداية من تحرير المحتوى وصولاً لمرحلة الطباعة.

صحيفة (الخليج):

صدر العدد الأول من صحيفة الخليج يوم الاثنين 19 أكتوبر/تشرين الأول 1970 على يد المرحوم تريم عمران تريم، وأخيه المرحوم د. عبدالله عمران تريم، وتجلت رسالتها في الدفاع عن كل القضايا الوطنية والقومية ومناصرة الحق في كل مكان، لتجسد بذلك انطلاقة مميزة في العمل الصحافي، مكنتها من وضع بصمتها الصحافية وتعميم رسالتها الإعلامية على نطاق واسع [1].

وكانت (الخليج) تُحرر أولاً في الشارقة وتطبع في الكويت، وصادفت الصحيفة صعوبات مختلفة وتعرضت للإيقاف والمصادرة سواء في الكويت أو الإمارات[2]. واعتمدت في بداياتها على بعض التقارير الصحافية التي يتم إرسالها من قبل متطوعين، مما خفف التكاليف المادية، ولكن بعد تزايد الأعباء المالية قرر تريم وعبدالله عمران العودة إلى الإمارات وطباعة الصحيفة فيها، إلى أن توقفت في فبراير/شباط 1972، ثم عادت إلى الصدور في الخامس من إبريل/نيسان 1980 في ثماني صفحات، ثم زادت في عام 1984 إلى 16صفحة، ثم إلى 24 صفحة عام 1985، وبعد عام 1993 صار بإمكانها الصدور بأكثر من 100 صفحة[3]. وتنتمي صحيفة الخليج للصحافة الأهلية في دولة الإمارات، ويشرف عليها ويرسم سياستها التحريرية المؤسسون، أما رسمياً فإن وزارة الثقافة والإعلام تمثل الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون [4].

وقد كانت الصحيفة تطبع في الكويت في مؤسسة المرزوق للصحافة والنشر، الأمر الذي أتاح لها استغلال العناصر (التيبوغرافية) المتوفرة في مطابع المؤسسة لإبراز المادة التحريرية وإخراجها على النحو الذي رسم لها شخصية مميزة عن الصحف الأخرى في الإمارات مثل: موضع الترويسة ولافتة الرأس بالصفحة الأولى وموتيف اللافتة في الصفحات الداخلية التي اتخذت الرسم لحروف مفردة (ال خ ل ي ج)، مع التظليل للإيحاء بالبعد الثالث لمنظور الرسم وكأنه مجسم

(1) https://www.alkhaleej.ae/

(2) سعد سلمان المشهداني، (2014)، الصحافة العربية والدولية: المفهوم، الخصائص، المشاكل، النماذج، الاتجاهات، ط 1، العين، دار الكتاب الجامعي، ص 103.

(3) عباس مصطفى صادق، مرجع سابق، ص39.

(4) ابتسام محمد ارحمه ، (2016)، الإعلام الإماراتي: النشأة والتطور، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد 1، العدد 8، ص 456.

لكل حرف، كما كان لذلك أثر أيضاً في مادة التحرير وتبويبها، إذ تهتم بشؤون المرأة والطفل والرياضة [1] . وصادفت الصحيفة صعوبات سياسية وتعرضت للإيقاف والمصادرة أكثر من 24 مرة، ما أدى إلى عدم انتظامها في السوق،[2] ولذلك فإنها لم تستمر طويلاً، إذ تضافرت عوامل فنية ومحلية وإقليمية، إلى جانب بعض الديون المستحقة عليها لصالح المؤسسة التي كانت تطبعها مع ضعف الإمكانات، ما أدى إلى توقفها عن الصدور بعد العدد رقم (375) في يوم الثلاثاء 29/2/1972.[3] وبعد ثماني سنوات من التوقف بدأ الإعداد عام 1979 لاستئناف الصدور، وبالفعل عادت صحيفة (الخليج) عام 1980 مرة أخرى للصدور في مطابعها الخاصة بالشارقة، وتطورت الصحيفة بعد ذلك حتى أصبحت دار الخليج للصحافة، ويصدر عنها عدد من المجلات.

ومن بين العوامل التي أدت إلى انتشار صحيفة الخليج: [4]

1. الاهتمام بالتغطية الإخبارية للشؤون المحلية والعناية بالأخبار العربية التي تثير اهتمامها.
2. بروز روح القومية العربية بين محرريها.
3. اتخاذها مواقف مؤيدة للقضايا العربية.
4. استضافة العديد من الكتاب العرب على صفحاتها.

وبمرور السنين شهدت صحيفة الخليج تطوراً ملحوظاً، فبعد أن صدر عددها الأول من 8 صفحات، باتت اليوم تصدر بعدد صفحات تتراوح ما بين 85 إلى 100 صفحة ضمن أربعة أجزاء هي: «الخليج 1»، «الخليج 2»، «الخليج الاقتصادي»، و«الخليج الرياضي». ويصدر عن دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر أيضاً صحيفة «جلف توداي» اليومية باللغة الإنجليزية. [(5)]

(1) علي عبيد، مصدر سابق.

(2) سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص103.

(3) صالح أحمد سالم العامري، مرجع سابق، ص 58.

(4) سيد بخيت وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

(5) https://www.alkhaleej.ae/

اسم الصحيفة	الخليج
البلد	دولة الإمارات العربية المتحدة
المؤسس و تاريخ التأسيس	تريم عمران تريم ود. عبدالله تريم، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 1970
اللغة	العربية
مكان إصدار الصحيفة	الشارقة
مالك الصحيفة	دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر
ناشر الصحيفة	دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر
نوع الصحيفة	يومية سياسية مستقلة
سعر الصحيفة	درهمان
رئيس التحرير	خالد عبد الله تريم
عدد الصفحات	42-44 صفحة
من كتاب الصحيفة	عبدالرحمن السعيد – رائد برقاوي- عائشة عبد الله تريم- أحمد مصطفى
الملاحق	إضافة إلى الخليج الاقتصادي والرياضي تصدر عن صحيفة الخليج عدة ملاحق يومية وأسبوعية هي: الصحة والطب، الخليج الثقافي، شباب الخليج، الأسبوع السياسي، الدين للحياة، واستراحة الجمعة. كما تنشر ملاحق خاصة في المناسبات الوطنية، ومناسبات أخرى تتصل بأنشطة ثقافية واقتصادية واجتماعية. ويصدر عنها ملحق شهري هو النشرة العربية من (لوموند ديبلوماتيك).
الموقع الإلكتروني	/https://www.alkhaleej.ae
الأقسام	أخبار الدار، سياسة، اقتصاد، رياضة، ثقافة، منوعات، رأي، تقنية وسيارات، المزيد.
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	في 2007 وقع رؤساء تحرير الصحف وجمعية الصحافيين الإماراتيين (ميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة) تلتزم به كل الصحف التي تصدر داخل الدولة، مؤكداً على الأسس التي تقوم عليها مهنة الصحافة وعلى رأسها ولاؤها للحقيقة وتمسكها بمبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق السامية واحترام النظام والقانون. وتلتزم الصحيفة بالقانون الاتحادي رقم (15 لعام 1980 في شأن المطبوعات والنشر والقرارات الوزارية.
هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟	يشتمل الميثاق الذي أعدته جمعية الصحفيين الإماراتيين على 26 مادة تحدد قواعد العمل الصحافي والأخلاقيات الواجب توافرها أثناء العمل والتزامات الصحافة المحلية تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه وجمهور القراء.

رسالة الصحيفة	الدفاع عن كل القضايا الوطنية والقومية ومناصرة الحق في كل مكان وتفتح المجال للنقد البناء والهادف في جميع قضايا وشؤون الساعة تحت شعار «الحقيقة دون خوف والواقع دون زيف». كما أنها تتفاعل مع اهتمامات القراء، وتكون دائمًا في قلب الأحداث.
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	تمتلك الخليج مطبعة دار الخليج للصحافة.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	تأسست الصحيفة منصات تواصل اجتماعي تُقدم من خلالها الأخبار العاجلة، إلى جانب محتوى متنوع يلبي رغبات القراء والمتابعين من مختلف شرائح المجتمع مثل: سناب شات- إنستغرام- توتيوب- تويتر- فيسبوك- RSS
كيفية العمل في الموقع الإلكتروني؟	موقع «الخليج» على الإنترنت يُعتبر واحداً من أهم المواقع الإخبارية في المنطقة، لأنه يواكب عملية التطور التكنولوجي المستمر، ما يعني خضوعه لمراحل التحديث بشكل متواصل، مرتكزاً على بنية تحتية للموقع متمثلةً بأجهزة الخادم المضيفة لرفع القدرة الاستيعابية لخط الاتصال بالإنترنت، وذلك لمواكبة الأعداد المتزايدة لزوار الموقع والمتصفحين بشكل يومي. ويحرص الموقع الإلكتروني على توفير محتوى يلبي متطلبات القارئ، ويُسهل عليه في الوقت ذاته الدخول إلى مختلف الصفحات الداخلية بالموقع، إضافة إلى خدمة البحث عن الأخبار لضمان الولوج السريع والسهل إلى كافة الأخبار والمحتوى القديم والحديث.

صحيفة (غلف نيوز) Gulf News:

تأسست صحيفة غلف نيوز في30 سبتمبر/أيلول 1978 في إمارة دبي لأول مرة على شكل صحيفة تابلويد. أسسها رجل الأعمال عبدالله بالهول، وهي صحيفة يومية إماراتية تصدر باللغة الإنجليزية سعت في البداية إلى إيجاد موطئ قدم لنفسها في السوق وبناء قاعدة من القراء، ولكنها كانت بالكاد توزع في حدود ثلاثة ألف نسخة يومياً على مدى ستة أيام في الأسبوع[1] .

وفي الأول من يناير/كانون الثاني عام 1980 تم إعادة افتتاحها لتصبح صحيفة رسمية تصدر على مدار الأسبوع وبالحجم الكبير وتضم ملحقات عديدة إلى جانب الملحق الأساسي منها. وأصدرت الصحيفة مجلة (الجمعة) الأسبوعية

(1) عباس مصطفى صادق، مرجع سابق، ص 45.

في 4 أبريل/نيسان 1980. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1984 قام ثلاثة رجال أعمال من دبي بتكوين شركة أُطلق عليها اسم شركة النسر للنشر وقامت بشراء الصحيفة من مؤسسها، وبهذا تم إصدار غلف نيوز من جديد سنة 1985 يوم 10 ديسمبر/كانون الأول بواسطة مؤسسة النسر المحدودة للنشر[1].

وكانت بداية الأمر تُوزع مجاناً، وفي 8 فبراير/شباط 1986 أصبحت تُباع بدرهم واحد مع ملحق إعلانات مبوبة بعنوان (تابلويد). وخلال أشهر قليلة أصبح للصحيفة تخطيط مستقبلي وقاعدة مادية تتمثل في تكنولوجيا طباعة حديثة وافتتاحية جديدة ومخطط تسويقي وأقسام تداول ومختصون قادرون على استغلال التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها. وتم إعداد إستراتيجية تسويق متعددة المحاور للوصول إلى جمهور القراء المستهدف، وبهذا ارتفعت مداخيل الإعلانات بحوالي 40 % في الشهور الثلاثة الأولى، إضافة إلى الاشتراكات التي عرفت تزايداً ضخماً. ومنذ ذلك الحين حققت نجاحات على مختلف المستويات كصحيفة رائدة باللغة الإنجليزية في المنطقة، واحتلت هذه المرتبة لسنوات عديدة [2].

وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 1980 أصدرت الصحيفة ملحقاً عن التحقيقات الخاصة لتعطي لقرائها جرعة أكبر من التحقيقات الاستقصائية عن القضايا المحلية، وبالتالي تكون الصحيفة قد ابتكرت اتجاهاً جديداً في الصحافة بالمنطقة، خاصة وأن هذا الملحق حقق شهرة وغير من أسلوب الإخراج الصحافي، وأثر على بقية أقسام الصحيفة، كما أصدرت الصحيفة ملحقًا للإعلانات في العام 1990 وملحقين للرياضة والاقتصاد في [3]1992.

وأثبتت غلف نيوز على مر سنوات عديدة أنها فعالة بشكل كبير في الإعلان، نظراً لجمهورها الواسع، وهي معروفة بتغطيتها الشاملة للإمارات ومنطقة الخليج العربي. وحزمة غلف نيوز تتوفر على قسم للرياضة والتجارة واليوميات المبوبة والعقارات والمواعيد والتملك الحر، إضافة إلى الملخص الأسبوعي خلال عطلة

(1) جمال عزت أبوعلي، (2012)، دور الصحافة الإماراتية اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم الإعلام، كلية الإعلام، ص 67.

(2) https://www.almrsal.com/post/148918

(3) محمد يونس، مرجع سابق، ص 234.

نهاية الأسبوع، والقسم الخاص بالفنون والأخبار المُنوعة يوم الجمعة [1].

اسم الصحيفة	غلف نيوز Gulf News
البلد	دولة الإمارات العربية المتحدة
المؤسس و تاريخ التأسيس	نشرت لأول مرة على شكل صحيفة تابلويد في 30 سبتمبر/أيلول 1978، وفي الأول من يناير/كانون الثاني عام 1980 تم إعادة افتتاحها لتصبح صحيفة رسمية تصدر على مدار الأسبوع.
اللغة	الإنجليزية
مكان إصدار الصحيفة	دبي
مالك الصحيفة	عبدالله بالهول وفيبناير 1980، وتم تغيير التنسيق تحت ملكية جديدة لعبد الوهاب كلداري.
ناشر الصحيفة	مؤسسة النسر المحدودة للنشر
نوع الصحيفة	يومية
سعر الصحيفة	درهمان
رئيس التحرير	عبدالحميد أحمد
عدد الصفحات	20 صفحة
من كتاب الصحيفة	كولديب نايار - فيصل القاسم - جوزيف أ. كيشيشيان - مروان القبالان - ليندا س.هيرد - ستيوارت ريجلوث - سلطان سعود القاسمي - عبدالله الشايجي.
الملاحق	تضم ملاحق عديدة بجانب الملحق الأساسي، منها: الرياضة. الاقتصاد، الإعلانات المبوبة، العقارات، الملحق الأسبوعي، التابلويد، والملحق الخاص بيوم الجمعة. إضافة إلى مجموعة من الملاحق الأسبوعية المتخصصة.
الموقع الإلكتروني	https://gulfnews.com /
الأقسام	Latest news, UAE, Living in UAE, UAE Success Stories, Business, Best Bys, Your Money, Food, Games.

(1) https://3rabica.org/

هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	في 2007 وقع رؤساء تحرير الصحف وجمعية الصحافيين الإماراتيين (ميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة) تلتزم به كل الصحف التي تصدر داخل الدولة، مؤكداً على الأسس التي تقوم عليها مهنة الصحافة وعلى رأسها ولاؤها للحقيقة وتمسكها بمبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق السامية واحترام النظام والقانون. وتلتزم الصحيفة بالقانون الاتحادي رقم 15 لعام 1980 في شأن المطبوعات والنشر والقرارات الوزارية.
هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	يشتمل الميثاق الذي أعدته جمعية الصحافيين الإماراتيين على 26 مادة تحدد قواعد العمل الصحافي والأخلاقيات الواجب توافرها أثناء العمل والتزامات الصحافة المحلية تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه وجمهور القراء.
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	شركة النسر للنشر.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	لينكد إن- إنستغرام- توتير- فيسبوك- يوتيوب
هل للصحيفة نسخة إلكترونية؟	تم إطلاق النسخة الإلكترونية على الإنترنت في عام 1996.

صحيفة (البيان):

صدرت صحيفة (البيان) بتمويل من الحكومة المحلية يوم السبت 10 مايو/أيار 1980 في إمارة دبي بعد إيقاف مجلة (أخبار دبي) عن الصدور لتحل محلها جريدة يومية، وكان قد صدر قبل هذا التاريخ قرار مجلس الوزراء عام 1979 بوقف الترخيص لإصدار صحف جديدة. وقد روعي أن تكون هذه الصحيفة الجديدة إضافة نوعية للصحافة المحلية والعربية وليست مجرد إضافة عددية، ولذلك حرص في التخطيط أن تكون على صلة مباشرة بالطبيعة المحلية في الإمارات والأحداث الجارية إقليمياً وعالمياً بسبب موقع دبي ودورها الاقتصادي والتجاري داخلياً وخارجياً [1]. وقد تميزت عن الصحف الأخرى بطباعتها على ورق برتقالي اللون أسوة بصحيفة (الفايننشيال تايمز)، وصدر العدد الأول في عشرين صفحة. وتهتم الصحيفة بإبراز الدور الاقتصادي المتميز لإمارة دبي وتهتم بالموضوعات الاقتصادية، إذ تفرد لها الصفحتين الثانية والثالثة وبعض

(1) علي عبيد، مرجع سابق.

الموضوعات الرئيسة في الصفحة الأولى، ثم الموضوعات المحلية الخاصة بدولة الإمارات، وبعد ذلك تعالج قضايا دول الخليج والجزيرة العربية، وتفرد بعض صفحاتها لتعالج مواضيع فنية تتعلق بالسينما والتلفزيون [1].

وقد مرت مؤسسة (البيان) للصحافة والطباعة والنشر بمراحل تطور رئيسة ثلاث: الأولى امتدت من عام 1980 حتى عام 1984 وهي مرحلة النشأة والتأسيس وإعداد وتثبيت الكوادر، ما أثر في نوعية ومستوى الأداء والإنتاج، ثم جاءت المرحلة الثانية التي استمرت حتى عام 1989 وهي مرحلة الازدهار والانطلاق نحو التطور، وظهرت خلالها الجوانب المهنية بشكل أفضل. وكانت المرحلة الثالثة من عام 1989 وما زالت مستمرة وتمثل مرحلة الانتقال نحو التوطين والتغيير التدريجي في تركيبة العاملين في مختلف قطاعات المؤسسة بعد إدخال العنصر المواطن في أقسام الإدارة والتحرير والمجالات الفنية، وكذلك إعادة بناء هيكلية المؤسسة، وتغيير القيادات التنفيذية في مواقع العمل الإداري والتحريري والفني، وتحديث مستلزمات الإنتاج.[2]

وقد سارت مؤسسة (البيان) على خطوات متتابعة للتطوير منذ نشأتها الأولى، فقد أدخلت مجموعة من الإضافات والتحسينات على مطابعها، وزادت طاقتها الإنتاجية، مستخدمة في ذلك أحدث آلات الطبع الألمانية، إلى جانب الأقسام الفنية الأخرى لمساعدة مطبوعات المؤسسة. كما يقوم القسم التجاري بتقديم خدمات طباعية متعددة في السوق المحلية. وتم إدخال الألوان في الصحيفة بعد فترة وجيزة من صدورها من خلال استخدام اللون في الإعلانات التجارية [3]، وفي عام 1987 بدأ استخدام الألوان في صور المناسبات الوطنية، وفي عام 1988 انتظم إدخال الألوان في الموضوعات والإعلانات.

ويعمل التصفح على موقع البيان الإلكتروني بتقنية «التخصيص الذكي» in-telligent customization التي تتيح لكل متصفح أن يكون له موقعه الخاص حسب جنسه وعمره والمكان الذي يتواجد فيه. وسُميت هذه الخاصية «بياني،

---

(1) السيد بخيت وآخرون، مرجع سابق، ص 11.

(2) محمد يونس، مرجع سابق، ص 217.

(3) علي عبيد، مرجع سابق.

موقع لكل قارئ»، ومن شأنها أن تضفي الطابع الخاص على تجربة التصفح لكل زائر للموقع الإلكتروني، عبر خلق تجربة فريدة لكل زائر لا تشبه تجربة غيره. وعبر هذه الخاصية يتغير موقع البيان بتغير الشخص الذي يتصفحه، حتى لو كان الاستخدام يحصل في الوقت ذاته. وبحسب المكان الذي يحصل منه التصفح يتيح الموقع الأخبار الأساسية المتعلقة بهذا المكان تحديداً [1].

وتطبق (البيان) تقنية جديدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر تطبيقها الإلكتروني هي (المساعد الافتراضي الصوتي للبيان)، وتم استحداث تطبيق خاص هو (البيان AI) وبالإمكان تحميله عبر الهواتف والأجهزة الذكية، ويتيح للمتصفح أن يتحدث بصوته للتطبيق، ويسأله عما يرغب بقراءته أو مشاهدته [2] وتعمل تقنية (التعرف الصوتي) عبر ما يعرف بواجهة التعرف على الصوت وفهمه.

ويستند التطويران المذكوران (بياني) و(المساعد الصوتي) على دمج ثلاث تقنيات تجتمع لأول مرة في منتج إعلامي واحد، وتعرف بـ (التعرف الصوتي) و(التحليل التنبؤي) و(القارئ الآلي). وبذلك تعتبر البيان أول موقع عربي إخباري على مستوى العالم يطبق هذه التقنيات الـثلاث مجتمعة في آن واحد [3].

اسم الصحيفة	البيان
البلد	دولة الإمارات العربية المتحدة
المؤسس وتاريخ التأسيس	حكومة دبي، 10 مايو/أيار 1980
اللغة	العربية
مكان إصدار الصحيفة	دبي
مالك الصحيفة	حكومة دبي - مؤسسة دبي للإعلام

(1) مقال نشر في صحيفة البيان بتاريخ 25 ديسمبر/كانون الأول (2018) بعنوان (البيان) تدخل عالم الذكاء الاصطناعي، تقنيات تحلّق بتجربة القارئ إلى فضاءات رقمية بلا حدود:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-12-25-1.3443397

(2) المرجع السابق:

(3) https://www.albayan.ae/videos/motion-graphics/2018-12-24-1.344273

ناشر الصحيفة	مؤسسة دبي للإعلام
نوع الصحيفة	يومية سياسية شاملة
سعر الصحيفة	درهمان
رئيس التحرير	منى بوسمرة
عدد الصفحات	72 صفحة
من كتاب الصحيفة	موفق محمد- عماد عبدالحميد – علي شدهان- عبدالحميد أحمد - عائشة -فضيلة المعيني. إضافة إلى كُتَّاب زوايا أسبوعية مثل: علي عبيد وسامي الريامي، فاطمة محمد الهديدي، ومريم جمعة فرج.
الملاحق	البيان الرياضي - البيان الاقتصادي الحواس الخمس - البيان الصحي - بيان الكتب
الموقع الإلكتروني	https://www.Albayan.ae
الأقسام	الإمارات، العرب والعالم، الاقتصادي، الرياضي، فكر وفن، منوعات اتجاهات، التقنية، الصحي، الاستدامة، البيان الاسبوعي.
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	تلتزم صحيفة البيان بميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة الإماراتي الذي صدر في أواخر عام 2007. ويحدد الميثاق مسؤولية الصحافة في مساندة الحقيقة ومبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق واحترام القانون.
هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	يقع على عاتق جميع العاملين واجبات الالتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية. ولديهم سياسة تحريرية تضع هيكلاً لتلك المعايير، وتحمي حقوق الأفراد وتساند حقوق الجمهور في تلقي المعرفة.
هل لديكم دليل أو أسلوب تحريري خاص بالصحيفة؟	يلتزم الصحافيون بأساسيات الحرية والنزاهة في جمع ونشر الروايات وعرض التعليقات والانتقادات الصادقة والمحايدة في التقارير الإخبارية العامة.
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	مؤسسة البيان.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	لينكد إن- إنستغرام- توتيوب- تويتر- فيسبوك

كيفية العمل في الموقع الإلكتروني؟	تركز الصحيفة على الدمج بين الورقي والرقمي، وأعلنت دخولها عالم الذكاء الاصطناعي، محققةً تحولاً جديداً في مسيرة إعلامها الرقمي الذي يصحب الجمهور إلى فضاءات بلا حدود. وبذلك، تواكب الصحيفة النهضة التي تشهدها الإمارات على مستوى استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات. وتعتبر "البيان" أول صحيفة في الإمارات والعالم العربي تدمج تجربة الإعلام مع آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا العلم الحديث.

صحيفة (الرؤية):

صدرت صحيفة الرؤية الاقتصادية يوم الأحد 15 مارس/آذار 2009 عن شركة «أي ميديا» وهي متخصصة في الشؤون الاقتصادية والمالية وتصدر أسبوعيًا.[1] وبعد مرور نحو ثلاث سنوات على صدور «الرؤية الاقتصادية» تم إطلاق النسخة الحديثة للصحيفة باسم «الرؤية» بحلة جديدة وباسم أزيلت منه الصبغة الاقتصادية، لتصدر بشكل يومي، وذلك في الثاني من ديسمبر/كانون الأول 2012، مع احتفال دولة الإمارات باليوم الوطني الحادي والأربعين، وتولى رئاسة تحريرها السعودي محمد التونسي.

ووضعت «الرؤية» شعارها الجديد الذي تنتهجه وتريده، وهي أن تكون «صحيفة كل الإمارات». وشدد رئيس تحريرها السابق محمد التونسي على أن لدى صحيفة «الرؤية» هدفًا واضحًا، وهو أن تكون صحيفة وطنية لكل الإمارات، وأن تواكب نهج التطوير والتنمية الشاملة في الدولة، مشيرًا إلى أن إطلاق الصحيفة في هذا التوقيت يُمثل استجابة من جانب الإعلام للتحديات الجديدة. وأكد التزام الصحيفة مع صدور العدد الأول بطرح إعلامي يلامس اهتمامات المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات بشكل متفرد في مطبوعة من القطع الكبير.[2]

وتصدر «الرؤية» يومياً في 32 صفحة من القطع المعتاد، بينما تحول

(1) فوزية آل علي ومحمد يونس، (2015)، وسائل الإعلام الإماراتية: النشأة والتطور، الإمارات: مكتبة الفلاح، ط1، ص 118.

(2) محمد يونس، مرجع سابق، ص 230.

الجانب الاقتصادي إلى ملحق داخلي من أربع صفحات تحت عنوان «الرؤية الاقتصادية»، وتضمنت الصحيفة أيضًا صفحات للشؤون المحلية، وصفحة للحوار مع إحدى الشخصيات المحلية عادة ما تكون مع المسؤولين التنفيذيين بالدولة، وصفحة للرأي بعنوان «المنبر» يكتب فيها نخبة من الكتاب الإماراتيين، وأخرى مفتوحة لمساهمات القراء بعنوان «المنتدى».

وتتميز الصحيفة بتخصيص أعمدة صحافية لعدد من الكاتبات، منها عامود «شذرات النحاس» تكتبه رنا الشهري، وعامود «نقطة أول السطر» تكتبه فاطمة المزروعي، وعامود «ثرا المعاني» تكتبه أسماء المحمد، وعامود «حبر أبيض» تكتبه منار منجد.[1]كما تخصص أربع صفحات للشؤون العربية والعالمية، وثماني صفحات للشؤون الرياضية تحت عنوان «الرؤية الرياضية»، وصفحة للإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات بعنوان «العنكبوتية» تنشر بعضًا من أشهر التغريدات على تويتر، إضافة إلى أخبار شركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى، وصفحات للفنون والمنوعات. كما تخصص صفحتين للشؤون الاجتماعية العامة والخاصة بعنوان «الناس» تتضمنان زاويتين، الأولى بعنوان «سؤال لا يهدأ» تطرح سؤالًا يوميًا لحين الإجابة عنه من الجهة المسؤولة.

والنافذة الثانية بعنوان «صورة حتى تختفي» تعرض لخطأ معين مثل حفرة على الطريق، أو سلك كهربائي عارٍ، وتنشر الصورة نفسها يوميًا لحين معالجتها من الجهة المعنية، وتكتب يومياً عدد الأيام التي مضت على نشر هذه الصورة كنوع من الضغط على الجهة المسؤولة من أجل التصرف الإيجابي بشأنها [2].

وتُعد منصة الرؤية بوابة إعلامية عربية إماراتية تعنى بالشباب وتخاطب مختلف شرائح المجتمع، أطلقتها الشركة العالمية للاستثمارات الإعلامية في العاصمة أبوظبي، تأسست عام 2012 وموجهة للعالم بأسره. وهي تعتبر رائدة

الصحف الإماراتية في التحول الرقمي، وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأتمتة

(1) فوزية آل علي ومحمد يونس، مرجع سابق، ص 121-120.

(2) محمد يونس، مرجع سابق، ص 232-231.

الذكية. كما تركز من خلال فريق عملها المتخصص والاحترافي على اهتمامات وواقع المتلقي، إضافة إلى تحدياته وتطلعاته المستقبلية، وهو ما يصيغ محتواها المتجدد والمتفرد الذي يتسم بأعلى المعايير الصحافية والمهنية والتقنية.

وتسعى «الرؤية» إلى الابتكار والتجديد من خلال إطلاق الأفكار والخدمات الخلاقة وغير المسبوقة في عالم الصحافة الورقية والرقمية التي تتبنى أعلى المقاييس العالمية بطابع عربي يتناسب مع مجتمعاتنا العربية وعاداتها وتقاليدها. كما ترحب بجمهور الشباب ممن لديهم ملكة الكتابة والتحرير لنشر إبداعاتهم على صفحاتها وبواباتها الذكية [1].

وقد لخص رئيس مجلس إدارة جمعية الصحافيين الإماراتية رئيس تحرير صحيفة «الرؤية» محمد الحمادي تجاربه الممتدة لـ 20 سنة من العطاء في القطاع الإعلامي في 20 دقيقة ضمن جلسة «قصة رئيس تحرير» التي شهدتها فعاليات اليوم الثالث للبرنامج الإعلامي الوطني للشباب الذي أطلقه نادي دبي للصحافة بالتعاون مع مؤسسة وطني الإمارات. وقد قال: «التجربة الثالثة هي تجربة صحيفة الرؤية التي تعتبر أحدث صحيفة في دولة الإمارات، فعمرها يقارب عشر سنوات، وصدرت كصحيفة اقتصادية، ثم تحولت لصحيفة عامة. وكان مشروع الرؤية التغيير نحو الصحافة الرقمية وليس الورقية، وبالنسبة لي كان هذا التوجه شغفي، وكما هو معروف أن الصحيفة ما زالت تصدر بشكل ورقي، ولكننا خفضنا كمية الطباعة بشكل كبير، والأولوية في الصحيفة للـ «ديجيتال». ويواصل: حاولنا الابتعاد عن خط الصحف الأخرى لتحقيق التميز، وتم تغيير الجمهور المستهدف، وخاطبنا الشباب العرب في كل مكان، واليوم حققت أرقام الصحيفة من حيث المتابعين والمشاهدة والتفاعل ارتفاعاً كبيراً جداً. والتحدي الكبير في صحيفة الرؤية هو كيف تحول مجموعة من الصحافيين تعودوا على النظام الورقي إلى صحافيين رقميين، ودائماً التغيير المرتبط بالبشر هو الأصعب دائماً، فعمدنا ولا نزال إلى تطوير الكادر من خلال التدريب المستمر داخلياً وخارجياً، فضلاً عن التعاون مع مؤسسات كبيرة في التدريب. ما كان يحبطني في بداية المشوار مع الرؤية هو المقارنات بينها وبين صحف كبيرة تفوقها عمراً،

(1) https://www.alroeya.com/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9

مع عدم معرفة الجمهور بها، وهذه المقارنة الصعبة دفعتني لقبول التحدي وتحقيق التغيرات الجذرية لإيصالها إلى مصاف المنافسين، وثمة مشروع تطوير إضافي قادم للرؤية خلال عام.»[1]

وقد أعلنت المجموعة العالمية للاستثمارات الإعلامية في فبراير/شباط 2019 عن إعادة إطلاق صحيفة الرؤية الإماراتية وموقعها الالكتروني بحلةٍ ومضمونٍ جديدين، إذ أكد رئيس تحرير الصحيفة محمد الحمادي في بيان صحافي أنها تعتمد على تقديم خدمة صحافية متكاملة عبر النسخة المطبوعة والبوابة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، لتكون المعلومات متاحة للقراء بالكتابة والصوت والصورة. وأعلن أن عملية التطوير ستتيح للشباب مجال المشاركة التفاعلية من خلال طرح الأسئلة والتعبير عن طموحاتهم وأفكارهم والتعريف بأنفسهم، ليرسموا نظرتهم للمستقبل عبر "الرؤية" التي ستعمل على احتواء مختلف الأصوات والأفكار.

ومن الملامح الأساسية لإعادة إطلاق "الرؤية" مشاركة مجموعة واسعة من الكتاب المنتمين لنحو 20 دولة في العالم والمتخصصين في شتى المجالات، وتغطية موسعة وعميقة لأخبار التكنولوجيا وقفزات العلم واستشراف المستقبل. ويتم نشر النسخة المطبوعة ستة أيام في الأسبوع مع طبعة خاصة في نهاية الأسبوع ليومي الجمعة والسبت، تضم محتوى خاصًا ومواد مختارة بعناية لقراءة مفيدة وممتعة على مدى يومين. أما المنصة الرقمية الجديدة، فستعمل على مدار الساعة لنشر الأخبار ومقاطع الفيديو والملفات الصوتية في جميع المجالات، بينما ستركز حسابات "الرؤية" في مواقع التواصل الاجتماعي على النشر المستمر والتفاعل مع القراء وتقديم خدمات البث الحي والمواد التفاعلية [2].

(1) إخلاص شدود ومحمد الحمادي: يلخص تجارب 20 سنة في 20 دقيقة ضمن «قصة رئيس تحرير» 6 أكتوبر/تشرين الأول 2020: https://www.alroeya.com

(2) إعادة إطلاق صحيفة الرؤية الإماراتية بمضمون موجه للشباب، الأحد، 23 فبراير/شباط 2019:
https://www.raialyoum.com

م		
1	اسم الصحيفة	الرؤية
2	البلد	الإمارات
3	المؤسس وتاريخ التأسيس	ديسمبر/كانون الأول 2012
4	اللغة	العربية
5	اسم مدينة إصدار الصحيفة	دبي
6	الناشر ومالك الصحيفة	أي ميديا
7	نوع الصحيفة	سياسية عامة
8	سعر الصحيفة	درهمان
9	رئيس التحرير	محمد الحمادي
10	أهم كتاب الصحيفة	خليفة جمعة الرميثي، عبد الله النعيمي، فاطمة اللامي، سارة مطر، علي الهنوري الظاهري.
11	موقع النسخة الإلكترونية	https://www.alroeya.com/
12	النسخة الورقية	https://www.flipsnack.com/_718646/alroeya-fzhpfz112.html
13	الأقسام	الإمارات، اقتصاد، سياسة، رياضة، نوافذ، لايف ستايل، تكنو’ أوتو، آراء، غاليري، بودكاست.
14	هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	تلتزم صحيفة الرؤية بميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة الإماراتي الذي صدر في أواخر عام 2007. ويحدد الميثاق مسؤولية الصحافة في مساندة الحقيقة ومبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق واحترام القانون.
15	هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	وضحت الصحيفة سياسة الخصوصية في موقعها الالكتروني: https://www.alroeya.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9
16	هل لديكم دليل أو أسلوب تحريري خاص بالصحيفة؟	لصحيفة "الرؤية" هدف واضح وهو أن تكون صحيفة وطنية لكل الإمارات، وأن تواكب نهج التطوير والتنمية الشاملة في للدولة

17	التحول الرقمي	تعتبر رائدة الصحف الإماراتية في التحول الرقمي، وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأتمتة الذكية. كما تركز من خلال فريق عملها المتخصص والاحترافي على اهتمامات وواقع المتلقي، إضافة إلى تحدياته وتطلعاته المستقبلية، وهو ما يصيغ محتواها المتجدد والمتفرد الذي يتسم بأعلى المعايير الصحافية والمهنية والتقنية.
18	هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	تليجرام/ توتير/ فيسبوك /انستغرام /سناب شات /يوتيوب

ذاناشيونال The National:

صحيفة «ذا ناشيونال» The National ومعناها الوطني أو المواطن، وهي أحدث الصحف الإماراتية الناطقة بالإنجليزية، إذ بدأت الصدور في 17 أبريل/نيسان 2008، ويتم تمويلها من قبل حكومة إمارة أبوظبي، وتملكها شركة مبادلة للتطوير التابعة للحكومة المحلية.

وقد جرى إطلاقها في حفل كبير نُظم بهذه المناسبة في أبوظبي برعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ما يدل على المكانة البارزة والأهمية التي تفردها حكومة أبوظبي لهذه الصحيفة التي تضع ضمن رؤيتها أن تكون صوتًا وطنيًا موجهًا لكافة المواطنين والمقيمين في الدولة[1].

وقد تأسست «ذا ناشيونال» لترسي معايير جديدة في عالم الصحافة النوعية في منطقة الشرق الأوسط. وتصل صفحاتها يومياً إلى شريحة مؤثرة من الجمهور الناطق باللغة الإنجليزية لاطلاعهم على آخر الأخبار وأحدث التطورات في مجالات الأعمال والفنون والثقافة وأساليب الحياة والرياضة، فضلاً عن مكانتها الريادية في المنطقة من حيث التعليقات والمحتوى التحليلي.

وتلتزم «ذا ناشيونال» بخدمة المجتمع الإماراتي المحلي، مع تقديم محتوىً يواكب وجهات النظر الدولية. ومن خلال مكتبها في العاصمة البريطانية لندن

(1) جمال عزت أبوعلي، دور الصحف الإماراتية اليومية الناطقة باللغة الانجليزية في تنمية المجتمع المحلي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012، ص ص 69-68.

ومراسلين في المدن الرئيسة العالمية تجري الصحيفة تغطيات معمّقة وتعمل كنافذة إعلامية رائدة في المنطقة.[1]

وقد رأس تحريرها في البداية أي عند تأسيسها مارتن نيولاند الذي كان يعمل في السابق رئيسًا لتحرير صحيفة «الديلي تليغراف» البريطانية بين عامي 2003 و2005، وحل مكانه في 8 يونيو/حزيران 2009 حسن فتاح الذي كان يشغل منصب النائب لنيولاند، وعمل في السابق في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، في حين تشغل لورا كوت منصب مدير التحرير (The Guardian 8 June 2009).[2]

تتكون الصحيفة من 80 صفحة تغطي أحداث الإمارات والعالم، وتضم هيئة التحرير مائتي شخص، ويأتي العديد من صحافييها ومحرريها من صحف عريقة مثل النيويورك تايمز وول ستريت جورنال الأمريكيتين وذي تايمز والدايلي تيلغراف الانجليزية. ويُعد مارتن نيولاند رئيس تحرير الصحيفة، وهو رئيس التحرير السابق لديلي تلغراف. وللصحيفة نسخة الكترونية على الإنترنت، وهي تصدر متضمنة ملحقين يوميين، الأول اقتصادي، والثاني رياضي. كما تصدر ملحق The Review يوم السبت من كل أسبوع، يحتوي على مراجعات في الكتب وتغطيات للمناسبات والأنشطة الفنية .[3]

وتتفاوت التقديرات المتعلقة بحجم توزيع الصحيفة لتتراوح بين 60 إلى 90 ألف نسخة يوميًا، إذ يتم توزيع الصحيفة في دول الخليج كافة، إضافة إلى الأردن ولبنان، كما يتم توزيعها على صناع القرار في واشنطن وغيرها.[4]

وقد حازت الصحيفة على العديد من الجوائز تقديراً لمهارات التصميم وإعداد التقارير والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، فضلاً عن سمعتها المرموقة ومستواها المتميز الذي يلبي تطلعات قادة الأعمال وصنّاع السياسات.

(1) البردة، وزارة الثقافة والشباب، دولة الإمارات العربية المتحدة:
https://burda.ae/ar/partners/the-national/

(2) جمال عزت أبوعلي، مرجع سابق، ص ص 69-68.

(3) محمد يونس، الصحافة الورقية والإلكترونية في دول الخليج العربي: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص 235-236.

(4)جمال عزت أبو علي، مرجع سابق، ص ص 68-69.

وتتواصل «ذا ناشيونال» مع قرائها عبر مختلف المنصات الرقمية، مع تسجيل أكثر من عشرة ملايين مشاهدة للصفحات خلال شهر واحد، وهي تسخر أحدث أدوات الوسائط المتعددة، مع مواصلة إصدار أعداد مطبوعة على مدى ستة أيام في الأسبوع. وهي تعتبر نافذة مثلى لفهم خفايا منطقة الشرق الأوسط التي تشكل اليوم محور اهتمام العالم.[1]

اسم الصحيفة	ذا ناشيونال The National
البلد	الإمارات
المؤسس وتاريخ التأسيس	الشركة الدولية للاستثمارات الإعلامية، أبريل/نيسان 2008
اللغة	الانجليزية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	أبوظبي
الناشر ومالك الصحيفة	شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ/شركةأبوظبي للإعلام
نوع الصحيفة	سياسية عامة
سعر الصحيفة	ثلاثة دراهم
رئيس التحرير	مينا العريبي
مدير التحرير	لورا كوت
أهم كتاب الصحيفة	خليفة جمعة الرميثي، عبد الله النعيمي، فاطمة اللامي، سارة مطر، علي الهنوري الظاهري.
موقع النسخة الإلكترونية	/https://www.thenationalnews.com/international
الأقسام	UAE, Coronavirus, Gulf, MENA, World, Business, Opinion, Lifestyle, Arts & Culturte, Travel, Sport, Pod-cats, Weekend.
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	تلتزم الصحيفة بميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة الإماراتي الذي صدر في أواخر عام 2007. ويحدد الميثاق مسؤولية الصحافة في مساندة الحقيقة ومبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق واحترام القانون.

(1) البردة وزارة الثقافة والشباب، دولة الإمارات العربية المتحدة:
/https://burda.ae/ar/partners/the-national

هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	وضحت الصحيفة سياسة الخصوصية في موقعها الإلكتروني: https://www.thenationalnews.com/privacy-policy/
التحول الرقمي	https://www.thenationalnews.com/international/ قالت مينا العريبي التي تولت منصب رئيس تحرير الصحيفة: ستعتمد «ذا ناشونال» مقاربة جديدة ومتميزة في نقل الأخبار، إذ ازداد تركيز الصحافيين والمحررين وجميع أفراد فريق العمل على المنصات الرقمية لمواكبة الدور المحوري للإعلام الرقمي. وستكون الصحيفة الجديدة حاضرة بقوة عبر جميع منصات التواصل حرصًا على إيصال الخبر إلى أبعد الآفاق من خلال النص والصورة وتسجيلات فيديو الـ»بودكاست“.[1]
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	توتير/ فيسبوك /انستغرام /لينكد إن/تلجرام

صحيفة (الإمارات اليوم):

«الإمارات اليوم» صحيفة محلية بالقطع العالمي الجديد، تصدر عن مؤسسة دبي للإعلام، وقد صدر العدد الأول منها في 19 سبتمبر/أيلول 2005، وتركز في مجمل محتواها على الشأن المحلي والقضايا التي تهم القراء العرب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك ضمن سياسة تلتزم فيها بالشروط المهنية للعمل الصحافي القائم على الدقة والتوازن والموضوعية. وتسعى في الوقت نفسه لتلبية متطلبات القراء في المعرفة والترفيه الذكي، وتحاول من خلال صدورها بالقطع المصغر أن تتكيف مع التغييرات العالمية في هذا المجال، وتطور أساليب القراءة والتصفح، استجابة لمتطلبات الحياة العصرية، ويُنتج الصحيفة فريق محترف من الصحافيات والصحافيين الشباب. (1)

وتُعد «الإمارات اليوم» أحدث مطبوعة يومية بقطع التابلويد باللغة العربية في الدولة بعد صحيفة «أخبار العرب»، وتصدر عن الشركة العربية التي تصدر العديد من المطبوعات، أهمها صحيفة البيان، إذ تُعتبر حكومة دبي المالك الرئيس

(1) تعرف على ”الإمارات اليوم“: https://www.emaratalyoum.com/about-us-1.169

لمعظم أسهمها.

وتحرص الصحيفة على مطالعة قرائها كل صباح بقصة إخبارية تحمل في طياتها معاناة البسطاء في مجتمع غني مثل دولة الإمارات، ففي العدد رقم 24 بتاريخ 12 أكتوبر/تشرين الأول 2005 كان الخبر الرئيس معاناة فقراء الإمارات، وكان العنوان 57 ألف مواطن فقير في الإمارات.

وقد تعرضت هذه الصحيفة الناشئة للكثير من ردود الأفعال من بعض المسؤولين الذين انزعجوا من الموضوعات الحساسة التي تتطرق إليها «الإمارات اليوم». ولعل من أقوى الموضوعات التي تصدرت الصفحة الأولى لهذه الصحيفة نشرها لأعداد المتعاطين للمخدرات في الدولة، وهي أرقام رسمية صادرة عن الحكومة. وعلى الرغم من أن «الإمارات اليوم» نشرت أرقامًا موثقة للمتعاطين، إلا أن ذلك لم يشفع لها عند قائد شرطة دبي الذي طالب بإيقاف صدور الصحيفة والتحقيق مع رئيس تحريرها سامي الريامي.

ولتكملة الرسالة الصحافية التي تسعى لها «الإمارات اليوم» تم افتتاح خط ساخن لاستقبال المكالمات الهاتفية للمواطنين، وذلك لتشجيعهم على عرض مشاكلهم عبر الهاتف، وبعد ذلك تقوم الصحيفة بتحويل هذه المشاكل والقضايا إلى تحقيقات صحافية تُنشر تباعاً، إلى جانب التحقيقات الصحافية ذات الطابع المحلي. وتتضمن العديد من الأعمدة الصحافية اليومية التي تتناول الموضوعات المحلية بأسلوب نقدي، وبشكل خاص عامود رئيس التحرير الذي يحمل عنوان (بين يومين)، وعامود (مزاح ورماح) للكاتب الأردني أحمد حسن الزعبي، وعامود (من المجالم) للكاتب الصحافي عادل الراشد.

ويبلغ عدد الكادر الصحافي في هذه الصحيفة 75 صحافيًا، معظمهم من الدول العربية، بينما لا يزيد عدد الصحافيين الذين يحملون الجنسية الإماراتية عن 1.10 % فقط. أما عدد النسخ التي تطبع فهي 50 ألف نسخة، حسب ما ذكره رئيس التحرير[1]

---

(1) محمد يونس، الصحافة الورقية والإلكترونية في دول الخليج العربي: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص 229-227.

اسم الصحيفة	الإمارات اليوم
البلد	الإمارات
المؤسس وتاريخ التأسيس	19 سبتمبر/أيلول 2005
اللغة	العربية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	دبي
الناشر ومالك الصحيفة	مؤسسة دبي للإعلام
نوع الصحيفة	سياسية عامة
سعر الصحيفة	درهمان
رئيس التحرير	سامي الريامي
فريق العمل	عبدالله القمزي، رفيق الجرجاوي، نورة الرئيسي، أحمد هاشم عاشور المحررون :ناجية برادع - مروة سليم
موقع النسخة الإلكترونية	https://www.emaratalyoum.com
الأقسام	محليات، الخط الساخن، رمضان، اقتصاد، سياسة، حياتنا، رياضة، وسائط متعددة، تكنولوجيا، أعلانات مبوبة.
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	تلتزم بميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة الإماراتي الذي صدر في أواخر عام 2007. ويحدد الميثاق مسؤولية الصحافة في مساندة الحقيقة ومبادئ الحرية والعدالة والقيم والأخلاق واحترام القانون. وسياسة التحرير في الصحيفة تعمل على دمج المبادئ الأساسية وروح ميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة.
هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	يلتزم الصحافيون بأساسيات الحرية والنزاهة في جمع ونشر الروايات وعرض التعليقات والانتقادات الصادقة والمحايدة في التقارير الإخبارية العامة. وعرض مبادئ هذه الحرية، وذلك لعكس كافة الجوانب لجميع القضايا والسعي لتعزيز القيم الإنسانية العالمية. ويقع على عاتق جميع العاملين في مجال الصحافة واجبات الالتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية. وهناك سياسة تحريرية تضع هيكلاً لتلك المعايير تحمي حقوق الأفراد وتساند حقوق الجمهور في تلقي المعرفة.
هل لديكم دليل أو أسلوب تحريري خاص بالصحيفة؟	تهدف إلى تقديم خطاب صحافي غير مسبوق في الصحافة الإماراتية من خلال التركيز على القضايا الوطنية التي تهم المواطن الإماراتي، والبعد عن الأخبار الرسمية كالاستقبالات والبرقيات التي تتصدر الصحف الإماراتية الأخرى.

التحول الرقمي	لدى الصحيفة موقع إلكتروني مرتبط بحسابات مواقع التواصل الاجتماعي، ولديها نسخة pdf على الموقع.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	توتير/ فيسبوك /انستغرام /يوتيوب/لينكد إن

1 - السياسة التحريرية للصحف:

شهدت الصحف في الإمارات تطورات فنية سريعة شملت القطاعات كافة من المباني والمطابع، كما عرفت الألوان طريقها إلى الصحف اليومية من خلال الصور والإعلانات والعناوين منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات ومطلع التسعينات. ويعتمد توزيع الصحف أساساً على مبيعات الشارع والطرقات والمكتبات، تليها الاشتراكات.

وتحقق صحافة الإمارات بعض الانتشار النسبي في دول الخليج العربية المجاورة مقارنة بالصحف الأخرى في المنطقة. وكان اختلاف الملكية في صحف الإمارات وراء تحديد خصائص وتوجهات وأولويات كل منها في سياستها التحريرية في السابق، إلا إن الفترة الأخيرة شهدت كسراً لهذه القاعدة وتغيراً في هذه النظرية، فلم تعد الصحف الرسمية أو شبه الرسمية وهي التابعة إما للحكومة الاتحادية كصحيفة (الاتحاد)، أو الحكومة المحلية كصحيفة (البيان) تلتزم بالخط الرسمي الخاص بالدفاع عن المؤسسات والدوائر والوزارات، وعدم الاقتراب من سلبيات الأداء التي قد تتسم بها بعض قطاعاتها، إذ أخذت هذه الصحف تقترب من هموم المواطن ومشاكله، ولا تجد غضاضة في مهاجمة أداء وزارة من الوزارات أو دائرة من الدوائر إذا ما وجدت خللا في هذا الأداء أو تقصيرًا في حق المواطن.

وقد تعرضت بعض وزارات الخدمات كالتربية والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في الآونة الأخيرة لحملات قادتها هاتان الصحيفتان (الاتحاد والبيان) في غير تحامل عندما توفرت الأدلة لديها على قصور خدمات هذه الوزارات وظهرت بعض الجوانب السلبية. وقد اتسمت هذه الحملات بالموضوعية، إذ

أتاحت لجميع أطراف القضايا المطروحة كالخدمات التعليمية والصحية الفرصة لإبداء وجهات نظرها نقدًا أو تفنيدًا لهذا النقد ودفاعًا عن الجهة المتعرضة للنقد، وهي ظاهرة صحية ونقلة نوعية في أداء هذه الصحف وسياستها التحريرية التي تصب في صالح القارئ أولًا وفي صالح المسيرة الصحافية في دولة الإمارات العربية المتحدة ثانيًا.[1]

وتوصلت دراسة لبسام عطية استهدفت التعرف على رؤية الصحافيين في الصحف الإماراتية لأخلاقيات الممارسة المهنية، أجريت على عينة من 60 مفردة من الصحافيين إلى عدد من النتائج أهمها:[2] أن غالبية أفراد العينة يرون أن السياسة التحريرية والصحافية هما الأساس في التزام الصحف بالمعايير الأخلاقية، وأن معايير الصدق والدقة والموضوعية من أكثر المعايير التي يراعيها القائم بالاتصال في الصحف الإماراتية عند انتقاء ونشر الموضوعات الصحافية. كما أشارت النتائج أن الصحافيين في الصحف الإماراتية يعتمدون على مواثيق الشرف الصحافية في المقام الأول كمرجعية لهم عند مواجهة معضلة أخلاقية.

وأوصت الدراسة بضرورة فصل الملكية عن إدارات التحرير حتى يتم منع تدخلات الممولين والمعلنين في السياسة التحريرية للصحف. وإضافة مقرر التربية الإعلامية للمقررات الدراسية في المدارس في جميع الدول العربية أسوة ببعض الدول العربية التي سلكت هذا المسلك. وضرورة عقد المؤسسات والأندية والنقابات الصحافية ورش عمل دورية بشأن أخلاقيات الممارسة المهنية، يناقش فيها الصحافيون المعضلات الأخلاقية التي تواجههم أثناء الممارسة العملية وكيفية التصدي لها.

2 - الصحافة في أزمة «كورونا»:

لقد سلطت جلسة نقاشية لخبراء إعلام عرب الضوء على تحديات قطاع الصحافة والإعلام خلال جائحة كورونا، فرغم أنها سرعت من التحول الرقمي

(1) **علي عبيد**، الصحافة في الإمارات من البدايات إلى آفاق العالمية، 2020-4-18:
https://www.albayan.ae/one-world/2000-04-18-1.1083118

(2) بسام عطية المكاوي، (ديسمبر/كانون الأول 2018)، رؤية الصحافيين في الصحف الإماراتية لأخلاقيات الممارسة المهنية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص 421.

للصحف بفعل الإغلاق العام، إلا أن المنافسة الرقمية أصبحت أشد، والمحتوى هو الفيصل في كسب الرهان، بينما استطاعت الإمارات تخطي هذه العقبة بالطباعة فقط لمشتركيها. وأكد حمد الكعبي رئيس تحرير صحيفة «الاتحاد» أن الإمارات خاضت تجربتين صحافيتين أثناء جائحة كوفيد 19؛ الأولى طباعة الصحف للمشتركين فقط، والثانية مواصلة تقديم الخدمات عبر الإنترنت. وقال الكعبي في أولى جلسات نقاشية عن بعد حول «تأثير جائحة كوفيد 19 على قطاع الإعلام» أن "بعض المناطق في الإمارات شهدت زيادة بمقدار 10 في المائة في نسبة الاشتراكات في الصحافة الورقية".

وتشير الدراسات والبحوث الإعلامية إلى أن غالبية زوار المواقع الإخبارية والمنصات الرقمية للصحف ووسائل الإعلام تأتي عبر فيسبوك وتويتر وإنستغرام وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي، والمحتوى هو المعيار الأساسي لحركة المرور هذه. ورغم أن وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية للصحف شهدت ارتفاعًا في نسبة المتابعة بشكل ملحوظ خلال العزل الصحي بسبب وباء كورونا، إلا أن الكثير منها واجهت صعوبات خانقة.[1]

خلاصة:

بالتتبع التاريخي لمسيرة الصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن الصحف تطورت من الفردية إلى المؤسسية، ومن خط اليد إلى التحول الرقمي، فقد تطورت الصحف من الناحية الإخراجية والتقنية والبنية التحتية والتحريرية، واتساع شبكة المراسلين والمكاتب الخارجية والقوى البشرية التي تمثلت في خريجي الإعلام من الجامعات الإماراتية، ما جعل الصحافة الإماراتية تتبوأ مكانة مميزة في المنطقة.

ويعتمد دخل الصحف في دولة الإمارات العربية المتحدة على التوزيع والاشتراكات والإعلان والدعم الحكومي، وتحقق صحف الإمارات انتشاراً واسعاً إقليمياً وعالمياً، خاصة بعد إطلاق المواقع الإلكترونية للصحف التي تجاوزت حدود الزمان والمكان.

(1) جائحة كورونا تسرع التحول الرقمي للصحف الإماراتية، التحول الرقمي يستوجب إعادة النظر في طبيعة المحتوى الموجه للجمهور، 17 - 7 - 2020، https://alarab.co.uk

واختلفت الملكية في الصحافة الإماراتية ما بين (حكومية- خاصة- شركة)، ما أدى إلى الاختلاف في السياسة التحريرية والتوجهات والأولويات. وقد انعكس ذلك على التنوع في جميع المجالات، بما يقدم الخدمة الصحافية لجميع الجنسيات، ويؤدي دورها الوطني المنوط بها.

نماذج من الصحف



المراجع والمصادر:

1-https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2016-01-03-1.855543

2- علي عبيد، (2000)، الصحافة في الإمارات من البدايات إلى آفاق العالمية:

https://www.albayan.ae/one-world/2000-04-18- 1.1083118

3- محمد يونس، (2014)، الصحافة الورقية والإلكترونية في دول الخليج العربي: النشأة والتطور، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة، ط1.

4-إيناس محيسن، (2016)، صُحف الإمارات .. جزء من التاريخ وشاهدة عليه:

https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2016-01-03-1.855543

5- صالح أحمد سالم العامري، (2008)، التغطية الصحافية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات، دراسة تحليلية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، المملكة الأردنية الهاشمية.

6- عباس مصطفى صادق، (2020)، الإعلام الإماراتي: الوسائل والسمات العامة والمستحدثات الرقمية، دبي، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

- السيد بخيت وآخرون، (2011)، الإعلام الإماراتي: المصداقية، الأخلاقيات، القضايا7 المحلية، التكنولوجيا والإنترنت، والممارسات الصحافية والعلاقات العامة، صورة المرأة:
https://www.noor-book.com

8- عبد الله النويس، (2005)، رواد وذكريات، وجدتُ نفسي بين الفلسفة والإعلام:

https://www.albayan.ae/sports/2005-10-14-1.984243#:~:text

9- النشر الصحافي في الإمارات .. كلام عن تاريخ ومستقبل المهنة. الشارقة - الإمارات اليوم، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2014:

https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2014-11-07-1.725589

10-https://www.alittihad.ae/about-us

11-https://www.alkhaleej.ae/

12- سعد سلمان المشهداني، (2014)، الصحافة العربية والدولية: المفهوم، الخصائص،

المشاكل، والنماذج، الاتجاهات، ط1، العين، دار الكتاب الجامعي.

13-ابتسام محمد ارحمه، (2016)، الإعلام الإماراتي: النشأة والتطور، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد 1، العدد 8، ص 437-467 .

14 - https://www.alkhaleej.ae/

15- جمال عزت أبوعلي، (2012)، دور الصحافة الإماراتية اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم الإعلام، كلية الإعلام.

16 - https://www.almrsal.com/post/148918.

17 - https://3rabica.org/

18- مقال نشر في صحيفة البيان بتاريخ 25 ديسمبر/كانون الأول، (2018)، (البيان) تدخل عالم «الذكاء الاصطناعي»، تقنيات تحلّق بتجربة القارئ إلى فضاءات رقمية بلا حدود:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-12-25-1.3443397

19-https://www.albayan.ae/videos/motion-graphics/2018-12-24-1.3442730

20- منى خليفة، صحيفة «النخي» إلى منظومة رقمية وطنية، 1/12/2021:

https://www.albayan.ae/uae/golden-jubilee/patriotism/2021-12-01-1.4310960

21- بسام عطية المكاوي، رؤية الصحافيين في الصحف الإماراتية لأخلاقيات الممارسة المهنية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ديسمبر/كانون الأول 2018.

22- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

https://u.ae/ar-ae/media/media-in-the-uae/types-of-media

23- فوزية آل علي ومحمد يونس، (2015)، وسائل الإعلام الإماراتية: النشأة والتطور، الإمارات: مكتبة الفلاح، ط1.

24-https://www.alroeya.

com/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9%20%D8%A7%D9%8
4%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9

25 - إخلاص شدود ومحمد الحمادي: يلخص تجارب 20 سنة في 20 دقيقة ضمن «قصة رئيس تحرير»، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2020: .https://www.alroeya com

26 - إعادة إطلاق صحيفة الرؤية الإماراتية بمضمون موجه للشباب، الأحد، 23 فبراير/شباط 2019: https://www.raialyoum.com

27 - البردة، وزارة الثقافة والشباب، دولة الإمارات العربية المتحدة:

https://burda.ae/ar/partners/the-national/

28-http://:wam.ae/ar/details/1395302621162 وكالة الأنباء الإماراتية 1 يوليو/تموز 2017.

29 - تعرف على "الإمارات اليوم": -https://www.emaratalyoum.com/about us-1.169-

30 - https://www.emaratalyoum.com/editorial-policy-1.2034

31- جائحة كورونا تُسرع التحول الرقمي للصحف الإماراتية، التحول الرقمي يستوجب إعادة النظر في طبيعة المحتوى الموجه للجمهور، 2020-7-14: https://:alarab.co.uk

الصحافة البحرينية

الصحافة البحرينية

د. بتول السيد مصطفى

مقدمة:

يمكن ربط التطور التاريخي للصحافة البحرينية بأول صحيفة صدرت في العام 1939 اسمها «البحرين» لصاحبها الأديب الراحل عبدالله الزايد، وهي أول صحيفة ورقية سياسية أسبوعية تصدر في البحرين وفي منطقة الخليج العربي عمومًا. وقد استمر صدورها حتى العام 1944 إلى أن صدرت من جديد في العام 1956، ثم عادت واحتجبت بعد صدور أعداد منها، وقد صدر في البحرين منذ العام 1939 أكثر من 115 صحيفة ومجلة. ومن أبرز الصحف والمجلات التي ظهرت بعد ذلك تباعاً، في الخمسينيات: مجلة «صوت البحرين» الأدبية الشهرية في العام 1950 حتى 1954، صحيفتا «الخميلة» و«القافلة» الثقافية في العام 1952 حتى 1954، صحيفتا «الوطن» و«الميزان» الأسبوعية في العام 1955 حتى 1956، صحيفة «الشعلة» في العام 1956، «الخليج العربي» في العام 1956 حتى 1961، صحيفة «النجمة» الأسبوعية، ومجلة «هنا البحرين» في العام 1957.

وفي الستينات صدرت صحيفة «الأضواء» الأسبوعية في العام 1965 حتى 1993، صحيفة «أضواء الخليج» في العام 1969 حتى 1970، مجلة «صدى الأسبوع» الأسبوعية في العام 1969 حتى 2004. وفي السبعينات صدرت صحيفة «المجتمع الجديد» الأسبوعية في العام 1970 حتى 1973، «أخبار البحرين» الأسبوعية في العام 1972 حتى 1974، مجلة «المواقف» الأسبوعية في العام 1973، مجلة «الرياضة» في العام 1974 حتى 1987، صحيفة «أخبار الخليج» في فبراير/شباط من العام 1976، مجلة المسيرة في العام 1978 حتى 1984، ومجلة «الملاعب» في العام 1978 حتى 1979. وفي الثمانينات والتسعينات صدرت مجلة «بانوراما الخليج» في العام 1983 حتى 2004،

وصحيفة «الأيام» في مارس/آذار 1989.

وفي الألفية الثالثة صدرت صحيفة «الوسط» اليومية في سبتمبر/أيلول 2002 التي تم إغلاقها في العام 2017، وذلك بعد اتهامها بـ «تكرار نشر وبث ما يثير الفتنة في المجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى». وصدرت صحيفة «العهد» الأسبوعية في ديسمبر/كانون الأول 2003 حتى أغلقت في العام 2012، وبعدها صحيفة «الميثاق» اليومية في مايو/أيار 2004 التي توقفت عن الصدور لأسباب مالية في العام 2010، كما صدرت صحيفة «الوطن» اليومية في 11 ديسمبر/كانون الأول 2005. وفي فبراير/شباط 2006 صدرت صحيفة «الوقت» اليومية التي توقفت عن الصدور في العام 2010 لدواعٍ مادية، وكذلك صحيفة «النبأ» الأسبوعية التي صدرت في يونيو/حزيران 2008 وتوقفت في العام 2019. إضافة إلى صحيفة «البلاد» اليومية الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2008، و«أسواق» الاقتصادية الأسبوعية الصادرة في العام 2009 التي توقفت لاحقًا.

أما الصحف الأجنبية (الإنجليزية)، فتمثلت في: «ذا آيلندر» (The ISANDE-RE (1956-1969 وهي أول صحيفة إنجليزية أسبوعية تصدر في البحرين بعد أن كانت بشكل مجلة شهرية، و«جلف ميرور» GULF MIRROR (1971-1987) وهي أول صحيفة تجارية إنجليزية. إضافة إلى صحيفتين يوميتين، هما «جلف ديلي نيوز» GULF DAILY NEWS عن دار أخبار الخليج للصحافة والنشر التي صدر عددها الأول في العام 1978، وصحيفة «بحرين تريبيون» BAHRAIN TRIBUNE الصادرة في مارس/آذار 1997 عن مؤسسة الأيام للصحافة والنشر، وكذلك صحيفة «جلف ويكلي» الأسبوعية الصادرة في العام 2002.

1 - واقع الصحافة البحرينية:

في الوقت الحاضر تصدر في البحرين أربع صحف يومية عامة باللغة العربية هي: «الأيام»، «البلاد»، «أخبار الخليج»، و»الوطن»، فضلاً عن صحيفتين

يوميتين باللغة الانجليزية هما: «ذا ديلي تريبيون»، و»جلف ديلي نيوز». وفيما يلي جدول يبين بعض المعلومات الأساسية المتحصلة عن هذه الصحف، وأغلبها مُستقاة من مواقعها الإلكترونية:

صحيفة الأيام:

اللغة	العربية
النوع	إخبارية عامة
السعر	220 فلسًا (أقل من دولار)
سنة الأصدار	1989
الناشر	مؤسسة الأيام للنشر
الطباعة	مطابع "الأيام" للنشر
رئيس التحرير	عيسى الشايجي
مدير التحرير	جاسم منصور
رئيس مجلس الإدارة	نجيب الحمر
عدد الصفحات	20 صفحة
أبرز الأقسام	المحليات، البرلمان والجمعيات، الاقتصاد، الرياضة، قضايا، الأخبار العربية والدولية (إخبارية)، المنوعات (فعاليات).
أبرز الكُتاب	سعيد الحمد، صلاح الجودر، خليل يوسف
الموقع الإلكتروني	/https://www.alayam.com
المنصات الرقمية	ALAYAM@ فيسبوك Alayamnewspaper انستجرام alayam@ تويتر Alayamnet يوتيوب تحميل التطبيق ALAYAM على App Store و Google Play

صحيفة البلاد:

اللغة	العربية
النوع	إخبارية عامة
السعر	220 فلسًا (أقل من دولار)
سنة الأصدار	2008
الناشر	دار البلاد للصحافة والنشر والتوزيع
الطباعة	مؤسسة الأيام للنشر
رئيس مجلس الإدارة	عبدالنبي الشعلة
رئيس التحرير	مؤنس المردي
مدير التحرير	عمر الجابر (قائم بأعمال)
الرئيس التنفيذي	أحمد البحر
عدد الصفحات	20 صفحة
أبرز الأقسام	الشؤون المحلية والسياسية (بلادنا)، العالم، منطلقات، الرياضة (سبورت)، الاقتصاد، المنوعات والثقافة (مسافات). وثمة أقسام خاصة بالتصوير وصحافة الفيديو، الموقع الإلكتروني، التسويق الرقمي، الإعلام الاجتماعي.
أبرز الكُتاب	عبدالنبي الشعلة، أسامة الماجد، بثينة قاسم، إبراهيم النهام
الموقع الإلكتروني	https://www.albiladpress.com/
المنصات الرقمية	albiladpress@ تويتر Albilad Newspaper فيسبوك Albiladpress انستجرام AlBilad News يوتيوب

صحيفة أخبار الخليج:

اللغة	العربية
النوع	إخبارية عامة
السعر	220 فلسًا (أقل من دولار)
سنة الأصدار	1976
المؤسس	محمود المردي
الناشر	دار أخبار الخليج للصحافة والنشر
رئيس التحرير	أنور عبدالرحمن
مدير التحرير	عبدالمنعم إبراهيم
عدد الصفحات	20 صفحة
أبرز الأقسام	أخبار البحرين، المال والاقتصاد، أخبار عربية ودولية، الرياضة، قضايا وآراء، منوعات (ألوان)، والإعلانات المبوبة.
أبرز الكُتاب	عبدالله الأيوبي، السيد زهره، فوزية رشيد، محميد المحميد، طفلة الخليفة.
الطباعة والتوزيع	39 ألف نسخة يوميًا
عدد القراء	أكثر من 170 ألف قارئ يوميًا
قيمة الاشتراكات	تفوق قيمة الاشتراكات الشهرية والسنوية المليون دولار سنويًا
الموقع الإلكتروني	http://www.akhbar-alkhaleej.com
المنصات الرقمية	AAK.News@ فيسبوك AAK_News@ تويتر aak_news انستجرام akhbar alkhaleej bh يوتيوب @aaknewsbh تيليجرام

صحيفة الوطن:

اللغة	العربية
النوع	إخبارية عامة
السعر	220 فلسًا (أقل من دولار)
سنة الأصدار	2005
الناشر	شركة الوطن للصحافة والنشر
رئيس التحرير	إيهاب أحمد
الرئيس التنفيذي	إبراهيم الحسيني
عدد الصفحات	16 صفحة رئيسة، بخلاف الملاحق المتخصصة بعدد متغير.
أبرز الأقسام	المحليات (أخبار الوطن)، الوطن الأكبر، الاقتصاد، السياسة والبرلمان، الرياضة، الرأي، وصفحات متخصصة.
أبرز الكُتاب	سوسن الشاعر، فيصل الشيخ، فريد أحمد
الموقع الإلكتروني	https://alwatannews.net/
المنصات الرقمية	@Alwatan_Live تويتر @alwatan.bh فيسبوك Alwatan_live يوتيوب Alwatan_live انستجرام Alwatan_live سناب شات Alwatan_live تطبيق «الوطن» https://alwatannews.net/rss خدمة RSS

صحيفة ذا ديلي تريبيون:

اللغة	الانجليزية The Daily Tribun
النوع	إخبارية عامة
السعر	220 فلسًا (أقل من دولار)
سنة الأصدار	1997
الناشر	مؤسسة الأيام للنشر
الطباعة	مؤسسة الأيام للنشر
رئيس التحرير	محمود المحمود
الرئيس والمدير العام	P Unnikrishnan
رئيس مجلس الإدارة	نجيب الحمر
عدد الصفحات	12 صفحة
أبرز الأقسام	البحرين، العالم، الاقتصاد، الرياضة، مشاهدات، ترند، وفيديوهات.
الموقع الإلكتروني	https://www.newsofbahrain.com/
المنصات الرقمية	newsofbahrain@ تويتر Newsofbahrain انستجرام Newsofbahrain لينكد إن nobmedia/ فيسبوك Newsofbahrain يوتيوب

صحيفة جلف ديلي نيوز: The Daily News

اللغة	الانجليزية
النوع	إخبارية عامة
السعر	220 فلسًا (أقل من دولار)
سنة الأصدار	1978
المؤسس	محمود المردي
الناشر	دار أخبار الخليج للطباعة والنشر
الطباعة	دار أخبار الخليج للطباعة والنشر
الرئيس ومسؤول التحرير	أنور عبدالرحمن
مدير التحرير	Stanley Szesowka
المحرر المشارك	AndrewsVictor
عدد الصفحات	24 صفحة
أبرز الأقسام	الأخبار، الاقتصاد، الرياضة، والترفيه.
الموقع الإلكتروني	https://www.gdnonline.com/index.html
المنصات الرقمية	GDNOnline@ فيسبوك GDNonline@ تويتر Gdnonline@ انستجرام Gulf Daily News – GDN لينكد إن GDNOnline يوتيوب

1 - الكيانات الصحافية:

تتمثل أبرز الكيانات الصحافية الأهلية في مملكة البحرين في جمعية الصحافيين التي تأسست في العام 2000 وانضمت منذ ذلك الحين لعضوية اتحاد الصحافيين العرب والاتحاد الدولي للصحافيين. وتعنى الجمعية بتطوير الصحافة الوطنية والنهوض بها وبالمستوى المهني والثقافي للصحافيين، ورعاية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم، والعمل على ضمان الحرية اللازمة لهم لأداء واجبهم الصحافي، والمحافظة على تقاليد وشرف المهنة، وإرساء المعايير الأخلاقية والمهنية. وقد

دشنت الجمعية ميثاق الشرف الصحافي في يناير/كانون الثاني 2012 الذي يؤكد أهمية الكلمة الحرة النزيهة والآراء الموضوعية في تنمية المجتمع وتعميق الوحدة الوطنية، وحماية حقوق الصحافيين والمجتمع في إطار سيادة القانون.

وإلى جانب الجمعية، بادر عدد من الصحافيين بتشكيل نقابة، وقد بقيت لفترة طويلة تحت التأسيس، ثم بحثت مع الجمعية إمكانية توحيد الجسم الصحافي، والاتفاق على أرضية مشتركة توفق بينهما كمؤسسة واحدة هدفها الدفاع عن الصحافيين والرقي بمستواهم المهني وبالحريات العامة، وتعزيز دور الصحافة في المجتمع، ولكن بدأ هذا الكيان لاحقاً يغيب عن الساحة الإعلامية من دون بيان أسباب واضحة.

ومن الكيانات المختصة بالصحافة أيضاً، اتحاد الصحافة الخليجية وهو عبارة عن منظمة مدنية عربية تتكون من مؤسسات صحافية وجمعيات وهيئات ونقابات صحافية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويقع مقر الاتحاد في العاصمة البحرينية «المنامة»، وقد تم إشهاره في مايو/أيار 2005، ويتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ويهدف للتنسيق في القضايا المهنية وتبادل المعلومات، وتعزيز حرية الصحافة والصحافيين. هذا إلى جانب افتتاح نادي البحرين للصحافة في مايو/أيار 2012 الذي يعنى بتلقي الأخبار العاجلة والمعلومات المتعلقة بالبحرين وبثها إلى العالم أجمع، ويسعى لتكريس الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن التوازن في الطرح.

وكان النادي قد أعلن عن إنشاء أول مكتب تابع له في الخارج بمبنى نادي الصحافة الوطني الأمريكي في العاصمة الأمريكية «واشنطن» في أغسطس/آب 2012، بما يمثل حلقة وصل مباشرة مع المؤسسات الإعلامية والرسمية الأمريكية، وليساهم في تعزيز مجالات التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات. كما تأسس في البحرين نادي مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في منتصف العام 2005 بهدف نقل أخبار الفعاليات المُقامة في البحرين عبر وسائل الإعلام العربية والأجنبية، وتنظيم المؤتمرات الصحافية للمسؤولين في الدولة أو المجتمع المدني ومؤسساته، وكذلك زوار البحرين بتنوعهم السياسي عبر التنسيق مع مختلف المؤسسات.

2 - الإطار القانوني:

ينظم الدستور البحريني بعض الجوانب المتصلة بالعمل الإعلامي والصحافي عبر مواد عدة، أبرزها المادة 23 التي تنص على أن «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية». كما خص الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر بنص ينسحب أيضاً على وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعات ومحطات التلفزة والإنترنت، إذ جاء في المادة 24 «مع مراعاة حكم المادة السابقة، (المادة 23 الخاصة بحرية الرأي) تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون». كما تنص المادة 27 من الدستور على أن «حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبة المراسلات أو إفشاء سريتها إلا في الضرورات التي يبينها القانون، ووفقاً للإجراءات والضمانات المنصوص عليها فيه».

وينص ميثاق العمل الوطني الصادر عام 2001 في البند الرابع من الفصل الأول منه على أن «لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي». وبناء على ذلك منحت الحكومة مزيداً من التراخيص لإصدار صحف جديدة، وارتفع عدد المطبوعات بأنواعها المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية التي تدخل السوق البحريني، لتبلغ أكثر من مليوني مُصنف في العام.

وتجدر الإشارة إلى أن أول قانون بحريني للصحافة صدر في العام 1952، تلاه صدور قانون آخر في العام 1954، ويلحظ أن معظم قوانين الصحافة والنشر في البحرين صدرت خلال فترة ما قبل الاستقلال، وعندما نالت الدولة استقلالها في العام 1971 لم تصدر سوى قانونين للصحافة والنشر. ومن ثم، صدر قانون الصحافة والطباعة والنشر لعام 2002 الذي تضمن مواد تتعارض مع المعايير الدولية، لذا قُدم في مرحلة لاحقة على إصداره مشروع قانون يتضمن تعديلات

عليه، بموجبه يتم إلغاء عقوبات الحبس كافة، وإحلال القضاء محل السلطات الإدارية في الإشراف على حسن سير المؤسسات الصحافية. كما أدخلت التعديلات مواد عدة تدعم حرية الصحافة كإلغاء عقوبات الحبس في حال توزيع مطبوعات بلا ترخيص قبل الحصول عليها أو بعد إبطالها. غير أن منظمات لحقوق الإنسان رأت أن حذف بعض المواد التي تعاقب على انتقاد رئيس الدولة أو إهانة رؤساء دول مع إبقاء العقوبات الواردة بشأنها في قانون العقوبات لا يساهم في إحراز التقدم المنشود.

ورأى إعلاميون في بعض مواد القانون تقييداً لحرية الإعلام، منتقدين في الوقت ذاته العقوبات السالبة لحرية الإعلاميين التي تضمنها المشروع، إذ يرتبط بقوانين أخرى، أبرزها قانون العقوبات. أما وزارة الدولة لشؤون الإعلام - آنذاك - فأكدت أن مشروع القانون متطور وحديث، ولا ينص على عقوبات سالبة للحرية، و«يفسح المجال أمام إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة، كما إن المواقع الإلكترونية حرة ومفتوحة، ولا قيود على استخدام شبكات الإعلام الاجتماعي».

وفي فبراير/شباط 2014 وافق مجلس الوزراء البحريني على مشروع قانون بشأن الإعلام والاتصال يتناول الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني وإصدار الصحف الورقية والإلكترونية، وأحاله إلى السلطة التشريعية. ومن أهم ما تضمنه عدم توقيع عقوبات سالبة للحرية على الصحافيين أو العاملين في مجال الإعلام والاتصال، والاكتفاء بالعقوبات المالية، والمصادرة والمنع يكون بأحكام قضائية وليس بقرارات إدارية. كما ينص على عدم محاسبة الصحافي على ما يصدر عنه من رأي أو معلومات صحيحة بحسن نية، إذ لا يجوز إجباره على إفشاء مصادره، إلا إذا كان إخفاؤها يمثل تهديداً مباشراً للنظام العام. ويقضي مشروع القانون بأن تتولى الهيئة العليا للإعلام والاتصال توقيع العقوبات على المرخص لهم في حال مخالفتهم لأحكام هذا القانون أو ميثاق الشرف الإعلامي، بما في ذلك الإنذار الكتابي والسحب المؤقت للترخيص والجزاءات المالية.

وفي منتصف العام 2014 قدمت الحكومة مشروع قانون آخر للإعلام والاتصال يتناول بشكل رئيس تنظيم الصحافة والإعلام الإلكتروني، ومن أبرز ما تضمنه أنه لا يجيز إصدار صحيفة ورقية أو إلكترونية إلا بعد ترخيصها من الوزارة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، كما ميز القانون الصحيفة الإلكترونية عبر تحديثها بشكل دوري ليفرق بينها وبين المدونات والمنتديات. وحصر مشروع القانون المواقع الإعلامية الإلكترونية في دور النشر الإلكتروني والصحيفة الإلكترونية التي ليس لها إصدار ورقي، والمواقع الإلكترونية للصحف الورقية وأي مواقع إعلامية إلكترونية أخرى يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

وفي مسودة لمشروع قانون الصحافة الجديد المُكون من 85 مادة - نشرتها صحف محلية في 2019 - تم تعريف الإعلام الإلكتروني بأنه «الرسالة الإعلامية بكافة أشكالها التي توجه للجمهور من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو أي تقنية إلكترونية أخرى». كما تم تعريف الصحيفة بأنها «كل إصدار ورقي أو إلكتروني يتولى مسؤولية تحريره أو بثه صحافيون، ويصدر باسم موحد، وبصفة دورية في مواعيد منتظمة، ويصدر عن شخص طبيعي أو اعتباري، عام أو خاص، وفقًا للضوابط الواردة في هذا القانون». والجدير ذكره أن مشروع القانون لا يزال حتى الآن في أروقة لجنة الخدمات في مجلس النواب لدراسته، ومن ثم إقراره ورفعه للمجلس لمناقشته.

3 - الصحافة والإعلام التفاعلي:

ظهرت مواقع الإعلام التفاعلي منذ العام 2004 كاتجاه جديد يعتمد على التشارك في المواد الإعلامية، ورغم أن انتشارها في مملكة البحرين كان نوعاً ما متأخراً، إلا أنه أصبح أداة مؤثرة في حياة عشرات الآلاف من الجمهور يومياً، حتى أن البحرين احتلت المرتبة 98 عالمياً من حيث الحضور على موقع الفيسبوك، إذ يبلغ المعدل السنوي لزيادة أعداد المشتركين فيه 23.3 ألف مشترك. ويبلغ عدد مشتركي مواقع الإعلام التفاعلي في البحرين نحو مليون مشترك، مع الأخذ بالاعتبار وجود مشتركين في أكثر من موقع.

ووفقاً لإحصاءات وزارة الدولة لشؤون الاتصالات في البحرين الخاصة بالعام 2013 فإن هناك أكثر من 250 ألف مشترك بموقع تويتر و541 ألف مشترك بموقع الفيسبوك و120 ألف مشترك بموقع الانستجرام، ما يعكس زيادة المستخدمين بنسبة 14 بالمائة و20 بالمائة و50 بالمائة منذ العام 2012. وعليه، تشهد البحرين نشاطاً كبيراً على مواقع الإعلام التفاعلي، فقد شهدت خلال سبتمبر/أيلول 2013 رفع أربعة ملايين صورة على «الفيسبوك»، و47 ألف مقطع فيديو و11 مليون تعليق، ويتبادل المستخدمون 75 مليون رسالة بريدية عبر الموقع.

وبحسب دراسات فإن 70 بالمائة من سكان مملكة البحرين يتفاعلون باستمرار على مواقع الإعلام التفاعلي، والمملكة تعد من أكثر دول الخليج تعاطياً مع هذه المواقع، وذلك لرغبة البحرينيين الكبيرة في متابعة الأخبار أولاً بأول والاستفادة من الخدمات التي تقدمها شركات الاتصال، والجاذبية التي تتميز بها مواقع الإعلام التفاعلي. ويُشار إلى أن أكثر من 60 بالمائة من الذين يمتلكون خطوط إنترنت لديهم حسابات على هذه المواقع.

وعليه، صارت مواقع الإعلام التفاعلي في البحرين تخلق الرأي العام قبل وسائل الإعلام كالصحف، حتى أن بعض الفضائيات أصبحت تنقل ما يرد على موقع تويتر، وهذا ما يعرضها أحياناً لخطر ذي صلة بالمصداقية. وعلى سبيل المثال، فقد وصل عدد المتابعين لحسابات هيئة شؤون الإعلام على مواقع الإعلام التفاعلي مثل «الفيسبوك»، «تويتر»، و»اليوتيوب» إلى أكثر من 90 ألف مستخدم في العام 2012.

إلى ذلك، تعد البحرين أول دولة مبادرة على مستوى العالم في الاعتراف بكيان رسمي لمواقع الإعلام التفاعلي وإنشاء مركز متخصص في هذا المجال، وذلك في سبتمبر/أيلول 2011، إذ أعلن مجموعة من الإعلاميين البحرينيين الناشطين إطلاق «الرابطة البحرينية لأدوات التواصل الاجتماعي» تحت شعار «تواصل»، ليشكل كياناً متخصصاً يتابع الحراك الإعلامي فيها. وفي السياق ذاته، اختارت الإدارة العليا لنادي الإعلام الاجتماعي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية فرع النادي في البحرين ليتولى مهمة تأسيس وإدارة نادي

الإعلام الاجتماعي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يعني أن البحرين أصبحت مقراً لعمليات النادي الذي يضم في عضويته أندية تمثل 20 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبخصوص الإطار القانوني للنشر الإلكتروني في مملكة البحرين، فإن قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر رقم 47 لعام 2002 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2002 لم يبين قواعد وأحكام النشر الإلكتروني، إذ ترك لوزير الإعلام صلاحية تنظيمه والسماح به أو منعه عبر توجيه تعليماته بحجب المواقع الإلكترونية غير المرغوبة رسمياً. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء تعديلات على ذلك القانون لاحقاً، بحيث يغطي الجزء الخاص بالإعلام الإلكتروني، وبموجبه يتم إنشاء هيئة إلكترونية مختصة، كما ينظم القانون المواقع الإلكترونية، بما فيها مواقع الصحف الإلكترونية.

وقد بدأت الصحف البحرينية اليومية تستخدم مواقع الإعلام التفاعلي على اختلاف أنواعها، وذلك لعرض محتواها والتفاعل مع القراء، مثل «تويتر» و«الانستجرام» و«الفيسبوك» و«اليوتيوب» وغيرها. وعليه، يُمكن القول أن ما حققه الإعلام البحريني خلال خمسين سنة باستخدام القنوات التقليدية تجاوزه عبر الإنترنت ومواقع الإعلام التفاعلي بسنوات معدودة، وذلك جراء التطور التكنولوجي والثورة التقنية والمعلوماتية المتسارعة.

4 - التحديات الاقتصادية والتقنية:

واجهت المؤسسات الصحافية البحرينية حالها حال الصحافة في شتى دول العالم في الآونة الأخيرة الكثير من التداعيات جراء جائحة «كورونا» وما تسببت به من أزمات اقتصادية ومالية نتج أبرزها عن تراجع سوق الإعلان الذي يُعد مصدراً رئيساً لدخل الصحف ومن أهم عوامل استقرارها. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات عدة، أبرزها خفض عدد صفحات الصحف الورقية أو المطبوعة، وخفض عدد الموظفين والأقسام التحريرية وربما الرواتب، وإن شمل ذلك «حالات فردية محدودة» وفقًا لتقرير خاص بجمعية الصحافيين البحرينية، فضلاً

عن تقليص الملاحق المستقلة الرياضية والاقتصادية على وجه الخصوص، أو استبدالها بصفحات داخلية في الصحف نفسها. إضافة إلى المنافسة المحمومة مع الإعلام التفاعلي مُمثلًا في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع أو الصحف الإلكترونية.

وعلى ضوء ذلك، طرح بعض المسؤولون في الصحف مقترحات تمثلت في تبني خطط وإستراتيجيات بموجبها يتم فرض اشتراكات على المواقع الإلكترونية للصحف، أو الحصول على دعم من الجهات التي تنشر الصحف أخبارها باستمرار، أو من الدولة بشكل عام عبر بعض الطرق الممكنة. وذلك في سبيل المواجهة في (معركة الوجود) التي صارت تخوضها مؤخراً، لاسيما مع انخفاض أرقام توزيعها، ولتأمين استمرارية صدورها وأداء رسالتها على أكمل وجه. ناهيك عن احتمالية أن يساهم خفض عدد الصفحات في التأثير سلباً على أدوار الصحف في شتى المجالات، وعلى مستوى الخدمات المُقدمة إلى جمهور القراء.

وفي هذا الصدد، تم التشديد على ضرورة الاهتمام بالمواقع الإلكترونية للصحف الورقية اليومية وتطويرها باستمرار، مع تعزيز إمكاناتها ومزاياها التقنية، وإنشاء حسابات نشطة لها على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لتحقيق جملة أهداف، منها ضمان انتشارها وزيادة قاعدتها الجماهيرية والتفاعلية عبر التواصل مع الجمهور، إلى جانب إتاحة مورد إعلاني آخر للصحف. وقد تم ذلك أيضاً من خلال تخصيص فرق مستقلة لبث المواد والأخبار بشكل مستمر على المواقع الإلكترونية، وتوفير مواد تفاعلية عبر هذه المواقع بما يلبي تطلعات الجمهور واحتياجاته، وإتاحة نسخ إلكترونية من الصحف للنشر عبر روابط خاصة ومن خلال مختلف الأجهزة الذكية.

وعليه، من المهم أن تتحول الصحف إلى منظومات إعلامية متكاملة وشاملة، تركز على صناعة المحتوى المقروء والمرئي في الوقت ذاته. ويُشار إلى أن صحفاً محلية في العام 2019 قد تقدمت بشكوى رسمية إلى جمعية الصحافيين بشأن نقل محتوى موادها في حسابات إخبارية ربحية بوسائل التواصل الاجتماعي من دون مراعاة للقوانين المرعية بهذا الشأن أو لحقوق الملكية الفكرية، الأمر

الذي يدلل على «صراع وجود» بين الطرفين، لاسيما مع زيادة المنافسة بينهما ليس على مستوى النقل الإخباري فحسب، إنما على مستوى الإعلانات والعائد المادي منها وما يتعلق بذلك من متطلبات الكلفة التشغيلية، بلحاظ الفروقات بين الإعلام التقليدي والجديد في هذا الجانب. وكان عددٌ من مسوؤلي المواقع الإلكترونية في الصحف المحلية في العام 2021 قد بحثوا مع جمعية الصحافيين البحرينية إمكانات تعزيز التعاون بينها، بما يُمهد لوضع أسس مشتركة للتفاهمات في هذا المجال مستقبلاً.

وكانت جمعية الصحافيين البحرينية مطلع مايو/أيار 2021 قد أصدرت تقريراً حول الصحافة البحرينية خلال جائحة «كورونا» يتناول الفترة الممتدة من مايو/ أيار 2020 إلى مايو/أيار 2021. وأوضح التقرير تأثير البيئة القانونية التي لم تكن تعيق التفاعل الإعلامي مع الأزمة الصحية الاستثنائية، وكيف عملت الصحف واضطلعت بمسؤولياتها من دون قيود، مع وجود هامش من الحرية لها، وتركيزها على المواد التوعوية، ناهيك عن توجهها لتطوير منصاتها الرقمية. كما أشار التقرير إلى نشاط الصحافيين وكتاب الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي، مع ضمان حرية الرأي والتعبير لهم. وحول أوضاع المؤسسات الصحافية، تم التأكيد على استمرار عمل جميع الصحف العربية والإنجليزية خلال الجائحة، وزيادة إقبال جمهورها على منصات التواصل الاجتماعي، واستفادتها من تقنيات الاتصال المرئي في الفعاليات الحوارية والمقابلات الصحافية.

خلاصة: التحديات المهنية والأخلاقية:

فيما يتعلق بالتحديات المهنية والأخلاقية، وإلى جانب ما تضمنه قانون الصحافة البحريني بهذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى ميثاق الشرف الصحافي الذي اعتمدته جمعية الصحافيين البحرينية، وهو يختص بالمحررين والناشرين والمؤسسات ومُستقى في بعض بنوده من القانون. ويتضمن هذا الميثاق مبادئ عامة، نوجز أبرزها في الآتي:

1- الصحافة الحرة والمسؤولة هي جوهر المجتمع الديمقراطي السليم، وجزء لا

يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

2- الدقة والمصداقية والشفافية أساس العمل الصحافي والإعلامي الناجح.

3- الموضوعية والحيادية والاستقلالية أسس عمل الصحافة الاحترافية.

4- الحق في الحصول على المعلومات بالوسائل المشروعة بهدف التوصل إلى الحقيقة.

5- احترام المنافسة النزيهة بين العاملين في الوسط الصحافي، مع مراعاة حقوق وواجبات الزمالة المهنية.

6- الارتقاء بالمعايير الأخلاقية الصحافية وآداب وشرف المهنة والنزاهة باعتبارها واجبًا وطنيًا على كل صحافي ومؤسسة صحافية الالتزام بها، والعمل على حماية الآداب العامة وتأكيد الوحدة الوطنية وسيادة القانون، والابتعاد عن الإثارة والتجريح أو نشر الصور المنافية للأخلاق أو التشهير أو انتهاك حرمة وكرامة الآخرين.

7- جمعية الصحافيين البحرينية هي الكيان الشرعي والوحيد الممثل للصحافة الوطنية، وتتولى الدفاع عن حقوق الصحافيين وتسوية أي خلافات أو منازعات تنشأ بينهم لأسباب لها علاقة بالعمل، مع الحرص على مراقبة والتأكد من التزام الوسط الصحافي والإعلامي، أفرادًا ومؤسسات، بتنفيذ مبادئ "ميثاق الشرف الصحافي".

كما يوضح ميثاق الشرف الالتزامات الواجبة على الصحافيين والمؤسسات الصحافية، وهي كما يلي:

1) الامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية، أو التي تنطوي على ازدراء الأديان أو كراهيتها، أو التي تروج للتمييز أو الاحتقار لرأي أو معتقد طائفة من طوائف المجتمع.

2) تحري الدقة والأمانة والموضوعية في صياغة ونشر الأخبار والمعلومات والوقائع وفقًا للأعراف الصحافية وأخلاقيات المهنة المعمول بها.

3) حق الرد والتصحيح مكفول لأي شخص أو جهة يتناولها الصحافي في إطار حدود المادة المنشورة ومن دون مخالفة للقانون أو الآداب العامة، وعلى المؤسسة الصحافية إتاحة الفرصة العادلة أمام تصحيح المغالطات على الفور وبشكل بارز، وتقديم الاعتذار عن أي خطأ أو تشويه.

4) احترام خصوصية الأفراد، بحيث لا يجوز للصحافي أو للمؤسسة الصحافية استخدام وسائل النشر في التعرض للحياة الخاصة لأي شخص سواء بالتشهير أو تشويه السمعة أو تحقيق منافع شخصية أو إلقاء الاتهامات جزافًا ومن دون سند.

5) حظر نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وآدابه العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، وينبغي على المؤسسة الصحافية الفصل بين المواد التحريرية والإعلانية.

6) يلتزم الصحافي باحترام أحكام الدستور والقوانين ذات الصلة بقواعد النشر والصحافة والتعبير عن الرأي، وعدم المساس بالثوابت الدينية والوطنية السائدة في المجتمع.

7) يُحظر تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة من قضايا، بما يؤثر على مجرى التحقيق أو تلك القضايا.

8) حظر استغلال المهنة الصحافية في قبول أو الاستفادة من تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية أو محلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما لا يجوز على الصحافي بشكل عام وخلال مزاولته لعمله المهني جلب الإعلانات أو تحريرها أو التربح منها.

9) يجب حماية حقوق الملكية الفكرية، خاصة ما يتعلق باحترام حق المؤلف والحقوق المجاورة وفقًا للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. ويحظر اقتباس آراء أو أقوال مؤلف آخر من دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي.

10) حماية حرية الصحافة واستقلاليتها مسؤولية فردية وتضامنية، وفي سبيل ذلك على كل صحافي واجبات مهنية ومسؤوليات أخلاقية.

11) تعزيز التضامن بين الصحافيين والمؤسسات الصحافية تحت مظلة جمعية الصحافيين البحرينية من أجل حماية حرية الصحافة والدفاع عن مصالح وحقوق الصحافيين ومكتسباتهم المهنية والارتقاء بأوضاعهم المهنية والأدبية.

12) الصحافة الحرة هي المرآة الحقيقية للمجتمع، وانطلاقًا من مبدأ المسؤولية المجتمعية فإن الصحافيين والمؤسسات الصحافية والإعلامية مطالبون بالالتزام بواجباتهم في نشر الوعي والتثقيف المجتمعي، وحماية حقوق المجتمع بجميع أفراده ومكوناته، والتصدي لأي مظاهر سلبية أو ممارسات دخيلة تخالف العادات والتقاليد المرعية في البلاد.

13) يلتزم الصحافي في أداء مهنته باحترام القوانين واللوائح المتبعة في أجهزة الدولة والمرافق العامة والمنشآت الخاصة، وحماية المصالح العامة.

وبحسب ميثاق الشرف، فإن للصحافيين والمؤسسات الصحافية حقوق وضمانات واجب توافرها إزاء الغير، تتمثل في أداء رسالتهم المهنية بحرية واستقلالية في حدود القانون، وعدم جواز مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها إلا بحكم من القضاء. وكذلك ألا يكون رأي الصحافي أو المعلومات التي ينشرها سببًا للمساس بأمنه وسلامته الجسدية والنفسية أو لأي من ذويه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون. وللصحافي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات، والاطلاع على الوثائق الرسمية المُباحة وغير المحظورة من مصادرها، وله الحق في تلقي الإجابة على استفساراته ونشر ما يتحصل عليه من معلومات في حدود القانون. كما يشدد الميثاق على حرية تداول المعلومات من دون قيود، وفي إطار تكافؤ الفرص بين مختلف الصحافيين والمؤسسات الصحافية والإعلامية، ومن دون إخلال بمقتضيات الأمن الوطني والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا، على أن يلتزم الصحافي بعدم نشر معلومات متى كانت تعتبر ”غير قابلة للنشر“.

وللصحافي في سبيل أداء عمله الحق في حضور المؤتمرات وكذلك الجلسات والاجتماعات العامة وفقًا للأنظمة الخاصة بها. كما لا يجوز تهديده أو ابتزازه بأي طريقة في سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره المهني، أو لتحقيق مآرب

خاصة بأي شخص أو جهة. إضافة إلى عدم التهاون في معاقبة كل من مس كرامة صحافي أو اعتدى عليه بسبب ممارسة عمله وفقًا للقوانين المعمول بها، واعتبار الاعتداء على أي صحافي عدوانًا على الصحافة الحرة والمستقلة. وضمان أمن وسلامة الصحافي وتوفير الحماية اللازمة له أثناء القيام بعمله في مواقع الأحداث ومناطق الكوارث والحروب التي قد تكون مهددة لحياته. ووفقاً للميثاف فإن العلاقة بين الصحافي والمؤسسة الصحافية تخضع لشروط وضوابط عقد العمل الصحافي من دون أن تتعارض مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي.

نماذج من الصحف


البلاد

البحرين أنموذج عربي وعالمي في تقدم المرأة

بايدن يوجه البنتاغون بدعم الشركاء الخليجيين


الأيام

AL AYAM


الوطن


GULF Daily News

The voice of Bahrain

Bahrain pays tribute to women's role in growth

SWIFT JUSTICE

Child rioters sent to social care centre


THE DAILY tribune

Modi invites HRH Prince Salman to visit India

'Protective umbrella'

Some Afghans sell 'children or organs' just to buy food


أخبار الخليج

قضاء البحرين.. كفاءة وسرعة في حسم القضايا

المراجع والمصادر:

1. الاتصالات تعلن إقامة جائزة الإعلام الاجتماعي في ديسمبر/كانون الأول 2013، وكالة أنباء البحرين، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

2- أحمد جمعة، الديمقراطية الانقلابية .. مشروع الإصلاح المؤجل، مؤسسة الأيام للنشر، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2005.

3- أمل الذوادي، عادة وأنماط قراءة الصحف في مملكة البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين، 2009.

4- جمعية الصحافيين البحرينية، الموقع الإلكتروني: https://www.bahrainijournal-ists.org/

5- حسن الطوالبة وعلي الطوالبة، حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، مؤسسة فخراوي للدراسات والنشر، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2010.

6- رئيس هيئة الإعلام يفتتح نادي البحرين للصحافة، صحيفة الوسط، مملكة البحرين، العدد 3526، 3 مايو/أيار 2012.

7- ريا حمزة، مقدمة في الصحافة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، مملكة البحرين، 1985.

8- سبكار: البحرين نجحت في مسايرة ثورة الإعلام الاجتماعي، صحيفة الوسط، مملكة البحرين، العدد 4049، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

9- الصحافة وتطور حرية التعبير، معهد البحرين للتنمية السياسية، الرابط الإلكتروني:
https://www.bipd.org/publications/Articles/1116153.aspx

10- صحافيون وأكاديميون: قانون الإعلام الجديد يقضي على الحراك الإعلامي، صحيفة الوطن، مملكة البحرين، العدد 3079، 16 مايو/أيار 2014.

11- صحيفة «أخبار الخليج»، الموقع الإلكتروني:

http//:www.akhbar-alkhaleej.com

12- صحيفة «الأيام»، الموقع الإلكتروني:

https//:www.alayam.com

13- صحيفة «البلاد»، الموقع الإلكتروني: https://www.albiladpress.com

14- صحيفة «جلف ديلي نيوز»، الموقع الإلكتروني:

https://www.gdnonline.com/index.html

15- صحيفة «ذا ديلي تريبيون»، الموقع الإلكتروني:

https//:www.newsofbahrain.com

16- صحيفة «الوطن»، الموقع الإلكتروني: https://alwatannews.net

17- عبدالعزيز العيد، استخدامات الجمهور في مملكة البحرين لوسائل الإعلام والإشباعات المتحققة منها، المطبعة الحكومية بوزارة الإعلام، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2006.

18- عبدالنبي العكري، الإصلاح المتعثر، فراديس للنشر والتوزيع، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2008.

19- عمر الحسن، مملكة البحرين وتطبيق المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، الطبعة الأولى، 2013.

20- لا حبس للصحافيين والاكتفاء بالعقوبات المالية، صحيفة الأيام، مملكة البحرين، العدد 9072، 10 فبراير/شباط 2014.

21- 37 % متابعة البحرينيين للإنترنت مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى، صحيفة البلاد، مملكة البحرين، العدد 1785، 3 سبتمبر/أيلول 2013.

22- مجلس النواب، المجموعة التشريعية، مملكة البحرين، 2012.

23- محسن عوض وإبراهيم علام، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

24- محمد أحمد عبدالله وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (2002-1500)، مركز الدراسات التاريخية بجامعة البحرين، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2009.

25- مشعل الغرير، التشريعات الإعلامية والصحافية وأثرها على حرية الرأي والتعبير في مملكة البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين، 2013.

26- مصدر مسؤول بـ «الإعلام»: البحرين نموذج في احترام الحريات الصحافية ولا يوجد صحافي معتقل، صحيفة الوطن، مملكة البحرين، 9 مايو/أيار 2014.

27- المعز بن مسعود وجمال الزرن، تحولات المشهد الإعلامي والاتصالي في مملكة البحرين، جامعة البحرين، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2008.

28- مكتب لنادي البحرين للصحافة بأمريكا ويفتتح رسمياً في أغسطس، صحيفة الوطن، مملكة البحرين، العدد 2378، 14 يونيو/حزيران 2012.

29- منصور سرحان، الصحافة في البحرين .. رصد الصحف المتوقفة والجارية 1939-2005، المطبعة الحكومية بوزارة الإعلام، مملكة البحرين، الطبعة الثانية، 2006.

30- نادي الإعلام الاجتماعي العالمي يختار البحرين مقراً لعملياته بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكالة أنباء البحرين، 26 ديسمبر/كانون الأول 2012.

31- هيئة تنظيم الاتصالات، 25.2 مليون مشترك في خدمات الهواتف المتنقلة بنسبة 182 بالمائة، صحيفة البلاد، مملكة البحرين، العدد 1814، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

الصحافة الجزائرية

الصحافة الجزائرية

أ. د. فائزة يخلف

د. سليمان أعراج

مقدمة:

تأثر تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بما شهدته من أحداث تاريخية سياسية متباينة، ولذلك أجمع المهتمون بهذا الشأن على تصنيف هذا التطور إلى أربع مراحل أساسية مهمة، هي: صحافة الحقبة الاستعمارية التي شهدت صدور عدد كبير من الصحف المختلفة من حيث اللغة والتوجه السياسي والأيديولوجي، ثم مرحلة الثورة التحريرية وما واكبها من حركة نشر واسعة لعناوين صحافية كبرى كانت هي لسان حال القضية الجزائرية داخليًا وفي المحافل الدولية، ثم صحافة عهد الاستقلال والبناء، وأخيرًا صحافة التسعينات في الجزائر وهي الصحافة التي ارتبطت بمرحلة التعددية السياسية والحزبية وشكلت قفزة نوعية في مجال الإعلام المكتوب. وفيما يلي تبيان لأهم صحف هذه المراحل وما الذي تطور منها وما الذي استجد بتجدد الظروف والرهانات التي فرضها تطور الوضع السياسي و الإعلامي في الجزائر.

1 - صحافة المرحلة الاستعمارية :

عرفت الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية صدور العديد من الصحف باللغتين العربية والفرنسية، وكانت الصحيفة الأولى التي يصدرها الفرنسيون باللغة العربية هي «المبشر» عام 1847، تلتها صحيفة «كوكب إفريقيا» عام 1907، ليتولى المعمرون الفرنسيون بالإضافة إلى السلطة الاستعمارية نفسها إصدار صحف ناطقة بالفرنسية في الجزائر للتعبير عن مصالحهم. وقد حرصوا على إطلاق أسماء جزائرية على صحفهم ومجلاتهم وهي في الواقع لا تملك من الجزائرية إلا المنشأ أو التوزيع، ومن هذه الصحف: صحيفة «الجزائري» L’Algérien

وصحيفة «المجلة الإفريقية» Revue Africaine وصحيفة «الجزائر الجديدة» L’Algérie Nouvelle. واتسم إصدار الصحف الفرنسية في الجزائر بالكثرة والتنوع في الاختصاصات والاهتمامات، وقد بلغ عددها 30 صحيفة عام 1871، و28 صحيفة عام 1883، و50 صحيفة عام 1886، و92 صحيفة عام 1890.

وفي مقابل هذا النشاط الفرنسي في مجال إصدار الصحف والمجلات، عملت بعض العناصر الوطنية المتعلمة في الجزائر آنذاك على إصدار بعض الصحف رغم ضعف الإمكانات المالية والإدارية التي كانت تواجهها، وكذلك ملاحقة السلطة الاستعمارية لها. ومن أبرز هذه الصحف: «المنتخب»، «المبصر»، «الحق»، «النصيح»، «المغرب»، «الأخبار»، «المصباح»، «الهلال»، «الجزائر»، «الحق الوهراني»، «الفاروق»، «ذو الفقار»، «النجاح»، «الإقدام»، «الاستقلال»، وكانت تصدر في كل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها من المدن الجزائرية.

ولكن أهم الصحف التي كان يصدرها المثقفون الجزائريون على الإطلاق هي تلك التي أصدرها الإمام عبدالحميد بن باديس وزملاؤه من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي الجمعية التي اضطلعت بمهمة الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية للشعب الجزائري ومقاومة تيارات الفرنسة والانحراف الديني. وقد توُّج هذا المسعى بإصدار صحيفة «المنتقد» الأسبوعية عام 1925 في قسنطينة، وكان شعارها: «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»، و لكنها لم تواصل صدورها، فقد تم إيقافها بعد أربعة أشهر، إذ قام بن باديس بعد تعطيلها بإصدار صحيفة «الشهاب» عام 1925. وكانت «الشهاب» تعلن المبادئ التالية على صفحاتها: «مبدؤنا في الإصلاح الديني والدنيوي لا يصلح آخر الأمة، إلا بما صلح به أولها»، و تحته مباشرة: «الحق والعدل والمؤاخاة في إعطاء الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات»، أما أركان الغلاف الأربعة فكانت تحمل الكلمات التالية: العدالة، الأخوة، والإسلام.

وقد كانت «البصائر» الصحيفة الرابعة بعد صحيفة «الشريعة والسنة» التي تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتميزت هذه المرحلة التاريخية

بإصدار العديد من الصحف من لدن أقلام جزائرية بارزة من أمثال: محمد السعيد الزاهري، الطيب العقبي، مبارك الميلي، الإبراهيمي، وأبواليقظان الذي أصدر عددًا من العناوين من بينها: «وادي ميزاب»، «المغرب»، «النور»، «الأمة والفرقان».

ويلاحظ على صحف هذه المرحلة كثرة تعرضها للاضطهاد والتعطيل، لأنها كانت تدافع عن اللغة العربية والدين الإسلامي والحقوق الوطنية لأهالي البلاد وأصحابها الشرعيين، وهي الجهود التي ثمنتها اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني وهي تضع ملامح السياسة الإعلامية في الجزائر قبل قيام الثورة التحريرية عام 1954.

2 - صحافة الثورة التحريرية:

شكلت الثورة الجزائرية بالنسبة للإعلام الوطني منعطفًا مهمًا أدى إلى انتعاش الصحافة المكتوبة آنذاك والتي استهلت بظهور «المقاومة الجزائرية» التي استمر صدورها إلى غاية 1957، إذ ظهرت صحيفة «المجاهد» التي كانت توزع على نطاق واسع داخل الجزائر وخارجها. وبعد توقفها عن الصدور في العاصمة في شهر أغسطس 1957 بدأت «المجاهد» دورها في مدينة تطوان المغربية، وهناك استخدمت الإمكانيات البشرية والمادية لصحيفة «المقاومة الجزائرية» التي توقفت عن الصدور، غير أن هذا النشاط لم يدم طويلًا في مدينة تطوان، إذ نقلته للمرة الثالثة إلى العاصمة التونسية يوم الفاتح من نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1958 وتحديدًا عند عددها الحادي عشر، واستقرت هناك بصفة نهائية لغاية رجوعها عند العدد الواحد والعشرين بعد المائة إلى الجزائر.

وبعد عقد جبهة التحرير الوطني لمؤتمرها الثالث يوم 16 أبريل/نيسان 1964 أوصى المكتب السياسي لها في إطار جهوده الهادفة إلى توحيد الإعلام الجزائري بإنشاء مؤسسة للصحافة المكتوبة في البلاد تتولى إصدار دوريتين باللغتين العربية والفرنسية تحملان نفس العنوان، وإغلاق جميع الدوريات الصادرة في الجزائر آنذاك، وبموجب ذلك بقيت «المجاهد» الأسبوعية و»الثورة الإفريقية» تابعتين لحزب جبهة التحرير الوطني.

3 ـ صحافة عهد الاستقلال:

من أهم الصحف اليومية التي صدرت في الجزائر بعد الاستقلال:

1- «الشعب» وهي صحيفة وطنية إخبارية تأسست في ديسمبر/كانون الأول عام 1962 وتضع شعارًا إلى جانب اسمها أو لافتة تتضمن (الثورة من الشعب وإلى الشعب)، وكانت هي الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر باللغة العربية في العاصمة.

2- صحيفة «المساء» اليومية التي صدرت في أول أكتوبر/تشرين الأول 1985.

3- صحيفة «النصر» التي تصدر في مدينة قسنطينة.

4- صحيفة «الجمهورية» التي صدرت في وهران عام 1963 باللغة الفرنسية في بدايتها، ثم خضعت إلى عملية التعريب الجزئي لبعض صفحاتها ابتداءً من أول يناير/كانون الثاني 1976، حتى تم تعريبها الكامل بعد عام واحد من ذلك التاريخ، أي في أول يناير/كانون الثاني 1977.

كما شهدت هذه الحقبة صدور صحيفة يومية أخرى باللغة الفرنسية في العاصمة Horizon2000 ، وهي تتضمن صفحة باللغة الانجليزية، إلى جانب الفرنسية في بقية الصفحات. وبالإضافة إلى هذه الصحيفة شهدت مرحلة الاستقلال ميلاد صحيفة أخرى هي Algerie Actualité المعروفة باستخدام الصور والعناوين الكبيرة.

وهناك بعض المجلات المتخصصة التي أصدرتها المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني من أهمها «الفلاح» و«الثورة» و«أول نوفمبر» و«الثورة والعمل»، وهي نصف شهرية تصدر باللغة العربية عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و«الوحدة» وهي اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ومجلة «الجزائرية النسوية» الصادرة عن الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، إضافة إلى مجلتي «الأمل» و«الجيش» وغيرهما.

كما عرفت الجزائر المستقلة عددًا من الصحف والمجلات المتخصصة في قضايا الفكر والثقافة، مثل مجلة «الأصالة» التي صدر أول عدد منها في العام

1971، ومجلة «الرسالة» التي صدر عددها الأول في 1980. وكذلك مجلة «العصر»، وهي مجلة نصفية بحجم التابلويد تصدر عن المجلس الإسلامي الأعلى، إضافة إلى بعض المجلات الخاصة بالأطفال التي كانت تصدر في الجزائر في السبعينات، ثم توقفت عن الصدور، مثل: «طارق»، «ابتسم»، و«أمقيدش».

4 - صحافة التسعينيات:

شهدت الصحافة الجزائرية صدورًا كثيفًا في سنوات التسعينيات عندما فتح الباب أمام التعددية السياسية والحزبية، وتنوعت هذه الصحف من حيث توقيت الصدور بين اليومي والأسبوعي والنصف شهري، إضافة إلى عدد من المطبوعات والمحلات الفصلية التي تُصنف تحت قائمة الصحافة المتخصصة.

ومن الصحف الصادرة في تلك الفترة بالإضافة إلى «النصر» في قسنطينة و«الجمهورية» في وهران نذكر الصحف اليومية الجديدة التي صدرت في سنوات التسعينات مثل «الحياة» العربية و«الحوار»، إضافة إلى صحف باللغة الفرنسية مثل «الوطن» وLe matin و Le soir d'Algérie وLa nouvelle république . فضلاً عن مجموعة من الصحف الأسبوعية الصادرة باللغة العربية، مثل صحيفة «النبأ» لأحمد فقايري، «الشباك» لعلي سلحاني، و«الشروق» لعلي فضيل، و«العالم المعاصر» لسليم صالحي، و«الإذاعة العربية» للأمين بشيشي، و«المنتخب» لمجامعية ميلود، و«الوجه الآخر» لعبدالقادر عبد، و«الصحيفة» لعيسى عجينة، و«العالم السياسي» لسليم صالحي، و«اللقاء» لمحمد رزقي، و«الوقت» لمحمد زاوي، و«الحدث» لحمد سلامي، و«المحقق السري» لفيصل بخوش، وغيرها.

كما صدرت أسبوعيات أخرى باللغة الفرنسية، مثل: «الحق» لعبد السلام راشدي، «فروم» لأكلي حموني، «لاغازيت» لشريف رزقي، «لاناسيون» لخير الدين عميار، «ليبدو ليبيري» لعبد الرحمن محمودي و«ماغ 7» لزهير مباركي، وغيرها. هذا بالإضافة إلى صحف نصف شهرية ومجلات شهرية باللغتين

العربية والفرنسية، وذلك من دون الصحافة المتخصصة مثل صحيفة «التبيين» للطاهر وطار، و«دفاتر نسائية» لزينب الأعرج، ومجلة بورصة الأعمال باللغة الفرنسية ومجلة الفلاحة الصناعية، وغيرها.

5 - الصحافة في فترة التعددية:

عرفت الصحافة المكتوبة بعد صدور قانون 1- 990 الذي فتح المجال للتعددية السياسية طبقًا للمادة 40 التي نصت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والتي تضمنت منطق التعددية الإعلامية - نوعًا من الحرية والاستقلالية، إذ أقرت الحكومة في هذا الإطار قرضًا ماليًا معتبرًا لكل صحيفة جديدة تصدر في الساحة الإعلامية. ولقد كان لهذه الإجراءات القانونية والإدارية والمالية أثرًا جيدًا في مجال الإعلام، حيث تعززت الساحة الإعلامية بالكثير من الصحف واليوميات الصباحية والمسائية، وبهذا ساهمت الإجراءات الجديدة في ظهور عناوين متعددة الاتجاهات واللغات، فاتحة بذلك المجال أمام القارئ الجزائري لاختيارات عدة.

وقد كان لهذا التعدد انعكاساته الطيبة على المادة الإعلامية في حد ذاتها، إذ تنوعت الأخبار والمقالات، كما تنوعت القيم الخبرية، الأمر الذي أنتج خطابًا إعلاميًا مغايرًا عن الخطاب الأحادي الرسمي الذي كان يركز فقط على الأحداث الإيجابية.

كما تضمنت الإجراءات القانونية الجديدة رفع احتكار السلطة لملكية وسائل الإعلام، إذ جاء في المادة 33 من قانون 1990 ما يفصل بين الانتماءات النقابية والسياسية للصحافي وعمله في الهيئة الإعلامية سواء كانت عمومية أو خاصة وهو في حد ذاته تطورًا نوعيًا لنظرة السلطة للصحافيين. كما أعطت هذه الإجراءات الحق للصحافي في رفض أي تعليمات تحريرية تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، لكنها ألزمته في المقابل بضرورة احترام أخلاقيات المهنة وما يترتب على ذلك من احترام للحقوق الدستورية للمواطن والحريات الفردية وتفادي القذف والوشاية من خلال التحلي بالموضوعية والصدق في عرض الأخبار والتعليق عليها وعدم التنويه بالعنف والعرقية

وغيرها من التجاوزات التي يمكن أن تسيء للمهنة.

وقد منحت السلطات المُخولة في الجزائر بين أبريل/نيسان 1990 ويونيو/حزيران 2006 حوالي 540 اعتمادًا أو ترخيصًا لإصدار عناوين صحف تنقسم بين اليومية والأسبوعية والشهرية والدوريات المتخصصة والمنتظمة.

ويمكن القول أن الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 قد مثلت العصر الذهبي للصحافة الجزائرية، إذ ارتفع عدد الصحف اليومية من 43 صحيفة يومية سنة 2006 إلى 52 صحيفة سنة 2007 و68 صحيفة سنة 2008 لتصل إلى 80 صحيفة يومية سنة 2009. كما ارتفع سحب أو طباعة الصحف من مليونين وتسعمائة ألف نسخة يوميًا سنة 2009 إلى ثلاثة ملايين نسخة سنة 2010، وارتفع عدد الدوريات من 41 دورية سنة 2000 بسحب يصل إلى 81 ألف نسخة، وإلى 69 دورية سنة 2009 بسحب يصل إلى أكثر من مليون نسخة. وقد قابل هذا الانتعاش تحسن نسبي للأوضاع المهنية للصحافيين، إذ تمكن بعض الناشرين مثل صحيفة «الوطن» و «الخبر» من التحول إلى مؤسسات اقتصادية كبرى تخضع لمصلحة الضرائب.

خلاصة:

يمكن اعتبار المرحلة من 2012 إلى يومنا هذا مرحلة جديدة بدأت بإصدار قانون جديد ينظم المهنة، ويحدد القوانين والإجراءات التي تحكم الصحافة وهو ما ترجم في شكل العديد من القوانين والمراسيم المتوالية الهادفة إلى ضبط قطاع الإعلام عامة والصحافة المكتوبة على وجه الخصوص.

معلومات عن الصحف:

	اسم الصحيفة	اللغة	سنة الأصدار	التخصص	رئيس التحرير	الأقسام	عدد الصفحات	الموقع الإلكتروني
	الخبر	العربية	1990	إخبارية	محمد بغالي	سياسية، اقتصادية، رياضية، فن، ثقافة	32	https:// www. elkhabar. /com
	آخر ساعة	العربية	2000	إخبارية	محمد الصغير بلقاضي	سياسية، اقتصادية، رياضية، فن، ثقافة	24	https:// www. akhersaa- /dz.com
	الشروق اليومي	العربية	1990	إخبارية	علي فضيل	مراسلون، محليات، ثقافة، مجتمع، فن، العالم، رياضة	26	https:// www. echorou- konline. /com
صوت الأحرار	العربية	1998	إخبارية	محمد نذير بولقرون	سياسة، رياضة، ثقافة، فن، مجتمع	16	http://sawtalahrar. /net	
	الصوت الآخر	العربية	2013	إخبارية	أسامة وحيد	سياسة، مجتمع، صحة، شؤون دولية، رياضة	16	https:// www.as- /sawt.net
	المواطـن	العربية		إخبارية	محمد كيتوس	مع الحدث، الثقافي، المحلي، اقتصادي، دولي، ركن المرأة	16	https:// www.al- mouwatan. /com
	الأيام الجزائرية	العربية	2005	إخبارية	عزالدين بن عطية	السياسة، اقتصاد محلي، الدولي الثقافي الرياضي	16	https:// elayemdz. /com
	المساء	العربية	1985	إخبارية	محمد بوسلان	سياسة، مجتمع، ثقافة، رياضة	24	https:// www. el-massa. /com/dz
	الشعب	العربية	1962	إخبارية	السعيد بن عياد	مجتمع، اقتصاد، رياضة، ثقافة، صحة، علوم وتكنولوجيا	24	http:// www.ech- chaab.com/ /echaab

	الجمهورية	العربية	1974	إخبارية جهوية	ليلى زرقيط	الحدث، الملف، وهران، نفحات، رياضة	24	https://www.eldjoum-/houria.dz
	البلاد	العربية	1999	إخبارية	أنس جمعة	سياسة، مجتمع، ثقافة، رياضة	12	http://m.elbilad./net
	أخبار اليوم	العربية	2007	إخبارية	بن خليفة شيخ	الحدث، محليات، في الواجهة، تسلية، ثقافة	16	https://www.akh-barelyoum./dz
	النهار الجديد	العربية	2007	إخبارية	إسماعيل فلاح	الحدث، محلي، قلوب حائرة، آدم وحواء، رياضة	16	https://www.enna-haronline./com
	النصر	العربية	1972	إخبارية جهوية	سليم بوفنداسة	سياسة، مجتمع، ثقافة، رياضة	16	https://www.an-nasronline./com
	المحور	العربية	2007	إخبارية	عبدالعالي بوطيش	وطن، محاكم، نفحات اسلامية، دولي رياضة، غربال	16	http://elmihwar./com/ar
	الموعد اليومي	العربية	2016	إخبارية واجتماعية	طالبي محمد رفيق	مايقال، وطني، محلي، شؤون مغاربية، مجتمع، شؤون دولية	24	https://elmaouid./dz
	Le quotidian d’oran	الفرنسية	2009	إخبارية	محمد عبدو بن عبو	الحدث، نقاش، رأي، الوسط، شرق، وهراني، مجتمع، رياضة، تلفزة	24	http://www.lequotidi-en-oran./com
	Liberté	الفرنسية	1992	إخبارية	حسن والي	سياسة، ثقافة، اقتصاد، صحة، رياضة	24	https://www.liberte-algerie./com
	Le soir d’Algérie	الفرنسية	1990	إخبارية	بدرالدين منعة	الحدث، رصد، جهوي، رياضة، عالم، تسلية، تلفزة	24	https://www.les-oirdalgerie./com

	El Watan	الفرنسية	1990	إخبارية	عمر بلهوشات	سياسة، مجتمع، ثقافة، رياضة، فن	12	https:// www. elwatan. /com
	Horizons	الفرنسية	1990	إخبارية	نورية حملات	الأحداث، العالم، الكتاب، الشاشة، تسلية، رياضة	24	https:// www.hori- /zons.dz
	El Moud- jahid	الفرنسية	1966	إخبارية	إلياس جرود	الأجندة، الأمة، اقتصاد،مناطق، ثقافة، رياضة	24	https:// www.el- moudjahid. /com
	La Nouvelle République	الفرنسية	1990	إخبارية	راضية زروقي	الحدث، التاريخ، العالم، مساهمة، مناطق، ثقافة، رياضة	16	https:// www.lnr- /dz.com
	in- Le jeune dependant	الفرنسية	1990	إخبارية	كمال منصاري	الوطني، رياضة، الأخيرة	12	https:// www. jeune-in- dependant. /net
	L'Echo d'Oran	الفرنسية	2000	إخبارية	سليمان بن سايح	وهران اليوم، مناطق، الحدث، رياضة	16	http:// www. echodoran. /com
	L'Expression	الفرنسية	2001	إخبارية	أحمد فتاني	الحدث، أسرار، رياضة، مساهمة، دولي، ثقافة	24	https:// www. lexpres- /sion.dz
	Compétition	الفرنسية	2001	رياضية	عميروش بوجدو	الرابطة الأولى (1)	16	https:// www. competi- /tion.dz

نماذج من الصحف



حجز قرابة 12 قنطارا من المخدرات أدخلت من المغرب

الصوت

تبون: نريد اقتصادا لا يقوم على النفط

وزير العمل يكشف عن 3 حالات لسحب منحة البطالة

الجمهورية

الشروق

المخزن مرعوب من جولة الرئيس تبون في الخليج العربي

... لا بيع للسكنات المُدعمة!

سعر النفط يكسر حاجز 100 دولار والذهب يلتهب

هذا ما يمكن أن تلعبه الجزائر في معركة الغاز العالمية

البلاد

إرهاصات نظام عالمي جديد..

وفد عربي يزور مخيمات اللاجئين الصحراويين

الموعد اليومي

الجزائر الجديدة سلوكات وليست أشخاصا

توافق تام بين الجزائر والكويت على مركزية القضية الفلسطينية وأوضاع العالم العربي

النصر

استثمار 39 مليار دولار في مشاريع المحروقات

العالم يدخل عهدا جديدا

توقعات بتجاوز أسعار النفط 150 دولارا

المراجع والمصادر:

العربية:

1- زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

2- زهير احدادن، إعلام الصحافة الجزائرية، دار التراث، الجزائر، 2002.

3- عبدالرحمن عزي، الإعلام والمجتمع، رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية والإسلامية، دار الورسم للنشر، الجزائر، 2010.

4- فاتح لعقاب، صحافة القطاع الخاص المكتوب في الجزائر، مجلة دراسات اجتماعية، العدد السابع، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، يناير/كانون الثاني 2011.

الأجنبية:

1. -Belkacem Ahcen Djaballah: la communication dans tous ses états، Dar El Gharb، Algérie2005 ،.
2. Benzelikha Ahmed، Presse Algérienne، Dar El Gharb، -Algérie2005 ،.

الصحافة السورية

الصحافة السورية

د. محمد الحوراني

أ. ديب علي حسن

مقدمة:

لقد تقرر تعليق إصدار الصحف الورقية في سورية كما جاء في خبر نشرته صحيفة «الثورة» بتاريخ 23 مارس/آذار 2020 في صفحتها الثالثة، وذلك بعد التمهيد له بعنوان عريض على الصفحة الأولى، مفاده أنه تم تعليق صدور الصحف الورقية كون الورق ناقلًا لفيروس «كورونا»، ويمضي الخبر إلى الحديث عن توفير الورق ومستلزمات الطباعة.

يأتي ذلك بعد أكثر من قرن ونصف على صدور أول صحيفة سورية، بغض النظر عن أسباب وأهداف وغايات صدورها، فكيف يبدو مشهد الصحافة الورقية السورية الآن؟ لاسيما أن وقائع وأحداث كثيرة قد مرت، وصدرت مئات الصحف والمجلات واحتجبت وازدهرت وأفلت. الوقائع كثيرة ولا يمكن للمتابع أن يتجاوز خطوطها العريضة، لأنها في النهاية تصب في مجرى الحاضر، أو أن الحاضر يمتد إليها بشكل ما من خلال جذر أو خلية أو انتساب إلى الصحافة. وذلك يتطلب التنويه إلى بعض المحطات في تاريخ الصحافة السورية، علمًا بأن ثمة مراجع ليست كثيرة تناولت هذه المرحلة بالدراسة التوثيقية وأحيانًا التحليلية.

1 - **بدايات الصحافة :**

يعود أول عهد السوريين بالصحافة إلى العام 1865 حين أصدر الوالي عثمان في دمشق صحيفة رسمية باسم «سورية» باللغتين العربية والتركية. وقد توقفت عن الصدور بعد خروج العثمانيين من البلاد إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى. وفي العام 1867 أمر والي حلب بإصدار صحيفة رسمية باسم (غدير الفرات) في أول الأمر، ثم (الفرات) بعد ذلك، وكانت باللغات العربية والتركية

والأرمنية. واقتصرت لاحقًا على اللغتين العربية والتركية. وتُعد ‘‘الشهباء‘‘ أول صحيفة سورية غير حكومية أصدرها في حلب عام 1877 المُصلح العربي عبدالرحمن الكواكبي (1902-1849)، ولكن كامل باشا والي حلب ما لبث أن أمر بتعطيلها والحجز على مطبعتها، ووضعها تحت رقابة الولاية، لما بدا منها ما يُنذر بمعارضتها للأوضاع القائمـة، ولكن الكواكبي لم يعدم حيله إزاء تعنت السلطات العثمانية معه، ففي عام 1879 أصدر باسم أحد المواطنين العرب صحيفة أسبوعية باسم (الاعتدال)، لم يلبث الوالي أن ألغاها لخطورتها من وجهة نظره على الأمن العام.

ويمكن متابعة المزيد عن تطور الصحافة السورية في دراسات كثيرة، منها (تاريخ الصحافة السورية: ماضيها وحاضرها) للمؤلف هاشم عثمان، وكذلك كتاب (الصحافة السورية: نشأتها، تطورها، واقعها الراهن) من تأليف أديب خضور، وهو صادر عن دار البعث ضمن سلسلة الثقافة الصحافية من دون تحديد تاريخ الصدور.

2 - مؤسسة الوحدة وصحفها :

تُعد أكبر المؤسسات الإعلامية السورية وأقدمها، وهي أم الصحافة الحكومية السورية، إذ تصدر عشرات الصحف التي تتوزع ما بين المحافظات والعاصمة. وحول النشأة، فقد صدر المرسوم 617 عن مجلس قيادة الثورة في القطر العربي السوري بتاريخ 31 /7/ 1963 والهيكل التنظيمي لمؤسسة الوحدة التي كانت باكورة أعمالها صحيفة «الثورة» التي صدر العدد الأول منها في الأول من يوليو/تموز 1963 استنادًا إلى القرار رقم 4/ج بتاريخ 16 يونيو/حزيران 1963 القاضي بإصدار صحيفة يومية سياسية في مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر. أما مؤسسة الوحدة كمؤسسة صحافية، فلها قصة طويلة يوردها هاشم عثمان في كتابه الذي يحمل عنوان (الصحافة السورية: ماضيها وحاضرها: 1877- 1979).

والصحيفة صدرت في 19 مارس/آذار 1959 بتكليف من وزير الثقافة والإرشاد القومي حينها الذي فتح لها اعتمادًا بمبلغ 150 ألف ليرة سورية. وعندما انتقل الإشراف على الصحافة إلى وزارة الداخلية، قرر وزير الداخلية منحها مساعدة شهرية قدرها عشرة آلاف ليرة سورية زِيدت إلى 15 ألف. وبعد أن أصبح وزير الداخلية أمينًا عامًا للاتحاد القومي أصدر قرارًا بتحويل الصحيفة إلى مؤسسة للنشر والطباعة، على أن تكون تابعة للاتحاد القومي.

وكانت الصحيفة تصدر بثماني صفحات، وهي مقسمة إلى الأبواب التالية: رأي الوحدة، مع الأحداث، أنباء دمشق، رسائل المحافظات، قضايا الشعب، ألوان، الرياضة، أخبار العالم، آخر الليل، ناس وأخبار، آراء وأفكار، ورأي اليوم. وبعد اندلاع ثورة 8 مارس/آذار أممت المؤسسة وأعادت أصدارها، وقد شهدت المؤسسة تطورات مهمة خلال مسيرتها الإعلامية وأصدرت العديد من الصحف، أبرزها الآتي:

3 - صحيفة الثورة:

رئيس تحريرها الحالي أحمد حمادة، وقد توقف إصدارها الورقي في 23 مارس/آذار 2020، وبقيت مستمرة إلكترونيًا على الموقع التالي: Thawra.sy. وقبل الدمج مع صحيفة «تشرين» كانت تتألف حسب الهيكلية من: مكتب رئيس التحرير ومديريات التحرير، وهي: مديرية تحرير الشؤون السياسية ويتبعها دائرة الأخبار ودائرة الدراسات السياسية والترجمة، وأمانة تحرير الشؤون الفنية والخدمية، ويتبعها دائرة الشؤون الفنية، دائرة التصحيح، دائرة التنضيد الضوئي، ودائرة التوثيق والمعلومات.

ويتبع مديرية تحرير الشؤون الثقافية والمحلية: أمانة تحرير الشؤون الاقتصادية والمحلية التي ترتبط بها دوائر الأخبار المحلية، التحقيقات، الاقتصاد، والرقابة الشعبية. أما أمانة تحرير الشؤون الثقافية فترتبط بها دائرة الثقافة، دائرة المجتمع والعلوم، ودائرة الرياضة. وتتألف هيئة تحرير الصحيفة من: رئيس التحرير، مدير تحرير الشؤون السياسية، مدير تحرير الشؤون الثقافية والمحلية، أمناء

التحرير، رؤساء دوائر التحرير، وممثل التنظيم المهني.

وفيما يتعلق بالصفحات، فقد تطورت الصحيفة من أربع إلى ثماني صفحات، ومن ثم إلى 12 صفحة، وبعدها إلى 20 صفحة مع اختلاف تخصص الصفحات، وعملت على إصدار ملاحق مهمة مثل: «الثقافي»، و«الشباب». وتتمثل دوائرها في: دائرة الدراسات السياسية، الثقافة والإعلام، الرياضة، المجتمع، الاقتصاد، الأخبار المحلية، دائرة المراسلين أو المندوبين، والرقابة الشعبية.

وقد صدرت عن مؤسسة الوحدة، أي صحيفة «الثورة» الصحف التالية، وهي: (الموقف الرياضي: 1963)، (الجماهير في حلب: 1964)، (الفداء في حماة: 1973)، (العروبة في حمص 1973)، (الوحدة في اللاذقية: 1984)، (الفرات في دير الزور: 2004). ومازالت هذه الصحف مستمرة وتصدر إلكترونيًا عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر التي هي بالأساس صحيفة «الثورة» قبل الدمج مع مؤسسة «تشرين».

وقد تعاقب على مؤسسة الوحدة مجموعة من المديرين العامين تركوا أثرًا مهمًا في تطويرها، منهم: جلال فاروق الشريف، علي سليمان، أحمد الحاج علي، أحمد اسكندر أحمد، محمد خير الوادي، عميد خولي، محمود سلامة، قاسم ياغي، فؤاد بلاط، فهد دياب، مفيد خنسة، وفائز الصايغ مديرًا عامًا وبعد الدمج رئيسًا للتحرير. ورؤساء التحرير بعد الدمج هم: فائز الصائغ، عبدالفتاح العوض، أسعد عبود، علي قاسم، علي نصر الله، أما رئيس التحرير الحالي فهو أحمد حمادة.

والمدراء العامون لمؤسسة الوحدة بعد الدمج هم: د.ممتاز الشيخ، د.خلف الجراد، د.خلف المفتاح، أحمد بعاج، خالد مجر، زياد غصن، وأسامة نمير، والمدير العام الحالي هو أمجد عيسى. ومازالت الصحيفة إلكترونية، أي تُنشر على الموقع الإلكتروني الذي كان قبل فترة تحت عنوان (صحيفة الثورة أون لاين)، ثم تم إلغاء التسمية ليعود موقعًا عاديًا.

وتضع الإدارة الحالية للمؤسسة خطة تطوير حسب برنامج التطوير الإداري يهدف إلى إعادة إصدار الصحف الورقية، ولكن بصيغة وأسماء مختلفة، ولكن العمل ينصب الآن على النسخة الإلكترونية وإطلاق مجموعة مواقع إلكترونية:

ثقافي، سياسي، رياضي، واقتصادي، مع الإبقاء على موقعي صحيفة «الثورة» و«تشرين» الحاليين، لكن مع العمل على تطويرهما، إذ أنهما لا يستجيبان بسرعة للمتابع، مع ضرورة إعادة التبويب، والعمل وفق رؤية بصرية جديدة.

إلى ذلك، صدر العدد الأول من الملحق الثقافي لصحيفة «الثورة» في العام 1976، وكان يحرره نخبة من الكتاب والمبدعون السوريون، ثم توقف فترة من الزمن ليعاود الصدور عام 1990، وبعدها توقف في 2013 لمدة عامين، ومن ثم عاد إلى الصدور إلكترونيًا ومازال مستمرًا. أما «الموقف الرياضي» فقد صدر عام 1963 ومازال مستمرًا إلكترونيًا، مع فترة انقطاع حدثت لنصف عام.

4 - صحيفة تشرين:

رئيس تحريرها الحالي هني الحمدان، وقد توقفت مع صحيفة «الثورة» ورقيًا بتاريخ 23 مارس/آذار 2020، وظلت تصدر إلكترونيًا على الموقع التالي: tishreenonline.s. وكانت في البداية تصدر كنشرة ترصد وقائع حرب «تشرين»، ثم صدر مرسوم عن رئيس الجمهورية بإحداث مؤسسة تشرين للصحافة والنشر عام 1975، وقد حمل الرقم 68 وجاء فيه: «تحدث مؤسسة عامة تُسمى مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ترتبط بوزير الإعلام، ويعبر عنها في هذا المرسوم. ومركز المؤسسة دمشق، ولها إسناد فروع ومكاتب داخل القطر وخارجه».

وجاء في المادة الثانية: «تهدف المؤسسة بواسطة الصحافة والنشر إلى نشر التوعية السياسية وتقديم الخدمات الإعلامية والثقافية عن تشجيع الإبداع العلمي والأدبي والفكري والفني واطلاع القارئ داخل القطر وخارجه على الحقائق بما يخدم الأمة العربية وقضاياها والفكر القومي الاشتراكي، ويدعم النضال العربي الوطني والقومي والتقدمي في مواجهة الامبريالية والصهيونية».

وهيكلتها هي ذات الهيكلية في صحيفة «الثورة»، وهي كالتالي: مكتب رئيس التحرير، ومديريات التحرير وهي: مديرية تحرير الشؤون السياسية ويتبعها دائرة الأخبار ودائرة الدراسات السياسية والترجمة، وأمانة تحرير الشؤون

الفنية والخدمية، ويتبعها: دائرة الشؤون الفنية، دائرة التصحيح، دائرة التنضيد الضوئي، دائرة التوثيق والمعلومات. ومديرية تحرير الشؤون الثقافية والمحلية، ويتبعها أمانة تحرير الشؤون الاقتصادية والمحلية التي ترتبط بها دوائر الأخبار المحلية والتحقيقات والاقتصاد والرقابة الشعبية.

ويرتبط بأمانة تحرير الشؤون الثقافية: دائرة الثقافة، دائرة المجتمع والعلوم، دائرة الرياضة. وتتألف هيئة تحرير الصحيفة من: رئيس التحرير، مدير تحرير الشؤون السياسية، مدير تحرير الشؤون الثقافية والمحلية، أمناء التحرير، رؤساء دوائر التحرير، وممثل التنظيم المهني.

وقد أصدرت مجلة تشرين الأسبوعية التي استمرت لفترة من الزمن لا تتجاوز العامين، ومن ثم توقفت. والصحيفة كما هو في مرسوم تأسيسها تعنى بالشأن السياسي والتواصل مع العالم الخارجي. وترتيب دوائرها التحريرية كما هو ترتيب دوائر صحيفة «الثورة»، مع توجه صحيفة «تشرين» إلى الشأن السياسي حتى الآن أكثر من صحيفة «الثورة». وحسب الخطة الموضوعة للتطوير وفق آليات جديدة، فإن صحيفة «تشرين» سوف تتوجه للشأن المحلي.

ومن أبرز مديري المؤسسة: جلال فاروق الشريف، غسان الرفاعي، عميد خولي، يوسف مقدسي، ومحمد خير الوادي، ود.خلف الجراد مديرًا عامًا، ومن ثم رئيسًا للتحرير بعد الدمج. أما رؤساء التحرير، فهم: عصام داري، سميرة المسالمة، رغداء مارديني، محمد البيرق، عارف العلي، وهني الحمدان حاليًا.

والجدير ذكره أنه تم دمج مؤسسة «تشرين» مع مؤسسة «الوحدة» حسب القانون 16 بتاريخ 9 يونيو/حزيران 2005، وجاء في المهام:

1- إصدار الصحف والمجلات والمطبوعات الدورية وغير الدورية.

2- إجراء البحوث والدراسات الإستراتيجية، والعمل على توثيق المعلومات التي تخدم أهداف المؤسسة.

3- توزيع الصحف والمجلات والمطبوعات الدورية وغير الدورية المحلية والعربية والأجنبية داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها. وقد حلت

المؤسسة الجديدة محل (مؤسسة الوحدة، أي صحيفة الثورة، مؤسسة تشرين، والمؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات).

وتتألف هيكلية المؤسسة الجديدة من: مجلس الإدارة، مكتب المدير العام، دائرة البحوث الإعلامية، معاون المدير العام، ومكتب معاون المدير العام.

5 ـ صحيفة البعث:

تُعد صحيفة «البعث» حزبية مستقلة غير تابعة للحكومة، ورئيس هيئة تحريرها ومديرها العام الحالي هو د. عبداللطيف عمران، وهي تصدر إلكترونيًا، وبنسخة ورقية أسبوعيًا، والموقع الالكتروني لها هو: albaathmedia.sy. وقد تباينت الدراسات حول موعد ظهور العدد الأول منها، بينما تؤكد أنها صدرت كمطبوعة مرخصة بعد جهد طويل دام حوالي ثلاث سنوات، طُبع وُوزع عددها الأول في 3 يوليو/ تموز 1946.

وحسب دراسة أعدها د. أزاد أحمد علي، فقد تكون العدد الأول للصحيفة من صحيفة ورقية بالقطع الكبير بأبعاد 40×60 سم، وبأربع صفحات فقط. وفي أعلى الصفحة الأولى يُوجد اسم الصحيفة «البعث» وتحتها مباشرة شعار الحركة: (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) على يمين الاسم، وبالتالي في يمين أعلى الصفحة مربع دُون فيه تاريخ إصدار العدد الأول حسب التقويم الهجري أولًا، ومن ثم الغربي: «3 يوليو/تموز 1946»، وفي أسفل المربع العدد 1 – السنة الأولى. وفي الجانب الأيسر من شعار الصحيفة مربع آخر يشير إلى العنوان «مكتب البعث العربي – شهداء – سبكي». وفي أسفل المربع الثمن 15 قرشًا، وبطبيعة الحال كان العنوان هو دمشق والعملة هي السورية. وإلى اليمين مُدون: «المدير المسؤول: صلاح الدين البيطار، وعلى نفس المنسوب إلى اليسار، المدير السياسي: ميشيل عفلق.

وقد احتوت الصفحة الأولى على العناوين الرئيسة التالية، في الزاوية اليمنى: «بذور البعث»، موقعٌ أسفلها باسم ميشيل عفلق. وإلى يسارها «حتى عمال أمريكا يؤيدون اليهود! نقابات العمال تستنكر تدابير بريطانيا وتطالب بإدخال 100

ألف يهودي». وفي أعلى يسار الصفحة: «نفسية العربي في تناقض بين الأنانية والمثالية» بتوقيع حافظ الجمالي. وفي وسط الصفحة الأولى: «أمريكا تقدم جميع المساعدات لهجرة اليهود إلى فلسطين – تصريح ترومان». إضافة إلى مجموعة عناوين لأخبار متفرقة: «حزب المؤتمر يعقد جلسة سرية»، «ضحايا الحوادث باليونان»، «طائرات الانتحار اليابانية أشد أثرًا من القنبلة الذرية!»، «الوزراء الأربعة يحلون عقدة تريستا .. الإيطاليون واليوغسلافيون غير راضين». وفي أسفل يسار الصفحة: «اضطرابات واصطدامات، بلجيكا، الهند، تريستا».

وفي أعلى يمين الصفحة الثانية، تعريف بهوية الصحيفة: «البعث جريدة يومية سياسية، دمشق، لسان حركة البعث العربي». ويبدو أن أغلب عناوين هذه الصفحة مخصصة للأخبار الداخلية، وأبرز ما دُون فيها من الأعلى نحو الأسفل: «الحجر الأساسي لمستشفى المواساة، تم وضعه بحفلة رائعة حضرها رئيس الجمهورية»، «ما درسه المجلس الاقتصادي الأعلى: منع استيراد جميع المواد الكمالية»، «إحصاء تقريبي لسكان سورية»، «افتتاح المخيم التدريبي، أساتذة مصر يشتركون في التدريس والتدريب»، «وزير الدفاع يعود اليوم من مصر»، «البعث تشكر كل من آزرها بالمطالبة بحرية إصدار الصحف في سورية»، «برقية الداخلية إلى المحافظات لتوزيع الإعانات على المنكوبين»، إضافة إلى عناوين صغيرة أخرى لنشاطات حكومية وأهلية.

وحول واقعها الآن، فهي صحيفة يومية ناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، تتبع القيادة المركزية للبعث بعد حل القيادة القومية، دوائرها قريبة من دوائر «تشرين» و«الثورة»، لكنها أطلقت تلفزيونًا أو بثًا رقميًا. ويترأسها مدير عام، وهناك رئيس هيئة تحرير. وقد توقفت ورقيًا مع الصحف الأخرى، لكنها في العام 2021 عادت للصدور ورقيًا باسم البعث الأسبوعي. وهي معنية بنشر المطبوعات مع أنها حزبية، لكنها ترصد الواقع الاجتماعي والسياسي، أي أنها يومية سياسية مُنوعة كما هي الصحف الأخرى. وأول رئيس تحرير لها من المؤسسين كان صلاح البيطار كما جاء على الصفحة الأولى من العدد الأول، ومن المديرين العامين: فاضل الأنصاري، جلال الشريف، تركي صقر، مهدي

دخل الله، إلياس مراد، وعبداللطيف عمران.

6 - صحيفة الوطن:

هي صحيفة مستقلة يرأس تحريرها حاليًا وضاح عبدربه، توقف إصدارها مع صحف «الثورة» و«تشرين» و«البعث»، بينما تصدر إلكترونيًا عبر الموقع التالي: alwatan.sy. وقد صدر العدد الأول من الصحيفة في دمشق يوم الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006، وهي أول صحيفة غير حكومية تصدر في سورية منذ 43 عامًا. وحسب ما صرح به حينها رئيس تحرير الصحيفة وضاح عبدربه أن الصحيفة الجديدة تصدر عن المجموعة العربية السورية للنشر والتوزيع، وهي شركة مساهمة من قبل عدد من رجال الأعمال في القطاع السوري.

وأضاف عبدربه إن الصحيفة صدرت في عددها الأول من 16 صفحة، وتحتوي على مواضيع سياسية ومحلية واقتصادية وثقافية، مشيرًا إلى إن صدورها يأتي في إطار الانفتاح الإعلامي الذي تشهده سورية، إذ سيتم منح تراخيص أخرى لصحف يومية مستقلة. وأوضح أن مشروع إصدار صحيفة «الوطن» المستقلة لن يكون الوحيد للمجموعة السورية للنشر والتوزيع، مشيرًا إلى إن من مشاريع هذه المجموعة في القريب العاجل إنشاء مركز للأبحاث الإستراتيجية والدراسات، وإصدار مطبوعات أخرى بعد التوسع في مسألة المطابع. وتُعد الصحيفة حتى الآن يومية سياسية تصدر بصيغة (pdf)، إضافة إلى موقعها الإلكتروني، وهي معنية بالشأن المحلي والثقافي، مع ضرورة الإشارة إلى أنها أكثر جرأة في الطرح وتناول القضايا الحياتية.

جدول يبين أبرز المعلومات عن صحيفة الثورة:

اللغة	العربية.
سنة الإصدار	1963.
الانتماء	مستقلة، حكومية (التمويل).
الناشر	مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.
عدد الصفحات	12 صفحة.
أهم الأقسام	سياسة، اقتصاد، ثقافة، مجتمع، منوعات، دراسات سياسية وترجمة.
رئيس التحرير	أحمد حمادة.
المدير العام	أمجد عيسى.
مدير التحرير	معن عيسى.
الموقع الإلكتروني	Thawra.sy

جدول يبين أبرز المعلومات عن صحيفة تشرين:

اللغة	العربية.
سنة الإصدار	1975.
الانتماء	مستقلة، إعلام دولة (التمويل).
الناشر	مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.
عدد الصفحات	12 صفحة.
أهم الأقسام	سياسة، اقتصاد، محليات، ثقافة وفن، مجتمع، وتحقيقات.
رئيس التحرير	هني الحمدان.
مدير التحرير	د.يسرى المصري.
أمين تحرير الشؤون المحلية	سامي عيسى.
أمين تحرير الشؤون السياسية والفنية	شوكت أبوفخر.
الموقع الإلكتروني	tishreenonline.sy

جدول يبين أبرز المعلومات عن صحيفة البعث:

اللغة	العربية.
سنة الإصدار	1946.
الانتماء	سياسية، ناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي.
الناشر	دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع.
عدد الصفحات	12 صفحة.
أهم الأقسام	سورية، سياسة، اقتصاد، محليات، رياضة، ثقافة وفن، مجتمع، أخبار البعث، مساحة حرة، ومنوعات.
رئيس التحرير	بسام هاشم.
مدير التحرير	علي حسون، وعلي قاسم.
المدير العام	د. عبداللطيف عمران.
الموقع الإلكتروني	albaathmedia.sy
أبرز المنصات الرقمية	الفيسبوك، التويتر، الانستجرام، التلغرام، و Btv.

جدول يبين أبرز المعلومات عن صحيفة الوطن:

اللغة	العربية.
سنة الإصدار	2006.
الانتماء	سياسية مستقلة "غير حكومية".
الناشر	المؤسسة العربية السورية للنشر والتوزيع.
عدد الصفحات	20 صفحة.
أهم الأقسام	سورية، عربي ودولي، قضايا وآراء، اقتصاد، شؤون محلية، رياضة، وثقافة وفن.
رئيس التحرير	وضاح عبدربه.
مدير التحرير	جانبلات شكاي.
المدير الفني	لارا توما.
الموقع الإلكتروني	alwatan.sy

نماذج من الصحف



تشرين

عبق
«النشر الورقي لتشرين»

الثورة

الوَطَن

بكين: الصين وروسيا تواصلان التعاون

روسيا تعلن تأميم ممتلكات الشركات المنسحبة من البلاد.. كيف تعطر تصدير القمح.. لندن ووا

بوتين وشولتس بحثا الخيارات السياسي
ولافروف وصل أنطاليا التركية ويلتقي

توقعات بعزل موسكو «المسارات»
مع واشنطن شرق الفرات

غرف الزراعة تطالب بمداهمة
مستودعات الأعلاف أسوة بتجار الزيت

البعث

محافظة دمشق تؤكد عدم صدور

اتحاد فلاحي حماة يحمّل "إكثار البذار" مسؤولية

في ظل الإجراءات الرخوة المواطن "الحلبي" يتأذى بين مطرقة

"الأوراق المالية" تطلب من الشركات المساهمة

الشعب الحزبية تواصل عقد مؤتمراتها ال

الهلال من دوما: تعزيز مقومات الصمود بالتكاتف بين

ريف دمشق- عبد الرحمن جاويش:

ممارسات الاحتلال العنصرية بحق العمال السوريين
في الجولان أمام منظمة العمل الدولية

وقفتان تضامنيتان في
مع روسيا وشعبها في حر

البعث

الوطن

المراجع والمصادر:

1 - آخر إصدار ورقي من الصحف السورية قبل توقفها بتاريخ 23 مارس/ آذار 2020.

2- أديب خضور، الصحافة السورية: نشأتها، تطورها، واقعها الراهن، سلسلة الثقافة الصحافية، منشورات دار البعث، من دون ذكر تاريخ.

3- أرشيف مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، صحيفة «الثورة».

4 - بروشور خاص بصحيفة «الثورة» في الذكرى الخمسين لانطلاقتها.

5 - المواقع الإلكترونية للصحف السورية: «الثورة»، «تشرين»، «البعث»، و«الوطن».

6 - هاشم عثمان، الصحافة السورية: ماضيها وحاضرها، وزارة الثقافة، سورية، 1997.

الصحافة الفلسطينية

الصحافة الفلسطينية

أ.د. ماجد تربان

د.حسن أبوحشيش

د.غسان حرب

د. خضر الجمالي

أ. سليم النباهين

مقدمة:

ارتبطت نشأة الصحافة الفلسطينية بنشأة الصحافة في البلاد العربية الأخرى، فلم تتطور الصحافة في فلسطين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما تطورت في البلاد العربية الأخرى، وكان اعتماد الفلسطينيين على الصحف السورية واللبنانية والمصرية التي سبقت في نشأتها الصحافة الفلسطينية. [(1)]

وتشير معظم الدراسات التي قام بها الباحثون والمهتمون بتاريخ ونشأة الصحافة الفلسطينية إلى أن بداياتها كانت في العام 1876، إذ صدرت صحيفة القدس الشريف في هذا العام، وكانت تحت إشراف الحكومة العثمانية. وقد صدرت باللغتين العربية والتركية، وكان يحرر القسم العربي فيها الشيخ علي الريمأوي، أما القسم التركي فكان يحرره عبد السلام كمال.

وكانت الصحيفة الرسمية الأولى باسم الحكومة وتصدر بصفة شهرية. [(2)] ومنذ نشأتها مرت الصحافة الفلسطينية بالعديد من المراحل، إذ تأثرت كل مرحلة بالظروف السياسية والاجتماعية والعسكرية المختلفة والمتعاقبة على فلسطين. ولذلك، فإن السمة الغالبة على الصحافة الفلسطينية هي التعبئة الجماهيرية والتحريض والدفاع عن الأرض. ولقد مرت الصحافة الفلسطينية بخمس مراحل

(1) قطندي شوملي: الصحافة العربية في فلسطين، ط 1، (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1992)، ص 15.

(2) حسين أبوشنب: الإعلام الفلسطيني، ط 1، (عمَّان: دار الجليل للنشر، 1988)، ص 27.

بداية من العهد العثماني حتى يومنا هذا: [(1)]

1 - المرحلة الأولى: مرحلة النشأة في ظل الحكم العثماني، وتبدأ من 1876 إلى 1918.

2 - المرحلة الثانية: مرحلة الانتداب البريطاني من عام 1918 إلى 1948.

3 - المرحلة الثالثة: مرحلة خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكمين الأردني والمصري، وتبدأ هذه المرحلة من 1948 إلى 1967.

4 - المرحلة الرابعة: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967 إلى 1994.

5 - المرحلة الخامسة: مرحلة دخول السلطة الوطنية الفلسطينية من 4 مايو/أيار 1994 حتى يومنا هذا.

1 - **المرحلة الأولى: النشأة في ظل الحكم العثماني (1876 – 1918):**

لم يكن دخول الصحافة إلى الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني منحة من سلطان يرى فيها رجسًا من عمل الشيطان يجب اجتنابه، بل كان نتيجة تضافر عوامل عدة لتفرض على السلطة العثمانية القبول بدخول الطباعة، [(2)] وما تلا ذلك من ظهور للصحافة في الولايات العثمانية، لاسيما في فلسطين، حيث صدرت أول صحيفة بعنوان (القدس الشريف) وذلك في العام 1876 بإشراف الحكومة العثمانية وباللغتين العربية والتركية. وكانت تنشر الفرمانات والأنظمة والأوامر الحكومية، ويحرر القسم العربي فيها علي الريمأوي ويساعده راغب الحسين، وهي جريدة شهرية، وتعتبر الجريدة الرسمية الأولى في البلاد.

وفي نفس العام صدرت في مدينة القدس صحيفة «الغزال» وهي شبه رسمية يحررها علي الريمأوي، ومن الملاحظ أن هاتين الجريدتين لم تصدران بشكل منتظم. وفي هذه الفترة جرت محاولتان متواضعتان لإصدار مجلة «مدرسة صهيون» في العام 1906 ومجلة «الترقي» 1907، إلا أن العام 1908 يُعتبر نقطة انطلاقة للصحافة في فلسطين بعد إعلان الدستور العثماني الذي نص على

(1) عبد القادر ياسين: الصحافة والحياة السياسية في فلسطين 1907- 1948، (نيقوسيا، دار شرق برس)، ص 19.

(2) المرجع السابق.

جواز إصدار الصحف، وأطلق بعض الحريات أمامها. وقد بلغ عدد الصحف الصادرة في فلسطين حتى مطلع الحرب العالمية الأولى 36 صحيفة، منها السياسية والأدبية والهزلية، صدر أكثرها أسبوعياً أو مرتين في الأسبوع.[(1)]

واتسمت تلك الصحف بعدم الاستمرارية لغياب الخبرة لدى القائمين عليها، ومن الصحف السياسية التي صدرت في القدس عام 1908: «القدس»، «الإنصاف»، «النجاح»، «النفير» و«الكرمل» في حيفا. وفي العام 1909 صدرت في يافا صحف عدة، منها «الاعتدال»، «الأخبار»، «الأسبوعية»، و«فلسطين» في العام 1911 للأخوين عيسى ويوسف العيسى، و«المنادى» في العام 1914 في القدس لسعيد الجار الله ومحمد موسى المغربي الذي أصدر أيضاً «المنهل» الأدبية في العام 1913. ولم يقتصر النشاط الصحافي في العهد العثماني على الصحف السياسية، بل ظهرت مجلات أدبية عدة عالجت شؤون السياسة. وقد صدرت بين الأعوام 1906- 1914 أربعة عشر مجلة أدبية، من بينها أربع مدرسية، وكانت مجلة الدستور من أهمها وقد صدرت في العام 1910 لخليل السكاكيني، وحررها جميل الخالدي. [(2)]

وقامت الصحافة الفلسطينية في تلك الفترة بخدمة الحاجات المحلية في البلاد، وأدت إلى تعزيز الروح المحلية والإحساس بالوعي، فكانت الصحف منبراً لرجال الإصلاح وحاملي لواء الوطنية. وسعي أصحاب الصحف إلى معالجة المشكلات التي كانت تشكو منها البلاد، حتى أصبحت الدعوة إلى الإصلاح من أهم مواردها. وتوقفت معظم الصحف عن الصدور لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك لمدة أربع سنوات، وظل الحال كذلك حتى بداية الانتداب البريطاني عام 1917 لتبدأ الصحافة الفلسطينية مرحلة أخرى في ظروف سياسية واقتصادية جديدة، تهافت الناس فيها على قراءة الصحف لما حملته من أنباء ذات صلة بمستقبلهم ومستقبل بلادهم. [(3)]

(1) حسين أبوشنب: أضواء على الإعلام الفلسطيني في ضوء اتفاق السلام الإسرائيلي، (صحيفة الحياة الجديدة، العدد 466، 2/12/1996).

(2) حسين أبوشنب: الإعلام الفلسطيني، ط1، (عمَّان: دار الجليل للنشر، 1988)، ص 29.

(3) أحمد العقاد: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، ط 1، ج 1، (دمشق، مطبعة الوفاء، 1966)، ص 7.

2 - المرحلة الثانية: الصحافة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني (1918 – 1948):

واجهت الصحافة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني خلال هذه المرحلة اضطهاد أشد قسوة من الحكم السابق العثماني، ورغم معايشة الصحافة للظروف القاسية حاولت تأدية رسالتها والوقوف صامدة رغم القوانين التي وضعتها بريطانيا وكانت أكثر قوة وتصلباً. وكانت دائرة التحقيق الجنائي لسلطة الانتداب هي المخولة بالإشراف على الصحف، ولم تكن الصحافة الفلسطينية خلال العشر سنوات الأولى من الانتداب في مستوى سائر الصحف في مصر وسوريا ولبنان، إلا أنها ساهمت مساهمة فعالة في الحياة الأدبية والسياسية والثقافية. وأصدرت قيادة الجيش البريطاني صحيفة رسمية بعد الانتداب على فلسطين أسمتها "The Palestinian News" وقد صدر العدد الأول منها في 11 أبريل/ نيسان 1924. [(1)] وشهدت هذه المرحلة تطوراً ونمواً سريعاً في الصحافة، وذلك لأن الانتداب البريطاني عمل على إنعاش التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية لتحسين صورته أمام الشعب العربي الفلسطيني. وقد رافق انتشار التعليم في فلسطين إبان عهد الانتداب تطور ثقافي واسع تمثل في ازدهار الحياة الأدبية والفكرية، وظهر نتيجة لذلك عدد كبير من الأدباء والشعراء والصحافيين والمؤرخين. كما أنشئت جمعيات لأندية ثقافية وسياسية وأدبية واقتصادية باللغة العربية والعبرية والإنجليزية، إضافة إلى عدد من المطابع ومصانع الورق. وصدر في فلسطين بين 1919 – 1948 عدد كبير من الصحف والمجلات بلغ نحو 1241، من بينها 41 باللغة العربية أصحابها أجانب، وخمس باللغات الأجنبية أصحابها عرب. وتنوعت هذه الصحف بين السياسة والاقتصاد والأدب والدين، بينما نمت الصحافة السياسية على حساب الأنواع الأخرى. كما نشطت الأحزاب السياسية التي اعتمدت الصحافة وسيلتها إلى الجماهير وإلى إعلان رأيها للسلطة، وقد حاول الصهاينة في هذه الفترة التأثير في هذه المسيرة الصحافية من خلال إصدار وتوزيع بعض النشرات والصحف الصفراء المطبوعة بالحروف العربية، من بينها نشرة دورية باسم «العامل» وأخرى باسم «حقيقة الأمر» أسبوعية ينشرها حزب العمال الصهيوني «الهستدروت». [(2)]

(1) محمد حسين البردويل: الصحافة نشأتها وتطورها، ط 1، (غزة: مطبعة منصور، 1996)، ص 44.

(2) حسين أبوشنب: الإعلام الفلسطيني، ط1، (عمّان، دار الجليل للنشر، 1988)، ص 30.

ومن صحف هذه المرحلة صحيفة «سورية الجنوبية» التي تأسست في 8 سبتمبر/أيلول عام 1919، ويشرف على تحريرها عارف العارف ومحمود حسن البدري، وهي جريدة سياسية أدبية تصدر مرة واحدة في الأسبوع، ثم صدرت نصف أسبوعية.

وصدرت في نفس العام صحيفة «مرآة الشرق» لبولس شحادة، وهي جريدة سياسية تصدر مرتين في الأسبوع، إذ صدرت في أول عهدها باللغتين العربية والإنجليزية. وقد ترأس تحريرها أكرم زعيتر، ثم توقفت عن الصدور في العام 1939 بسب إغلاقها من قبل سلطات الانتداب البريطاني، وبعد ذلك صدرت العديد من المجلات والصحف الصغيرة التي لم يدم صدورها طويلاً. [(1)]

وفي العام 1929 انتقل النشاط الصحفي من القدس إلى يافا، وتطورت الصحافة فيها حتى احتلت مركزًا مهمًا في ميدان الصحافة العربية، وأصبحت «فلسطين» الصحيفة الرسمية لحكومة فلسطين. وبدأت تظهر اعتباراً من عامي 1932 و1933 المجلات المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والطبية والسينما والتجارة والزراعة. [(2)]

ولعبت الصحافة الفلسطينية خلال هذه المرحلة دوراً بارزاً في أحداث ثورة القسام الشعبية بين الأعوام 1936 – 1939، إذ كانت تقوم بتعبئة الرأي العام الفلسطيني ضد خطر المد الصهيوني المحدق بالقضية الفلسطينية وكذلك تواطؤ حكومة الانتداب البريطاني التي سرعان ما وعت بهذا الدور، وقامت بتشديد قبضتها ضد الصحف الفلسطينية، حتى أن الصحف تلقت 34 قراراً بالتعطيل والتوقف عن الصدور. كما أن 11 صحيفة تلقت إنذارات رسمية خلال فترة الإضراب، ومن الصحف التي أغلقت «اللواء» و«الدفاع». وتعرضت الصحافة الفلسطينية في المرحلة الأخيرة من عمر الانتداب البريطاني (مرحلة اندلاع وتواصل الحرب العالمية الثانية) لمعاملة قاسية ورقابة شديدة من قبل سلطات الانتداب في لندن.

---

(1) يوسف الخوري: الصحافة العربية في فلسطين، 1876 – 1948، ط 1، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1988)، ص ص 29-28.

(2) محمد البردويل، الصحافة نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص.ص44 - 45.

3 - المرحلة الثالثة: الصحافة الفلسطينية في عهد الإدارتين المصرية والأردنية (1948 – 1967):

بعد نكبة عام 1948 وإعلان قيام ما يُسمى بالكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين المغتصبة ومن ثم طرد وتهجير الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، خضعت مناطق الضفة الغربية وشرقي القدس للحكم الأردني، بينما أصبح قطاع غزة خاضعاً لإشراف الإدارة المصرية، لذا انعكست هذه الظروف الجديدة على واقع الصحافة الفلسطينية وأصبح من الطبيعي أن تخضع كل منطقة لقوانين الإدارة التي تسيطر عليها، فارتبطت الصحافة في مناطق الضفة الغربية بالتشريعات الإعلامية الأردنية، بينما ارتبطت صحافة قطاع غزة بإدارة الحاكم العسكري المصري.((1)) ونتيجةً لذلك، فقد صُبغت الصحافة في تلك المرحلة بالطابع الحكومي، إذ أنها لم تخرج عما تردده الحكومتان الأردنية أو المصرية. ((2))

أولاً: الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية تحت ظل الحكم الأردني:

انتعشت الصحافة بشكل كبير في ظل الحكم الأردني إلى درجة أن الأردن اعتبر الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية، ما انعكس إيجابياً على أحوال الفلسطينيين في الضفة، حيث تمرسوا على العمل الصحافي في الأردن وغيرها من البلاد العربية، وفُتحت لهم أبواب العمل وهُيئت لهم الظروف لممارسة العمل الصحافي بشكل حر((3)) . ويُمكن القول أن الفترة ما بين 1951 – 1957 تعتبر الحقبة المزدهرة في تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في ظل الحكم الأردني الذي امتد إلى عام 1967، إذ شهدت الأعوام التي امتدت ما بين الدستور في عام 1952 وتعليقه عام 1957 نشاطاً صحافياً ملحوظاً. كما ساعد ارتفاع نسبة المتعلمين بين الفلسطينيين بنهضة أدبية وصحافية في هذه الفترة، واصطبغت الصحافة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وصارت تهتم في تأدية وظيفتها وفقاً لتلك الظروف. وكانت تخصص زوايا خاصة للناشئين من الأدباء الفلسطينيين، كما أثارت العديد من المشكلات الفكرية والأدبية التي

(1) حسين أبوشنب: الإعلام الفلسطيني، مرجع سابق، ص.ص 122 – 123.

(2) رضوان أبوعياش: صحافة الوطن المحتل، (القدس، دار العودة، 1987)، ص 18.

(3)- محمد البردويل: الصحافة ونشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 63.

تجسد هموم وآمال جيل النكبة.[(1)]

وكانت كبريات الصحف الفلسطينية كفلسطين و»الدفاع» قد نزحت في أعقاب النكبة من حيفا ويافا إلى القدس وعمَّان، وظهرت عشرات الصحف الأخرى مثل «الجهاد» و«المنار»، ولكن السلطات الأردنية أغلقت معظم هذه الصحف الفلسطينية في عام 1966، وأدمجتها في مؤسستين صحافيتين هما: «القدس» و«الدستور»، وأخضعتها للرقابة الصارمة. وصدر في تلك الفترة العديد من الصحف بلغت 18 صحيفة ومجلة، منها 12 في حقبة الخمسينات وست في حقبة الستينات، موزعة بين القدس ورام الله وبيت لحم ونابلس. وصدر في القدس قبل عام 1967 ثلاث صحف رئيسة هي:

1- صحيفة القدس: أسسها الصحافي الفلسطيني عيسى العيسى، وقد ركزت جل اهتمامها ضد حكومة الانتداب البريطاني. وظلت تصدر حتى عام 1948، ثم توقفت لتعود إلى الصدور مرة أخرى في القدس حتى عام 1967.

2- صحيفة الدفاع: تأسست في يافا عام 1934 على يد الصحافي إبراهيم الشنطي، ثم انتقلت إلى القدس عام 1948 واستأنفت الصدور حتى حرب يونيو/حزيران عام 1967.

3- صحيفة الجهاد: تأسست في مدينة القدس عام 1953 لأصحابها محمود أبوالزلف ومحمود يعيش وسليم الشريف. وقد توقفت عن الصدور بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ثم تمكن أبوالزلف من إعادة إصدارها تحت اسم «القدس» أواخر العام 1968.[(2)]

ثانياً: الصحافة الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية

عاش قطاع غزة أبان فترة حكم الإدارة المصرية عليه فترة انتعاش ثقافي، فتأسست النقابات المهنية للعمال والمعلمين، وازداد الوعي السياسي وانتشرت الأحزاب. ولعبت المهرجانات الشعرية والمنتديات الفكرية دوراً بارزاً في هذا الانتعاش الثقافي والتعبئة الوطنية. وفي خضم تلك الحالة انتشر الوعي الصحافي

(1) رضوان أبوعياش: صحافة الوطن المحتل، مرجع سابق، ص 80.

(2) المرجع نفسه، ص 19.

بأشكاله المختلفة من منشورات وبيانات وصحف حائط وملصقات ورسوم وصور، وصدرت العديد من الصحف والمجلات والكتب، وعلى الرغم من الإمكانات المحدودة ، إلا أنها كانت محاولات جادة للتعبير عن الوعي المحاصر في القطاع المحاصر. [(1)]

وبدأت الصحافة في قطاع غزة متأخرة عن سواها من المناطق الفلسطينية الأخرى كيافا والقدس وحيفا، حيث صدرت أول صحيفة في قطاع غزة في عام 1927 باسم «صوت الحق» للمحامي فهمي الحسيني، وكانت نصف شهرية، ثم أصدر معها مجلة متخصصة بالشؤون الحقوقية والمراجع القانونية وهي مجلة «الحقوق» التي عمل فيها المحامي فوزي الدجاني. وصدرت في قطاع غزة عدة صحف عدة، منها صحيفة «غزة» في الفترة بين 1962-1954 وكانت أسبوعية يرأس تحريرها خميس أبو شعبان، ثم صدرت صحيفة «الصراحة» الأسبوعية عن النادي القومي وأشرف عليها المرحوم حلمي السقا، وكذلك صحيفة «اللواء» الأسبوعية التي ترأس تحريرها د. صالح مطر و«الرقيب» الأسبوعية التي أشرف عليها المرحوم الشيخ عبدالله العلمي، ثم «الوطن العربي» التي أصدرها الحاج رشاد الشوا. وصدرت أول صحيفة يومية سياسية في غزة باسم «التحرير» في النصف الثاني لعام 1958 وترأس تحريرها المحامي زهير الريس، ثم أصبحت صحيفة أسبوعية تصدر بالاشتراك مع دار أخبار اليوم المصرية، وصار اسمها «أخبار فلسطين» وبقي زهير الريس رئيساً للتحرير فيها. [(2)]

ومن المجلات التي صدرت في قطاع غزة قبل العام 1967 مجلة «العودة» التي صدرت عن الاتحاد القومي الفلسطيني في العام 1958، وكانت مجلة شهرية مصورة تطبع في القاهرة، ومجلة «المستقبل» وهي شهرية يترأس تحريرها محمد جلال عناية، استمرت من 1952 إلى 1956.

(1) حسين أبوشنب: الإعلام الفلسطيني، مرجع سابق، ص 105.

(2) وليد الجعفري: الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية 1985-1967 – الواقع والمشكلات، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثامنة، (العدد 59، 1986)، ص 48.

4 - المرحلة الرابعة: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1994)

مع وقوع الاحتلال عام 1967، توقفت الصحف العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الصدور، فأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي صحيفة «اليوم» لسد الفراغ الإعلامي العربي في الضفة والقطاع، إلا أن محاولتها هذه باءت بالفشل، ثم عادت فدفعت بصحيفتها الثانية «الأنباء» في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1968، وكانت أكثر قدرة على المناورة من سابقتها.

وشكلت هزيمة يونيو/حزيران 1967 انعطافه حادة في مسار القضية الفلسطينية، وانعكست على المناحي كافة، لاسيما المنحى الإعلامي، إذ واجهت الصحافة العديد من المصاعب والمتاعب وقمع الأقلام الحرة عبر مقص الرقابة العسكرية الإسرائيلية، لقناعتها بأن تلك الصحف تعمل على التحريض ضد الاحتلال وتنمي الروح الوطنية لدى أبناء الشعب الفلسطيني. وفي أواخر العام 1967 صدرت صحيفة «القدس» لصاحبها محمود أبوالزلف، وصدرت «القدس» بعد دمج صحيفتي «الدفاع» و«الجهاد». وبعد ذلك توالى إصدار الصحف، فصدرت في عام 1970 صحيفة «الشعب» في بيت لحم لصاحبها إبراهيم فضل، وفي عام 1972 صدرت صحيفة «الفجر» ليوسف نصر. وفي عام 1978 صدرت صحيفة «الطليعة» وترأس تحريرها بشير البرغوثي، وفي عام 1980 صدرت صحيفة «الميثاق» لمحمود الخطيب وصدرت «الدرب» في عام 1985 و«النهار» في عام 1986، و«البيادر السياسي» في عام 1981. وصدرت في العام 1982 «الوحدة» لفؤاد سعد، وهي يومية صدرت أسبوعية مؤقتاً.((1))

وفي عام 1986 صدرت صحيفة «الجسر»، وهي أول صحيفة فلسطينية باللغة العبرية، وكانت أسبوعية يصدرها زياد أبو زياد. ورغم العراقيل والصعوبات يُسجل للصحافيين الفلسطينيين أنهم استطاعوا بجهودهم الفردية منذ عام 1967 حتى عام 1987 إصدار ما يقارب من 22 رخصة لتأسيس صحف داخل القدس المحتلة، منها صحف يومية وأخرى أسبوعية. ((2))

(1) حسين أبوشنب: الإعلام الفلسطيني، مرجع سابق، ص 120.

(2) رضوان أبوعياش: صحافة الوطن المحتل، مرجع سابق، ص20.

ومما لا شك فيه أن الصحافة تحت الاحتلال لم تعكس حياة الضفة والقطاع، بل تشكل جزءًا من تلك الحياة، فالرقابة الإسرائيلية وضعت الصحافي الفلسطيني في مأزق تجاه القراء نظراً لاستبدالها مفرداته بمفردات تخدم السياسة الإسرائيلية. كما عانت الصحافة العربية الفلسطينية في إسرائيل من المضايقات نفسها التي تفرضها السلطات الإسرائيلية عليها مستخدمة في ذلك صلاحيات أنظمة الطوارئ التي تمنح السلطات الإسرائيلية المسؤولة إغلاق أي صحيفة تعارض سياستها الغادرة [(1)]. وخلاصة القول أن الصحافة في فترة الاحتلال الإسرائيلي عانت أشد المعاناة على اختلاف أشكالها، ولكن ذلك لم يمنع من إصدار عدد كبير من الصحف والمجلات التي أدت رسالتها في حدود إمكانياتها، وقامت بشكل أو بآخر بمعالجة القضايا الوطنية، وركزت على شحذ الهمم والتعبئة وتوعية المواطنين بالأخطار المُحدقة بهم.

5 - المرحلة الخامسة: مرحلة السلطة الوطنية من 4 مايو/أيار 1994 حتى الآن *

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994 انتقل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة جديدة من مراحل تاريخه، إذ تم العمل على قانون المطبوعات والنشر الذي ينظم العلاقة بين السلطة والصحافة. وبدأت تتبلور الحركة الصحافية في ظل السلطة بمنح تراخيص لإصدار الصحف، فكان أولها لصحيفة «فلسطين» التي صدرت في 23سبتمبر/أيلول 1994 لصاحبها طاهر شريتح، ولكنها لم تدم طويلاً، ثم صحيفة «الحياة الجديدة» التي صدرت بتاريخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1994، وقد بدأت أسبوعية ثم تحولت إلى يومية. كما صدرت في 8 ديسمبر/كانون الأول 1994 صحيفة «الوطن» الناطقة باسم حركة حماس، وصحيفة «الاستقلال» الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي عام 1995.

وفي نهاية عام 1995 صدرت صحيفتا «البلاد» و«الأيام» اليوميتان، ومؤخراً تحولت البلاد إلى أسبوعية. كما صدرت عن أجهزة السلطة صحف ومجلات

(1) أمل خالد عيسى: الصحافة العربية في إسرائيل منذ 1948 – 1995، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 18، العدد 70، 1995، ص 109.

* حتى تاريخ 26/7/2021.

عدة، منها «الأقصى»، «الساحل»، «الزيتونة»، «الرأي» و«الصباح». وفي 13 فبراير/شباط 1997 صدرت صحيفة «الرسالة» الناطقة باسم حزب الخلاص الوطني الإسلامي، وهي أسبوعية تصدر كل يوم خميس، كما صدرت في بداية عام 1997 مجلة «فلسطين» وهي غير دورية. وتوالت بعد ذلك الإصدارات المختلفة للعديد من الصحف والمجلات التي في معظمها لم يكتب لها الاستمرار بسبب غياب التمويل الحقيقي لهذه الصحف والمجلات بشكل أساس.

وخلاصة القول أنه على الرغم من ضعف أداء الصحف الفلسطينية، إلا أنها بالمقارنة تمثل نهضة كبيرة في الواقع الصحافي الفلسطيني، ولعبت دورًا مهمًا في توجيه وبلورة الرأي العام الفلسطيني، كما حاولت التأثير على الرأي العام العالمي من خلال نقل الرواية الفلسطينية من منظور محلي بحت.

1 - واقع الصحف الفلسطينية:

نتطرق إلى واقع الصحف الفلسطينية من خلال الجدول الملحق الذي يحدد الصحف العاملة والمتوقفة في فلسطين سواء التي تصدر من القدس أو الضفة الغربية أو غزة أو من فلسطين المحتلة عام 1948. وبناء على معطيات الجدول، قام فريق العمل باختيار الصحف الفلسطينية التي تصدر في القدس والضفة الغربية ومحافظات غزة في إطار مسح شامل وفقًا للجدول التالي:

جدول يوضح الصحف محل الدراسة

اسم الباحث	اسم الصحيفة	مقابلة
محمود خلوف	الحياة الجديدة	مدير عام التحرير أمجد التميمي
غسان حرب	الأيام	غير موجودة
	الرسالة	غير موجودة
خضر الجمالي	فلسطين	مدير عام الصحيفة هيثم السك
سليم النباهين	القدس	مقابلة من دون ذكر اسم
حسن أبو حشيش	الاستقلال	توفيق سليم مدير التحرير

ومن خلال بيانات المسح التي قام بها فريق العمل نعرض للبيانات الخاصة بالصحف وفقًا للبطاقات التالية، ومن ثم نحلل الرهانات والآفاق المستقبلية.

أولا: الصحف اليومية موضع الدراسة:

1. صحيفة الحياة الجديدة.
2. صحيفة الأيام.
3. صحيفة القدس.
4. صحيفة فلسطين.
5. صحيفة الرسالة.
6. صحيفة الاستقلال.

صحيفة الحياة الجديدة

اسم الصحيفة	الحياة الجديدة.
البلد	فلسطين.
المؤسس وتاريخ التأسيس	نبيل أبوعمرو، 1995.
اللغة	العربية.
اسم مدينة إصدار الصحيفة	رام الله.
الناشر ومالك الصحيفة	صندوق الاستثمار الفلسطيني.
نوع الصحيفة	عامة.
الأقسام	تقارير خاصة، شؤون فلسطنية، عربي ودولي، شؤون اسرائيلية، اقتصاد، رياضة، ثقافة، تحقيقات، مقالات، ملاحق.
مقاس الصفحة Format	(الستاندرد) وأبعاده (43 سم، 56 سم)
سعر الصحيفة	$0.61
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	وطني
رئيس التحرير	محمود أبوالهيجا
أهم كتاب الصحيفة	عمر حلمي الغول، وموفق مطر.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	20000
عدد النسخ المباعة يوميًا	16000
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	4000
موقع النسخة الإلكترونية	http://pdf.alhaya.ps/index.php
عنوان الصحيفة الإلكتروني	http://www.alhaya.ps

صحيفة الأيام

اسم الصحيفة	الأيام.
البلد	فلسطين.
المؤسس وتاريخ التأسيس	نبيل أبو عمرو، 1995.
اللغة	العربية.
اسم مدينة إصدار الصحيفة	رام الله.
الناشر ومالك الصحيفة	مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع.

نوع الصحيفة	عامة.
الأقسام	محليات، عالم، اقتصاد، رياضة، منوعات، أدب وفن، ترجمات، التكنولوجيا، آراء ومقالات، ملاحق، المزيد.
مقاس الصفحة Format	(الستاندرد) وأبعـاده (43 سم، 56 سم)
سعر الصحيفة	$0.61
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	وطني.
رئيس التحرير	أكرم هنية.
أهم كتاب الصحيفة	طلال عوكل، حسن البطل، وعبد المجيد سويلم.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	20000
عدد النسخ المباعة يوميًا	18000
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	2000
موقع النسخة الإلكترونية	https://www.al-ayyam.ps/pdf.php
عنوان الصحيفة الإلكتروني	/https://www.al-ayyam.ps

صحيفة القدس

اسم الصحيفة	القدس.
البلد	فلسطين.
المؤسس و تاريخ التأسيس	محمود أبوالزلف، 1951.
اللغة	العربية.
اسم مدينة إصدار الصحيفة	القدس.
الناشر ومالك الصحيفة	محمود أبوالزلف.
نوع الصحيفة	عامة.
الأقسام	فلسطين، عربي ودولي، رياضة، اقتصاد، أفلام وآراء، منوعات، وفيات.
مقاس الصفحة Format	(الستاندرد) وأبعـاده (43 سم، 56 سم).
سعر الصحيفة	$0.5
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	وطني.
رئيس التحرير	وليد أبوالزلف.
أهم كتاب الصحيفة	هاني المصري، راسم عبيدات، وزياد أبوزياد.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	60000
عدد النسخ المباعة يوميًا	45000
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	15000
موقع النسخة الإلكترونية	https://alquds.com/wp-content
عنوان الصحيفة الإلكتروني	www.alquds.com

صحيفة فلسطين

اسم الصحيفة	فلسطين.
البلد	فلسطين.
المؤسس وتاريخ التأسيس	شركة الوسط للإعلام والنشر، 2007.
اللغة	العربية.
اسم مدينة إصدار الصحيفة	غزة.
الناشر ومالك الصحيفة	شركة الوسط للإعلام والنشر.
نوع الصحيفة	عامة.
الأقسام	أخبار، محليات، آراء، اقتصاد، عربي ودولي، رياضة، أخبار وتتمات، الأخيرة.
مقاس الصفحة Format	(التابلويد)، وأبعاده بين (29سم و41 سم).
سعر الصحيفة	$0.3
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	مناطقي (غزة).
رئيس التحرير	مصطفى الصواف.
أهم كتاب الصحيفة	عدنان أبو عامر، إياد القرا، وإبراهيم المدهون.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	4000
عدد النسخ المباعة يوميًا	3800
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	200
موقع النسخة الإلكترونية	https://felesteen.ps/journal/3226/5088
عنوان الصحيفة الإلكتروني	/https://felesteen.ps

صحيفة الرسالة

اسم الصحيفة	الرسالة.
البلد	فلسطين.
المؤسس وتاريخ التأسيس	مؤسسة الرسالة للإعلام، 1996.
اللغة	العربية.
اسم مدينة إصدار الصحيفة	غزة.
الناشر ومالك الصحيفة	مؤسسة الرسالة للإعلام.
نوع الصحيفة	عامة.
الأقسام	الأخبار، تقارير، تحقيقات، الاقتصاد، رياضة، مقالات، ميديا، كاريكاتير، منوعات.
مقاس الصفحة Format	(التابلويد)، وأبعاده بين (29سم و41 سم).
سعر الصحيفة	$0.6
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	مناطقي (غزة).
رئيس التحرير	وسام عفيفة.

أهم كتاب الصحيفة	شفيق الغبرا، عـادل أبو هـاشـم، وعبداللطيف خضر.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	4000
عدد النسخ المباعة يوميًا	3700
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	300
موقع النسخة الإلكترونية	لا يوجد
عنوان الصحيفة الإلكتروني	https://alresalah.ws

صحيفة الاستقلال

اسم الصحيفة	الاستقلال.
البلد	فلسطين.
المؤسس وتاريخ التأسيس	توفيق السيد سليم، 1994.
اللغة	العربية.
اسم مدينة إصدار الصحيفة	غزة.
الناشر ومالك الصحيفة	جهاد أبو العطا
نوع الصحيفة	عامة
الأقسام	أخبار، رياضة، تكنولوجيا، اقتصاد وأعمال، فيديو، معارض الصور، انفوجرافيك، أرشيف الإعداد.
مقاس الصفحة Format	(التابلويد)، وأبعاده بين (29سم و41 سم).
سعر الصحيفة	$0.3
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	وطني.
رئيس التحرير	خالد صادق.
أهم كتاب الصحيفة	وليد القططي، أحلام التميمي، وشاكر فريد حسن.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	3000
عدد النسخ المباعة يوميًا	2200
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	800
موقع النسخة الإلكترونية	https://www.alestqlal.com/newspaper_archive
عنوان الصحيفة الإلكتروني	https://www.alestqlal.com

2 - المعايير المهنية والأخلاقية:

أشارت المقابلات المتعمقة مع مسؤولي التحرير في الصحف الفلسطينية اليومية موضع الدراسة إلى أن الصحف تلتزم بميثاق شرف داخلي خاص بالمعايير المهنية والأخلاقية يُقر بواسطة الجهة المالكة للصحيفة، ويشترط أن يتوافق مع التوجهات المهنية التي يحددها القانون، وكذلك مع السياسة التحريرية للصحف.

وأضاف آخرون أنهم يلتزمون بسياسة تحريرية مكتوبة مبنية على أسس تحترم

الأديان والعادات والتقاليد والقواعد الوطنية الثابتة التي تجذرت في الصحف منذ صدورها، ويتم تعميم المستجدات عليها أولاً بأول. كما تلتزم الصحف بالمعايير المهنية، وتسعى دائمًا للحفاظ على أصالة المجتمع وثقافته وأخلاقياته، إدراكاً منها لأهمية الإعلام وما يؤديه من وظائف كبيرة وخطيرة في المجتمع، واحترامًا لتوقيعها على ميثاق سلوكيات العمل الصحفي، ويتم تطبق المعايير المهنية من خلال كادر إعلامي يتمتع بخبرات أكاديمية وعلمية عالية.

3 - الرهانات التقنية والسياسية:

أجمع مسؤولو التحرير في الصحف الفلسطينية على أن أهم التحديات التي تواجه عملهم هي التحديات المالية الناتجة عن تراجع التوزيع والإعلانات، وذلك بسبب ابتعاد المواطن عن المطبوعات والتوجه للقراءة الإلكترونية، إضافة إلى تحديات الوضع السياسي وما عكسه على تدهور الحالة الاقتصادية التي أثرت على الإعلانات من ناحية الكم والكيف. وأكد المسؤولون رغبتهم في مواكبة التطورات التقنية وفق الإمكانات المتاحة من خلال توظيف كادر من الشباب الخريجين القادرين على التعامل مع هذه التقنيات، خاصة في مجال الوسائط المتعددة.

التوجه نحو النشر الرقمي

أكد المسؤولون على الرغبة الملحة لدى القائمين على الصحف الفلسطينية في التوجه نحو النشر الرقمي، لأهمية هذا التوجه ولضرورته الملحة، إذ أصبح أمرًا لابد منه فرضته طبيعة التغيرات والتطورات في حقل الإعلام وتطور الأدوات الإعلامية الرقمية. وعليه، قامت إدارات الصحف بإنشاء العديد من منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع جماهيرها المختلفة، إضافة إلى إيلاء المواقع الإلكترونية لهذه الصحف أهمية بالغة، إذ واكبت الصحف المستجدات وابتكرت منصات مساندة للنسخ الورقية على جميع وسائل التواصل من موقع إلكتروني وفيسبوك وواتس آب وتيلجرام وإنستغرام ويوتيوب وبودكاست.

كما التزمت الصحف بمواكبة أشكال التطور الرقمي في المجال التكنولوجي من ناحية رقمنة كل أرشيفها المطبوع، إضافة إلى اعتماد مسارات متنوعة للعمل عبر الموقع الإلكتروني، منها نشر مواد الصحيفة الخاصة من أخبار وتقارير وتحقيقات ومقالات عبر الموقع بشكل يومي، وكذلك النسخة اليومية منها بصيغة (PDF). إضافة إلى المتابعة الإخبارية للتطورات ساعة بساعة، مع استخدام كل التقنيات المتاحة الخاصة بالنص الفائق والوسائط المتعددة سواء الصور أو الفيديوهات.

4 - التطويرية والرؤية المستقبلية:

تمثلت السياسة التطويرية والرؤى المستقبلية للصحف الفلسطينية في الآتي:ضرورة مناقشة وحل قضايا الرأي العام الفلسطيني بكل جرأة ومصداقية، بهدف زيادة عدد المتابعين للمواقع الإلكترونية الخاصة بالصحف، وزيادة مبيعاتها لتتمكن من تطوير إمكانياتها.

تعزيز المشهد الإعلامي الرسمي الفلسطيني من خلال الالتزام بالمعايير الأخلاقية كالمصداقية والنزاهة والمهنية والموضوعية.

وضع خطط حديثة للارتقاء بالصحف وتوسيع نطاق انتشارها بشكل مستمر. تطوير منصات الصحف الإلكترونية من خلال خطط مختلفة، بما يجعلها منسجمة مع المعالجات الإعلامية للنسخ المطبوعة.

تحقيق انتشار أوسع على مختلف المنصات الرقمية والإلكترونية وتصميم تطبيقات خاصة لتقديم خدماتها بشكل أكثر سهولة ويسر.

تطوير مواقع الصحف وفق أحدث البرمجيات التقنية المتاحة في هذا المجال.

تطوير تبويب الصحف، بما يراعي التطورات لدى جمهور القراء، وبما ينسجم مع سياسة وفلسفة عمل الصحف.

التركيز على إصدار مجموعة من الملاحق التي تتناسب مع توجهات الصحيفة، وكذلك بما يحقق حضوراً أكبر لها على الصعيدين المجتمعي والثقافي الفلسطيني.

السعي إلى استكتاب مجموعة من الكتاب العرب المنسجمين مع تطلعات الشعب الفلسطيني ورفض الاحتلال ومواجهة التطبيع.

خلاصة: تصور مقترح لتطوير الصحافة الورقية في مواجهة الصحافة الرقمية:

أولًا: مبررات التصور

1 - عزوف الجمهور عن متابعة الإصدارات الورقية وضعف القراءة، ما يتطلب ضرورة توفير مقومات أخرى للجذب.

2 - التطور التكنولوجي الهائل والضخم على صعيد الإعلام بأنواعه، مما أثر سلبًا على واقع الإعلام المطبوع.

3 - الأزمة المالية الكبيرة التي تعيشها المؤسسات الإعلامية المطبوعة وتداعياتها على أسعار الطباعة.

ثانيًا: تفاصيل المُقترح

1 - رفع إنتاج المؤسسة الخاص وتحقيق التميز في المضمون ليجد الجمهور جديدًا ومميزًا لم يجده في الوسائل الأخرى في كل عدد يصدر، مما يُساهم في الإقبال على المؤسسة.

2 - الاعتماد على التحقيقات الاستقصائية المُعمقة والموضوعية والمؤثرة التي تُعالج مشاكل وهموم الجمهور.

3 - تنوع الحوارات الصحافية مع الشخصيات المؤثرة في كل المجالات.

4 - استكتاب كتاب وإعلاميين في كل القضايا، والاتفاق معهم بعدم النشر خارج إطار المؤسسة ومراعاة الاختزال والبرقيات، فيما عدا المقالات التحليلية التي تتطلب عمقًا.

5 - التركيز على القصص الإخبارية الإنسانية.

6 - الإكثار من التصريحات الخاصة التي تنفرد بها المؤسسة.

7 - الحرص على الكاريكاتير من رسام خاص بالمؤسسة.

8 - استثمار التكنولوجيا بشكل واسع داخل كل مؤسسة، وهذا يتطلب إعادة توزيع الموازنات والكفاءات داخل المؤسسة الواحدة، مع مراعاة التطوير واستحداث الوسائل والأساليب الجديدة، وذلك حسب طبيعة المؤسسة وحاجتها.

9 - الاتجاه للكتابة المتخصصة لشرائح محددة كالشباب والمرأة والتخصصات العلمية، وخلق جمهور متخصص قارئ ومهتم بالاعتماد على الإنتاج الورقي، وذلك عندما يقتنع أن فضوله يجده فيه وسط زحمة وسائل الإعلام وسرعتها وبعدها عن العمق.

10 - تبني سياسات تسويقية علمية ومشاريع اقتصادية مرتبطة بالمؤسسة الورقية لضمان توفير الدعم المادي المطلوب لاستمراريتها.

نماذج من الصحف



الأيام

حكومة بينيت تصادق على ٣١ خطة استيطانية تشمل بناء وحدات سكنية في مستوطنة "بِتسغات"

رحيل الصحافي والكاتب عبد الناصر النجار

الرئيس: اجتماعات "الثوري" انطلاقة جديدة نحو العمل والمثابرة والتغيير

سلطات الاحتلال تهدم منشآت في القدس وجرافتها تغلق الطرق في جبل صبيح

الحياة الجديدة

بيتا يواصلون التحدي وجبل صبيح يعلو أكثر وأ

العالم.. صمود في مواجهة الاستيطان

فلسطين

علم فلسطين يرفرف في سماء الأولمبياد للمرة السابعة في تاريخه

القدس

أكثر من ٢٠٠ مستوطن يقتحمون الأقصى واعتداءات الاحتلال تتواصل في القدس

عيد مبارك

الاستقلال

صحيفة يومية سياسية شاملة

دعوات للنفير العام والرباط في «الأقصى» وإفشال اقتحامات المستوطنين

مستفيدو المنحة القطرية.. معاناة فاقمها طول الانتظار ولا حلول في الأفق

الرسالة

توقعات بأن يصبح التصالح مع حماس خيار المنطقة

الجريمة والعقاب

المراجع والمصادر

1- أحمد العقاد، تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، مطبعة الوفاء، دمشق، ط 1، ج 1، 1966.

2- أمل خالد عيسى، الصحافة العربية في إسرائيل منذ 1948 – 1995، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 70، السنة 18، 1995.

3- حسين أبوشنب، أضواء على الإعلام الفلسطيني في ضوء اتفاق السلام الإسرائيلي، صحيفة الحياة الجديدة، العدد 466، 2/12/1996.

4- حسين أبوشنب، الإعلام الفلسطيني، دار الجليل للنشر، عمّان، ط 1، 1988.

5- رضوان أبوعياش، صحافة الوطن المحتل، دار العودة، القدس، 1987.

6- عبدالقادر ياسين، الصحافة والحياة السياسية في فلسطين 1907- 1948، دار شرق برس، نيقوسيا.

7- قطندي شوملي، الصحافة العربية في فلسطين، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط 1، 1992.

8- محمد حسين البردويل، الصحافة نشأتها وتطورها، مطبعة منصور، غزة، ط 1، 1996.

9- وليد الجعفري، الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية 1967-1985 – الواقع والمشكلات، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 59، السنة الثامنة، 1986.

10- يوسف الخوري، الصحافة العربية في فلسطين، 1876 – 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، 1988.

الصحافة اللبنانية

الصحافة اللبنانية

أ. د. مي العبدالله

أ. د. مصطفى متبولي

د. وفاء حطيط

د. فاديا حسين

د. منى طوق

أ. مازن مجوز

أ. حياة عون

أ. أكرم حمدان

أ. ماجدة حلاني

مقدمة:

كان اللبنانيّون رواد تأسيس الصحافة العربية بنشرهم الصحف وفق القواعد المهنية المتعارف عليها، وكان في طليعة هؤلاء خليل جبرائيل الخوري (1836 – 1907) الذي أصدر «حديقة الأخبار» في بيروت، وهي أول صحيفة في لبنان والعالم العربي عام 1858. وفي العام 1860 أصدر المعلّم بطرس البستاني «نفير سوريا» كثاني صحيفة في لبنان.

وفي العام 1870 تم إصدار عدد من الصحف في لبنان، أهمها «البشير» التي أسّسها الآباء اليسوعيون وكان شعارها «تعرفون الحق والحق يحرّركم»، ومجلة «الجنّة» التي أصدرها سليم البستاني في بيروت، ومجلة «الجنان» التي أصدرها المعلم بطرس البستاني، وكان شعارها «حب الوطن من الإيمان».

وبعد تولي السلطان عبد الحميد (1842-1918) الحُكم عام 1876 تمتّعت الصحافة في لبنان بحرّيةٍ نسبية في نشر الأخبار وانتقاد الحكومة العثمانية، ولكن بعد نشوب الحرب التركية - الروسية عام 1877 أعلنت السلطات العثمانية تطبيق الأحكام العرفية وتعيين موظف لقبه «مكتوبجي الولاية» في جميع الولايات العثمانية لمراقبة الأخبار والمعلومات التي تنشرها الصحف. وكان «مكتوبجي» لبنان يراقب بصرامة وتعسف الأنباء التي تنشرها الصحف، وفي حال خالف الصحافي القوانين المرعية أو كتب خبرًا لا يوافق عليه، يقوم بمعاقبته بالضرب بالفلق، وقد تعرض العديد من الصحافيين اللبنانيين إلى هذه العقوبة، منهم الصحافي سليم سركيس.

وكانت الصحف اللبنانية قبل نهاية القرن التاسع عشر وسائل تعبير عن آراء الطوائف الدينية اللبنانية، ولم تكن تبدي اهتمامًا كبيرًا بالأخبار السياسية والاجتماعية؛ ولكن في بداية القرن العشرين حدث تغيير كبير في سياساتها التحريرية، وتحوّلت تدريجيًا من صحف دينية إلى صحف وطنية تطالب بانفصال لبنان عن الإمبراطورية العثمانية وتنادي بتبنّي القومية العربية. وفي هذه الفترة الزمنية بدأت المجلات النسائية بالظهور، فقد أصدرت سليمى أبي راشد في العام 1914 «فتاة لبنان»، وهي أول صحيفة نسائية في لبنان.

ولكن هذه الهوامش من الحرية للصحف اللبنانية التي سمحت بها السلطات العثمانية بين 1908 و1914 انتهت مفاعيلها، وأُلغيت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومع تطبيق الأحكام العرفية التي أعادت الرقابة على الصحف اللبنانية، ومُنع الصحافيين اللبنانيين من ممارسة حقهم بالتعبير عن آرائهم بحرّية. ولم ترضخ مجموعة من الصحافيين اللبنانيين لهذه الإجراءات القمعية وتصدّت لها بشجاعة، وكان من نتائج عدم امتثالهم لهذه التدابير القمعية والتعسفية قرار جمال باشا (1873-1922) بإعدام عدد منهم بين عامي 1915 و1916: محمود المحمصاني، عبدالكريم الخليل، سعيد فاضل عقل، الشيخ أحمد حسن طبّارة، عمر حمد، عبدالغني العريسي، بترو بأولي، جرجي حداد، الأمير عارف الشهابي، الشيخين فيليب وفريد الخازن، والصحافيين الطرابلسيين أنطوان وتوفيق زريق.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية وُضِع لبنان تحت الانتداب الفرنسي بناءً على قرارات مؤتمر سان ريمون في شهر أبريل/نيسان 1920. وفي الأول من سبتمبر/أيلول 1920 أعلن المفوض السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو إنشاء دولة لبنان الكبير وعاصمتها بيروت. وخلال حُكم الانتداب الفرنسي عاد عدد من الصحف اللبنانية إلى الصدور في بيروت، أهمها: «البشير»، «لسان الحال»، «الأحوال»، «الإخاء»، «الإقبال»، «الرأي العام»، و«أبابيل».

ولكن الإجراءات الإدارية الصارمة على الصحف لسلطات الانتداب الفرنسي لم تكن أفضل حالًا من مثيلاتها في ظل الحُكم العثماني، خاصة في مجالات التضييق على الحريات الصحافية والأحكام القضائية الجائرة بحق الصحافيين. ومن هذه التدابير التعسفية القرار رقم 137 في 23/2/1926 الذي أصدره المفوض السامي هنري دو جوفنيل الذي فرض فيه الرقابة المسبقة على الصحف اللبنانية بذريعة سوء استخدام الحرية الصحافية الممنوحة لهم. وخلال حُكم الانتداب الفرنسي شهد لبنان طفرة في إصدار الصحف التي تزامنت مع تطور مهني ملحوظ في أسلوب تحرير الأخبار وطريقة تغطيتها للأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان، إضافة إلى صدور جرائد ومجلات بالفرنسية أو الإنكليزية، مثل صحيفة «الأوريان» التي أصدرها جورج نقاش وجبرائيل خباز بالفرنسية عام 1924.

وبعد حصول لبنان على الاستقلال الوطني بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1943 نظّم الصحافيون حملة كبيرة من أجل إلغاء المراقبة المُسبقة على نشر الأخبار التي فرضتها سابقًا سلطات الانتداب الفرنسي، ما أجبر الحكومة اللبنانية برئاسة رياض الصلح في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1945 على تقديم اقتراح قانون نصَّ بإلغائها، والذي تم إقراره لاحقًا في مجلس النواب. وفي 2 سبتمبر/ أيلول 1948 أقرّ مجلس النواب قانون المطبوعات الذي نظّم علاقات الصحافة بالحكومة وبالقرّاء.

كما أصدرت الحكومة اللبنانية أيضًا قانون إنشاء نقابة الصحافة اللبنانية بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 1948 من أجل إرساء قواعد ممارسة مهنة الصحافة وصيانة

حقوق الصحافيين وتحديد واجباتهم. ولابد من الإشارة إلى أهمية هذا القانون، لأنه اعتبر نقابة الصحافة (ordre) مثل نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين، وهذا يعني أنه لا يحق لأي شخص ممارسة مهنة الصحافة إذا لم يكن منتسبًا رسميًا إلى النقابة.

وفي بداية الخمسينات شهد لبنان ازديادًا كبيرًا في عدد الصحف والمجلات السياسية، فقد بلغ عدد الصحف اليومية الصادرة في بيروت وحدها نحو خمسين صحيفة، ما دفع الحكومة إلى إصدار المرسوم الاشتراكي رقم 74 بتاريخ 13 أبريل/نيسان 1953 حدّدت فيه عدد المطبوعات السياسية الذي نصّ على ما يلي:«المـادة الأولـى: إلى أن يصبح عدد المطبوعات الدورية السياسية في جميع الأراضي اللبنانية خمسًا وعشرين مطبوعة سياسية موقوتة يكون من مجموعها على الأقل خمس عشرة مطبوعة يومية عربية، لا يعطى ترخيص باسم جديد لمطبوعة دورية سياسية يومية أو موقوتة إلا لمن كان يملك صحيفتين من نوع الصحيفة المطلوب إصدارها تتوقفان نهائيًا عن الصدور لقاء الترخيص المطلوب».

وفي الستينات وبداية السبعينات، أي قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية كانت بيروت عاصمة الصحافة العربية ومرآة تعكس التعددية الثقافية والفكرية والدينية والعرقية للنسيج الاجتماعي والتنوع الفكري للبنان العربي الهوية والانتماء الجامع والواحد. وشكّلت بيروت فضاءً لحرية الفكر والرأي للكتّاب اللبنانيين والعرب التوّاقين إلى التعبير عن ثمرات أفكارهم من دون رقابة مسبقة عليها، أو التعرض للاضطهاد الفكري والتعسفي.

وكانت الصحف والمجلات اللبنانية تمرّ بعهدها الذهبي بسبب انتشارها وتوزيعها في لبنان خاصة، وفي البلدان العربية في حال موافقة الرقابة الحكومية على مضامين موادها التحريرية، وفي دول الاغتراب عامة. ولم تكن الصحف اللبنانية المطبوعة تعاني آنذاك من أي ضائقة مالية، لأن دخلها من الإعلانات وبيع النسخ الورقية والدعم السخي المالي لها من بعض الدول العربية والشخصيات السياسية ورجال الأعمال اللبنانيين والعرب كانت كافية لتأمين استمرارية إصدارها،

وتغطية معاشات الصحافيين والعاملين بها، والربح المالي الصافي لأصحابها أو مالكيها.

ولكن نشوب الحرب الأهلية اللبنانية أدّى إلى أن معظم الصحف والمجلات السياسية اللبنانية واجهت أزمات مالية وصعوبات لوجستية في الطباعة والتوزيع وضغوطات سياسية نتج عنها توقف معظمها عن الصدور مؤقتًا باستثناء عدد منها، مثل: «النهار»، «السفير»، «الأحرار»، «الأنوار»، «اللواء»، و«العمل». وكان من تداعيات الحرب الأهلية العبثية اللبنانية هجرة عدد كبير من الصحافيين اللبنانيين من لبنان إلى الخارج، وتأسيسهم لعدد من الصحف والمجلات، وذلك بدعم من بعض الدول العربية ورجال أعمال لبنانيين أو عرب، أو متابعة إصدار الصحف اللبنانية التي يملكون امتيازها من لندن وباريس أو غيرها من العواصم. أما الصحف السياسية الأساسية التي تابعت الصدور في لبنان، فقد حظيت بدعم مالي غير منظور، وساهم قانون السريّة المصرفيّة بعدم الكشف عن أسماء المموّلين.

وفي العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين بدأت مرحلة أفول نجم الصحف اللبنانية التي تزامنت مع تراجع مبيعاتها والإيرادات الإعلانية وغياب الدعم المالي لها من بعض الدول العربية والسياسيين ورجال الأعمال، وذلك بسبب شعورهم بانتفاء الحاجة إلى تمويلها لوجود وسائل إعلامية بديلة تحقق أهدافهم السياسية وطموحاتهم الشخصية. إضافة إلى نشوء عدد كبير من الصحف والمجلات في دول الخليج العربي التي استفادت من الخبرات المهنية لعدد كبير من الصحافيين اللبنانيين من خلال توظيفهم فيها، ومن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتوزيع التي وفّرتها القدرات المالية لناشريها.

1 - إقتصاديات وإدارة المؤسسات للصحف الورقية اليومية:

تأرجحت التّقديرات بشأن العوامل التي أدت إلى أزمة الصّحافة الورقية في لبنان بين تأثير الأنموذج الاقتصادي التقليدي للصّحافة الورقيّة، والبيئة الاتّصاليّة الرّقميّة الجديدة، شأنها في ذلك شأن كل الصّحافة المكتوبة في المنطقة والعالم

أجمع؛ إضافة إلى البيئة السّياسيّة الاقتصادية والإعلانية للصحافة.

وقد شهد لبنان خلال السّنوات الأخيرة إقفال بعض الصّحف العريقة، كما أن الصحف الأخرى مهددّة بالإقفال لأسباب لا ترتبط بتراجع مقروئيّة الصّحف، ولا ظهور وسائل التكنولوجيا والتواصل الجديدة فقط؛ بل كان للأوضاع الاقتصادية والمالية المتردية، وبالتّالي تراجع دخلها من البيع والإعلانات والاشتراكات الدّور الأبرز في هذا الإقفال؛ إذ انخفضت عائدات الإعلانات الصّحافية بين عامي 2010 و2015 من 37 مليون دولار إلى 28 مليون دولار [1].

وذلك ما أكّده العديد من أصحاب الصّحف الّتي أقفلت، بينهم ناشر صحيفة «السّفير» ورئيس تحريرها طلال سلمان الّذي كتب «الأزمة الخطيرة الّتي تتهدّد الصّحافة في العالم أجمع وفي الوطن العربيّ عمومًا تعصف بالصّحف المحلّيّة، هي أزمة تمتدّ من أرقام التّوزيع إلى الدّخل الإعلانيّ. وهو الأساس إلى إقفال الأسواق العربيّة عمومًا في وجه الصّحافة الّلبنانيّة. صحف الحاكم هي الأغنى والأقدر على استقطاب الكتّاب والكوادر المهنيّة، كما أنها تكاد تحتكر السّوق الإعلانية، رسميّة في الأساس، وتجاريّة وصولًا إلى الإعلانات المبوّبة. فأمّا الصّحف الطّبيعيّة، وبغضّ النّظر عن رسالتها، ومن وما تمثّله، وحجم توزيعها، فإنّها إن هي وجدت المشترك فإنّها لن تجد المعلن، وبالتّالي فإنّ توزيعها سيظلّ محدودًا» [2].

وذكر أنّ صحيفة «السّفير» الّتي تأسّست عام 1974 توقفت عن الصّدور نهاية العام 2016 بعد أكثر من 42 عامًا، وتبعها توقّف عدد من الصّحف، بينها إقفال دار الصّياد الّلبنانيّة للصّحافة والنّشر صباح 28 سبتمبر/أيلول 2018، لتتوقّف صحيفة «الأنوار» عن الصدور بعد 75 عامًا، وصدر الخميس 31 يناير/كانون الثّاني 2019 العدد الرقم 6585، وهو الأخير من صحيفة «المستقبل» الّتي انطلقت يوم 14 يونيو/حزيران 1999 على يد رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. وكانت قد سبقتها إلى الإغلاق صحيفة «البيرق» الّتي توقّفت في أغسطس/آب 2011؛ وصباح الخميس 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018 فاجأت صحيفة «النّهار» الّلبنانيّة قراءها بالصّدور بسبع أوراق بيضاء في إشارة إلى

عمق الأزمة الماليّة الّتي تهدّد وجودها واستمراريّتها.

والسّؤال المطروح في ضوء ما تقدّم: ما هو مصير الصّحافة المكتوبة في لبنان: الاستمرار، أم الاندثار؟ هل تأثّرت صحيفة البناء بالواقع القائم، وكيف تتدبّر مسألة استمراريّة صدورها ورقيًّا؟ هذا ما حاولنا الإجابة عنه في المقابلة الّتي أجريت مع رئيس تحرير صحيفة «البناء» النّائب السّابق ناصر قنديل؛ وذلك من أجل استقاء البيانات الّلازمة لاستيفاء معلومات البحث عن مستقبل الصّحافة المكتوبة في لبنان.

ويشير قنديل إلى أنّ الصّحف في لبنان و«البناء» إحداها تطبع مجتمعةً ما بين 25 إلى 30 ألف نسخة، وتتراوح نسبة المبيع ما بين 10 إلى 15 ألف عدد فقط. وصحيفة «البناء» تطبع ما بين 3500 و3600 عدد، بينها 200 عدد مرتجع، تبيع في لبنان وسوريا، والبقية يوزّع اشتراكات إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن ودول الاغتراب.

مع ذلك، لن تؤدّي الأزمة الماليّة الاقتصاديّة إلى انهيار الصّحافة الورقيّة وموتها من وجهة نظر قنديل الّذي بدا متفائلًا بمستقبل الصّحافة الورقيّة اليوميّة لاعتبارات عدّدها وفق الآتي:

الأول: أنّ المبيعات لم تكن ولا مرة قادرة على تغطية كلفة الصّحيفة. لقد كنت ناشر وصاحب صحيفة «الحقيقة» التي بقيت على مدى ثلاث سنوات تعتاش في ظروف ما قبل التلفزيون الفضائي وغير الحكومي من عائدات الإعلانات بنسبة سبعين في المائة، ومن المبيع بنسبة ثلاثين في المائة فقط؛ مع العلم أن ّالصحيفة كانت تُشحن بالطائرة إلى دول الاغتراب، ومع ذلك لم تكن عائدات البيع تغطي حاجات الصّحيفة من التّطور. وقال قنديل: صحيح أنّ ظهور التّلفزيون أدّى إلى تراجع حصّة الصّحف من الإعلانات، لكنّ قراءتها لم تتراجع على مستوى لبنان فقط، بل عالميًا أيضًا، فقد خاضت الصّحف الورقيّة معركة إثبات للمعلّن بأنّها لاتزال تحظى بحضورها، وبتميّزها عن التلفزيون بأنّها وثيقة مؤكّدة يمكن التعويل عليها. وبالتالي، أصبح هناك تقاسم وظيفيّ في وسائل الإعلام عمومًا، بمعنى الإعلام الموجّه إلى الطبقة الوسطى وما فوق الّتي تقصد الصّحافة الورقيّة

وتعتمد عليها، لاسيما الشّركات الكبرى، خاصّة النّفطيّة. وانقسمت الأسواق التي تخاطب الجمهور المستهلك عمليًا، فتتوجّه إلى التّلفزيون والإذاعات من جهة، وتلك الّتي تخاطب صنّاع القرار والرّأي العام الّتي تعتمد على الصّحافة الورقيّة بما هي وثيقة لا يمكن التّلاعب بها وبالبيانات على غرار المؤسّسات الإعلاميّة الأخرى، ولإلكتروني منها بشكل خاصّ الّذي يتعرض للقرصنة والتّلاعب بالبيانات، الأمر الّذي يُفقده المصداقيّة والثّقة.

الثّاني: ببساطة لأنّ بعض المحلّلين والنقّاد لا ينتبه إلى حقيقة أنّ الصّحيفة الورقيّة تشكّل عقل المطبخ الإعلاميّ الّذي يعتمد عليه لغاية اليوم التّلفزيون والرّاديو، وحتّى المواقع الإخبارية؛ فأول ما يفكّر به رئيس التّحرير في أيّ مؤسّسة، والمَحاور والمُحاور هو الاطلاع على الصحف اليوميّة التي يتزودون منها بمادة النّقاش؛ فالتّعيّش المعلوماتي والتّحليليّ لايزال قائمًا على الصحيفة؛ وبالتّالي فالصّحيفة اليوميّة تقدّم المادّة الّتي تستند عليها العمليّة الإعلاميّة في التّلفزيون والراديو والمواقع. ولاتزال المادّة الإعلاميّة والمعلوماتيّة والتحليلية صنعة الصحيفة الورقية، بينما يحاول التلفزيون والراديو محاكاة طريقة الصحيفة، وهو ما يبرز في مقدمات نشرات الأخبار وغير ذلك. يعني الصّحيفة الورقية هي عمود الهيكل الإعلامي الفقري، وإذا فقدت صفتها الورقية تحولت فورًا إلى موقع إلكتروني، فيشطبها الراديو والتلفزيون مباشرة من برامج عناوين الصحف وأقوالها التي باتت تقليدًا عامًا بأن الراديو والتلفزيون يبدأ برامجه بعناوين الصحف اليومية. فضلًا عن أن صاحب الصحيفة سوف يخسر الحضور الإعلامي الذي يحققه الراديو والتلفزيون عندما يقرر التحول إلى النشر الإلكتروني؛ لذلك فهو مضطر للتمسك بالصدور الورقي، ولو رمزيًا.

2 - الرهانات التقنية والتحول الرقمي:

أدّى اختراع الإنترنت إلى ظهور شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع والمنصّات الإلكترونية التي أصبحت الوسائط الأساسية للجمهور المتلقي الذي يستخدمها من أجل الحصول على الأخبار ومتابعة ما يجري من أحداث وتبادل المعلومات والتفاعل مع مضامينها بشكل آنيّ. ومن خلال ظهور تطبيقات جديدة

للتكنولوجيا الرقمية المتجددة باستمرار يُعرض على مستخدمي الإنترنت مواد تحريرية حديثة من خلال الوسائط الآتية: مدوّنات، فيسبوك، تويتر ، واتس آب ، انستجرام، إعلانات إلكترونية، وغيرها.

لقد أحدث استخدام التكنولوجيا الرقمية في الصحافة الورقية في العالم عامة ولبنان خاصة تحوّلاً كبيراً في إنتاج المحتوى الإعلامي وانقلابًا جذريًّا في مضامين وأشكال وقوالب المواد التحريرية في الصحف المطبوعة. ومن نتائج هذا التغيير أيضًا ظهور سلوك جديد للقارئ في شراء الصحف المطبوعة من خلال استخدامه الإنترنت بهدف الحصول مجانًا على الأخبار والمعلومات من المواقع الإلكترونية للصحف والمواقع والمنصات الإخبارية التي ساهمت فعلياً في تعميم ثقافة الحصول المجاني على الأخبار بشكل آنيّ وفوري وتفاعليّ بين المرسل والمتلقي من دون الحاجة إلى وسائط ورقية. وهذه الطريقة بدأت تحل مكان النموذج المعتمد حاليًا في الصحافة الورقية، أي دفع مبلغ من المال لشراء الصحيفة أو المجلة بهدف الحصول على الأخبار .

وشكلت مجانية الحصول على الأخبار بواسطة الإنترنت ضربة قاسية للمؤسسات الصحافية الورقية بسبب خسارة بيع المواد التحريرية للقرّاء نظراً لإمكانية حصول القارئ الرقمي على الأخبار والمعلومات والمعارف. وأرسى هذا التضخم الإخباري والمعلوماتي المجاني المعروض على الإنترنت نموذجًا جديدًا في الحصول على الأخبار من قبل القارئ مستخدم الإنترنت الذي أصبح يشعر بعدم الحاجة إلى قراءة صحيفة ورقية لتلقّي الأخبار والمعلومات، ما جعله يفقد الرغبة بشراء الصحف الورقية، لأنه لا يشعر بضرورة فعل ذلك.

وليس سرًا بأنّ «الصحافيّ الورقي» اللبناني خسر نهائياً امتياز احتكار نشر المواد التحريرية (وليس هو الصحافي الوحيد في العالم) لأنه ليس الناقل الوحيد للأخبار ووقائع الأحداث والمعلومات والمعارف، لأن مجموعة من الأشخاص غير متخصصين في مهنة الصحافة تشاركه وتنافسه في ممارسة مهنة الصحافة التي أصبحت بحق «مهنة الذين لا مهنة لهم». وهذا الأمر يشكّل انعطافاً كبيراً في ممارسة الصحافيّ لمهنته وبداية دخول الصحف المطبوعة في لبنان في

نفق مظلم أدّى إلى موت عدد منها والبعض الآخر يحتضر في غرفة العناية الفائقة بانتظار الإقفال، ومنها من يواجه هذه الأزمة من أجل البقاء والاستمرار بالصدور الورقي رغم الصعوبات المالية التي تواجهها.

وهذه النظرة التشاؤمية والواقعية في آن معًا يبرّرها موت الصحف اللبنانية المطبوعة الآتية: «السفير»، «البلد»، «البيرق»، «الحوادث»، «المستقبل»، «الأنوار»، «الدايلي ستار»، «الشبكة»، «الصياد»، «فيروز»، «الفارس» و«الدفاع العربي». ويرجع أصحاب الصحف الورقية في لبنان التّي توقفت عن الصدور أسباب الإقفال القسري إلى تراجع عدد القرّاء نتيجة ظهور وسائل إعلامية رقمية حديثة وتداعياتها، وانخفاض الدخل الإعلاني.

وحول هذا الموضوع، كتب الصحافي طلال سلمان في العدد الأخير من صحيفة «السفير» في 4 يناير/كانون الثاني 2017:«إنها مسيرة طويلة في قلب الصعوبة، ثقيلة الأكلاف دماً قبل المال، وجهداً مع الكفاءة، وإيماناً بالأمة والناس، لتكون «صوت الذين لا صوت لهم»، ولتجتهد لأن تكون «جريدة لبنان في الوطن العربي، جريدة الوطن العربي في لبنان»..اليوم، بعد 43 سنة وثمانية أشهر من السهر والعرق والدم...اليوم، تجد «السفير» نفسها مضّطرة لأن تغلق صفحاتها على ماضيها».

وفي العدد الأخير لصحيفة «الأنوار» بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2018 كتبت إلهام فريحة ابنة سعيد فريحة مؤسس دار الصياد حول التوقف القسري لمطبوعات دار الصياد: «قرار يعلم الجميع أسباب صدوره ... حان الوقت للتوقف، حفاظا على كرامة سعيد فريحة... ونعتقد أن كلّ من يتابع أوضاع الصحف الحرّة المستقلّة، يعلم أن السبب الرئيس لهذا التطور يتعلق بالخسائر المادية».

وشرح رئيس تحرير صحيفة «المستقبل» هاني حمود في العدد الأخير بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2019 أسباب توقفها عن الصدور: «...وبين إطلاق رفيق الحريري لصحيفته، واليوم، عشرون عاماً...عشرون عاماً حوّلت جيلاً من القرّاء إلى مستهلكين يشعرون أنّ 120 حرفاً، وأنّ كلمات لا يتخطى عددها مساحة شاشة هاتفهم الذكي، كافية لجعلهم يعرفون. فباتت معركة المحررين اليومية في

صحيفة «المستقبل» - كما كل صحف العالم على ما أفترض - إيجاد عنوان لا يشعر القارئ أنه رآه في الليلة السابقة على شاشة هاتفه الذكي، بين رسالة نصية من قريب أو صديق، ومقتطف فيديو غريب وإن مُرَكّب، رافقه إلى وسادة نومه».

3 - تجارب الصحف اللبنانية:

تعتمد صحيفة «البناء» لتجاوز أزمة الواقع المتردّي اقتصاديًّا وتراجع دخل الإعلانات على نموذج تمويليّ يجمع بين ما يوفره التّوزيع من مبيعات الصّحيفة والإعلان الرّسميّ، وأعضاء الحزب لضمان الاستمرارية حتّى اليوم على الرّغم من المشاكل والتّحدّيات؛ وذلك يعني أن تمويل الاستمرار قائم على ثلاثيّة: الدّعم الماليّ السّياسيّ أولًا، وموارد الإعلانات الرّسميّة ثانيًا، ومبيعات التّوزيع ثالثًا. وهو ما يُؤكده رئيس تحرير صحيفة «البناء» النّائب السّابق ناصر قنديل الّذي أشار إلى أنّ استمراريّة الصّحيفة تعتمد على أركان ثلاثة هي:

الأول: الاشتراكات الّتي تبلغ 2000 اشتراك مقابل بيع ألف عدد فقط، وأصحاب الاشتراكات هم شخصيّات سياسيّة وحزبيّة ودبلوماسيّة وغير ذلك، فالأحزاب والبنوك والجمعيّات لاتزال ترى في الصّحيفة الورقيّة وثيقة لا يمكن التّخلّي عنها لصالح النّشر الإلكتروني.

الثّاني: الإعلان الرّسميّ المتعلّق بالتّقاضي والحجوزات العقاريّة، ومؤسسّات الدّولة لجهة المناقصات الّتي تجريها، وهو مردود لا يُستهان به، إذ يتراوح بين 50 و60 مليون ليرة شهريًا، وهو يغطّي كتلة الرواتب.

الثّالث: التزام مجموعة من أعضاء الحزب المالك في دول الاغتراب بتأمين كلفة إصدار الصّحيفة بانتظام.

ويوضح قنديل أنّ نسبة البيع متدنيّة؛ إذ إنّها لا تتجاوز الألف عدد، والخسارة أكبر مع ارتفاع الدولار وتقلباته في لبنان. وكان لهذا الواقع تأثير سلبيّ، إلى جانب التّردّي الماليّ والاقتصاديّ؛ فقد خُفّض عدد الصفحات من عشرين إلى 16 صفحة، وبعدها إلى 8 صفحات، وكان له تأثير سلبيّ أيضًا على عدد الموظّفين. ويؤكّد قنديل تأثّر عدد الموظّفين كما بقية الصّحف في لبنان؛ فقد انخفض من 50

موظّفًا ثابتًا ما بين محرّر وموظّف خدمات إلى 25 موظّفًا، فجسم التّحرير الذي كان يتراوح بين 25 و30 موظّفًا وصل إلى 15.

ولتفادي تأثير هذا التّخفيض والحيلولة دون التّوقّف عن الصّدور، لجّأت الصّحيفة إلى «المحافظة على كتلة من الكتّاب ما بين 30 إلى 40 من دون بدل ماليّ»؛ وهو من التّرتيبات الّتي وُضعت بما يساعد على العيش فقط. إضافة إلى ترتيب آخر لجأ إليه الحزب السّوريّ القوميّ الاجتماعيّ صاحب الصّحيفة تمثّل في التّواصل مع مجموعة من القوميّين في دول الاغتراب لتأمين الكلفة بانتظام» كما قال قنديل؛ فالحزب متمسّك بالإبقاء على النّشر الورقيّ، ولا ينوي التوجه نحو النّشر الرّقميّ، فقرار الحزب - كما يتابع قنديل - هو المحافظة على النّسخة الورقيّة. والوضع الّذي يعيشه قطاع الصّحافة الورقيّة اليوم لن يؤدّي إلى خروج الصّحيفة من المشهد الإعلاميّ، لأن الحزب يسعى إلى تأمين مقوّمات البقاء والاستمراريّة لها.

وعند سؤال قنديل عن الرّهان على التّعويض بالنّشر الإلكتروني، أكد أنه «لا توجّه لإقفال الصّدور الورقيّ، حتى ولو تدنى عدد النّسخ إلى 500 عدد فقط، نحن حاليًا موجودون على الموقع»، مع الإشارة إلى احتمال اعتماد الحجم الأصغر «التابلويد»، لأنّ كلفته أقلّ، ويتيح التّحكّم بتبويب الصّفحات بشكل أكبر بخلاف الحجم العاديّ. ولفت إلى أنّ خفض عدد صفحات النّسخة الورقيّة ترافق مع توسيع مساحة الموقع الإلكتروني، فقد لجأت الصّحفية إلى إنشاء موقع كدعامة أساسيّة من أجل جذب شريحة واسعة من الجمهور، لإشباع احتياجاته المعرفيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والتّرفيهيّة والتّزوّد بالتّفاصيل.

ويقول قنديل: «لقد أخبرنا المشتركين والقرّاء ممن يريد تفاصيل أكثر بدخول الموقع. وما يجري اليوم هو توزّع نسبة القرّاء بين قرّاء النسخة الورقية وقرّائها على موقعها الإلكتروني بين سبعين وثلاثين في المائة، ويسجّل موقع الصّحيفة الإلكتروني ما بين 30 و50 ألف دخول. وكنّا قد وضعنا خطّة تطويريّة، لكن أوقفتها الأوضاع السّائدة في لبنان، ونقص الإمكانيّات؛ وبالتّالي لا فرصة تطوير حاليًا، فنحن في مرحلة صمود فقط لمنع الانهيار، أو التوقّف عن الصدور، وهو

حال مختلف وسائل الإعلام».

وينفي قنديل أيّ انعكاس للأنموذج الاقتصاديّ أو الارتهان للقرار السّياسيّ، ويبرّر بأنّ عدم التّدخّل السّياسيّ هو خاصيّة الصّحيفة؛ ويقول: «إذ تّتسع لكلّ ألوان الطّيف السّياسيّ والتّعدّد الطّائفيّ على خلاف المرئيّ والمسموع والإلكتروني. وينعكس هذا التّعدّد في الخطّ التّحريريّ مع وضد المقاومة. فضلًا عن أني سياسي، ولا داعي لتدخّل الحزب؛ بل هناك تلاقٍ سياسيّ، وليس تدخلًا سياسيًا. وما يعزّز عدم التّدخّل هو أنّ زمن الصّحيفة الحزبيّة قد ولّى بعدما كان قد ساد في مطلع القرن العشرين نمط الصّحيفة الحزبيّة على غرار صحيفة «العمل» التّابعة لحزب الكتائب، و«النّداء» التّابعة للحزب الشّيوعيّ، و«البناء» للحزب القوميّ؛ يعني كانت الصّحف تعبّر عن الحزب ومواقفه، أيّ تبشيريّة توجيهيّة، وأسبوعيّة في الغالب. وعندما تحوّلت الصّحف اليوميّة إلى تقديم الخدمات من أخبار ومعلومات لم يعد هناك أيّ إمكانية لبقائها كصحيفة حزبيّة، فإمّا أن تتحوّل إلى نشرة داخليّة للحزبيّن، أو مجلّة خدمات إعلاميّة».

ويضيف قنديل: «عندما طُلب مني تولّي رئاسة تحرير الصحيفة طلبوا فقط مساحة لأخبار الحزب وأنشطته ومناسباته، صفحتان أو ثلاثة من قبيل وفاة مؤسّس الحزب أو ميلاده، وتأسيس الحزب، وغير ذلك؛ بينما الباقي للخط العام المقاوم. واليوم نحن نرسم السّياسة التّحريريّة من دون تدخّل، كما نستكتب الأقلام الّتي نراها مناسبة في التّعبير عن روح الصّحيفة الملتزمة مع سوريا والمقاومة. والمساحة مفتوحة أمام حزب الكتائب مثلًا، حتّى وإن كان الحزب القوميّ يختلف معه، أو أيّ طرف آخر في لبنان، كالقوميّين العرب الّذين نستكتب منهم بشكل دائم من أمثال أ. معن بشور ود. زياد الحافظ وغيرهما؛ هذا التّنوّع جعلها مقروءة من الأطراف كلّها».

الالتقاء أو التّوافق الفكريّ والسّياسيّ الّذي يجمع بين رئيس التّحرير قنديل والصّحيفة يجعل من السّؤال عن الارتهان السّياسيّ في غير محلّه، فالصّحيفة حدّدت هويّتها بعبارة «يوميّة سياسيّة قوميّة اجتماعيّة» المدرجة على رأس الصّفحة الأولى. ورئيس تحريرها حدّد أيضًا هويّته السّياسيّة حينما قال: «نحن

نرسم السيّاسة التّحريريّة من دون تدخّل، كما نستكتب الأقلام الّتي نراها مناسبة في التّعبير عن روح الصّحيفة الملتزمة مع سوريا والمقاومة».

بطاقة تعريف عن الصّحيفة:

اسم الصّحيفة	البناء
البلد	لبنان
المؤسّس وتاريخ التّأسيس	الحزب السّوريّ القوميّ الاجتماعيّ، العام 1958
اللّغة	العربيّة
اسم مدينة إصدار الصّحيفة	بيروت
الناشر ومالك الصّحيفة	الشّركة القوميّة للإعلام ـ الحزب السّوريّ القوميّ الاجتماعيّ
نوع الصّحيفة	يوميّة سياسيّة قوميّة اجتماعيّة
الأقسام	الوطن، عربيات ودوليات، تحقيقات ومناطق، مقالات وآراء، دراسات، اقتصاد، أنشطة قومية، ثقافة وفنون، رياضة، خفايا وكواليس، أخيرة.
مقاس الصفحة Format	من القطع الكبير
سعر الصّحيفة	1000 ل.ل / 50 ل.س
بلدان توزيع النّسخة المطبوعة	سوريا، ولبنان، والعراق، وإيران، والأردن، ودول الاغتراب
رئيس التّحرير	النّائب السّابق ناصر قنديل
مدير التّحرير	رمزي عبدالخالق
عدد الصّحافيين	خمسة عشر
عدد الصّحافيين على القطعة free lance ومن دون بدل ماليّ	يترأوح ما بين 30 - 40

صحيفة «نداء الوطن»:

هي صحيفة لبنانية خرج العدد الأول منها إلى الأكشاك في الأول من يوليو/ تموز 2019، كما انطلق الموقع الإلكتروني في اليوم نفسه، تصدر يوميًا في 16 صفحة ملوّنة بحجم صحف «التابلويد» بمعدل ستة أيام في الأسبوع، مع عدد من 24 صفحة في نهاية الأسبوع (السبت). وتكتسب عودتها بعد 19 عامًا على

توقفها أهمية في لبنان، نظرًا لما يشهده قطاع الصحافة من أزمة متمادية ومزمنة تعود أسبابها الرئيسة إلى بروز الصحافة الرقمية وتراجع التمويل السياسي داخليًا وخارجيًا وتراجع عائدات الإعلانات.

وتطبع وتوزع أعدادها في بيروت، ويرأس تحريرها الصحافي بشارة شربل، ويملكها السياسي ورجل الأعمال ميشال مكتف. وهي تعُد الصحيفة الرابعة التي يؤسسها شربل بعد صحيفتي «الرأي» و»الجريدة» الكويتيتين وصحيفة «البلد» اللبنانية.

وعلى الرغم من أنها تضم إضافة إلى طاقمها التحريري كتّاباً معروفين في السياسة والثقافة والاقتصاد وسائر المجالات، عمل البعض منهم في صحف محلية عديدة سبق أن أقفلت أبوابها أو اكتفت بموقع إلكتروني يبقى السؤال عن الدوافع التي دفعت مكتف إلى الاستثمار في قطاع يندثر في لبنان، ليجيب: «يأتي إصدارها لتكون صوتاً صارخاً لكل المؤمنين بالسيادة الوطنية» وذلك في أكثر من تصريح له، علمًا أنه محسوب على حزب «القوات اللبنانية» الذي يرأسه سمير جعجع، في خطوة غير بعيدة عن مجموعة من الحسابات الإقليمية، من بينها مراعاة السعودية والإمارات، باعتبارهما الحليفين الأساسيين لجعجع إقليمياً.

وفي خانة «من نحن» تُعرف الصحيفة نفسها أنها جريدةٌ سياسية سيادية ومستقلّة، ذات هوية واضحة وموضوعية، هدفها توفير المعلومة والخبر اليقين، فضلاً عن أداء دور رياديّ في نشر مبادئ الحرية والسيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويؤكد رئيس التحرير بشارة شربل في حديث معه عبر تطبيق zoom في 20 مارس/آذار 2020 أن الصحيفة لا تتبع أي حزب ولا تنحاز إلى أي توجهات سياسية، وتتابع الملفات السياسية بشكل يومي بحسب أهميتها على الساحة المحلية، وهي تنقل أخبار جميع الفرقاء السياسيين من دون استثناء.

وإذا ما توقفنا عند يوم التضامن مع الصحيفة في 16 سبتمبر/أيلول 2019، إذ التقى جمع من الصحافيين والسياسيين والناشطين في مقرها تضامناً مع شربل وفريق عملها، رفضاً للاستدعاء القضائي على خلفية نشر عنوان رئيس «سفراء جدد في بعبدا .. أهلاً بكم في جمهورية خامنئي» في عددها الصادر في 12 من

الشهر نفسه لتبين أن هذا المشهد يعكس بوضوح الانقسام في الجسم الصحافي اللبناني. وبصورة أشمل يمكن القول أن الحضور كانوا من المنحازين إلى «معارضة العهد»، وفي ذلك علقت صحيفة المدن الإلكترونية في مقالة «نداء الوطن» وجمهورية خامنئي: استدعاء قضائي وتضامن ناقص في يوم التضامن». ولم تكن هذه الوقفة التضامنية مناسبة للدفاع عن الحريات يتلاقى عليها وفيها أهل المهنة ومن يعنيهم أمر صون الحريات، بل كانت مناسبة ليأتي إليها من يؤيد فحوى مثل تلك العناوين (جمهورية خامنئي)، ويغيب عنها المستاؤون منها».

واليوم بعد حوالي سنتين على انطلاقتها يجمع الخبراء والمراقبون للشأن السياسي والإعلامي والصحافي اللبناني على أن الصحيفة ليست مستقلة ولا محايدة، بدليل انتقادها بشدة لأداء رئيس الجمهورية ميشال عون وحليفه الرئيسي حزب الله بشكل شبه يومي، وحتى للمنظومة الحاكمة بشكل عام. وهذا الخط السياسي المعارض الذي اختارته ورسمته لنفسها أدخلها في المناكفات السياسية بين فريق العهد وحلفائه من جهة، والفرقاء المعارضين له من جهة أخرى، بدليل التحقيقات التي لا تزال تجريها القاضية غادة عون (المقربة من رئيس الجمهورية) حول شركة مكتّف القابضة (مالكها ميشال مكتف) للاشتباه بأنها ساعدت في تهريب رؤوس أموال، إذ أخذت قضية ملاحقة الشركة بعدًا سياسيًا لا قضائيًا. وذلك فيما نفت الشركة التي تُعد إحدى أكبر شركات المال وتجارة الذهب في لبنان أي صلة لها بالتحويلات المشبوهة، قائلة إن جميع الأعمال التي تقوم بها قانونية. وقضية تحويل الأموال هي محور تحقيق قضائي انطلق منذ أكثر من عام، ووضعه العديد من المراقبين في خانة الاستهداف السياسي، خصوصاً أن مكتف كان قد ترشح في الانتخابات النيابية الأخيرة عام 2018 ضدّ «التيار الوطني الحر».

وعليه، يمكن الاستنتاج أنه لا توجد في لبنان صحف ووسائل إعلام مستقلة بشكل كامل، بل هي غالبًا موالية لطرف سياسي معين، أو على الأقل مؤيدة لخط سياسي ما، وهذا ما نتلمسه في الإجابة التي قدمها شربل على أحد الأسئلة: «حتمًا ليس من هناك من صحيفة لبنانية يمكن أن تعتاش من نسبة البيع فقط حتى لو بلغت أعلى النسب»، ما يعني أن ثمة دعم تتلقاه من الخط/الفريق السياسي الذي تمثله

وحلفائه الإقليميين شأنها شأن الكثير من الصحف اللبنانية التي لا تزال تصدر ولو بطبعتها الإلكترونية، لافتًا إلى أن الصحيفة تستفيد من المبالغ المتأتية من البيع للمساهمة في تأمين قسم من التمويل المطلوب لاستمرار المؤسسة، علمًا أن نسبة البيع تتغير بين يوم وآخر.

وإذا كانت الصحيفة تسعى إلى نقل الصوت الحرّ عبر منبرها إلى المعنيين من سياسيين ورجال أعمال واقتصاديين وروّاد الحقول المختلفة، وتطمح إلى تفعيل حسّ المواطنة والإسهام في تحسين أداء المؤسسات والمرافق العامة عبر تسليط الضوء على مكامن الخلل بتحقيقاتٍ استقصائية تنقل الوقائع كما هي وتدقق في خفايا المشاكل وتحضّ على الحلول الناجعة، فإن صحف لبنانية عديدة من بينها التي قررت الصدور إلكترونيًا حصرًا أو أنها منذ انطلاقها كانت بطبعة إلكترونية فقط تقوم بهذه الأدوار والتحقيقات.

وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة الاهتمام بقضايا المواطنين وهمومهم ووضعه في سلم أولوياتها، والمضي قدمًا في مسيرة الإصلاح وبناء الدولة، ليبقى في النهاية الالتزام بالخط السياسي هو المُوجه الرئيس للسياسة التحريرية للصحيفة. مع العلم أن مبدأ التمسك بالسيادة الوطنية هو مسألة نسبية، فلكل صحيفة الحق برفع رايته والتمسك به والدفاع عنه، ولكن بالطبع كلٌ وفق منظاره ومفاهيمه ومبادئه، وهذا يسري أيضا على سعي الصحيفة إلى إرساء قيم العدالة والمساواة.

ولا تخرج تجربة صحيفة «نداء الوطن» في مسارها عن المسار الذي سلكته ولا تزال قرابة 90 % من صحف لبنان، باعتبار أنه ما من صحيفة تصدر من دون أن يكون هناك أهداف تكمن وراء إطلاقها، أما مسألة تحقيقها بشكل كلي أو جزئي، فهو أمر آخر. وبطبيعة الحال تؤكد تجارب عالم الصحافة في لبنان أن وراء إطلاق أي صحيفة جديدة داعم سواء داخلي أو خارجي، وسواء كان فردًا أو جماعة أو مؤسسة أو حزب أو حكومات ودول خارجية.

لقد أثبت عالم الصحافة وخصوصاً في وقتنا الراهن أن ما من صحيفة تستطيع أن تعتاش فقط من المبيعات ودخل الإعلانات، ومن الضروري أن يكون هناك مساهمين ومالكين، وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا مستقلين، وإنما مؤيدين لنهج

فريق سياسي معين في وجه الفريق الآخر، فيقوم هؤلاء بالاستثمار في قطاع الصحافة خدمة لأهداف يسعون إلى تحقيقها ضمن أجندة محلية غير منفصلة عن أجندة الدول الإقليمية. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المواقف التي تطلقها الصحيفة عبر العناوين الرئيسة أو مقالات الرأي ومواقف كتابها، وكذلك من طبيعة التحقيقات والمقابلات ومضامينها وتوقيت اختيارها، وغيرها من العوامل.

بطاقة تعريف عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	نداء الوطن
البلد	لبنان
المؤسس وتاريخ التأسيس	هنري صفير، مطلع التسعينات
اللغة	العربية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	بيروت
الناشر ومالك الصحيفة	ميشال مكتف
نوع الصحيفة	عامة، يومية سياسية مستقلة
	لبنان، كتابنا، تحت المجهر، اقتصاد، العالم، مدارات، Extra Life، الرياضة، للتاريخ، فيديو.
مقاس الصفحة Format	43.2 × 27.9 سم
سعر الصحيفة	1000 ليرة
بلدان توزيع النسخة المطبوعة	لبنان
رئيس التحرير	بشارة شربل
مدير التحرير	جورج برباري
عدد الصحافيين	20
عدد الصحافيين على القطعة free lance	13، وهو يزداد ويتناقص بين فترة وأخرى.
أهم كتاب الصحيفة	رفيق خوري، وليد شقير، بسام أبوزيد، رامي الريس، طوني فرنسيس، عماد موسى، غادة حلاوي، رندة تقي الدين، محمد نمر، وطوني أبي نجم.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	14000

عدد النسخ المباعة يوميًا	9750
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	4250
مؤسسة التحقق من الانتشار	بإشراف أ. عماد أبي عقل
موقع النسخة الإلكترونية	/https://www.nidaalwatan.com
عنوان الصحيفة الإلكتروني	info@nidaalwatan.com

صحيفة آرارات: ARARAD

بدأ الأرمن إصدار صحفهم باللغة الأرمنية في لبنان خلال العقد الممتد ما بين 1927 و1937. وتأسست في العام 1927 ازتاك AZTAK كأول صحيفة أرمنية يومية، وبعد عشر سنوات صدرت صحيفة آرارات» لتدخل على خط المنافسة في مخاطبة الرأي العام الأرمني، إضافة إلى صحيفة زارتوك .ZARTOK وتطوّرت الصحافة الأرمنية في لبنان مع تطوّر القطاع الإعلامي بشكل عام، وتركت بصماتها الواضحة في مجال التعاون بين الأرمن أنفسهم، وبينهم وبين سائر اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم. ولعبت أدوارًا مهمّة في الحياة السياسيّة وعاصرت مراحل إعلان لبنان الكبير مرورًا بالاستقلال، وصولاً إلى يومنا هذا. وكانت تنقل بأمانة مجريات التطوّرات والأحداث، وتتفاعل معها وتتأثر بها، خصوصًا خلال فترة الحرب الأهلية (الداعوق: 2012).

سُمّيت الصحيفة اليومية تيمّنًا بجبل «أرارات» بالأرمنية، տարարԱ وبالأحرف اللاتينية .Ararad وهي تصدر عن شركة «ماسيس» للطباعة والنشر من الاثنين إلى الجمعة(DBpedia 2021). وصدر عددها الأول في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1937 في بيروت، وكان أول رئيس تحرير لها Ar- Eloyan menak (1937-1939).

تدخل «آرارات» ضمن الصحافة الحزبيّة الملتزمة، إذ إنها الصحيفة الرسمية لحزب «الهنشاك» الاشتراكي الديمقراطي، Social Democrat Huncha- kian Party (Henchak) وتحظى بدعم مادّي ومعنويّ كامل منه.

وتلتزم بالخط الأيديولوجي للحزب من حيث تحليلها للواقع السياسي، وتبقى

ملتزمة بقوانين الصحافة اللبنانية وبالقضايا الوطنية، بحسب رئيس تحريرها الحاليّة «أني صرفيان يبرميان». وإضافة إلى الدعم المالي من الحزب تسدّ الصحيفة جزءًا من نفقاتها من التبرعات التي تأتي من قرّائها في لبنان والخارج، وكذلك من خلال بعض واردات الاشتراكات والإعلانات والإشعارات.

تعرّضت الصحيفة عبر تاريخها إلى مضايقات من السلطات السياسيّة، وذلك في خمسينيّات وستينيّات القرن الماضي بسبب معارضة الحزب للسلطة القائمة حينها، ما أدى إلى توقيف الكثير من أعدادها. وبعد ثلاثة أعوام من انطلاق الحرب الأهليّة اللبنانية (1990-1975) تعرّضت مكاتبها الواقعة على مدخل منطقة برج حمّود لهجوم بقنبلة من عناصر ميليشياويّة يمينيّة، ما أدّى لاحتراق كامل أرشيفها. وذلك كونَ الحزب يومها كانَ مؤيّداً للحركة الوطنية اللبنانيّة ذات التوجه اليساري والعلماني، مع العلم أنه لم يدخل كطرف مسلّح أثناء الحرب.

واستمرّت الصحيفة بالصدور اليومي حتى العام 2002، إذ بقيت لعامين تصدر بشكل أسبوعي، وبين 2005 وأواخر 2008 صدرت بشكل شبه يومي. ومع مطلع العام 2009 عادت للصدور اليومي، ولكن مُختصرة بأربع صفحات. ويعود هذا التحوّل إلى دراسة أجرتها الصحيفة ارتكزت على سؤال "ماذا يريد القارئ الأرمني؟". وكانت النتيجة أن القارئ لا يحب قراءة الأخبار لأنه يحصل عليها من وسائل الإعلام الأخرى، بل يبحث عن التحليلات السياسيّة والثقافيّة وغيرها، وذلك على حدّ تعبير مدير التحرير آنذاك «أهارون شيخردميان» (نعيم 2009). وعليه، بدأت الصحيفة منح الكتابات التحليلية مساحة أكبر من المساحات الإخباريّة. وتهتم الصحيفة بتغطية الحركة السياسيّة اللبنانيّة، نشاطات الحزب الأساسيّة، أخبار الأرمن في لبنان والعالم، الأخبار المهمّة من أرمينيا والدول المجاورة لها، إضافة إلى تقديم مقالات تحليليّة حول الأوضاع السياسيّة المحليّة والإقليمية والدوليّة. ويتميّز محتوى الصحيفة بحسب «يبرميان» بدقته وموضوعيته إجمالاً، وذلك من خلال محاولة الإدارة إيصال المعلومة بدقة وتوازن ومن دون تضليل. وقد نجحت في هذا المجال إلى حدٍ كبير بفضل كوادرها المحترفة وطاقاتها الشبابية.

كما تقوم الصحيفة أيضاً بدور اجتماعي واقتصادي وتوعوي، وبالإضافة إلى الصفحات السياسية يُوجد بها صفحات تطرح مواضيع وطنية، أرمنية، اقتصادية، علمية، نسائية، رياضية، ثقافية، والعديد من المقابلات مع أصحاب الشأن حول القضايا الملحّة. وقد استقطبت صحيفة «آرارات» اليومية منذ تأسيسها عام 1937 عدداً كبيراً من المشتركين والقراء في الشتات الأرمني بشكلٍ عام وفي لبنان بشكلٍ خاص.

وفي أولى مراحل تأسيسها وحتى الحرب اللبنانية كانت الصحيفة تصدر يومياً حوالي 3500 نسخة، ثم تضاءل هذا العدد مع تراجع عدد المقيمين اللبنانيين الأرمن نتيجة هجرة الكثيرين منهم بسبب الحرب اللبنانية. وتصدر الصحيفة اليوم 1000 نسخة يوميّة، يُباع منها حوالي 600 نسخة (مشتركون ومكتبات). ويوّزع جزء من العدد المتبقي مجاناً على عدد من المؤسسات والجمعيات والمكتبات في مختلف المناطق اللبنانية. ويتمّ تصدير جزء منها إلى الشتات الأرمني في سوريا والإمارات العربية المتحدة والكويت. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل اندلاع الحرب السورية كانت الصحيفة تقوم بإرسال أعداد خاصة إلى أكثر من دولة عربية، كما تُوزّع أيضًا على متن كافة رحلات طيران الشرق المتوسط.

في الآونة الأخيرة، وبسبب الأزمة الاقتصادية وتفاقم المشاكل الاجتماعية انخفض عدد المشتركين للصحيفة بوتيرةٍ سريعة وبشكلٍ كبير، ما أدى إلى تراجع دخلها، وضآلة مواردها، وغيرها من التداعيات الناتجة عن هذا الواقع. وذلك فيما أكدت «يبرميان» أن الصحيفة تتلقى في الكثير من الأحيان تبرعات ماديّة تقديراً لما تقوم به من دور في مجال الصحافة. ومن ذلك التبرعات المتتالية التي قدّمتها كاثوليكوسية بيت كيليكيا بشخص قداسة كاثوليكوس آرام الأول دعماً للصحيفة.

وتقول رئيس التحرير أنه انطلاقاً من إرث الصحيفة التقليدي وحفاظًا على دورها كناطق رسميّ لحزب «الهنشاك» ما زالت الإدارة تبدي إصراراً على مواصلة إصدار نسخ مطبوعة، إضافةً إلى الموقع الإلكتروني للصحيفة وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي. ويرتبط إنجاز الخطط الموضوعة أمام الإدارة بالواقع السياسي والاقتصادي في لبنان، ومن أهم الخطط التي تسعى

إلى انجازها في المستقبل القريب، إصدار طبعة باللغة العربية شهرياً على الأقل. كما تسعى إلى الانفتاح على العالم العربي من خلال العالم الافتراضي. وتسعى إدارة الصحيفة أيضاً إلى تنظيم سلسلة من المؤتمرات الصحافية، وبناء الجسور بين مختلف المكوّنات اللبنانية وتقريب وجهات النظر، وخلق منصّة موّحدة لتبادل الأفكار والطروحات المختلفة. كما تسعى دائماً، وضمن حدود إمكاناتها المادية إلى مواكبة متطلبات العصر. وهي تقوم اليوم بالاعتماد على كافة الوسائل المُتاحة لإيصال المعلومة للقارئ بأسرع مهلة ممكنة وأكبر عدد من الجمهور.

الموقع الإلكتروني للصحيفة: http://www.araraddaily.com/

صحيفة الجمهورية:

اسم الصحيفة:	الجمهورية
اللغة:	العربية
النوع:	عامة
سنة الأصدار:	1924
إعادة فتحها:	2011
الأقسام:	السياسة (عربي- دولي – محلي)، الاقتصاد، الرياضة، صحة وغذاء، تكنولوجيا، تسلية، تحقيقات، ومبوب.
عدد الصفحات:	24 صفحة
السعر:	2000 ليرة لبنانية
أسماء صاحب الصحيفة:	ميشال الياس المر
رئيس التحرير:	جورج سولاج
اعتماد منصة إلكترونية:	نسخة إلكترونية WWW Aljoumhouria.com

وفي مقابلة مع رئيس تحرير الصحيفة جورج سولاج تم الحصول على المعلومات التالية:

عدد القراء وتأثيراته: مليون وثلاثمائة قارئ بين الورقي والإلكتروني، وهم متابعون ثابتون. وتتميز الصحيفة بالمصداقية التي بُنيت خلال فترة طويلة، والدلالة هي عدم نفي أي خبر يُنشر في الصحيفة، إذ تعمل بجدية للحفاظ على هذه المصداقية.

عدد الموظفين وتغيراته: نحو 150 موظف، قد ينخفض أو يزداد بنسبة ضئيلة، نتيجة الظروف المالية والاقتصادية. كما تتم الاستعانة بصحافيين متخصصين.

نسبة البيع وتأثيراتها: للصحيفة شراكة مع Le Figaro وتعتمد الأسلوب ذاته. كما تعتمد على الاشتراكات السنوية، وهي طريقة للحفاظ على القارئ الوفي. وهناك نسبة 75 % من القراء اشتراكات و25 % مبيع في المكتبات والإعلانات، ويُعتبر هذا المردود كافياً.

النموذج الاقتصادي (الملكية والمساهمون والداعمون): الملكية هي 100 % لصحيفة الجمهورية، فلا دعم خارجي لها، وهي صحيفة مستقلة.

آليات تطبيق المعايير المهنية والأخلاقيات: يتم اختيار نخبة من الإعلاميين من مختلف الطوائف والمذاهب والمناطق، متعددي الانتماءات والتوجهات السياسية. تنقل الصحيفة الرأي والرأي الآخر، ولا تصدر أحكاماً لأن الرأي العام هو من يصدر الحكم، فإعلاميو الصحيفة يتمتعون بالمهنية والمصداقية، ولهم تاريخ مهني عريق ونظيف. كما أنهم يعتمدون التحليل المبني على المعطيات، ولا يضيفون من ذاتهم على الخبر. وثمة معايير أخرى كعدم الدخول في قضايا شخصية، عدم الخلط بين الشؤون السياسية الخبرية والشخصية، عدم السماح باستعمال تعابير منافية للمبادئ الأخلاقية، واحترام مقومات العمل الإعلامي الموضوعي.

الرهانات التقنية: اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تُسهم في تقديم المادة الإعلامية بشكل أفضل وإعطاؤها أهمية كبرى. إن النسخة الورقية هي الأكثر تأثيراً في المجتمع، بدليل أن السوق الإعلاني لا يزال يعتمد بنسبة 95 % على الصحيفة ونسبة 5 % على الصحيفة الإلكترونية.

الرهانات السياسية: الإعلام الإلكتروني يشهد أكبر عملية قرصنة للمعلومات وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وفي الصحيفة يتم التأكد من أي خبر قبل نشره واعتماد المصداقية، مع احترام المعايير المهنية واحترام كل الاتجاهات السياسية.

التوجه نحو النشر الرقمي: لابد من تعزيز النشر الرقمي، مع عدم التنازل عن المعايير المهنية والأخلاقية من أجل مراعاة التطور في السياق الإعلامي. وللصحيفة حالياً موقع إلكتروني.

السياسة التطويرية والرؤية المستقبلية: يتم تجهيز أستوديو لتعزيز الإعلام الرقمي من خلال تأسيس تلفزيون الجمهورية، والاستفادة من التكنولوجيا لتطوير العمل وتقديم مادة إعلامية راقية للقارئ. وسيكون هذا التلفزيون قيمة مضافة في الإعلام.

صحيفة لوريان لو جور L'Orient-Le Jour:

اسم الصحيفة:	لوريان لوجور L'Orient le Jour
اللغة:	الفرنسية
النوع:	يوميّة لبنانية مستقلة
سنة الأصدار:	1924
أبرز العاملين بها:	المدير العام نايلة دي فريج، مدير تنفيزي فؤاد حلو، رئيس التحرير إيلي فياض.
الأقسام:	Liban, Monde, Economie, Culture, Opinion, Services
عدد الصفحات:	12 صفحة
السعر:	25000 ليرة لبنانية
أسماء صاحب الصحيفة ورئيس التحرير:	نايلة دي فريج.
منصة إلكترونية:	https://www.lorientlejour.com

يعود تأسيس L'Orient-Le Jour الصحيفة اللبنانية اليومية الوحيدة الناطقة باللغة الفرنسية إلى اندماج صحيفتين يوميتين ناطقتين بالفرنسية عام 1971، الأولى L'Orient أسّسها جورج نقاش (-1904 1972) بدافع حبّه للكتابة وللّغة الفرنسيّة، ومتحمسًا للتغييرات العميقة في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب

العالمية الأولى. وقد رأى العدد الأول النور في 8 يوليو/تموز من العام 1924، وكان مكوّناً من أربع صفحات.

وأسّس ميشال شيحا (1954-1891) الصحيفة الثانية Le Jour عام 1934؛ وكان له دور رائد في صياغة الدستور اللبناني الأول لعام 1926. وقد حدّد في مقالاته الكثيرة المنشورة في الصحيفة هذه أسس النظام السياسي والاقتصادي في لبنان التي لا تزال نافذة في جزئها الأكبر حتى اليوم.

اعتُبرت الصحيفتان اليوميتان L'Orient و Le Jour ركنًا أساسيًّا في التاريخ السياسي والفكري للبنان، ولعبت دورًا رئيسًا في تعريف الكيان اللبناني وتوضيح تفرّده كما في تحليل الصعوبات التي يواجهها للاستمرار. واصطدمت الصحيفتان الفرنكوفونيتان حول مواضيع سياسية، لكنهما توّحدتا في رؤيتهما السياسية الكليّة التي دافعت عن القيم الديمقراطية والتعدّدية والانفتاح على الآخر، واصطفتا جنبًا إلى جنب في النضال الذي قاد إلى الاستقلال في العام 1943، ولكن السبب الرئيس لهذا الاندماج يبقى اقتصاديًّا. وقد صدر العدد الأول من العنوانين المقترنين L'Orient-Le Jour يوم الثلاثاء 15 يونيو/حزيران 1971.

وخلال الحرب الأهلية اللبنانية، أغلقتها قوات الجيش السوري لفترة وجيزة في العام 1976 (Touma Michel 2014)، وهي تتناول الأخبار السياسية المحلية والدولية والمالية والاقتصاد والثقافة والترفيه بالإضافة إلى الرياضة.

تلتزم الصحيفة بالحفاظ على الاستقلالية التحريرية، وهو مبدأ تعتبره حاسمًا في هذه الفترة المحورية وغير المؤكدة من تاريخ لبنان، وذلك بحسب ما جاء في تقريرها السنويّ (OLJ 2021). وتعتبر إدارة الصحيفة أنّها تحافظ على الموضوعية، لكنّ رسالتها ليست محايدة، فهي تحمل في طياتها الدفاع عن قيم حريّة التعبير والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة بين المواطنين، وأيضًا المطالبة بالشفافية والمساءلة من جانب المسؤولين، وتهدف إلى أن تكون بمثابة جسر بين لبنان وشتاته المغترب والعالم.

هذا الحياد الذي لم يُطبّق في جميع الأحوال، فقد وقفت بوجه الاحتلال السوري، وكانت الصحيفة الأولى في لبنان التي ندّدت به بحسب رئيس تحريرها السابق

«ميشال توما» (Touma Michel 2014)، وأشارت إلى «الاحتلال السوري» وليس «الوجود السوري». كما رفضت الاحتلال الإسرائيلي وأدانت الاعتداءات السورية والفلسطينية على سيادة لبنان. وتلقّت تهديدات عدّة من النظام السوري على خلفيّة مواقفها السياسيّة؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى إثارة قضية الأقلية العلوية التي تحكم سوريا. ولذلك كان من الطبيعي أن تؤيّد تحالف 14 مارس/آذار سياسيًّا في وجه تحالف 8 مارس/آذار الموالي للوجود السوري في لبنان.

وتطبع الصحيفة اليوم بحسب المقابلة التي أجريت مع مديرها التنفيذي «ميشال حلو» 15 ألف نسخة ورقية، توزّع على المشتركين وفي المكتبات. ويبلغ معدّل الزيارات لموقعها الإلكتروني 900 ألف زائر شهريًّا، مع وجود أكثر من 50% من المشتركين خارج لبنان حاليًا من الجالية اللبنانية أو من الفرنكوفونيين المهتمّين بأخبار الشرق الأوسط. وحقّقت نجاحًا تجاريًا كبيرًا، إذ بلغ حجم النمو 32% في العام 2020، أي بزيادة ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام 2017. وتمثّل الاشتراكات الرقمية حاليًّا نصف إيرادات المجموعة المكوّنة من الصحيفة والمجلّة الاقتصادية Commerce du Levant والملحق L'Orient-Le Junior Jour. ويبلغ عدد موظفيها اليوم 90 موظفًا تقريبًا.

واعتبر «حلو» أن نوع العمل الصحافي تغيّر تحديدًا، خصوصًا للذين كانوا يعملون في أقسام صناعة المجسمات الورقيّة (maquettage) للصحيفة، فانخفض من 30 موظفًا قبل العام 2000 إلى خمسة. ويعود السبب إلى التطوير الذي طال عمليّة الإنتاج في الصحيفة التي واكبت تقنيّات الرقمنة الجديدة. من جهة أخرى، زاد عدد الصحافيين الذين يعملون على المواقع الإلكترونية، وهم متخصّصون فقط في الصحافة الرقميّة وعددهم ستّة. أما موظفو التسويق الرقمي فهم خمسة موظفين، إضافة إلى متعاقدين من خارج الصحيفة يُستعان بهم في عمليّة التطوير الدائمة.

ولطالما اعتبرت الصحيفة اليومية الناطقة بالفرنسية في بيروت تمثّل الشريحة اللبنانيّة الفرنكوفونيّة عامّة والمسيحيّة خاصّة. وكان هناك تخوّف بحسب موقع Courrier International الإلكتروني بأن رحيل النخب اللبنانية أثناء الحرب

الأهليّة وانحسار اللغة الفرنسية قد يشكّلان ضربة قوية لهذه الصحيفة. ولكن لم تتحقق هذه التوقعات بفضل عودة آلاف العائلات الفرنكوفونية إلى لبنان من إفريقيا في تسعينيات القرن الماضي. (courrierinternational.com)

وأكّد «حلو» أن صحيفة لوريان لوجور تعتمد حصريًا على أموال المستثمرين من القطاع الخاص، إذ أن نحو 90 % من رأس المال مملوكة لأربع مجموعات عائلية هي إده، شويري، فرعون ورزق (Eddé، Choueiri، Pharaon et Rizk)، أعلنوا التزامهم مواصلة مساهمتهم خلال الفترة الممتدّة من العام 2020 إلى العام 2025؛ وجميعهم من عائلات المساهمين في Société Générale de Presse et d'Édition SAL.

وفي مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي ضربت النموذج الاقتصادي اللبناني من خلال تخفيض قيمة العملة، إضافة إلى الواقع المتمثّل بجائحة 19-Covid وما تلاه من عمليات الإغلاق المتتالية، خصوصًا الأكشاك والمكتبات، ناهيك عن تأثيرات الانفجار المروّع في الرابع من أغسطس/آب في ميناء بيروت، استمرّت مبيعات الورق في الانخفاض في «لوريان لو جور». وأعلن «حلو» أن الرهان في الصحيفة هو على تسريع التحوّل إلى النظام الرقمي من خلال إيقاف الإصدار الورقي من المجلّة الاقتصادية Commerce du Levant والملحق L'Orient-Le Jour Junior اللّذان يصدران عن الصحيفة. إضافة إلى استمرار سوق الإعلان في التراجع بسبب هشاشة المعلنين من جهة، والمنافسة من العمالقة الرقميين من جهة أخرى، فأصبح التحوّل إلى الرقميّة في صميم أولويات القائمين على الصحيفة. وأصبحت إدارة الصحيفة تستثمر كثيرًا في التكنولوجيا عبر محاور ثلاثة رئيسة: التطورات الرقمية والاستثمارات في الإنسان والتنويع إلى اللغة الإنجليزية، خصوصًا أن الاشتراكات الرقمية في العام 2020 مثّلت وحدها 50 % من العائدات، مما جعل L'Orient-Le Jour مجموعة رقمية أولاً وقبل كل شيء.

وشهد شهر أبريل/نيسان 2020 إطلاق موقع L'Orient-Le Jour الجديد، وهو موقع ويب مبسط يدمج إنتاج Le Commerce du Levant من أجل خدمة القراء بشكل أفضل وتطوير الاشتراكات. كما أطلقت الصحيفة موقع L'Orient Today في أكتوبر/تشرين الأول 2020 باللغة الإنكليزية لتحقيق المزيد من التأثير، وفتح آفاق للنموّ ترافقت مع طموح جديد للإدارة بأن تصبح الصحيفة

رائدة التعددية اللغوية في الأخبار اللبنانية. وتمّ إطلاق التطبيق الجديد للصحيفة في العام 2021 كما ورد في التقرير السنوي الذي نشرته في 28 يناير/كانون الثاني من العام 2021 على موقعها الإلكتروني (OLJ 28 janvier 2021).

وفي ما خصّ آليات تطبيق المعايير المهنيّة والأخلاقيّات، أعلنت إدارة الصحيفة أنّها بصدد الانتهاء من ميثاق تحريري سيسمح لها بوضع مبادئها التحريرية وقيمها في موقع صلب، وسيكون رؤساء التحرير مسؤولين عن احترامها، على أن يتمّ التركيز قبل كل شيء على جودة الفريق الجديد، وعلى الترجمة والتآزر بين طاقم التحرير.

ميشال حلو، المدير التنفيذي.

إيلي فياض، إيميلي سوير، وميشال توما، رؤساء تحرير L'Orient-Le Jour

صحيفة الديار:

اسم الصحيفة:	الديار
اللغة:	العربيّة
النوع:	يوميّة سياسية عربية مستقلة
شعارها:	الحقيقة في كل دار
سنة الأصدار:	1988
أبرز العاملين بها:	رئيس التحرير شارل أيوب، إدارة الأخبار نجوى مارون، ميشال نصر، جوزف فرح.
الأقسام:	لبنان، كتّاب الديار، اقتصاد، أخبار عربية، أخبار دولية، منوعات، رياضة، وتسلية.
عدد الصفحات:	12 صفحة
السعر:	5000 ليرة لبنانية
أسماء صاحب الصحيفة ورئيس التحرير:	شارل أيوب.
منصة إلكترونية:	https://addiyar.com/

وبحسب المقابلات، تم التوضيح أن عدد قراء الصحيفة مشترك بين الطبعة الورقية والموقع الإلكتروني (مليون قارئ شهريًا). ولقد انخفض عدد الموظفين والمتعاقدين مع الصحيفة في معظم الأبواب لأسباب عدة منها، الوضع الاقتصادي والنقدي والمالي الذي يعاني منه لبنان وانعكس على معظم الصحف. إضافة إلى انتشار جائحة كورونا في لبنان منذ ما يزيد عن سنة وتحديدًا منذ 21 فبراير/ شباط 2020 وتأثيراتها السلبية على قطاعي الصحافة والإعلام، والاعتماد على آلية العمل عن بعد بشكل كبير.

أما عن أرقام البيع، فهي تتغير من يوم إلى آخر ومن شهر إلى آخر، ومن الطبيعي أن يكون عدد قراء الصحيفة المعتادون على قراءتها شبه ثابت، لكن الرهان الدائم هو على كسب وجذب عدد إضافي من القراء داخل لبنان وخارجه، وهذا الرقم يتغير باستمرار وفقًا لعوامل طارئة ليس على الصحيفة فحسب، بل على معظم الصحف اللبنانية.

يملك الصحيفة صاحبها الصحافي شارل أيوب، وهناك مداخيل تحققها الإعلانات لديها، لكن هذا غير كافٍ لتسديد الصحيفة كامل متوجباتها المادية للعاملين فيها ولمتوجباتها الشهرية وللمؤسسات المتعاقدة معها، مثل المطبعة ودور النشر والتوزيع، ما يجعلها تعتمد بشكل جزئي على عدد من المساهمين والداعمين (مع التحفظ على ذكر الأسماء).

وحول آليات تطبيق المعايير المهنية والأخلاقيات، تم التأكيد على أنها مسؤولية مدير التحرير ورئيس التحرير، ناهيك عن وجود مبادئ عامة للعمل الصحافي يلتزم بها العاملون لديها في الأبواب كافة ،مع وجود رقابة على المضمون وإجراء تعديل عليه أو إضافة أو حذف قبل نشره ورقيًا أو إلكترونيًا.

وبخصوص الرهانات التقنية، فإنه تماشيًا مع التطورات التقنية المتمثلة بالتطبيقات الإلكترونية وما يطرأ عليها من تحديثات من وقت إلى آخر ارتأت إدارة الصحيفة أن تكون متواجدة أيضًا على وسائل التواصل الاجتماعي بحيث يمكن للقارئ متابعتها عبر التطبيقات التالية:

https://www.facebook.com/addiyaronline

https://twitter.com/AddiyarNews

https://www.instagram.com/instaddiyar/

أما بشأن الرهانات السياسية، فقد تم التأكيد على أن الصحيفة مستقلة لا تقف إلى جانب فريق سياسي معين بوجه فريق آخر، وهي تتوخى دائمًا الشفافية والموضوعية والنزاهة في معالجة المواضيع والقضايا التي تطرحها.

وحول التوجه نحو النشر الرقمي، تمت الإشارة إلى أن الصحيفة كما تصدر ورقيًا فهي تصدر عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها وأيضًا عبر التطبيقات الإلكترونية المشار إليها سابقًا. وقد تم إدخال بعض التعديلات على إستراتيجية التحول الرقمي التي تعتمدها الصحيفة منذ سنوات في الفترة الماضية، واليوم التفكير قائم بفكرة نقل الأحداث online عبر الفيسبوك من خلال مندوب الصحيفة الذي سيكون في مكان الحدث، وكذلك إجراء مقابلات مع شخصيات في مختلف المجالات وبثها عبر تطبيق اليوتيوب، وذلك تماشيًا مع مقتضيات عصر التكنولوجيا الذي فرض نفسه على القطاع والعاملين به.

وحول السياسة التطويرية والرؤية المستقبلية لإدارة الصحيفة، فهي تضع التطوير شكلًا ومضمونًا في سلم الأولويات التي تتضمنها الإستراتيجية المعتمدة لها، وتحرص الإدارة على إنجاز التكامل بين الطبعتين الورقية والرقمية، مع ما يتطلبه ذلك من خطوات بشرية وتقنية.

صحيفة النهار:

اسم الصحيفة:	النهار
اللغة:	العربية
النوع:	يومية سياسية تتعاطى قضايا الشأن العام
سنة الأصدار:	4 أغسطس/آب 1933
الأقسام:	محليات ودوليات، الافتتاحية، ضيف النهار، اقتصاد، العرب والعالم، تربية.
الصفحات:	تشتمل صفحات "النهار" على ملفات، اقتصاد، مقالات، صحة، لايف ستايل، علوم وتكنولوجيا، ثقافة، ورياضة.
التغطيات:	تغطّي الصحيفة إضافة إلى الأخبار المحلية والدولية، الصحة والجمال والتكنولوجيا والمرأة والعلوم والفنون والمجتمع والترفيه وأوجه الحياة الإنسانية.
عدد الصفحات:	صدر العدد الأول من أربع صفحات، وتتضمن اليوم ثماني صفحات.
أسماء صاحب الصحيفة ورئيس التحرير:	مؤسّس الصحيفة جبران تويني، ولاحقاً تولّى ابن جبران، غسان تويني، وحفيده الذي يحمل الاسم نفسه، جبران تويني، رئاسة التحرير والنشر. وحالياً تشغل نايلة تويني منصب رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة.

تم إطلاق الموقع الإلكتروني لصحيفة «النهار» annahar.com في ديسمبر/كانون الأول 2012 بما يتلاءم وضرورات مواكبة العصر الإعلامي الجديد، والتكيّف مع عوامل العصرنة والحداثة ومواجهة التحديات التي تترتّب على الصحافة المكتوبة للّحاق بالعصر الإلكتروني. وشملت النسخة الإلكترونية الجديدة لها في يونيو/حزيران 2013 النسختين الورقية والإلكترونية بحلّة جديدة. وتم إعادة تصميم صفحات «النهار» في أبريل/نيسان 2011 لتتماشى مع المعايير المتّبعة عالمياً في التصميم الفني للصحف، وذلك انطلاقاً من السعي الدائم للتطوّر، إضافةً إلى إطلاق الـ iPad. كما تم إطلاق An-Nahar Web TV وهي القناة الإلكترونية الرسمية اللبنانية الجديدة التي تبثّ الأخبار والأحداث والترفيه وأشرطة الفيديو ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2009.

وحول عدد القراء وتأثيراته، أشار مدير تحرير صحيفة «النهار» غسان حجار إلى أنه يتم قياس عدد القراء من خلال المواقع الإلكترونية لمؤسسة النهار، وليس فقط من خلال عدد النسخ الورقية ونسبة مبيعها. وأوضح أن للصحيفة اليوم ثلاثة مواقع إلكترونية، مشيرًا إلى أن عدد القراء في تزايد مستمر، فضلًا عن «عالم الأونلاين»، فالصحيفة الورقية محدودة الانتشار، بينما النسخة الإلكترونية تصل إلى القراء في مختلف أنحاء العالم، وهو ما يبينه تطبيق «غوغل انليتكس»، مؤكّدًا أن عدد قراء «النهار» ازداد وتوسّع بشكل كبير. كما أن لدى القراء username خاص على الموقع الإلكتروني للصحيفة، بلغ اليوم ما يقارب الخمسة ملايين اسم مستخدم (username)، وهو ما عجزت وتعجز الصحيفة الورقية عن تحقيقه.

ولفت حجار إلى أن الفئة العمرية لقراء الصحيفة الورقية محددة، كما الفئة الاجتماعية والفئة العلمية التي تقرأها، وبناءً على ذلك تحافظ الصحيفة الورقية على الرصانة في المحتوى وعلى المواضيع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعبر عن مستوى معين يتناسب مع طبيعة القراء، بينما يتنوع محتوى الموقع الإلكتروني وفقًا لتنوع القراء ما بين صحة وبيئة وطبخ وجمال وجنس وأبراج وغيرها من المواضيع المتنوعة التي تتوجه إلى جمهور متنوع من القراء من خلال المواقع الإلكترونية، بحيث لا يمكن حصره وتحديده. وأشار إلى أن الشباب اللبناني بعمر السابعة عشر لا يقوم بشراء الصحيفة، كما أن متوسطي الثقافة لا يقدمون على ذلك، فهم يبحثون عن الأبراج والطبخ والكلمات المتقاطعة، ويفضلون صحيفة «البلد» مثلًا بألوانها وفنانيها. وأضاف:»نعلم أن جمهورنا القارئ للصحيفة الورقية لديه مستوى علمي وثقافي وأكاديمي ومالي واجتماعي يفرض علينا تقديم محتوى معين يتناسب مع حاجاته ومتطلباته».

وفيما يتعلق بالموظفين، أكد تغير عددهم بشكل واضح، فمن 300 موظف في العام 2009 إلى 110 موظفين اليوم، من ضمنهم فريق المواقع الإلكترونية الثلاثة. ويعود السبب وفقًا لحجار إلى التكنولوجيا التي اختصرت عدد الموظفين بشكل كبير في كل القطاعات وليس فقط القطاع الصحافي، فمن تعبئة الفواتير يدويًا إلى البرامج الإلكترونية، ومن الأرشيف اليدوي الذي يعتمد على القص

واللصق وتوضيب الملفات إلى حفظ المواد إلكترونيًا بكل سهولة وتلقائية. وأضاف: «نتلقى الصور اليوم عبر الهواتف الذكية من خلال تطبيق الواتس آب من دون الحاجة للانتظار وقطع المسافات، ومن دون الحاجة إلى عدد كبير من المصورين يتناوبون لتغطية الأحداث ولتأمين الصور، فتغير الطلب على الموظفين في جميع القطاعات». كما توقف إصدار الملاحق الثمانية التي كانت تصدر أسبوعيًا غير الصحيفة نتيجة الوضع الاقتصادي، وبالتالي تم الاستغناء عن فريق العمل المسؤول عنها.

وبشأن نسبة البيع وتأثيراتها، أشار حجار إلى أن نسب بيع الصحيفة الورقية تراجعت بشكل كبير، فبينما كانت الصحيفة تطبع 70 ألف نسخة قبل الحرب، تصدر اليوم ما بين 10 آلاف و12 ألف نسخة فقط وفقًا للمستجدات الحاصلة والأوضاع الداخلية في البلد. وإضافة إلى مبيع النسخ الورقية هناك اشتراكات «الأونلاين» المدفوعة للصحيفة التي حلت مكان شراء الصحيفة الورقية وتفوقت عليها نتيجة الوضع الصحي في ظل جائحة «كورونا»، والخوف من النسخة الورقية وتفضيل النسخة الإلكترونية عليها، فتناقصت نسب مبيع الصحيفة الورقية من دون تناقص عدد القراء أو خسارتهم لانتقالهم إلى اعتماد النسخة الإلكترونية من الصحيفة من خلال اشتراكات «الأونلاين».

وحول النموذج الاقتصادي للصحيفة، أكد عدم وجود داعمين ثابتين لها، نافيًا ما يتم تداوله عن المال السياسي، وخير دليل على ذلك وفقًا لحجار الدمار الذي لحق بمبنى صحيفة «النهار» وتوقف الموظفين عن العمل وملازمتهم منازلهم لأكثر من ثمانية أشهر، وعدم توفر المال الكافي لاستكمال التصليحات اللازمة للعودة إلى العمل، مع الإشارة إلى متأخرات الرواتب، ما يدحض مقولة التمويل والدعم المالي. ويطالب المساهمون الصحيفة بتغطية مصاريفها وعدم إلزامهم برفع رأس المال.

علمًا أن الصحيفة كانت تقوم بتغطية مصاريفها بشكل ناجح وتتصدر بقية الصحف من حيث نسب البيع والإعلانات، فهي الأغلى من بين الصحف التي يتم توزيعها في السوق اللبناني، فقد كان الدخل عالٍ جدًا خلال العام 2010 مع نسب

عجز لا تذكر حوالي الـ 100000 دولار في العام. أما اليوم، فإن الأزمة تتجأوز كونها مجرد أزمة بيع أو عدد القراء، إذ أصبحت تتمحور حول جمود الإعلانات في ظل الوضع الاقتصادي المتردي، فالمؤسسات تنازع وبعضها أفلس والفنادق مقفلة، فغابت إعلانات الصيف والمهرجانات وأعياد الميلاد ورأس السنة التي كانت تؤمن دخل يقارب 800 ألف دولار ما بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول (إعلانات الهدايا والشوكولاته، الساعات، المجوهرات، إضافة إلى المؤسسات العريقة كايشتي التي كانت تحجز نصف صفحة على مدى شهر)، فالإعلانات هي الدخل الأساس الذي تقوم عليه الصحيفة، بينما يغطي المبيع بالكاد المصاريف.

وأردف حجار «نحن أمام عجز كبير جدًا انعكس على صرف المستحقات والرواتب، فالأزمة الاقتصادية عالمية، وأصبحت معها أزمة الصحافة المكتوبة أكبر. ويتجه المعلن اليوم نحو «الأونلاين» الأقل كلفة والأسرع انتشارًا والذي يتوجه إلى فئات جديدة من الشباب ومن القراء داخل لبنان وخارجه».

كما أكد أن الصحافة المكتوبة تعاني أزمة مزدوجة، فلا إعلانات، وهناك تراجع في نسب المبيع، خاصة بعد أن ازدادت التكلفة بشكل مخيف من حيث سعر الورق وكلفة الطباعة. ولذلك تنازع المؤسسات اليوم للبقاء والصمود، ولا يوازي دخل إعلانات «أونلاين» من خلال المواقع الإلكترونية كلفة الإعلانات في الصحف الورقية، فحجز الإعلان في الصحيفة الورقية يومي ويتم احتسابه وفقًا لعدد الأيام، بينما يتم الحجز على «الأونلاين» أسبوعيًا أو شهريًا مباشرة، ما ينتج عنه فرقًا كبيرًا في السعر. وأضاف: «هذا المتغير عالمي، وعلينا التكيف معه».

وتم إنشاء موقع إلكتروني جديد باسم «النهار العربي» مُوجه إلى العالم العربي، تحاول مؤسسة النهار من خلاله الدخول إلى سوق جديد للإعلانات ضمن خطة مبتكرة للصمود ولتفادي الإغلاق والتوقف عن العمل، علمًا أن هذا الموقع يعمل بشكل جيد جدًا، إلا أن الإعلانات فيه ما زالت خجولة، بانتظار إثبات حضور موقع النهار العربي في الساحة العربية، على أمل أن يصبح مدخلًا بديلًا للتمويل من خلال الإعلانات للصمود وتعويض الخسائر في السوق المحلي، فالعالم

العربي باستثناء أزمة «كورونا» العالمية لا يواجه الأزمات التي يواجهها لبنان، إلى جانب الانفجار الذي دمر بيروت، وهناك الانهيار الاقتصادي الذي تأثرت به معظم المؤسسات وتوقف معه الدعم الإعلاني.

وعن تطبيق المعايير المهنية والأخلاقيات، تعتمد مؤسسة النهار معايير مهنية عامة، فالعاملين في صحيفة «النهار» يلتزمون بالحدود المفروضة ضمن العمل الصحافي ويحافظون عليها في جو من المهنية، بعيدًا عن التطرف والتعدي على الكرامات، مع هامش كبير من الحرية رغم عدم توافق بعض الصحافيين مع رأي الصحيفة السياسي، ويحتفظ مدير التحرير بصلاحية تغيير بعض الكلمات التي تعتبر مؤذية، من دون المس بالمقالات والآراء التي تعبر عنها. وأشار حجار إلى أن هذه المعايير ليست خاصة بالنهار فقط، بل هي معايير أخلاقية عامة يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار، فالانتقاد مسموح أما القدح والذم فهو مرفوض، والمعارضة السياسية حق، ولكن التخوين ممنوع.

وبشأن الرهانات التقنية، فقد قضى انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب على أحدث التقنيات في مؤسسة النهار، إذ حرص الراحل جبران تويني على أن يكون مبنى «النهار» الأحدث في لبنان من خلال استقدام أحدث البرامج المتطورة أسوةً بالصحف الفرنسية والإنجليزية، واعتمد نظامًا تكنولوجيًا حديثًا تتوفر فيه المعايير التقنية بأعلى مستوياتها من كاميرات المراقبة التي تسمح بمتابعة العمل داخل المبنى من باريس، إلى أجهزة الحاسوب التي تحتوي على تلفاز وراديو خاص، حتى الأبواب داخل المبنى كانت مجهزة بأحدث المعايير التقنية. وسهلت هذه التقنيات الاطلاع على أرشيف الصحيفة من أي مكان في العالم، ووفرت الاشتراكات «أونلاين» للجامعات داخل وخارج لبنان. أما اليوم، فالأزمة كبيرة والبرامج أصبحت مكلفة جدًا، مثال على ذلك برنامج الأرشيف «انابيس» الذي لم يعد يعمل نتيجة تغيير «السيرفرات» التي لم تستطع قراءة البرامج القديمة، والحواسيب تعطلت والكلفة عالية جدًا لشراء أخرى جديدة.

وبخصوص الرهانات السياسية، أكد الحجار أن لا رهانات سياسية لدى صحيفة «النهار»، بل خط سياسي مُعلن يعبر عنها. والخط السياسي المُعتمد فيها هو

ما أطلق عليه خط 14 مارس/آذار. وأضاف: «رهاننا على الدولة والمؤسسات وعلى التنوع والتعدد في هذا البلد، على الاقتصاد الحر، مع عدم التدخل بالدولة، وعدم الوصاية، وضد السلاح غير الشرعي. هذه هي سياسة النهار الثابتة، حتى لو شكلت هذه السياسة رهانات 14 مارس/آذار لاحقًا، فنحن أول من نادى بهذه المبادئ، علمًا أن هناك من كان ينادي بهذه المطالب وعاد وتنازل عنها، وهذا ما ينعكس على الخيارات التحريرية السياسية والاقتصادية بمجملها، دعمًا للبنان الذي نعرفه جميعًا من دون تغيير وجهه». ولا تراهن صحيفة النهار على أي حزب، وليس هناك حزب يدعمها وفقًا لحجار، حتى لو التقت توجهاتها مع بعض الأحزاب، فعندما سُئل جبران تويني عن سبب ترشحه للانتخابات النيابية مع رفيق الحريري الذي كان يعارضه، قال: «أصبح الحريري معنا ومع خطنا السياسي، وليس نحن من أصبحنا معه».

وبشأن التوجه نحو النشر الرقمي، اتخذت صحيفة «النهار» قرار الرقمنة في نهاية العام 1994 عندما أطلق جبران تويني الموقع الإلكتروني، وهو أول موقع لمؤسسة صحافية لبنانية. وقد أعاد هذا الموقع نشر صفحات الصحيفة الورقية التي كانت تصدر بالطرق البدائية على الورق، وقبل البدء باستخدام الحواسيب في العمل الصحافي. واقتصر استخدام الإنترنت بعد الحرب في العام 1993 على بعض المؤسسات الكبيرة بعد إصلاح الخطوط الهاتفية. كان السؤال البديهي آنذاك: لمن نصمم الموقع الإلكتروني وليس هناك إنترنت لدى اللبنانيين لتصفحه؟ وكان جواب جبران تويني إن «اللبناني خارج لبنان في استراليا وكندا لديه إنترنت، وبالتالي يستطيع أن يقرأ «النهار» من خلال موقعها الإلكتروني، بانتظار أن يبدأ اللبناني في لبنان بتصفح الإنترنت، عندها سيجد أن «النهار» في الطليعة وبانتظاره». وتم تطوير الموقع الإلكتروني وفقًا للحاجات والمتغيرات في العالم، بعد أن كان يعيد نشر صفحات الصحيفة الورقية وينشر بعض الأخبار القصيرة. وتم تطوير الموقع الإلكتروني بعد اغتيال تويني، ونشطت وسائل التواصل ما بين العام 2010 وبداية العام 2011، بحيث أصبح الموقع يعمل 24 ساعة، ولديه مواضيع خاصة به وأبواب متنوعة وفريق عمل خاص.

وتم إطلاق موقع النهار العربي في 4 أغسطس/آب صباح يوم انفجار بيروت، وتم الاحتفال وقطع قالب الحلوى ظهرًا، وعند الساعة السادسة مساءً دوى الانفجار الذي قلب جميع الموازين وضرب مبنى المؤسسة وألحق به أضرارًا جسيمة. وقد تم إطلاق موقع «صيحات» الذي يتناول قضايا اجتماعية من العالم كتجربة، ولم تتمكن الصحيفة من تغطية مصاريف الموقع الإنجليزي، وتم إغلاقه على أمل إعادة فتحه، بعد أن وصلت الصحيفة إلى مرحلة لا مال فيها، ما أجبرها على إيقاف العمل به.

وحول السياسة التطورية والرؤية المستقبلية للصحيفة، قال الحجار: «ليس هناك رؤية مستقبلية واضحة، بل هناك تطلع مستقبلي»، وأضاف «نتطلع إلى الاستمرار والتقدم والتوسع ونرفض التوقف عن النشر، فعلينا كل يوم أن نبتكر طريقة جديدة. نحن نرسم المستقبل من خلال افتتاح موقع إلكتروني في عز الأزمة الاقتصادية، فموقع النهار العربي كان إحدى أساليب الابتكار في البحث عن قراء ومعلنين جدد، هذا ما نعمل حاليًا على إنجاحه وتطويره، وكل شيء مرتبط بالإعلانات التي سيستقطبها».

ولفت إلى أنهم يرسمون للمستقبل من خلال هذه الخطوات التي يتم اتخاذها، ولكن ليس هناك شيء مضمون، وهنا المشكلة، فموقع النهار العربي انطلق بقوة، ولكن كل شيء مرهون بالإعلانات التي سيحصل عليها، فبعد مرور سنة على إطلاقه إذا لم تكن الإعلانات كافية لاستمراره سيتم اتخاذ القرار بإيقافه عن العمل، حتى لا يزيد العجز الحاصل في لبنان المفترض تغطيته من خلال هذا الموقع المبتكر.

وأشار إلى أن هناك تطلع ولكن الدخل غير معروف، بانتظار تحسن الوضع الاقتصادي وعودة المؤسسات إلى العمل والإنتاج وحجز الإعلانات، فبعد أن ضرب انفجار المرفأ مؤسسة النهار في الصميم، وبعد أن فاق الانهيار الاقتصادي كل التوقعات، يتم استخدام ما تم توفيره من أموال الإعلانات والبيع لإنجاز التصليحات، إلى جانب التبرعات التي يتم جمعها، بدل استثمار الأموال في التطوير والمشاريع الجديدة. وختم حجار قائلًا: «لدينا الأمل والرؤية والطموح

للاستمرار لكن الظروف غير مضمونة، والعقبات تقف أمام تطور البلد بأكمله، سعر الدولار غير مستقر والطباعة أصبحت مكلفة جدًا، باختصار نعيش اليوم في لبنان كل يوم بيومه».

صحيفة الشرق :

اسم الصحيفة:	الشرق
اللغة:	العربية
النوع:	يومية سياسية تتعاطى قضايا الشأن العام
سنة الأصدار:	1926
الأقسام:	شؤون محلية، أعلانات رسمية، منوعات، اقتصاد ومال، شؤون عربية ودولية، .
عدد الصفحات:	16 .
السعر :	5000 ل. ل.
أسماء صاحب الصحيفة ورئيس التحرير:	عوني ومعين الكعكي-رئيس التحرير عوني الكعكي-مدير التحرير خليل الخوري-المدير الإداري البير فريحة.
العنوان الألكتروني	www.elsharkonline.com

تأسّست شركة دار الشرق في لبنان عام 1926، وقد قامت أساساً لنشر صحيفة «الشرق»، لكنها منذ ذلك الوقت توسّعت ونشرت مطبوعات عدة، منها مجلتي «الأم والطفل» و»أولمبياد»، ومجلة «نادين» الفنية. وتُعتبر «الشرق» من أقدم الصحف اللبنانية، وكان لمؤسسها خيري الكعكي دورًا في مناهضة الانتداب الفرنسي. وخلال الفترة الممتدة بين الأعوام 1930 و1943 انخرطت الصحافة اللبنانية في خط النضال السياسي بقوة، ونشرت الأفكار الوطنية في البلاد، فكانت مساهمتها في معركة الاستقلال أساسية، وقد تعرّضت جراء ذلك لضغوطات السلطة الفرنسية المنتدبة. وكان من أبرز الصحافيين الذين التزموا ذلك الخط: جبران تويني، ميشال شيحا، جورج نقاش، ميشال زكور، يوسف الخازن، وخيري عوني الكعكي.

تراجع في المبيعات والقراء

من الواضح أن الصحافة تواجه تراجعًا في عدد القراء، وليس بالنسبة لصحيفة «الشرق» فحسب، إنما بشكل عام. ويوضح مالك صحيفة «الشرق» ومديرها العام نقيب الصحافة اللبنانية عوني الكعكي «قبل الحرب في فترة السبعينات وصلت أرقام قراء الصحف إلى 100 ألف. واليوم نستطيع القول بكل بساطة أنها تراجعت إلى 10 آلاف. وكان عدد الصحف التي تصدر حوالي 30 صحيفة، أما اليوم لا يزال لدينا عشر صحف فقط. السبب أولًا التلفزيونات، والأخطر منه الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي. هذا التراجع في عدد القراء أثر على واقع الصحافة التي تعمل بنسبة 35 % فقط من طاقتها».

كما أن تراجع عدد الصحف والمبيعات انعكس بدوره على عدد الموظفين، وفرضت التكنولوجيا الرقمية تمتع الصحافيين بمهارات جديدة. ويؤكد الكعكي أن الوضع المالي يؤثر على تراجع الدخل الإعلاني، ما انعكس على عدد الموظفين، فالدخل اليوم يوازي نصف أو ثلث الماضي، ومن الطبيعي أن ينعكس على عدد الموظفين الذي تراجع بدوره. كما أن نسبة المبيع تدنت، وهذه نتيجة لتطور الإعلام الإلكتروني الذي أثر على الصحافة الورقية بنسبة 60 أو 70 %.

النموذج الاقتصادي للصحيفة

لبنان قد يكون شبه الوحيد في العالم حيث أن رئيس التحرير يملك الصحيفة، ففي الخارج نادرًا ما يكون رئيس التحرير هو مالك الصحيفة. هناك شركات تعيّن موظفين من رئيس التحرير إلى المحررين، ولكن في لبنان الوضع مختلف، الصحف رؤساء تحريرها هم مالكوها. وصحيفة «النهار» حاولت أن تؤسس شركة وأدخلت الكنيسة وبعض المستثمرين، وبشكل عام هذا النموذج لم يكن ناجحًا جدًا. وبالنسبة إلى دعم الصحيفة هناك موردان اثنان: المبيعات والإعلانات، ولكن هناك مصادر دخل أخرى كالانتخابات (النيابية، رئيس جمهورية، جمعيات) تدر دخلًا على الصحيفة، لأنها تنشر إعلانات في الصحف.

وكان هناك دعم كبير في ستينات وسبعينات القرن الماضي للصحف اللبنانية من قبل الدول العربية ودول الخليج، وهناك أيضًا صحف في لبنان تصدر باسم دول كليبيا التي كان يصدر لها في لبنان جردتين، هما «الكفاح العربي» و»السفير». كما أصدر العراق صحيفتي «بيروت» و»المحرر». واليوم هذا الدعم أصبح صفرًا لأسباب عدة، أنه في الخمسينات والستينات لم يكن في العالم العربي صحف سوى في مصر قليلًا وفي لبنان، ففورة الصحف ومحطات التلفزة أتت جميعها بعد النفط، وأصبح عندها اكتفاء ذاتيًا. وطالما لا يوجد من يدعم ماليًا هذا يعني أن لا تدخل سياسي في العمل.

المعايير المهنية والأخلاقيات

الوضع العام في الصحافة اللبنانية خصوصًا بعد العام 2005 شهد تراشقًا إعلاميًا وخروجًا غير مألوف على أخلاقيات المهنة، ولكن الخروقات هذه تختلف نسبتها بين مؤسسة وأخرى. وتعتبر صحيفة «الشرق» معتدلة النبرة من حيث سياستها التحريرية التي تغطي أخبار جميع الجهات السياسية بنسبة متجانسة. ولكن قد تحتوي مقالات الرأي والافتتاحية على آراء ونقد لحزب الله والتيار الوطني الحر. ولعل هذا يفسر ميلها إلى خط تيار المستقبل السياسي والرئيس رفيق الحريري. ولكن في الوقت عينه نجد أنها موالية أيضًا إلى خط حركة أمل قليلًا والرئيس نبيه بري. وهذا يدلل على أنها ليست حكرًا أو موالية مائة في المائة إلى فئة معينة. ويؤكد الكعكي «مجبورون أن نلتزم بمعايير وأخلاقيات المهنة استنادًا إلى أخلاقيات الإنسان أولًا. ولا ضرورة بتاتًا إلى التعدي على كرامات الناس. الصحافة لها دور الإضاءة على خبايا القضايا، وليس عملها التشهير والشتائم. الصحافة التي تستخدم هذا الأسلوب ليست صحافة، إنما هي صحافة صفراء».

الرهانات التقنية

الصحافة الإلكترونية والمواقع الإلكترونية موجودة في لبنان بكثرة وغير منظمة. وهذه هي الحال في عدد من الدول، وليس فقط في لبنان. وبحسب الكعكي

أنها كمولود جديد غير منظم ولا قوانين سنت حتى اليوم لتنظمها. وهذه النقلة نحو الرقمي تحتاج إلى تنظيم وقانون وشروط للإنشاء قبل منح الرخص. وتحولت «الشرق» إلى التكنولوجيا الرقمية وأنشأت موقعًا إلكترونيًا وطورته ليصل إلى القراء بشكل سهل ومنظم. ولكن لم تتحول «الشرق» إلى صحيفة إلكترونية بشكل كامل وتتابع الصدور ورقيًا، ولعل السبب الرئيس بحسب مالك الصحيفة هو المردود الكبير للإعلانات ورقيًا أكثر منه إلكترونيًا.

الرؤية المستقبلية

المستقبل للإعلام الإلكتروني الجديد، فمعظم الصحف تتجه نحو النشر الإلكتروني، ولكنها تحتفظ بالورقي. ويقول الكعكي «تبين أن الإعلانات في الصحافة الورقية تعطي مفعولًا مؤثرًا أكبر ومردودًا ماليًا أكبر. صحيفة «النيويورك تايمز» تخلت عن الإصدار الورقي مدة سنة أو أكثر، ومن ثم عادت إلى الإصدار الورقي، والسبب كما أخبروني أن الإعلان الإلكتروني غير مجدٍ كما الإعلان الورقي في الصحافة المكتوبة. وهكذا أرى أن الصحافة الورقية تراجعت، ولكن هذه حدودها ولن تنتهي تمامًا».

صحيفة اللواء:

اسم الصحيفة:	اللواء
اللغة:	العربية
النوع:	يومية سياسية عربية
سنة الأصدار:	1964
الأقسام:	اقتصاد، ثقافة، رياضة، مقالات، صحة، منوعات، تكنولوجيا، صحافة أجنبية، حكايا الناس، دليل اللواء.
عدد الصفحات:	8 .
السعر:	5000 ل. ل.
أسماء صاحب الصحيفة ورئيس التحرير:	صلاح سلام-المدير الإداري عدنان غلاييني- المدير العام ماجد منيمنة.
العنوان الألكتروني:	www.aliwaa.com.lb

أسّست دار اللواء للطباعة والنشر صحيفة «اللواء» عام 1939، وهي صحيفة سياسية يومية تصدر باللغة العربية في بيروت، يرأس تحريرها صلاح سلام، وهي تابعة بالكامل لعائلة سلام. توجهها السياسي معروف بمناصرتها لتيار 14 مارس/آذار والحريرية السياسية، مع الحفاظ على حيز من الموضوعية والحياد. وتعتبر «اللواء» من أقدم الصحف اللبنانية، وقد ترشح صلاح سلام لمنصب نقيب الصحافة في الدورة ما قبل الأخيرة ولم يحالفه الحظ، وكان المنصب من نصيب رئيس تحرير صحيفة «الشرق» عوني الكعكي. كانت «اللواء» تنتشر في عدد من الدول العربية والأفريقية واستراليا، ولكن بعد تأسيس موقعها الإلكتروني الخاص الذي ينشر ضمن المحتوى المتنوع نسخة كاملة عن الصحيفة الورقية توقفت الصحيفة عن النشر الورقي في دول الخارج.

قرّاء اللواء وتراجع المبيعات

التطورات التي طرأت على وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الخمس الأخيرة أثرت كثيرًا على توزيع الصحف والصحف اللبنانية خاصة، وهي التي كانت تعتبر في فترة ما «صحافة العرب». ويكشف رئيس تحرير صحيفة اللواء صلاح سلام «كان توزيعنا في الدول العربية يوازي ما يفوق أحيانًا توزيعنا في لبنان. وهنا أتحدث عن كمية مبيعات وأعداد وحضور سياسي، بمعنى أن الصحف اللبنانية كانت هي المعتمدة لدى القارئ العربي في دول الخليج، الأردن، العراق، مصر، وتونس. وكان لنا حضور قوي جدًا، حتى كنا في مواسم الاصطياف نوزّع في أماكن تواجد المصطافين العرب في أوروبا في ماربايا في إسبانيا، وفي كان في فرنسا، وفي لندن والريف البريطاني».

ويتابع «بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ونمو الحركة الصحافية في البلدان العربية خسرت الصحافة اللبنانية مكانتها في المنطقة العربية وتراجع حجم توزيعها إلى داخل لبنان فقط، وهنا أتحدث عن الطبعة الورقية. لذلك، كميات الطباعة والبيع تراجعت إلى حدود أكثر من 50 % لمعظم الصحف التي كانت تصدر في تلك الفترة. وفي المقابل، أصبحت الصحف أكثر انتشارًا عبر المواقع الإلكترونية، فقد كنا نرسل ثلاث مرات في الأسبوع أعدادًا إلى الجالية اللبنانية

في أستراليا ومرتين في الأسبوع إلى دول إفريقية، وبسبب الموقع الإلكتروني لم يعد هناك لزوم لذلك، أو لشحن النسخ الورقية أو تكبد مصاريف إضافية. وأصبح قراؤنا في دول الانتشار يتابعوننا عبر الموقع. ولدينا حاليًا بين 280 ألف و300 ألف متابع على الموقع وعلى فيسبوك في حين اليوم لدينا فقط حوالي 20% من متابعي النسخة المطبوعة، مقارنة بما كنا عليه في السابق. أي تراجعنا حوالي 80 % بأعداد النسخ المطبوعة، وأعتقد أن النسخة الورقية فقدت قيمتها المادية، ولكنها ستحافظ على قيمتها المعنوية، خصوصًا بالنسبة إلى الجيل الذي اعتاد الصحافة الورقية. ولكن قد نصل إلى يوم ما قد تفقد فيه النسخة الورقية وجودها، لأنها فقدت المتابعة ونحن نعاني اليوم في زمن «الكورونا»، حتى المشتركين في صحيفتنا رفضوا النسخة الورقية واستبدلوها بالإلكترونية خوفًا من انتقال الفيروس وتفاديًا لعملية لمس الورق».

ومع تراجع نسبة الانتشار الورقي تراجعت نسبة المبيعات، وهذا ما يؤكده سلام «نسبة المبيع تدنت إلى الحد الأدنى خلال أزمة «كورونا»، ولسنا نحن فقط من نعاني من هذا التدني، إنما الصحافة الورقية ككل، والسبب إن في أيام التعبئة العامة تُقفل المكتبات ومراكز التوزيع، وثانيًا، تجنب الكثير من القراء لمس الورق تفاديًا لانتقال الفيروس عبر الأيدي، وثالثًا الحالة الاقتصادية التي يمر بها لبنان وفرضت أعباء إضافية على الطبقة المتوسطة وأصحاب الدخل المحدود الذين يعتبرون من فئة القراء الدائمين، ما أثر بشكل كبير على المبيعات».

عدد الموظفين

يبدو أن التغيرات التكنولوجية فرضت ثقلها على الصحف التي تشهد تراجعًا في المبيعات والتوزيع وتقليص عدد الموظفين أو استخدام موظفين جدد ذوي مهارات تقنية مطلوبة للعمل في المواقع الإلكترونية وغيرها. ويوضح سلام في هذا الإطار «لا نزال محافظين على عدد الموظفين بين الطبعة الورقية والموقع، لأننا لا زلنا نصدر نسخة ورقية، فلا يمكننا تخفيض عدد الموظفين. أما بالنسبة إلى الموقع الإلكتروني لدينا موظفين، مندوبين سياسيين، تحقيقات، قسم الثقافة، وقسم الرياضة، أي عبارة عن صحيفة متكاملة وأقسامها متكاملة ولم يتغير أي

شيء، بل احتجنا إلى كفاءات جديدة للموقع الإلكتروني لأنه يحتاج إلى كفاءات ومواصفات مختلفة عن موظفي النسخة الورقية. ولدينا حاليًا على لائحة Pay-roll حوالي 115 و120 موظفًا بين محررين وفنيين، وحوالي 20 متعاقدًا بالقطعة وأسميهم شراء مواد صحافية».

النموذج الاقتصادي

النموذج الاقتصادي للصحافة اللبنانية عمومًا يشبه بعضه البعض، فهي ملك لأشخاص وصحافيين هم رؤساء تحريرها، وهي تجارة عائلية، ومنها من تتلقى دعمًا ماديًا ثمنًا لولائها السياسي، أو تحولت إلى شركة باعت أسهمها لداعمين سياسيين أو غيرهم. كما أن الدعم يأتي أيضًا من دول خارجية. ويكشف سلام في هذا السياق أن «النموذج الاقتصادي لصحيفة اللواء هو عمليًا Family business من أساسها والعائلة متكفلة بوضع الصحيفة، وأسهمها مملوكة من قبل العائلة التي تتكفل بتغطية جميع أعباء الصحيفة. وفي فترة الانتشار العربي كان لدينا اشتراكات في الدول العربية من قبل وزارات إعلام ووزارات أخرى، وشركات خاصة، وشركات لبنانية عاملة في تلك الدول، وشركات محلية، ولكن جميع هذه الاشتراكات خسرناها».

ويؤكد «ليس لدينا دعم سياسي أو جهة سياسية متبنية للواء أو تموّلها. الصحيفة حاولت لمدة 50 سنة أن تحافظ على أقصى حد من الاستقلالية حتى خلال فترة الانتشار العربي والصراعات العربية كنا نحن الوحيدون الذين يوزعون في سوريا والعراق في الوقت ذاته، رغم الخلافات بينهما. وفي الأزمة الأخيرة بين مصر ومجموعة دول شمال أفريقيا بقينا نحن الوحيدون المقبولون من قبل الطرفين. وكنا دائمًا نسعى إلى أن تقوم سياستنا على الحياد في الصراعات العربية. ونعتبر أن هذه الخلافات مؤقتة، ومن المفروض أن تنتهي يومًا ما، ولا توجد ضرورة إلى أن نُورط أنفسنا أو أن نكون أداة لأحد فيها. ولعل الاستقلال المادي أدى إلى رفع منسوب الأعباء، إذ تحملنا على مدى خمسين عامًا أعباء إضافية، وحُرمنا من موارد مهمة، ولكن شعرنا أننا في النتيجة نقوم بما يرضي قناعتنا وضميرنا ورسالتنا».

المعايير المهنية والأخلاقيات

ويقول سلام «بالانتقال إلى الرسالة، نعلم جيدًا أن هناك مشكلة في احترام معايير وأخلاقيات مهنة الصحافة في لبنان لدى بعض وسائل الإعلام. بالنسبة إلى «اللواء»، يبدو أن لا مكان للمساومة في هذا الموضوع. معايير تطبيق أخلاقيات المهنة موجودة، مع احترام الخصوم والأصدقاء. وتتبع «اللواء» إستراتيجية الحياد، وعدم التعرض الشخصي لأحد.

ويؤكد سلام أن «اللواء» معروفة بخطها المعتدل، وبحرصها على حل المشاكل بالحوار، وبانتمائها إلى الوطن أولًا وإلى المحيط العربي ثانيًا. فضلًا عن خطها الإسلامي المعروف بالاعتدال والانفتاح على الآخر، وليس تزمتًا أو تطرفًا. وضمن هذه الإستراتيجية، حافظت «اللواء» على مصداقيتها ومكانتها واحترامها بين الخصوم والأصدقاء. ويقول «نحن نعتبر أنه من الطبيعي أن نختلف مع الآخرين في المواقف السياسية، فنحن نعيش في بلد ديمقراطي، ولكن الاختلاف لا يفسد للود قضية. نحاول دائمًا أن نضع العلاقات الشخصية في مكان، والعلاقات السياسية في مكان آخر. ونعتبر أن المصلحة الوطنية هي المعيار الأساس، وتاريخنا يشهد على ذلك».

الرهانات السياسية

يمر لبنان بخضات سياسية كبيرة، وتتعامل «اللواء» مع الرهانات السياسية بالحياد والابتعاد عن الاصطفافات السياسية بحسب رئيس تحريرها صلاح سلام، علمًا أن ميلها إلى مساندة الخط السياسي لما يسمى فريق 14 مارس/آذار واضح. ويؤكد سلام بهذا الخصوص «في الواقع، لا بد وأن الأزمات السياسية لها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة تؤثر على وضع الصحافة. الأزمة التي نمر بها حاليًا (أزمة تشكيل الحكومة أو ما يُعرف بالأزمة بعد ثورة 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وحجز أموال المودعين) أدت إلى انخفاض الدخل الإعلاني في الصحافة اللبنانية بأكثر من 85 %. المصارف كانت من المعلنين الأساسيين في الصحافة الورقية لأن القانون يفرض عليها نشر الميزانية مرتين في السنة،

لذا كانت تأخذ مساحات مهمة. وكان عدد المصارف كبيرًا، ولكن حاليًا النظام المصرفي في حالة احتضار. هذا نموذج، وأضف إلى ذلك المطار في حركته الأدنى والمرافق السياحية شبه معطّلة والحركة التجارية شبه مجمّدة، ولم يتبقَ سوى دخل المواد الغذائية التي لا تحتاج إلى حملات إعلانية. وهكذا الرهانات السياسية تؤثر على المردود المادي للصحف، و»اللواء» لا اصطفافات سياسية لها، مما يسمح لها بأن تبقى موضوعية».

الرهانات التقنية والتوجه نحو النشر الرقمي

الرهان التقني هو الأزمة الحقيقية التي تعاني منها الصحافة اللبنانية التي تعلق ثقل أزمتها على انتشار مواقع التواصل والنشر الإلكتروني، علمًا أن الأداة هي فقط من تغير، أما المضمون لا يزال على حاله. معرفة أهمية النشر الرقمي والتعامل معه ومواكبة التطور هي مفتاح التطور الذي فهمته بعض الصحف المحلية كالنهار واللواء وغيرها، والتي تملك اليوم موقعًا إلكترونيًا متكاملًا تنشر ضمن محتواه نسخة كاملة عن الصحيفة الورقية، إضافة إلى الأخبار المتنوعة. عمل هذه المواقع يشبه عمل وكالات الأنباء، ولعل هذا التطور لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهد والتحديث، إنما على الأقل هو بداية التوجه نحو النشر الرقمي.

ويوضح سلام في هذا الإطار «لم نعتمد بعد صيغة الاشتراك الإلكتروني للقراء، ولكن نحن نعتبر أن هناك ضرورة لوجود خدمات أخرى نقدمها للمشتركين في هذه الحالة، وليس فقط النسخة الإلكترونية للصحيفة. وهذه الخدمات عبارة عن التحقيق الصحافي، الوثائقي، وطلبات العمل، والتي قد تجذب القارئ. وفي الواقع الكلفة لم تتغير كثيرًا، بل هي في ازدياد لأن العمل في الموقع الإلكتروني يتطلب كفاءات مختلفة عن العمل العادي. ثانيًا، التجهيزات والبنية التحتية تتطلب مصاريف من خدمات «السيرفر» وخدمات الاشتراكات والـBoost ، وهذه الأمور ترتب نفقات تُحسب علينا. العائدات الإعلانية متواضعة وتسعيرة الإعلان الإلكترونية لا تزال في بلادنا متدنية قياسًا لما هي عليه في أمريكا وبعض الدول الأوروبية. ولا تزال تسعيرة الإعلان الورقي محافظة على مستواها، ولذلك فإن الأعباء لم تخف كثيرًا، بل تم توفير بعض النفقات في الطبعة الورقية، ولكن

النسخة الإلكترونية تتطلب كلفة وميزانية مستقلة. نحن ننتقل الآن إلى البيئة الرقمية، ولم نصل إلى مرحلة الاشتراكات «أونلاين»، ولكننا في مرحلة الإعداد والعمل على ذلك».

كم نحتاج من الوقت لكي نصل إلى الصحافة الرقمية ال Pure؟ أي الإعلانات الرقمية والاشتراكات الرقمية؟ هذه الأسئلة أساسية وضرورية اليوم لمواكبة التطور في عالم الصحافة. والواضح أن «اللواء» تسير في هذا الاتجاه، إذ يقول سلام «خلال الخمس سنوات القادمة ستصل الرقمنة إلى أكثر من 90 %. وأعتبر أن الارمو التي نعاني منها حاليًا أخرت هذا الانتقال وهذه المرحلة، لأن الصعوبات المالية التي تعاني منها جميع القطاعات والبلد برمته، وعملية الانتقال إلى الرقمنة كاملة تتطلب إمكانيات مالية وتقنية. ولكنني لا زلت مؤمنًا أن الصحافة الورقية لا يمكن أن تختفي. بداية كانت الإذاعة، ومع ظهور التلفزيون لم يلغي الإذاعة، ولا الإنترنت ألغت التلفزيون. التأثير أو الانتشار قد يتقلص أو يتراجع، ولكن لا يختفي. ولذلك لدي قناعة أن الصحافة الورقية لن تختفي، قد تمر بأزمات، ولكنها ستصمد وتحافظ على وجودها».

ولعل الصحافي المخضرم أو من الرعيل القديم لا يزال يستخدم الوسائل التقليدية، فكيف سيتعامل مع البيئة الرقمية، هل سيفقد وظيفته؟ هذه الأسئلة مشروعة، لأن تطور المهنة وأدواتها يفرض تطور مهارات العاملين فيها، فكيف تعاملت «اللواء» مع هذه المشكلة؟ يقول سلام: «اليوم من لا يعرف كيف يستخدم الحاسوب كأنه أميّ أيام زمان، أي لا يعرف القراءة والكتابة. جميعنا نستخدم اليوم الأجهزة الذكية والحواسيب. ولذلك نظمنا دورات تدريبية هنا لجميع الصحافيين في سن معينة للتدرب على استخدامها في العمل حتى استطعنا الانتقال إلى الرقمنة، وحاليًا معظم عمل محررينا يتم «أونلاين» من المنازل بسبب أزمة «كورونا» وتخفيفًا للزحمة في المكاتب ولعلها وسيلة أسرع، وتخفيفًا للأعباء من تقليص استخدام الورق والحبر، أي الكلفة».

الرؤية المستقبلية للصحيفة

تتبع «اللواء» سياسية تطويرية ورؤية مستقبلية تتلخص بتفعيل النشر الرقمي والاشتراكات والإعلانات الرقمية، ومن يلقي نظرة على موقع الصحيفة الإلكتروني يكتشف أنها تسير في هذا الاتجاه. ويؤكد سلام «لدينا طموح بأن نبدأ إصدار مجموعة مجلات أو نشرات اختصاصية بمعنى نشرة طبية، وعلمية، ولكن هذا مشروع لم تساعدنا الظروف على تنفيذه. بعد العام 2005 صار البلد بحالة اضطراب مستمر وعدم استقرار. وثانيًا، أن التطور الذي طال مواقع التواصل الاجتماعي لم يعد يشجعنا على المضي قدمًا في هذا المشروع. ونحن الآن نركّز على الانتقال الكامل إلى الرقمنة، وأن نطوّر من محتوى وشكل الموضوع الذي نقدمه، فبدل المقالة السياسية نقدّم تقريرًا سياسيًا مصوّرًا عن موضوع سياسي معيّن يأخذ مكان المقالة المكتوبة. ولن نكتفي بالنص المكتوب فقط، بل سنُدخل عليه الصورة والصوت، وهذا نوع من أنواع تطوير العمل الصحافي الخاص بالموقع الإلكتروني بما يتماشى مع التطور التكنولوجي».

صحيفة الأخبار:

اسم الصحيفة:	الأخبار
اللغة:	العربية
النوع:	يومية سياسية
سنة الأصدار:	2006.
الأقسام:	لبنان، عرب، عالم، ثقافة وناس، رياضة، رأي، ملحق، رأس مال، كلمات، جريدة اليوم، الأرشيف.
عدد الصفحات:	20 .
السعر:	5000 ل. ل.
أسماء صاحب الصحيفة ورئيس التحرير:	رئيس التحرير إبراهيم الأمين، مدير التحرير وفيق قانصوه
العنوان الألكتروني	www.al-akhbar.com

هي صحيفة سياسية، كان الحزب الشيوعي يصدرها في خمسينات القرن الماضي، وأعيد إصدارها في العام 2006 بمبادرة قادها الراحل جوزيف سماحة. وعلى الرغم من أنها صحيفة سياسية بالدرجة الأولى، إلا أن اهتماماتها تتركز على شؤون الناس كافة في لبنان، مع اهتمام إضافي بتطورات العالم الخارجي سواء في العالم العربي أو بقية مناطق العالم. والاهتمام بهذه العناوين ينطلق ليس فقط من واجب الصحافة في تغطية كل ما يحدث في العالم، بل كون الصحيفة تجد نفسها ناشطة ضمن تيار عالمي يواجه سياسات الإفقار والهيمنة والاستعمار التي يقودها الغرب الأوروبي والأمريكي بالتعاون مع أنظمة عربية، بينها النظام الحاكم في لبنان. وهذا ما يجعل موقف الصحيفة شديد الوضوح، كما يساعدها ذلك على السعي للعمل بأعلى درجة من المهنية التي لا تخضع لمعايير فرضها الغرب وبعض العاملين معه في البلاد، لكنها ليست على الحياد إزاء أي قضية تطرح أمام العموم، وتفرد «الأخبار» مساحات إضافية واسعة للشأنين الثقافي والفكري.

تتراوح عدد صفحات الصحيفة منذ صدورها بين 20 و40 صفحة إضافة إلى الملاحق، وهي اليوم تنتج عشرين صفحة يوميًا، مع ملحقين أسبوعين، واحد اقتصادي متخصص وآخر ثقافي. وهناك رغبة بالعمل على إنتاج عدد أسبوعي خاص يحوي على مواد تعني بشؤون الناس كافة، وتكون مساحة لا تهتم بها الوسائط الجديدة في عالم النشر الصحافي، وسعرها لا يزيد عن 30 دولار أمريكي في العام. ويشغل منصب رئيس التحرير فيها إبراهيم الأمين وليس لديها صاحب، بل هي شركة مساهمة تستثمر امتياز صحيفة «الأخبار» المملوك من الحزب الشيوعي مقابل مبلغ سنوي. وقد أسست منذ اليوم الأول لصدروها موقعًا إلكترونيًا تميز بالسهولة، وعملت على تطويره مرات عدة، وهو من أقوى المواقع الإخبارية.

عدد القراء وتأثيراته

يقول الأمين: «بالنسبة للنسخة الورقية، ومع تراجع الانتشار، وحصر توزيع الأخبار في لبنان بعد إقفال الأسواق العربية أمامها، فإن كمية الأعداد المطبوعة

يوميًا تزيد قليلًا عن عشرة آلاف عدد (أجزم بأن من يأتي خلفنا في كمية الطباعة والتوزيع لا يزيد عدد نسخه اليومية عن ستة آلاف نسخة، بينما يوجد في لبنان اليوم صحف لا تبيع أكثر من 500 عدد يوميًا)، ونحن الوحيدون الذين لدينا عدد مشتركين بضعف عدد الذين يشترون الصحيفة يوميًا من نقاط البيع».

وتظهر الأرقام والإحصائيات، بما فيها زوار الموقع الإلكتروني أنه يوجد أكثر من ستين بالمائة من القراء ممن يقعون في خانة «الموالي»، مقابل كتلة مترددة سبق أن غادر بعضها نتيجة أزمات محلية أو إقليمية، بينما عاد الجيل الجديد ليكون ضمن الفئات الأكثر تفاعلًا مع الأخبار. وتظهر آخر دراسة لزوار الموقع أن نحو 33 بالمائة من زوار الصحيفة هم من الفئة العمرية التي تمتد بين 23 و31 سنة.

ويمكن اللجوء إلى خاصية التحليل الموجودة في محرك «جوجل» للإطلاع على عدد زوار الموقع (آخر إحصاء في أول يونيو/حزيران 2021 كان يشير إلى مليون وأربعمائة ألف زائر شهريًا)، ونوعية الانتشار لناحية «الجندر» والعمر والمناطق. كما أن للصحيفة صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي يتابعها نحو ثلاثة ملايين شخص بصورة دائمة.

ويؤكد الأمين «سبق أن أبلغنا وزارة الإعلام بصورة رسمية استعدادنا للدخول في برنامج تدقيق يومي لاحتساب كمية الأعداد المطبوعة، وأبلغنا شركة التوزيع بمنح وزارة الإعلام متى أرادت حق الإطلاع على أرقام التوزيع والمبيعات والاشتراكات. ودعينا في خلال السنوات العشر الماضية وزيري إعلام على الأقل إلى إجبار وسائل الإعلام على التصريح، ولكن الآخرين رفضوا جميعًا».

عدد الموظفين

منذ اليوم الأول لإعادة التأسيس، عملنا على توفير العدد الكافي والمناسب لإطلاق دورة عمل فعالة طوال الأسبوع، لكن مع مرور الوقت واختفاء بعض الوظائف حصل تبدل على آليات التوظيف، وتمت مراعاة الجانب الخاص بأصحاب الخبرات الذين يشاركون في ملفات معينة وليس في كل الملفات وليس

كل الوقت. اليوم لدينا 118 موظفًا متفرغًا وأكثر من 63 متعاونًا بصورة دائمة من كل المناطق والعالم، وقد أثرت الأزمة المالية التي تعصف بلبنان على قدرتنا في مزيد من التوظيف، ولكننا نستمر في إستراتيجية ضخ الدماء الجديدة، ومعدل العمر للعاملين في الأخبار لا يزال دون 29 سنة.

المساهمون والداعمون

يوجد في وزارة الاقتصاد ما يسمى بالسجل التجاري للمؤسسة، ويمكن من هناك الحصول على ملفات التسجيل الذي تظهر أعضاء مجلس الإدارة والمساهمات الخاصة بكل منهم، إضافة إلى كون الملفات المالية للصحيفة لدى وزارة المالية والضمان الاجتماعي وقسم الضريبة على القيمة المضافة يسمح بتوفير الإجابة المباشرة، خصوصًا حول الموارد، لأن في لبنان مشكلة ناجمة عن احتيال غالبية أصحاب الصحف (أفراد أو عائلات) الذين ظلوا يصرون على أن الصحف تخسر وتحتاج دائمًا إلى دعم. وهو أمر غير دقيق على الإطلاق، حتى إن «الأخبار» تقدمت في السنوات السابقة للأزمة المحلية نحو تحقيق نمو يفوق حاجتها، وهناك ملفات مُوثقة لدى الجهات المعنية في وزارة المالية.

ويقول الأمين في هذا الصدد: «لا يوجد في لبنان أي صحيفة أخرى تقدم بيانات كاملة أو تصرح عن الدخل الحقيقي للموظفين، أو تقبل بدخول مدققين من الدولة إلى مكاتب قسم المحاسبة فيها». ويضيف: تحظى الأخبار بدعم مباشر من عدد غير قليل من الأصدقاء، وذلك عن طريق «الاشتراك المدعوم» والمقصود به أن يعمد البعض إلى دفع مقابل الاشتراك ما يفوق بكثير ثمنه، أو أن يشارك في إيصال اشتراكات إلى مواطنين لا يملكون القدرة على توفير كلفتها السنوية.

المعايير المهنية والأخلاقية

تعتمد «الأخبار» سياسيات مهنية خاصة، لناحية إسقاط الخشية من تسمية الأمور كما هي، وهذا يتسبب لها بكثير من المشكلات، بينها التوضيحات التي تردها من المعنيين لأنهم يضطرون للتوضيح طالما ذكر اسمهم، أو حتى للنفي اعتمادًا على اعتقادهم أن الصحيفة ربما تعرف معطيات، لكنها لا تملك الوثائق

التي تثبت ما تنشره. ولكن هذه السياسة كانت ضرورية لتجاوز «الموت» الذي أصاب الصحافة في لبنان خلال ثلاثة عقود منذ ما بعد الحرب الأهلية، إذ تحولت الصحافة إلى شريك غير معلن للسلطة أو للقوى النافذة فيها.

وكانت «الأخبار» مصدر قرارات وسياسات كثيرة اعتمدت من قبل الحكومات أو المجلس النيابي خلال السنوات الـ 15 الأخيرة لحفظ حقوق الأفراد والأقليات على اختلاف قضاياهم، بما في ذلك المنبوذين اجتماعيًا بسبب معتقدات فكرية أو سياسية أو ثقافية أو حتى ميول جنسية، وهي مع كل تقديرها للخصوصية التي يتمتع بها كل فرد أو مؤسسة، إلا أنها لا توافق على عدم الحديث أو العمل إلى أي فرد أو عائلة أو مؤسسة أو شركة أو موقع طالما أنه يتعامل مع الناس وقضاياهم، خصوصًا الذين يعملون في الشأن العام أو يتولون ملفات تخص الدولة.

الرهانات التقنية والسياسية

يقول الأمين «سياسيًا، نحن كنا ولا نزال جزءًا من تيار محلي وعربي وإقليمي وعالمي عنوان معركته مواجهة الاستعمار الغربي بكل أشكاله، ونعتقد أن هذا المحور يحقق تقدمًا كبيرًا برغم كل الصعوبات والتضحيات، ما يشجعنا على البقاء في قلبه. ولو كان لدينا ملاحظات قاسية على أطراف في هذا المحور سواء كانت حكومات أو قوى، إلا أننا لا نقف عند أي اختلاف فكري، أو على صعيد المعتقد مع أي طرف أو جهة أو شخص يؤمن بقضية مقاومة سياسات الغرب الاستعماري، علمًا أن غالبية العاملين في الصحيفة يمثلون حساسية يسارية علمانية، وقد تسببت ملاحظاتنا بمشكلات لا تزال مستمرة بيننا وبين بعض القوى والحكومات التي تمنع انتشار الأخبار أو تلاحق العاملين معنا، لكننا نعتقد أن العنوان الكبير للمعركة يستوجب تجاوز هذه الأمور من دون تخلينا عن حقنا في قول ما يجب قوله».

النشر الرقمي والرؤية المستقبلية

يؤكد الأمين «لقد عملنا منذ اليوم الأول على تطوير عملنا الرقمي، لكننا لم نتخذ الآليات التي اعتمدت من قبل آخرين في البلاد أو المنطقة، وكان هاجسنا يركز

على النشر المباشر من خلال الموقع أو بعض مواقع التواصل من دون اللجوء إلى «الخدع» التي تتطلب تنازلات مهنية وقيمية مقابل توسيع دائرة الانتشار. وبرغم استمرار حكومات عربية وعالمية في حجب موقع «الأخبار» على خلفية ما تنشره أو على خلفية شراكتنا مع منظمة «ويكيليكس» المعنية بنشر وثائق وأوراق حكومات دول القهر، فإن موقع «الأخبار» يتقدم وهناك تطور كبير في الوسائل التقنية التي تسمح بمواجهة إستراتيجية الحجب والمنع». ويضيف «باشرنا منذ أشهر إستراتيجية جديدة سوف تظهر نتائجها على شكل موقع إلكتروني جديد فيه الكثير من العناصر التقنية والمهنية الجديدة، مع سعي للتميز، ليس فقط على صعيد الموقف والمعالجة، بل على صعيد الوسائل المستخدمة في توسيع دائرة الانتشار».

خلاصة: الرؤية المستقبلية والتطورية للصحافة الورقية اللبنانية:

من أبرز التحدّيات التّي تواجه الصحف الورقية اللبنانية في العصر الرقمي ضرورة استنباط الحلول من أجل بقائها وإبعاد الموت المحتّم لها. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يجب على أصحاب الصحف الورقية اللبنانية التّي تناضل من أجل استمرارية صدورها الأخذ بالاعتبار جيل الشبكة العنقودية والواتس آب والتويتر والفيسبوك والانستجرام. وهذا القارئ الرقمي الذي وُلد مع الإنترنت، كبر معها وتربى على حبّها وشغف بها واعتاد على الآنيّة والفوريّة في نقل وبث وقراءة الأخبار الموجزة والوصول إليها مجاناً. ولذلك أصبح لزاماً على الصحف الورقية اللبنانية (التي هي بغالبيتها ملكية عائلية) تحديث إدارتها وأساليب كتابة موادها التحريرية بعيداً عن الأشكال والقوالب الفنية التقليدية في معالجتها، وتنويع خدماتها الإخبارية من خلال إنشاء مواقع إلكترونية لها شرط أن لا تكون النسخة الإلكترونية صورة طبق الأصل عن الورقية.

وأفضل مثال على ذلك التجربة الصحافية الناجحة لصحيفة «لوموند» الفرنسية في مواجهة تداعيات الثورة الرقمية على وجودها. وهذا خير دليل على أن الصحيفة الورقية ليست وسيلة إعلامية من الماضي، بل إنها وسيلة إعلام للحاضر والمستقبل، شرط تحديث أشكال ومضامين موادها التحريرية، والأخذ بالاعتبار

التحوّل البنيوي والجوهري في السلوك القرائي لمتلقي الصحيفة المطبوعة.

إن تداعيات تكنولوجيا الثورة الرقمية وهيمنة الإنترنت على نشر وبث الأخبار وتبادل المعلومات شكّلت خطرًا داهمًا على استمرار إصدار الصحف الورقية في لبنان، وقد تمّت ملاحظتها من خلال التراجع الهائل في عدد قرّائها وانخفاض دخلها المالي من الإعلانات وغياب الاستثمارات المالية لتطويرها وتنويع خدماتها الإعلامية. ومن نتائج هذه التداعيات موت وإغلاق عدد من الصحف الورقية العريقة ودخول بعضها في مرحلة الاحتضار.

وتعاني المؤسسات الإعلامية في لبنان من أزمة ماليّة تهدد استمراريّتها وبقاءها في المشهد الإعلامي، لذا تلجأ إلى البحث عن التّمويل من خلال إيجاد شركاء جدد كما أشار ناشر صحيفة «السّفير» طلال سلمان، أو البحث عن تمويل حزبي، وتمويل خارجي من الدول؛ فالأموال الأجنبية كانت تُضخ في السوق الإعلامي في لبنان «بوفرة وثبات، لكنّها تبخرت نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية...»، «شارك المستثمرون ومنهم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين واللّيبي معمّر القذافي والتونسي زين العابدين بن علي وأفراد من الأسرة المالكة في السعودية (...) وبلدان الخليج في تمويل غرف الأخبار اللبنانية».

من جهته، لجأ الحزب السّوريّ القوميّ الاجتماعيّ لضمان البقاء والاستمراريّة إلى أعضاء الحزب في دول الاغتراب، بالإضافة إلى الاشتراكات الفرديّة. والسّؤال: هل تنجح كلّ المؤسّسات في البقاء؟ لعل إقفال صحيفة «السّفير» قد يجيب عن السؤال، فصاحبها لم يجد الشريك، وبالتالي التمويل، وشحّت مصادر التّمويل الّتي كانت تتدفّق في مرحلة سابقة، فأقفلت وغيرها العديد من الصّحف اللبنانية. وعلى الرغم من هذا الوضع المأساوي للصحف المكتوبة في لبنان، إلا أنّ هناك بارقة أمل في بقائها على قيد الحياة من خلال إصرار عدد من الصحف على الاستمرار بالصدور، وهي: «النهار»، «اللواء»، «الجمهورية»، «الأخبار»، «نداء الوطن»، «الشرق»، «أوريان- لو جور»، «الديار»، «آرارات»، و«البناء».

معلومات عن الصحف:

اسم الصحيفة	اللغة	النّوع	سنة الأصدار	الأقسام	عدد الصفحات	السّعر	صاحب الصحيفة- رئيس التحرير	اعتماد منصّة إلكترونية
النّهار	العربيّة	مطبوعة سياسيّة	21/07/1933	محليات- عرب وعالم- وفيات- رياضة- العلم والعالم	12	3000	شركة النهار- نبيل بومنصف	www.annahar.com
اللواء	العربيّة	مطبوعة سياسيّة	25/10/1939	سياسة محلية-كل لبنان-اقتصاد- قضائيات- إسلامية-سينما	8	2000	شركة دار اللواء للصحافة والنشر- صلاح سلام	aliwaa.com.lb
الشّرق	العربيّة	مطبوعة سياسيّة	16/03/1926	شؤون محلية- منوعات-اقتصاد ومال-شؤون عربية ودولية	16	1000	عوني خيري الدين كعكي- عوني الكعكي	www.elsharkonline.com
الأخبار	العربيّة	مطبوعة سياسيّة	25/11/1953				شركة اللبنانية العربية للإعلام ش م ل- إبراهيم الأمين	www.al-akhbar.com
الجمهورية	العربيّة	مطبوعة سياسيّة		الجمهورية اليوم-محليات- تقارير- اقتصاد-عربي ودولي-صحة وغذاء-ثقافة وادب-تكنولوجيا- مبوب-تسلية- رياضة	24	2000	شركة دار الجمهورية ش م - خليل أبو انطون	www.aljoumhouria.com
البناء	العربيّة	مطبوعة سياسيّة		سياسة-تتمات- إعلانات- رياضة-تسلية	8	1000	شركة القومية للإعلام -رمزي عبد الخالق	www.al-binaa.com
نداء الوطن	العربيّة	مطبوعة سياسيّة		محليات- مقابلة-اكسترا لايف-اقتصاد- العالم-الرياضة	16	1000	الشركة الحرة للإعلام ش م ل- جورج برباري	www.nidaal-watan.com
الديار	العربيّة	مطبوعة سياسيّة	21/07/1941	سياسة لبنانية- اقتصاد- عربيات-دوليات عربيات- رياضة-تسلية- تتمات	12	2000	شركة النهضة ش م م- دولا بشعلاني	https://addiyar.com

أرارات	الأرمنية	مطبوعة سياسيّة	22/09/1937				شركة ماسيس للصحافة والنشر ش م م- آني صرافيان	www.ararad-daily.com
أزتاك	الأرمنية	مطبوعة سياسيّة	16/02/1953				شركة ازتاك ش م م- ايفا درويشيان	
L’Orient Le Jour	الفرنسيّة	مطبوعة سياسيّة	07/12/1934				شركة الأوريان وشركة لوجور ش م ل ميشال اندريه توما- عبدو شختورة	https://www.lorientlejour.com

نماذج من الصحف



نداء الوطن

كل يوم "4 آب" يا نوّاب العار

ميقاتي... إلى "مسلخ" با

البناء

AL-BINAA

اعتقالات شرطة الاحتلال في الشيخ جراح تحرك واشنطن منعا لت

سباق الكهرباء والعتمة... واستقراء سلوك مصرف لبنان... مؤشران على

التهدئة شرط بري لاستئناف مبادرته... وحردان لحكومة سريعا... وجنب

القبائل الوطنية السورية في حلب لـ «قسد»: إذا لم تخرجوا من منبج سندخلها لطردكم

L'Orient-Le Jour

Assad réveille les vieill tensions au Liban

vendre des dollars 12 000 livres

Bipod 2021 : les corps en ruir

ԱՐԱՐԱՏ

الأخبار

السعودية تهدد «الأخبار»: حان وقتكم

الجمهورية

لا تعيينات قبل الإنتخابات

الهوامش:

1-المطبوعات، موقع مرصد ملكيّة وسائل الإعلام في لبنان، مُتاح على الرّابط: https://leb-anon.mom-rsf.org/ar/media/detail/outlet/al-binaa، الدّخول: 10\3\2021.

2-طلال سلمان، قُضي الأمر: انتهى عصر الصّحافة المكتوبة في لبنان، موقع على الطّريق، 01/10/2018، مُتاح على الرّابط: https://talalsalman.com، الدّخول: 10\3\2021.

المراجع:

1- مقابلة خاصّة مع رئيس تحرير صحيفة ARARAD، Ani Yepremian بتاريخ 5 مارس/آذار 2021.

2- مرصد «ليبانون فايلز» (15 أيار 2012). الداعوق افتتح «معرض مئوية الصحافة الأرمنية في لبنان». مأخوذ بتاريخ 3/6/2021 من موقع :

https://www.lebanonfiles.com/news/375745/

3- DBpedia (2021) . About: Ararad (daily). Retrieved on 6/4/2021 from the site:

https://dbpedia.org/page/Ararad_ (daily)

4- فرحات أحمد (2021). الأرمن اللبنانيّون .. مناصرون دائمون للدولة ومحايدون إيجابيّون بين الطوائف. مأخوذ بتاريخ 2/6/2021 من موقع:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/

5- نعيم هاني (2009). الإعلام الأرمني في لبنان: انقسام غير حاد! مأخوذ بتاريخ 4/6/2021 من موقع:

https://hanibaael.wordpress.com/

6- مقابلة خاصّة مع المدير التنفيذي لصحيفة L’Orient-Le Jour ميشال حلو بتاريخ 23/2/2021.

7- Courrier International. *L’Orient-Le Jour*، retiré du site le 6/1/2021:

https://www.courrierinternational.com/notule-source/l-orient-le-jour

8- OLJ 28(janvier 2021) Par Comité de direction du groupe L’Orient-Le Jour، Au sortir d’une année noire، de nombreuses promesses pour «L’Orient-Le Jour ». Retiré du site le 2/5/2021: https://www.lorientle-

jour.com/article1249737

9- Touma Michel (2014). 100 ans ou presque - Un journal، un pays، une région : des histoires، Editions L’Orient-Le Jour.

10- أبوخليل، أسعد (2012). «النهار»: تاريخ جريدة محتضرة، صحيفة الأخبار، عدد 16 يونيو/حزيران 2012. مأخوذ من الموقع الإلكتروني al-akhbar.com بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 2021.

11- القدس العربي (2020). هل تسللت الإمارات إلى الإعلام اللبناني عبر موقع «النهار العربي»، جريدة القدس العربي الإلكترونية، عدد 15 آب 2020 . مأخوذ من الموقع الإلكتروني alquds.co.uk بتاريخ 8 يونيو/حزيران 2021.

12- النهار)2021(. من نحن، موقع النهار الإلكتروني. مأخوذ من الموقع الإلكتروني www.annahar.com بتاريخ 2 مارس/آذار 2021.

13- النهار) 2021). آخر الأخبار، موقع النهار الإلكتروني، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.annahar.com بتاريخ 2 مارس/آذار 2021.

14- حجار، غسان (2021). مدير تحرير صحيفة النهار، مقابلة شخصية بتاريخ 4 مايو/ أيار 2021.

15- شري، ريما (2016). تراجع التمويل السياسي يخنق الإعلام اللبناني، القدس العربي. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.alquds.co.uk بتاريخ 9 أبريل/نيسان 2021.

16- فرج، عبد الفتاح (2017). الصحف الورقية في العالم العربي...إما التجدد أو الاندثار، الشرق الأوسط، العدد 14237. مأخوذ من الموقع الإلكتروني

https://aawsat.com بتاريخ 14 مارس/آذار 2021.

17- محيو، سعد (2009). الصحافة اللبنانية في مهب ريح المال، الموقع الإلكتروني لإذاعة سويسرا العالمية 25 تشرين الأول. مأخوذ من الموقع الإلكتروني

https://www.swissinfo.ch/ بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2021.

18- وكالة الصحافة الفرنسية (2016). الإعلام اللبناني يواجه أسوأ أزماته في ظل غياب التمويل، رأي، الموقع الإلكتروني لإذاعة سويسرا العالمية، 30 مارس 2016. مأخوذ من الموقع الإلكتروني swissinfo.ch بتاريخ 10 يونيو/حزيران 2021.

19-ويكيبيديا. (2020). النهار (جريدة لبنانية). مأخوذ من الموقع الإلكتروني

https://ar.wikipedia.org/ بتاريخ 2 مارس/آذار 2021.

الصحافة المصرية

الصحافة المصرية

د. سحر مصطفى

أ. ندى محمد

أ. محمد خليل

أ. أحمد سرور

أ. هاله السيد

أ. فتحية صبري

أ. محمد مجدي

مقدمة:

يقوم على تنظيم الصحافة والإعلام في مصر عدد من المجالس والهيئات ممثلة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام. وفيما يتعلق بالصحافة الورقية والإلكترونية، تختص الهيئة الوطنية للصحافة بتنظيم وإدارة المؤسسات الصحافية القومية، ويختص المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بمنح تراخيص إصدار الصحف وإطلاق المواقع الإلكترونية وتنظيم وضبط أداء الإعلام المصري بشكل عام.

وكانت بداية تشكيل هذه الهيئات مع نص دستور 2014 الذي احتوى على ثلاث مواد تقضي بتشكيل الهيئات الإعلامية والصحافية الجديدة. وقد تأسست هذه الهيئات بمقتضى قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام رقم 92 لسنة 2016 الذي صدق عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016 بعد إقراره من مجلس النواب [1]. وفي عام 2018 ألغى القانون رقم 92 لسنة 2016 بإصدار قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام، كما ألغى القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة بعد تصدِّيق الرئيس عبدالفتاح السيسي على

(1) الجريدة الرسمية، العدد الصادر بتاريخ 26/12/2016.

القانون رقم 180 لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام[1] والقانون رقم 179 لسنة 2018 [2] بشأن الهيئة الوطنية للصحافة.

وتضمنت هذه القوانين بعض التعديلات على القانون الأول، منها أنه تم فصل القانون لثلاثة قوانين، أحدها خاص بتنظيم الهيئة الوطنية للصحافة، والآخر خاص بتنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والثالث خاص بالهيئة الوطنية للإعلام. كما تضمن قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المواد الخاصة بحقوق وواجبات الصحفيين، وتنظيم المؤسسات الصحافية والإعلامية في مصر. وتقوم على تنظيم أوضاع الصحافيين وكفالة حقوقهم في مصر نقابة الصحفيين المصرية التي صدر قانون تنظيمها عام 1970 (القانون رقم 76 لسنة 1970) [3].

ووفقًا لتقرير المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بلغ عدد الصحف والمجلات والدوريات الحاصلة على ترخيص صدور خلال عام 2018 [4] نحو 550 مطبوعة، وتنقسم هذه المطبوعات على النحو الآتي:

- 56 مطبوعة مملوكة للمؤسسات الصحافية القومية.
- 32 مطبوعة مملوكة للأحزاب السياسية (غالبيتها توقفت عن الصدور).
- 85 مطبوعة صادرة عن شركات مساهمة.
- 3 مطبوعات صادرة عن أفراد.
- 58 مطبوعة صادرة عن الجامعات والمعاهد التعليمية.
- 9 مطبوعات صادرة عن أندية رياضية.
- 4 مطبوعات صادرة عن الطرق الصوفية.

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد (34) مكرر (ه)، 27/8/2018

(2) الجريدة الرسمية، العدد (34) مكرر(د)، 27/8/2018.

(3) نص القانون رقم (76) لسنة 1970 بشأن تنظيم نقابة الصحافيين، الجريدة الرسمية، 1970-9-17.

(4) المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حالة الإعلام في مصر، التقرير السنوي الأول،2018-2017.

- 6 مطبوعات صادرة عن مجالس شعبية.
- 19 مطبوعة صادرة عن نقابات.
- 4 مطبوعات عن بعض الهيئات القضائية.
- 10 مطبوعات عن اتحادات نوعية.
- 139 مطبوعة صادرة عن جمعيات أهلية منشأة وفقاً للقانون.
- 83 مطبوعة صادر عن هيئات ومصالح حكومية.
- 5 مطبوعات عن الغرف التجارية.
- 16 مطبوعة عن كنائس وطوائف مسيحية.
- 13 مطبوعة عن المحافظات.
- 8 مطبوعات عن بعض الهيئات الدولية.

وتعاني الصحف والمجلات الورقية في مصر من المشاكل التمويلية والمالية والمنافسة من جانب وسائل الإعلام الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. ورغم المحاولات التي تمت، إلا أنها لم تحقق التطوير الملموس في المحتوى، إذ أن سياسات التحرير التي تنتهجها الصحف تنصب على منافسة المواقع الإخبارية الإلكترونية، وهى سياسة خاسرة تحتاج لتعديل حتى تعود الصحف منبرًا للرأي والتحليل الإخباري والانفرادات الصحافية. كما تحتاج إلى تطوير في المطبوعات ذاتها سواء في الشكل أو المضمون لمعالجة ضَعف المحتوى وضَعف المنافسة. وأمام الصحف تحدٍ لزيادة نسبة التأثير في الرأي العام بزيادة الاحترافية، خاصة وأن الصحف الإقليمية لا تزال تفتقر للمعايير ولم تمتد إليها يد التطوير، ويختلط فيها المحتوى بين مصالح أصحابها وإداراتها وبين ضغوط المسؤولين المحليين ومشاكل التمويل. كما أن الصحف الخاصة الصغيرة غير منتظمة في الصدور وتعاني من اختلالات تمويلية كبيرة يلجأ أصحابها إلى أنماط تمويلية غير قانونية ويختلط فيها الإعلام بالإعلان وتطغى عليها مصالح أصحابها. وتحتاج الصحف الحزبية إلى مناقشة أوضاعها الاقتصادية من جانب الدولة، إذ تعاني من اختلالات

ضخمة في هياكلها المالية وتحتاج إلى مساندة لإقالتها من عثرتها، دعمًا لدورها الإعلامي المتميز.[1]

وعلى مستوى المؤسسات القومية، ساعدت التغيرات التشريعية والإدارية التي شهدتها الصحف على تبني مفاهيم وآليات جديدة لتطوير الصحف القومية. وقد تمثلت في إلغاء المجلس الأعلى للصحافة، وإسناد إدارة هذه المؤسسات للهيئة الوطنية للصحافة التي وصفها دستور مصر 2014 في مادته رقم 212 هيئة مستقلة تقوم على إدارة المؤسسات الصحافية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد. ويحدد القانون تشكيل الهيئة ونظام عملها والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها. ويُؤخذ رأي الهيئة في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها، بينما ينظم عملها القانون رقم 179 لسنة 2018.[2]

ومنذ تدشين الهيئة بدأت العمل على خطة لإصلاح وتطوير المؤسسات الصحافية القومية، وتقوم هذه الخطة على محورين رئيسين، الأول: تحديث المؤسسات الصحافية القومية واللحاق بالثورة التكنولوجية الرابعة، إلى جانب التركيز على زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام الاجتماعي، وصولاً لاستعادة دور الإعلام في تشكيل الرأي العام. وكذلك تنظيم سلسلة دورات تدريبية للكوادر الصحافية والإعلامية، لصقل مهاراتهم في المجال التكنولوجي والرقمي، إضافة إلى العمل على تفعيل نظام الإعلانات الرقمية بنماذجها التكنولوجية الحديثة والإعلانات التفاعلية والمتحركة، ودراسة تسويق كنوز المؤسسات الصحافية القومية (الصور النادرة، الوثائق، الأحداث التاريخية، ومقالات كبار الكتاب).

ويقوم المحور الثاني على إعادة الهيكلة والإصلاح المالي والإداري لتلك المؤسسات من خلال الحصر الشامل للأصول وتحديد الأعباء والالتزامات المحملة بها، وتقديم مقترحات لحسن استثمارها، مع اقتراح بإنشاء مشروعات مشتركة بين المؤسسات ولكل مؤسسة على حدة. وكذلك إنشاء صندوق لتمويل

(1) المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حالة الإعلام في مصر 2019، التقرير السنوي الثاني، يناير/كانون الثاني 2020.

(2) دستور مصر 2014، المادة (212).

مشروعات المؤسسات الصحافية يكون رأس ماله من خلال طرح بعض الأصول المملوكة للمؤسسات واستثمارها في المشروعات المقترحة، إضافة إلى دراسة ملف حصر الديون بمختلف أنواعها وتقديم مقترحات لإعادة جدولتها وطرق سدادها.[1]

وفيما يتعلق بالصحف الحزبية التي تصدر منها «الوفد» عن حزب الوفد و«الأهالي» عن حزب التجمع، تدرس هذه الأحزاب إغلاق الصحف الصادرة عنها بسبب ضعف التمويل وارتفاع أسعار مدخلات إنتاج الصحف. كما تسعى نقابة الصحافيين إلى تدشين موقع إلكتروني لصحفيي الصحف الحزبية المتوقفة أعضاء النقابة، وترخيصه وتجهيزه بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتطلبها عملية التحول الرقمي.[2]

أما بالنسبة إلى الصحف الخاصة في مصر، فلكل صحيفة تصدر بشكل منتظم مثل «اليوم السابع»، «المصري اليوم»، «الدستور»، «البوابة» بوابة إلكترونية ومنصات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب الإصدار الورقي، في محاولة لتحقيق التكاملية داخل هذه المؤسسات رغم ما تعانيه من خسائر ومشكلات تمويلية ومشكلات خاصة بالصحافيين العاملين فيها.

ومن خلال إجراء مقابلات متعمقة مع المسؤولين والمحررين في عدد من الصحف اليومية، والاستعانة بنتائج البحوث والدراسات العلمية تم الكشف عن واقع الصحافة المصرية الورقية اليومية.

1- اقتصاديات وإدارة المؤسسات الصحافية للصحف الورقية :

يعد النموذج الاقتصادي ونظام الإدارة الذي تتبناه الصحف المصرية العامل الرئيس الذي يؤثر ويتأثر بالعوامل المرتبطة بعملية الإصدار كافة، ولذلك سيتم تناولها من خلال نقاط عدة كالملكية وتأثيرها على الأداء المهني، مصادر تمويل الصحف (التوزيع والإعلان)، ونمط الإدارة للمؤسسات الصحافية في علاقتها بالعاملين.

---

(1) الهيئة الوطنية للصحافة، خطة إصلاح المؤسسات الصحافية القومية، يناير/كانون الثاني 2020.

(2) نقابة الصحافيين، التقرير السنوي لمجلس النقابة، مارس/آذار 2019.

- **تأثير الملكية على الأداء المهني الصحافي**

أشارت العديد من الاجتهادات الأكاديمية البحثية إلى اختلاف تأثير متغير الملكية على الأداء المهني الصحافي، وذلك تبعًا للجهة المالكة والسياسات التي تمارسها، ففي الصحافة المملوكة للدولة انعكست البيروقراطية الشديدة التي يعاني منها الجهاز الإداري للدولة على الأداء الإعلامي، لاسيما فيما يتعلق بالترقي داخل المؤسسات الصحافية. كما أن عملية اختيار رؤساء تحرير الصحف خضعت إلى معايير أخرى غير المتعارف عليها في مثل هذه الحالات، ما انعكس سلبًا على التقاليد المهنية المعروفة في مختلف صحف العالم. وبدأت خلافات ليس لها علاقة بالعمل المؤسسي تطفو على السطح، منها على سبيل المثال ترتيب كتابة أسماء المحررين ومكان ومساحة نشر التقارير. (1)

كما أن الممارسات الصحافية التي سادت قبل ثورة 2011 أثرت سلبًا على أداء الصحف المملوكة للدولة، إذ كانت أخبار الرئيس السابق واستقبالاته وأحاديثه وخطبه تتصدر العناوين الرئيسة بالصحف الحكومية. كما مارس بعض الصحافيون أدوارًا ليست مطلوبة منهم للتقرب من السلطة، أو تقديم خدمات تحقق لهم صعودًا وظيفيًا داخل المؤسسة الحكومية. (2)

أما في الصحف الخاصة، فكانت المصالح الاقتصادية لرجال الأعمال حاضرة بقوة، فلم يكن مسموحًا فيها مناقشة بعض القضايا التي تمس مصالح مالك الصحيفة، مثل تجارة الأراضي أو تراخيص المحمول. وكانت مصالح ملاك تلك الصحف هي ما تحدد المحتوى التحريري، كذلك لا يوجد فصل بين الملكية والسياسة التحريرية للقنوات الفضائية الخاصة، وهو ما يؤكده رجل الأعمال أحمد بهجت.(3)

وكشفت نتائج المقابلات المتعمقة مع المسؤولين والمحررين في عدد من الصحف القومية والخاصة عن أن النموذج الاقتصادي المتبع في الصحف عينة

---

(1) كريمة كمال عبداللطيف (2018)، متغير الملكية وتأثيره على السياسة التحريرية للصحف المصرية: دراسة على القائم بالاتصال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام والاتصال، مارس/آذار، ص.ص 145-134.

(2) المرجع السابق

(3) تقرير اليونسكو الصادر (يناير/كانون الثاني 2013) بعنوان تقييم كلي: تطوير قطاع الإعلام في جمهورية مصر العربية، متاح على الرابط: http://sitcegypt.org/?p=1132

الدراسة الذي تقوم عليه أسس إدارة تلك المؤسسات الصحافية يقوم على سمات عدة، وهي تتجلى في النقاط التالية:

أ ـ مبدأ فصل رأس المال عن الجانب التحريري

على الرغم من أن هذا هو الشكل المُعلن لعلاقة مدراء مجالس إدارات المؤسسات الصحافية ورؤساء التحرير الذي أكد عليه أغلب من تم إجراء المقابلات المتعمقة معهم من مسؤولي الصحف، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تأثيرات وتوجيهات من جانب مدراء الإدارة على رؤساء التحرير. وذلك ما يتضح جليًا في وجود توجهات لإدارات تلك الصحف بمختلف أنماط ملكيتها على مدراء التحرير لتحسين هوامش الربح ومناقشة توجهات التحرير التي تساعد في دعم الوضع الاقتصادي للصحيفة المطبوعة، وهو ما تم كشفه بشكل ضمني وأحيانًا صريح فيما ذكره رؤساء تحرير الصحف المصرية محل الدراسة.[1]

ب ـ توجيه السياسة التحريرية في ضوء المتغير الاقتصادي

أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة مع مسؤولي الصحف المصرية تأثير المتغير الاقتصادي المرتبط بنسب المبيعات حاليًا على تعديل بعض بنود السياسة التحريرية، لاسيما ما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي والسوق القرائي لها، وهو ما يجعل من العامل الاقتصادي مؤثرًا في قيادة العملية التحريرية، ويعلي من قيمة القارئ في صناعة أجندة النشر اليومي، ويرتبط بذلك تأثير (الترند) على بورصة الأخبار المنشورة يوميًا.[2]

ج- نظام الإدارة الفوقية

تُعد الإدارة الفوقية إحدى ركائز النظم الاقتصادية التي تسير عليها المؤسسات الصحافية المصرية بأشكالها كافة، إذ يتضح تدخل إدارات المؤسسات، بل وسطوتها في إصدار القرارات التي تخص التجهيزات اللوجستية الخاصة بالصحف. وذلك ما أفصحت عنه نتائج المقابلات الميدانية التي تم إجراؤها خلال العام 2021، مثل تحديد عدد المعينين من محرري الجريدة والمنضمين لفئة (محررين تحت

(1) مقابلة مع د. محمود خليل مستشار التحرير في صحيفة ”الوطن“.

(2) المرجع نفسه.

التدريب) من دون مشورة مسؤولي التحرير في بعض الأحيان، ما يعني السير على نظام (الإدارة الفوقية) التي تهبط قراراتها إلى جميع العاملين بالمؤسسة الصحافية من دون أخذ المشورة أو مداولة القرارات وطرحها للنقاش العام، وذلك على اعتبار أنها شؤون مالية تختص بالنواحي الإدارية دون التحريرية. إضافة إلى استئثار مجالس إدارات الصحف الخاصة تحديدًا بإصدار قرارات خفض تكاليف الإصدار، وتأثيراتها على التوجهات التحريرية والإخراجية الفنية لأقسام التحرير من دون طرح تلك القرارات للنقاش العام، منعًا لتأثيرها على الجانب التحريري.(1)

سياسات الصحف الإدارية المعلنة ومدى توافقها مع الواقع

يتنافى ما سبق وأن كشفت عنه نتائج المقابلات مع مسؤولي التحرير في الصحف الخاصة مع ما تعلنه الصحف من سمات نموذجها الاقتصادي والإداري، فعلى سبيل المثال أظهرت المقابلات مع المسؤولين إتباعهم عددًا من القواعد، وهي على النحو التالي: (2)

- الفصل بين الملكية الإدارية لمؤسسة الإصدار وإدارة التحرير، إذ لا تتدخل الإدارة في صلاحيات النشر التحريري أو في ما يجب نشره وما لا يجب من المضمون الصحافي أو مواد الرأي.
- تقديم التوجيهات المساهمة في نجاح التوزيع والإصدار الورقي بما يكفل تحقيق هدف القائمين على إدارة التحرير من استمرار تصدر الجريدة قائمة الصحف الأعلى مبيعًا على نطاق الجمهورية.
- ضرورة العمل على اعتبار أن نجاح الجريدة جماهيريًا هو أكبر ورقة رابحة في استمرار الثبات في الوضع الاقتصادي، وأن المنتج التحريري الجيد هو ما يحتاجه الجمهور ويساهم في تخطي العقبات الاقتصادية التي قد تظهر بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة ومستلزمات النشر.

(1) تم التوصل لتلك النتيجة من خلاصة المقابلات المتعمقة التي تم إجراؤها مع مسؤولي الصحف القومية والحزبية على النحو المبين في جدول دليل المقابلة.

(2) مقابلة مع د. محمود خليل مستشار التحرير في صحيفة "الوطن".

نموذج التكامل بين الإدارة والتحرير من دون الفصل بينهما، واتضح ذلك من خلال نقاط عدة كشفت عنها المقابلات مع مسؤولي الصحف، وهي: [(1)]

- وجود محددات للسياسة التحريرية والتزامها بها وفقًا لتوجهات الإدارة الخاصة بالصحيفة، لاسيما الموقف المُعلن عنه تجاه القضايا والمواقف السياسية.

- تعديل هامش السياسة التحريرية أحيانًا وفقًا لمبدأ أزمة عدم تحقيق الإدارة أرقام التوزيع المعينة التي تعتبرها الإدارة مؤشرًا على أهمية تعديل خطة النشر داخل الأقسام التحريرية والتوجيه بضرورة ذلك.

- تدخل الإدارة بقرارات تخص المُعينين من محرري الصحف المنضمين لفئة محررين تحت التدريب حال ما أدى ذلك إلى زيادة المخصصات المالية الملتزمة تجاه المعينين الجدد.

- إصدار قرارات خفض تكاليف الإصدار وتأثيراتها على التوجيهات التحريرية والإخراجية الفنية لأقسام التحرير.

وتظهر المقابلات مع بعض مسؤولي الصحف الخاصة [(2)] أنهم في بعض الأحيان لا يتبعون سياسة فصل الإدارة عن التحرير، خاصة فيما يتعلق بقرارات شكل وسياسة الإصدار، إذ يظل القرار التحريري مرهوناً بموافقة إدارة المؤسسة الصحافية ورؤيتها الخاصة بعوامل إنجاح الإصدار الورقي، وعدد الصفحات المخصصة للعدد. وذلك وفقًا لعوامل مرتبطة بذلك، مثل الإعلانات المُقرر نشرها ونسبة المبيعات اليومية والأسبوعية والشهرية والربع سنوية، وكذلك فعالية الإصدار الإلكتروني وتحقيقه لمعدلات الإقبال التي تزيد من أرباح المؤسسة الصحافية وتصدرها المشهد التنافسي.

ويشير تقصي الوضع في بعض الصحف الخاصة إلى أنها قامت بتفعيل نظرية فصل الإدارة عن الملكية مثل صحيفة «المصري اليوم»، فمن المعلوم بأن لها

(1) مقابلة مع مسؤولي التحرير في صحيفة الشروق (ا. خالد أبو بكر، مدير التحرير)، وصحيفة الدستور (محمود الشهاوي سكرتير تحرير ود. عيد رحيل مدير قسم الإخراج الفني).

(2) مقابلة مع مسؤولي صحيفة الدستور (محمود الشهاوي سكرتير تحرير، ود. عيد رحيل مدير قسم الإخراج الفني).

مجموعة كبيرة من المساهمين أبرزهم رجل الأعمال الكبير والمعروف صلاح دياب الذي له استثمارات عدة، بعضها في الصحافة.

ويوضح نائب مدير تحرير موقع «المصري اليوم» عبدالفتاح نبيل أن هناك دعم مالي يُقدم للصحيفة من وقت إلى آخر، ولكن ذلك تأثر بالظروف الاقتصادية الناشئة عن جائحة «كورونا»، ولكن بشكل عام لا يوجد أي تدخل في السياسة التحريرية، إذ أن الصحيفة تهتم بتناول كل المشكلات التي يعنى بها الرأي العام المصري من دون تدخل على جميع المستويات ومن منطلق وطني بناء. وعلى الرغم من المشكلات المتعلقة بإدارة الصحيفة مع الدولة والقضاء «مشكلات صلاح دياب»، إلا أنها لم تؤثر على تغطية المحررين الموضوعية من دون تدخل الإدارة المالية.

النموذج القومي: تحديات أخرى داخل النموذج الاقتصادي

تشير المقابلات مع المهنيين العاملين في الصحف القومية عن طبيعة النموذج الاقتصادي إلى تراجع التمويل الحكومي بشدة، إذ لفتت الحكومة انتباه المؤسسات الصحافية القومية مؤخرًا إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل لوجود خسائر كبيرة لديها. وعلى ضوء ذلك، اتجهت بعض المؤسسات إلى اتخاذ خطوات عدة للحد من تكلفة الخسائر الاقتصادية الخاصة بمطبوعاتها، واتخذت تلك الخطوات أشكالًا مختلفة، منها[1]:

1) قفل باب التعيينات للمحررين والصحافيين المتواجدين تحت التدريب.
2) خفض عدد صفحات الصحيفة اليومية أو بقية إصداراتها المطبوعة.
3) البحث عن بعض الجهات الإعلانية التي قد تشكل داعمًا قويًا لمعالجة الخلل في مكاسب المؤسسة المادية.
4) زيادة الاستثمار في الأصول التابعة للمؤسسة القومية.

وعن البند الأكبر من ميزانية أي مؤسسة صحافية (المرتبات)، تشير المقابلات المتعمقة مع مسؤولي الصحف إلى أنها تعاني من تدنٍ كبير منذ سنوات طويلة،

(1) مقابلة مع أ. إيناس يس رئيس قسم الإخراج في مجلة الشباب.

ويرجع ذلك إلى أسباب عدة يمكن إيجازها في التالي:

- تدني أوضاع الصحافة نفسها وتراجع أهميتها، وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب على شراء الصحف.
- تدني مستوى المبيعات للنسخ المطبوعة، ما يترتب عليه تحجيم فكرة زيادة المرتبات.
- الارتباط الوثيق لنجاح الوضع الاقتصادي بالإعلان الذي كان ولا يزال من أهم المصادر الأساسية لدخل الصحف وتمويلها وتدعيم الجانب الاقتصادي الخاص بها.
- تراجع دعم الدولة عن تحمل فاتورة الخسائر الاقتصادية السنوية للمؤسسات الصحافية.

وتكشف المقابلات مع مسؤولي التحرير في الصحف القومية ((1)) مدى أهميتها والدعم الكبير لها من جانب الدولة، ولكن مع تراجع أهمية ودور الصحافة الورقية تراجع أيضًا الدعم المادي المُقدم إليها. وفي محاولة لتوفير النفقات، تم تقليل عدد الصفحات في بعض الصحف مثل «الأهرام اليومي»، كما تم تقليل حجم بعض الإصدارات من 100 إلى 60 صفحة، وخفض عدد الصفحات المطبوعة خاصة بعد أزمة «كورونا».

ويؤكد على ذلك ما اتفقت عليه نتائج الدراسات البحثية الصادرة مؤخرًا [2] التي أوضحت أن أهم التحديات التي تواجه الصحف المطبوعة هو التحدي الاقتصادي المتمثل في ارتفاع أسعار الورق والتجهيزات الإلكترونية. ومن أبرز الأمثلة على تلك التحديات توقف النسخ المطبوعة للصحف القومية المسائية وتحولها إلى الصدور إلكترونيًا في 14 يوليو/تموز 2021، وذلك بسبب اتجاه

(1) تم استخلاص تلك النتائج من واقع المقابلات المتعمقة مع مسؤولي التحرير في الصحف القومية، وهم:
- أ. إيناس يس رئيس قسم الإخراج في مجلة الشباب.
- أ. محمد إبراهيم رئيس القسم الرياضي في صحيفة الجمهورية.
- أ. أسامة السعيد نائب رئيس تحرير صحيفة الأخبار.
- أ. مصطفى البدوي نائب رئيس تحرير صحيفة المساء.

(2) وسيلة وجدي (2015)، مستقبل الصحافة الورقية في ظل تطورات الإعلام الجديد، مجلة آفاق فكرية، العدد 3، ص 93.

الجمهور نحو قراءة الأخبار إلكترونيًا، بدلًا من دفع ثمن النسخ الورقية، ما أدى إلى خفض التوزيع وقلة الإعلانات بسبب توجه المعلنين إلى الإنترنت والمواقع الإلكترونية.[1]

وفي ضوء تلك الأزمات، اتجهت صحيفة «الجمهورية» إلى تقليل عدد صفحاتها، وهو ما يتماشى مع سياسات ترشيد النفقات التي اتجهت إليها المؤسسات القومية، إذ أصبح عدد صفحات الصحف القومية 12 صفحة. [2]

والجدير بالذكر أن قرارات خفض عدد أوراق نسخ الصحف القومية المطبوعة لم يكن صادرًا بتوجيه من إدارات الصحف نفسها أو بمعزل عن مقترحات الهيئة القومية للصحافة التي تدعم بشكل كبير الجانب المالي للصحف القومية، إذ أصبح من الصعب عليها تسديد مرتبات العمالة وغيرها.

ويشير التقرير الصادر مؤخرًا عن شبكة الصحافيين الدوليين إلى أن الصحافة المطبوعة تواجه أزمة، خاصة خلال فترة انتشار جائحة«كورونا» تتمثل في انخفاض إيراداتها، ما دفع بالصحف إلى استهداف الجمهور من خلال الصحافة الرقمية عبر مواقع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي. كما تستحوذ الإعلانات على أكثر من ثلثي الإيرادات في الصحف المطبوعة، بينما تمثل الاشتراكات المدفوعة والتوزيع 15 % فقط من الإيرادات، لكن بعد أزمة "كورونا" اختلفت المعادلة. وبدأت الصحف في التركيز على شرائح جديدة من الجمهور، لتعزيز حصة إيرادات المحتوى الإلكتروني، لتستحوذ بذلك على 40 % من إجمالي إيراداتها. [3]

صحيفة الجمهورية القومية في نموذجها الاقتصادي

تشير المعلومات الخاصة بمطبوعة «الجمهورية» القومية إلى أنها تعتمد في دخلها على التوزيع والإعلانات، ولديها شركة خاصة للتوزيع ومطابع للكتب، ولكنها تعاني من أزمات الديون المستحقة. كما أنها تمتلك أصول وأراضٍ ومبانٍ،

(1) مقابلة مع أ. مصطفى البدوي نائب رئيس تحرير صحيفة المساء.

(2) المرجع نفسه.

(3) تقرير «كوفيد19 يسرّع من وتيرة التحول الرقمي للصحف المطبوعة»، شبكة الصحافيين الدوليين، منشور بتاريخ 15 يناير/كانون الثاني 2020، متاح على الرابط التالي:
https://ijnet.org/ar/story/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF19-%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%91%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-

ولكنها في المجمل تعاني من خسائر.

وعن النموذج الاقتصادي الذي تتبناه، فهو نموذج (توفيق الإدارة مع التحرير)، وفي هذا الشأن أشار المسؤولون فيها إلى أن الصحيفة تتبنى هذا النموذج من أجل توفيق أوضاع الصحف القومية والخروج من أزمات الديون، موضحين بأن تلك السياسة برغم من أنه تم الإعلان عنها، إلا أنه لم يتم تطبيقها بعد حتى موعد إجراء المقابلة. [1]

وتتفق نتائج المقابلات السابقة لمسؤولي الصحف المصرية القومية والخاصة مع نتائج العديد من الدراسات البحثية التي تم إجراؤها حول الجانب الإداري الاقتصادي الخاص بمجتمعات تلك الصحف، إذ أشارت [2] إلى أن الصحف القومية نتيجة تبعيتها للنظام الحاكم قبل الثورة وسيطرته على تعيين رؤساء التحرير والإدارة عبر مجلس الشورى أصابها في البداية ترهل عجز عن متابعة الحدث، ثم تفسخ وصراع ما بين الصحافيين خاصة الشباب ورؤساء التحرير في توجهات السياسة التحريرية.

ووصل الأمر في صحيفة «الأهرام» على سبيل المثال إلى عزل أسامة سرايا رئيس التحرير في مكتبه وتولي مدير التحرير إدارة الجريدة، ما انعكس على المنتج النهائي بالسلب، رغم محاولات الصحيفة استعادة موقعها في الفترة الحالية، ولكن من دون جدوى.

تأثير الإعلان على اقتصاديات الصحف المصرية [3]

انعكس تدهور السوق الإعلاني للصحف الورقية في مصر إلى الحد الذي أثر على اقتصادياتها، إذ ظهر تأثير تفضيل الإعلان على شبكات التواصل الاجتماعي في الحملات الإعلانية الممتدة لأنها تتكرر بتكلفة أقل، على الرغم من أن إعلانات الصحافة الورقية ما زالت تخاطب شريحة من العملاء لا تستخدم الشبكات مثل

(1) مقابلة ا. محمد إبراهيم من صحيفة "الجمهورية".

(2) سهير عثمان (2015)، واقع استخدام المؤسسات الصحافية المصرية لبحوث القارئية، دراسة تطبيقية على عينة من الصحف المصرية، المجلة العلمية لقسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، ص.301.

(1) ياسر محمد سليم (2016)، مستقبل الإعلان في الصحافة الورقية في ظل تنامي الإعلان على شبكات العلام الاجتماعي، رسالة ماجستير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية .ص.4

كبار السن. وهو الأمر ذاته الذي أكدته نتائج الدراسات البحثية [1] التي حذرت من تراجع قوة الإعلانات والمعلنين في المؤسسات الصحافية وتأثيرها على السياسة التحريرية، وذلك لصالح الأهداف الأيدلوجية التي أصبحت ذات أهمية أكبر من الجوانب الاقتصادية.

كما تبين [2] أن أزمة التمويل التي تشهدها صناعة الصحافة التقليدية ترجع في الأساس إلى اعتمادها على النموذج الاقتصادي التقليدي (سوقي القراء والمعلنين) من دون بذل أي جهود لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والضغوط التي تفرضها أسواق المنافسة والبيئة الاتصالية الجديدة، وذلك من خلال تطبيق سياسات التحول، وزيادة التوجه نحو رقمنه النشر، وتبني النماذج الاقتصادية الجديدة القائمة على تعددية السوق، ومداخل اقتصاديات صناعة الخدمات، واقتصاديات المعلومات، والتجارة الإلكترونية والتسويق الشبكي، والاستثمار في مجال التطبيقات وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

وتشير الدراسات إلى أن الصحف الورقية في مصر تواجه تحديات اقتصادية ضخمة في ظل ارتفاع تكلفة الطباعة وأسعار الورق نتيجة تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصري في مواجهة الدولار، إلى جانب عزوف القراء عن شراء الصحف الورقية والاتجاه إلى الصحف الإلكترونية كبديل. وقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 جاء فيه أن هناك انخفاضًا بنسبة 4.14 % في عدد النسخ الموزعة للصحف داخل وخارج مصر. [3]

مبيعات الصحف الورقية : الصندوق الأسود

كشفت المقابلات مع مسؤولي الصحف المصرية بمختلف أنماط ملكيتها عن تراجع نسب مبيعات المطبوعات الورقية بشكل كبير، وذلك رغم المراوغة وعدم

(2) علي جمال علي خليفة (2020)، السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية ذات المنصات المتعددة، دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد19، ص.504.

(3) محرز غالي (2019)، الاتجاهات العالمية الحديثة في بحوث تمويل الصحافة المطبوعة والرقمية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد26، ص89.

(1) مها الأسود (2017)، حرية الإعلام في مصر (أفق للإصلاح)، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ص.33.

المصارحة عن نسب المبيعات المُتحققة بالفعل لكل صحيفة. غير أن حال تلك الإصدارات الورقية الصحافية سواء كانت قومية أو خاصة في تدهور مستمر، وما يُفسر تلك الحالة المتدهورة لنسب المبيعات عدم وجود استراتيجيات للمؤسسات الصحافية تساهم في تحقيق مبيعات أعلى، إضافة إلى تراجع نسب قراء الصحف التي أرجعت نتائج الدراسات سببها إلى عزوف القراء عن شراء النسخة الورقية، نظراً لتوافر البدائل الاتصالية والإعلام الرقمي وارتفاع سعر النسخ المطبوعة.

ووفقاً لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن معدل التوزيع اليومي للصحف الورقية المصرية بلغ 1.4 مليون نسخة عام 2018. ووصل عدد النسخ الموزعة للصحف العامة محلياً وخارجياً وفقاً للتقرير إلى 547.2 مليــون نسخة عـام 2018، مقابل 510.2 ملايين نسخة عام 2017، بزيادة قدرها 7.2 %.

ويشير البعض إلى أن توزيع الصحف المصرية انخفض منذ عام 2010 بنسبة 90 %، فقد كانت توزع مليون و100 مليون نسخة ورقية خلال عام 2010، أما نسبة توزيع الصحف الورقية حاليًا فبلغت 300 ألف نسخة يوميًا [1]. ويرجع التضارب في الأرقام المعلنة عن توزيع الصحف الورقية إلى عدم وجود بيانات أو معلومات رسمية حول أرقام توزيع الصحف، كما أن المؤسسات الصحافية المصرية لا تعلن أرقام توزيعها الحقيقية.

نسب المبيعات وخطة التعامل المؤسسية

تشير المعلومات المتوافرة عن تأثير الضغوط الاقتصادية الخاصة بتعويم الجنية المصري وارتفاع أسعار مستلزمات الطباعة من أحبار وورق وكذلك توزيع نسخ الصحف على قرارات الطبع ونسبة المطبوع من النسخ اليومية والأسبوعية المتعلقة بالإصدارات الورقية، لاسيما المؤسسات الخاصة التي تقوم بطبع نسخها في إحدى المؤسسات القومية «الأهرام»، إذ قامت تلك المؤسسات أيضًا بتغيير بعض البنود المالية المتعاقدة عليها مع مؤسسات الصحف الخاصة؛ وذلك بسبب ضغوط الإنتاج والتكلفة، ما اضطر بالصحف الخاصة إلى إتباع

(2) ضياء راشوان، توزيع الصحف المصرية انخفض بنسبة 90 %، صحيفة «الوطن»، 2019/2/18.

خطوات عدة تمثلت في التالي[1]:

1) وضع خطة لتغطية تكاليف الطبع، بما لا يؤثر على جودة المضمون التحريري.

2) عدم تحريك سعر النسخ بما يؤثر على المبيعات.

3) خفض عدد الصفحات.

4) وضع خطة دورية لتوزيع صفحات التبويب خلال أسبوع النشر في الصحف.

5) خفض عدد الصفحات المطبوعة بالألوان، وتحويلها إلى الأبيض والأسود.

تحريك أسعار المبيعات: التحدي الأخطر للصحف

يشير بعض مسؤولي الصحف إلى أنه رغم رغبتهم في استمرار سياسة دعم تكلفة الإصدار المطبوع من دون تحريك سعر النسخ المطبوعة، إلا أنه مع ارتفاع تكلفة الإنتاج اضطرت المؤسسات الخاصة مثلها مثل بقية المؤسسات الصحافية القومية إلى تقديم طلب بذلك، وهو ما تم اعتماده من المجلس الأعلى للصحافة الذي عمل على تحريك سعر النسخة، إلا أنه مع ارتفاع تكلفة الإنتاج ومستلزمات الطباعة المختلفة اتجهت تلك الصحف إلى خفض عدد الصفحات التي تخصصها للعدد الواحد من 16 إلى 12 صفحة، وقليلاً ما تتجه الصحف إلى زيادة هذا العدد السابق لمستوى 14 صفحة. [2]

ويخلص الحديث مع مسؤولي تحرير الصحف الخاصة ومنها «الشروق» إلى أنها لم تنجح في الحفاظ على مستوى المبيعات من أي تأثير، فأدى الأمر إلى تخبطها ومنافستها على مستوى نسبة زيادة أسعار النسخة الواحدة، إذ تقدمت بعض المؤسسات الصحافية بطلب تحريك سعر النسخ المباعة إلى 3 جنيهات بدلًا من 2 جنيه مثل بقية أسعار النسخ المباعة ورقيًا لبعض الصحف الخاصة اليومية المحلية. [3]

---

(1) مقابلة أ. إيناس يس، مجلة الشباب، صحيفة ''الأهرام''.

(2) مقابلة د. محمود خليل مستشار التحرير في صحيفة ''الوطن''.

(3) المرجع نفسه.

وبالنظر إلى تلك النقطة المتعلقة بنسبة المبيع وتأثيراتها، ومن خلال المقابلات المتعمقة ورغم عدم التصريح بذلك أحيانًا، فإن تأثير نسب المبيعات المنخفضة أدى إلى التالي:

- تقليل استخدام الألوان لطباعة الصفحات الداخلية، فيما عدا الصفحتان الأولى والثالثة، وصفحات الفن والرياضة.
- تناول موضوعات خدمية قدر الإمكان في محاولة لزيادة هامش أرقام التوزيع من أجل زيادة المبيعات.
- خفض تكاليف الطباعة وتعويض ذلك بطلب رفع سعر النسخ المباعة ورقيًا.
- الاتجاه نحو خفض أعداد الصفحات المنشورة يوميًا لتعويض قلة أرقام التوزيع.

وحول نسب بيع النسخ المطبوعة للإصدار الورقي لصحيفة الدستور وتأثيراتها، تبين أن نسبة المبيعات لم تتأثر كثيرًا بعامل تعويم الجنيه وارتفاع تكاليف الإصدار الورقي المطبوع، إلا أن ما يتعلق بزيادة البيع ونسبة المطبوع من الإصدار اليومي يرتبط برؤية الإدارة التحريرية لارتفاع أهمية حدث أو ملف معين مثل انتخابات الرئاسة، فمن ثم يزداد هامش الأرقام المتعلقة بالمطبوع والمباع من النسخ. ولكن نظرًا إلى النقطة المتعلقة بتغطية تكاليف طباعة نسخ الصحيفة، فقد تضطر أحيانًا إلى اتخاذ قرارات عدة تتعلق بعوامل الإنتاج للنسخ المطبوعة، وهي: [1] خفض عدد الصفحات إلى عشر أحيانًا، والتقليل من استخدام الألوان فيها.

نسب المبيعات وتأثيراتها في الصحف القومية

عن نسب المبيعات وتأثيراتها في الصحف القومية، تبين تأثر صحيفة «الأهرام» نتيجة ظهور الصحافة والوسائل الإلكترونية، ومن ثم تراجعت أعداد التوزيع خصوصًا في أوساط الشباب الذين أصبح لا علم لهم عن إصدارات المؤسسات الصحافية [2]

(1) مقابلة مع مسؤولي التحرير في صحيفة "الدستور» ا. محمود الشهاوي ود. عيد رحيل.

(2) مقابلة أ. إيناس يس رئيس قسم الإخراج في مجلة الشباب، مؤسسة الأهرام.

ويرى مسؤولو الصحف القومية أن التراجع الكبير في نسب البيع والتوزيع يقتضي ضرورة البحث عن وسائل جديدة لإنعاش واستعادة قيمة الوسائل الورقية، وكذلك طرق ووسائل جديدة للتحرير، والاتجاه نحو الأشكال الحديثة مثل صحافة البيانات والصحافة الاستقصائية، واختيار الكتاب البارزين الذين يمتلكون مهارات التحليل وإبداء الرأي.

وتتفق النتيجة السابقة التي أفرزتها المقابلة مع دراسات إعلامية [1] أكدت أن صحيفة «الأهرام» تأتي في مقدمة الصحف التي تراجع فيها التوزيع بشكل كبير، ويعود ذلك إلى عدم إشباعها لحاجات الجمهور، خاصة الشباب الجامعي.

كما اتضح مدى تأثر صحيفة «المساء» القومية (2)وبشدة في نسب مبيعاتها؛ وذلك بسبب الصحافة الإلكترونية ووسائل الإعلام الجديدة التي أثرت على الصحافة الورقية وعلى قدر المتابعة والانتشار كذلك؛ لأن الصحيفة تأثرت في المبيعات والتوزيع؛ بسبب تلك الوسائل الجديدة التي تتميز بسمات كثيرة لا توجد في الصحف الورقية مثل الصور المتحركة وخاصية التفاعل المباشر، ومن ثم انعكس ذلك على تراجع قيمة الإعلانات؛ لأن قيمة الإعلان ترتبط بعدد القراء، وهو الأمر الذي أكده المسؤولون فيها.

ولم يختلف الحال في صحيفة «الجمهورية»، إذ كشفت مقابلات المسؤولين فيها عن وجود تراجع ملحوظ في عدد قراء النسخة الورقية، وأن هذه ليست مشكلة الصحيفة وحدها، ولكنها مشكلة جميع الصحف المطبوعة التي تعاني من انخفاض كبير في نسب التوزيع، إذ وصلت نسب المبيعات في أبريل/نيسان 2020 إلى 355 ألف نسخة فقط للصحف الورقية القومية اليومية، وهي نسبة ضعيفة جدًا، خاصة في مقابل زيادة عدد قراء النسخ أو البوابات الإلكترونية للصحف القومية.

إخفاء نسب المبيعات

لم تعلن صحيفة «الأخبار» عبر المقابلة مع مسؤوليها عن نسب المبيعات للمطبوعة الورقية، إذ تم الاكتفاء بالإشارة إلى أن نسبة التوزيع متراجعة جدًا، وأن لا مستقبل

(1) محمود عفيفي (2016)، العوامل المؤثرة في قراءة الصحف المصرية المطبوعة لدى الشباب الجامعي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 7، المجلد 2016، ص 385.

(2) مقابلة أ. مصطفى البدوي نائب رئيس تحرير صحيفة "المساء".

للصحف الورقية، وحتى محاولات تطويرها لا تناسب احتياجات الجمهور.

وتوضح نتائج الدراسات الإعلامية أن الصحف الورقية تمر بأزمة مالية مضاعفة خلال السنوات الأخيرة بسبب انخفاض نسب التوزيع والبيع، وذلك بسبب عزوف أكثر من 50 % من القراء عنها، وعزوف المعلنين الذين يفضلون الإعلان عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، إذ بلغت عائدات الإعلام الرقمي في 2020 حوالي 50 مليار دولار[1]

كما أظهرت الإحصائيات الصادرة مؤخرًا أن الصحافة الإلكترونية هي الأكثر استخدامًا ومقروئية في المؤسسات الحكومية، ما أثر على توزيع الصحف الورقية. كما أن الصحافة الإلكترونية تلبي احتياجات القراء من المعلومات بصورة آنية وتفاعلية، ناهيك عن استخدامها المؤثرات السمعية والبصرية، ما يجعلها أكثر جاذبية مقارنة بنظيرتها الورقية.[2]

وأكدت مؤشرات بحثية التناقص الحاد في أعداد النسخ المباعة للصحف المطبوعة؛ ما أثر على معدلات توزيع الصحف التي شهدت تراجعًا واضحًا في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، منها:

- المشكلات الاقتصادية، فلم تعد القلة القارئة حريصة على شراء الصحف، واكتفت بما تبثه الوسائل الأخرى.

- نسبة الأمية المرتفعة في مصر.

- عدم إدارة الصحف القومية بشكل عملي، وعدم نظرتها للمتلقي باعتباره سيد القرار. [3]

وبناء على ما سبق، تبين أن هناك العديد من الصحف الورقية قد أغلقت بالكامل،

---

(1) تحسين منصور وعبير رحباني (2013)، ميزات الصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على الصحافة الورقية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد2، ص. 193.

(2) سارة هاشم (2019)، الصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية وسط الموظفين، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإعلام، جامعة أفريقيا العالمية، ص.4.

(3) سهير عثمان (2015)، واقع استخدام المؤسسات الصحفية المصرية لبحوث القارئية، دراسة تطبيقية علي عينة من الصحف المصرية، المجلة العلمية لقسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، ص.301.

وأنه تم الاستيعاض عنها بصحف إلكترونية، [1] وأن الخبراء الممارسين والأكاديميين أجمعوا على أن الصحف الورقية المصرية تعاني من أزمة حقيقية وشديدة لم تتعرض لها من قبل «ذلك لأن الصحف الورقية ليس لديها دراسة جدوى، ما جعلها تخسر. وأن الاستثمار في المجال الإعلامي لا يحكمه عوامل استثمارية فقط، بل معظم الوسائل الإعلامية تعمل كأداة دعاية، سواء للدولة أو لرجال الأعمال الذين بدورهم يحاولون فرض وجودهم في المجال السياسي».

وفي محاولة تفسير الوضع الحالي للمبيعات وتدهورها، يرجع بعض الخبراء الممارسون أسباب تدهور توزيع الصحف الورقية إلى الآتي: [2]

ضعف المستوى المهني لإدارة التحرير.

1) تشابه مضامين الصحف الورقية من حيث الموضوعات.

2) غياب الكوادر الصحافية المؤهلة، بسبب ضعف التدريب.

3) الاختيار غير الموفق للقيادات الصحافية.

الإعلام الاجتماعي ومبيعات الصحف الورقية

تذهب التحليلات في مجال البحث عن أسباب انخفاض مبيعات الصحف إلى تدهور توزيع الصحف الورقية، ووجود مصادر بديلة للقراء للحصول على الأخبار كوسائل التواصل الاجتماعي، فقد أدى تغيير آليات التلقي السائدة في المجتمع إلى تراجع الصحف الورقية، وذلك ما أدى إلى لجوء بعض أفراد المجتمع إلى مصادر معلومات بديلة.

وإضافة إلى تلقي المعلومات عبر شاشات التلفزة عوضًا عن المصادر المقروءة عالميًا، وليس على المستوى المحلى فقط، مع وجود تباين بين الدول والمجتمعات في عملية تراجع توزيع الصحف الورقية. وفي المقابل من المرجح أن الصحف

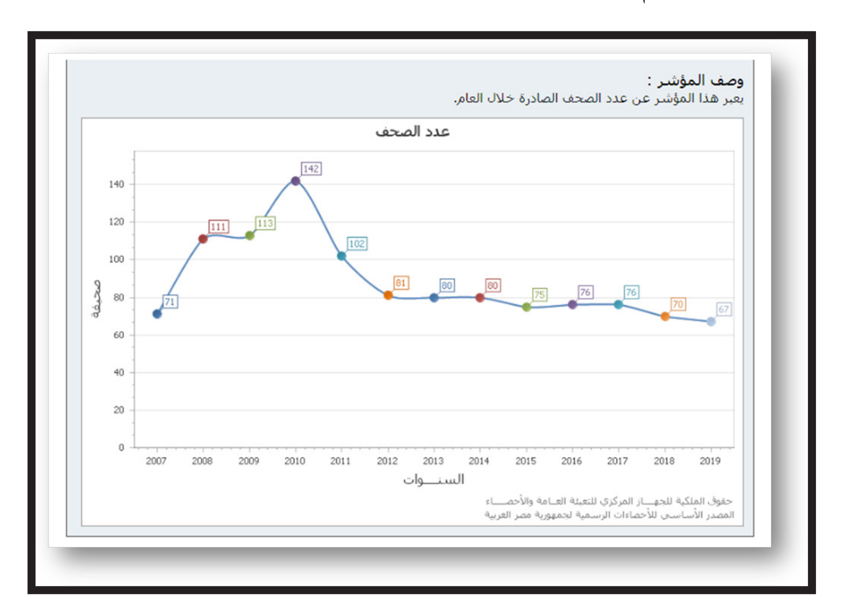
(1) أحمد عبدالكافي عبدالفتاح (2016)، واقع الصحافة الإلكترونية ومستقبل المطبوعة، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، مصر، العدد3، ص.3.

(2) فتحي إبراهيم إسماعيل (2021)، «اتجاهات النخب الصحفية نحو أسباب تدهور الصحافة الورقية المصرية ومقترحات النهوض بها: دراسة ميدانية على عينة من النخبة الصحافية والأكاديمية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الصحافة.

الورقية ستبقى لمدة تتراوح بين 10 و 20 عامًا، ولكنها لن تختفي مرةً واحدة، وذلك بحسب رؤية الخبراء الممارسين.

ويؤكد على خطورة الوضع السابق ما يشير إليه منحنى الانخفاض المتواتر حول أعداد الصحف الصادر سنويًا في مصر الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2019 الذي يظهر وجود انخفاض في أعداد الصحف الورقية بدءًا من عام 2011 حتى عام 2019، إذ انخفضت أعداد الصحف الصادرة محليًا من 142 صحيفة عام 2010 إلى 67 صحيفة ورقية تصدر حاليًا، أي أن الانخفاض في أعداد المؤسسات الصحافية العاملة وصل إلى 53 %، ما يعني أن الصحف الورقية التي أُغلقت بلغ حوالي 75 صحيفة.

وتظهر الإحصائيات الرسمية أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت اندثار عدد كبير من الصحف الورقية، فبينما وصلت في العام 2015 إلى 75 صحيفة، مقارنة بالعام 2014 إذ بلغت 80 صحيفة، وخلال تلك المدة، أي الخمس سنوات الأخيرة، وحتى العام 2021 اختفت 13 صحيفة. (1)



(1) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن أعداد الصحف العامة في مصر 2019، متاح على الرابط التالي: (capmas.gov.eg).

منحنى انخفاض أعداد الصحف الصادرة محليًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

- الصحافيون العاملون. تحدي النموذج الاقتصادي

أنواع الاتصال التنظيمي في المؤسسات الصحافية المصرية (1)

تنبع ضرورة استعراض نموذج الاتصال التنظيمي في الصحف المصرية من اهتمام الإدارة بوصول رسائلها وتعليماتها إلى جميع أفراد التنظيم، إذ تخدم عملية الاتصال المديرين في خلق صلة بينهم وبين زملائهم من المديرين في مستويات الإدارة المختلفة، وبينهم وبين مرؤوسيهم من جهة أخرى، فضلًا عن اتصالهم بالبيئة المحيطة بالتنظيم. وتتم الاتصالات الرسمية في المؤسسات الصحافية المصرية من خلال خطوات السلطة الرسمية وأبعادها، وتأخذ الاتصالات الرسمية ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

1) الاتصال الهابط.

2) الاتصال الصاعد.

3) الاتصال الأفقي.

الاتصال الهابط: تتدفق الأوامر والقرارات والتعليمات في هذا النمط الاتصالي من قمة الهرم الإداري إلى المستويات الدنيا في التنظيم، وغالبًا ما يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ المديرين بسياسة المؤسسة في العمل أو اتجاه الإدارة نحو تحسين الخدمة المقدمة أو تقديم خدمة جديدة وتحديد سياسات العمل وأسلوب التنفيذ، وبدورهم يقوم المديرون بنقل هذه الرسالة إلى رؤساء الأقسام والمشرفين، بحيث تصل في النهاية إلى العاملين.

الاتصال الصاعد: يتم هذا النمط الاتصالي من خلال المرؤوسين في المستويات

(1) : تم الرجوع في هذه الجزئية إلى المصادر التالية:

- سلوى إبراهيم حسن دهمش (2015)، «العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة على القائم بالاتصال في الصحف الإلكترونية المصرية.. دراسة ميدانية»، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، ص. ص 357 – 382.
- محرز غالي (2009)، إدارة المؤسسات الصحافية واقتصادياتها في العالم المعاصر، القاهرة، دار العالم العربي، ص 132.

الدنيا من التنظيم إلى الرؤساء في المستويات الأعلى، أي انه عكس النمط الأول. وهذا النمط يعكس الأوضاع الإنتاجية أو التشغيلية أو الإدارية والتنظيمية السائدة في المستويات الدنيا من التنظيم، ومن ثم فهو يعطي صورة واضحة للرؤساء إذا ما أحسن استخدامه عن سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل، ويشيع هذا النمط من الاتصالات في منظمات الأعمال الديمقراطية.

الاتصال الأفقي: يتم هذا النمط الاتصالي بين مختلف الأفراد أو الإدارات أو الوحدات التي تكون على مستويات تنظيمية واحدة أو متقاربة في الهيكل التنظيمي. ويوفر هذا الاتصال انسياب المعلومات كافة بين مختلف المستويات الإدارية المتشابهة، بما يؤدي إلى التنسيق والتكامل نحو تحقيق أهداف المؤسسة[1].

وحول الجزئية المتعلقة بالطاقة البشرية المُحركة للإصدارات المصرية، كشفت نتائج المقابلات المتعمقة مع مسؤولي المؤسسات الصحافية وبغض النظر عن كونها صحفًا خاصة وأخرى قومية عن حجم الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها المؤسسات، وهو ما دفعها إلى تحريك قوتها البشرية إلى أعداد أقل خلال الفترة الماضية، إذ ارتبط ذلك بمحددات مؤثرة، منها طبيعة الأرباح والخسائر التي تحققها المؤسسة وإصداراتها، وكذلك مدى دفعها باستراتيجيات ناجحة لمضاعفة أرقام التوزيع المتدهورة، فقد كان للمعادلة الاقتصادية بما تجنيه المؤسسة الصحافية من أرباح وخسائر مردودًا محركًا لتلك الجزئية المتعلقة بتعداد الموظفين وتغيراته يومًا عن آخر داخل كل مؤسسة صحافية على حدة، وهو ما أفصحت عنه نتائج المقابلات الميدانية المتعمقة. [2]

وبالنسبة إلى القوة الفعلية المنتظمة للعمل داخل المؤسسة الصحافية، يتضح أن عدد محرري كل صحيفة من الصحف الخاصة يقع في المستوى من 200 حتى 350 صحافيًا عاملاً، وأن تلك الصحف منذ بدء عملها سعت إلى استقطاب وتشغيل إدارات لم تدرجها بعض المؤسسات الصحافية القومية أو الخاصة، وذلك مثل:

(1) محرز حسين غالي، مرجع سابق.

(2) مقابلة مع د. محمود خليل مستشار التحرير لصحيفة "الوطن".

1- إدارة التسويق والتوزيع.

2- إدارة الإعلام الاجتماعي.

3- إدارة المقترحات والشكاوى.

4- إدارة الاستطلاعات والوسائط المتعددة.

ويلفت مسؤولو الصحف الخاصة إلى أن مؤسساتهم تأثرت كثيرًا بالإمكانيات، إضافة إلى تطوير عناصر جديدة من المحررين والأقسام الجديدة، إلا أنها لم تستطع القيام بذلك، ما أدى إلى عدم تطوير بعض الأقسام التحريرية في الصحف بسبب الضغوط الاقتصادية، ما تسبب في تقليل أعداد محرريها من خلال تحديد مستوى معين لهم، وذلك عبر تقديم كشوف إنتاجية مُستقاة من كل محرر، مع الاستغناء عن غير الملتزمين بها. [1]

وحول تأثيرات الوضع الاقتصادي على الأداء الفعلي لرأس قوة العمل، يتضح أن الصحف الخاصة التي قد تضطر بها الظروف في بعض الأحيان إلى تغيير منحنى نسبة التوزيع والنشر إلى الاستغناء عن عدد من محرريها أو تقليص عدد الموظفين التابعين لإدارتي النشر والتوزيع، وهو ما ينطبق على بقية أوضاع المؤسسات الصحافية الخاصة في الغالب الأعم، وهو الأمر الذي يختلف عن وضع المؤسسات الصحافية القومية.

وخلافاً لما سبق، ينفي مسؤولو الصحف إتباعهم سياسة إقصاء المحررين، لاسيما المُعينين، إذ يؤكد بعضهم عدم ظهور أي مشكلات في ذلك طوال فترة إصدار صحفهم وحتى الآن.

والأمر ذاته يظهر داخل أقسام الإخراج والتصوير في الصحف الخاصة، إذ يشير بعض مسؤولي تلك الصحف إلى أن موظفي القسم الفني الإخراجي في صحفهم له عنصر التأثير، خاصة في سرعة انجاز التصميمات الإخراجية، ومن ثم تسعى الصحف إلى استغلال الطاقات البشرية للأقسام في تنفيذ سياسات الإصدار من دون استيعاب أعداد أكبر من اللازم، أو يتم الاستغناء عنها فيما

(1) خلاصة المقابلات التي تم إجراؤها مع مسؤولي التحرير في الصحف الخاصة "الوطن"، "الشروق"، "الدستور"، و"المصري اليوم".

بعد، مع مراعاة إضافة العناصر الجديدة، ولكن بما يناسب الإمكانات المالية للمؤسسة، وبما لا يضيف أعباء أو يسهم في زيادة تكلفة الإصدار وبما لا يتوافق مع إمكانيات الاستمرار في المنافسة داخل سوق الإصدار الصحافي.[1] غير أن استحداث إدارات أخرى داخل الصحف الخاصة خلافًا لتلك المتواجدة في الصحف القومية، مثل أقسام الإعلام الاجتماعي ساعد في زيادة نجاح الإصدار الورقي للصحف، والمساهمة في التواجد داخل السوق الصحافي، لاسيما السوق الإلكتروني.

الصحف القومية: باب الصحافيين المعدم

لا يختلف الحال في الصحف القومية عن نظيرتها الخاصة، ففي صحيفة «الأهرام» أحد أعرق الصحف القومية وأكبرها، يكشف مسؤولوها عن أن الصحف ومنذ فترة كبيرة تصل إلى 20 عامًا أحجمت عن الاتجاه إلى زيادة أعداد الموظفين، ومنعت أي محاولة لفتح باب تعيينات جديدة، وأن معظم من ينضم للنقابة الآن هم فقط عن مؤسسات خاصة. وخلال الفترة الأخيرة بدأ خروج عدد من المتقاعدين في الصحف الخاصة بسبب المعاش، ولا يوجد بديل عنهم، وبالتالي الأعداد لا تزيد من حيث التوظيف.

وتشير المقابلات مع مسؤولي الصحف القومية إلى خضوع كل من موظفي وصحافيي الصحف لقواعد واضحة خاصة بالتعيين والتوظيف من خلال الهيئة الوطنية للصحافة. ويرجع ذلك إلى أن قرارات تعيين وتوظيف الصحافيين في هذه الصحف يتم بناء على قرارات تلك المؤسسات واحتياجاتها الفعلية.[2]

وفي صحيفة «الجمهورية»، يشير بعض رؤساء أقسامها إلى أن عدد صحفيي المؤسسة بكل إصدارتها (الجمهورية، المساء، حريتي البوابات) يصل إلى 1200 صحافي، والإداريين بالمثل 1200 موظف، مشيرين إلى أن هذا العدد كافٍ ويزيد عن احتياج العمل، لكن تم وقف دخول موظفين أو صحافيين جدد، وبالتالي أصبحت عملية التعيين مُقننة جدًا بسبب العدد الكبير، غير أنه في المجمل يوجد

---

(1) مقابلة مع د. عيد رحيل رئيس قسم الإخراج الصحافي بصحيفة ”الدستور“.

(2) مقابلة أ. إيناس يس رئيس قسم الإخراج الصحافي في مجلة الشباب، مؤسسة الأهرام.

توازن بين العدد والمهام. [1] وبالنسبة إلى صحيفة «الأخبار»، فيبلغ عدد موظفيها 4500 موظف على مستوى العمال والإدارة والصحافيين، أما عدد الصحافيين فيصل إلى 1200 صحافي وفقًا لتعداد نقابة الصحافيين الأخير.

وتحذر دراسات عدة مؤخرًا من تفاقم أزمة أعداد محرري الصحف داخل المؤسسات القومية [2]، مشيرة إلى أن أهم المشكلات التي تهدد الصحف الورقية واختفائها من الساحة الإعلامية تتمثل في التالي:

1) تعدد الإدارات وتعاقبها.

2) التعيينات القسرية التي تفرضها جهات معينة على إدارات الصحف.

3) كثرة عدد العاملين في الصحف، وعدم كفاءة الكوادر البشرية وتأهلها للتوافق مع متطلبات العصر الرقمي[3].

2- عدد القراء وتأثيراته على سياسة الإصدار الصحافي:

تشير التقارير إلى الانخفاض المستمر في نسب قراءة الصحف الورقية والإلكترونية، إذ انخفضت نسبة قراءة الصحف الورقية بين الشباب (35-20 سنة) من 44 % إلى 36 %، كما انخفضت في الأجيال مواليد (1962-1946) من 47 % إلى 42 % خلال الفترة من عام 2012 حتى 2014.[4]

ويرى البعض أن السبب في تراجع نسب قراء الصحف في مصر هو عدم قدرتها على التأثير في الرأي العام، وانصراف القراء للمواقع الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار والمعلومات، وبالتالي تفقد الصحافة مبرر وجودها والإنفاق عليها، فالتحول الرقمي أصبح ظاهرة عالمية، يتراجع

(1) مقابلة أ. محمد إبراهيم، رئيس القسم الرياضي في صحيفة الجمهورية.

(2) سهير عثمان (2010)، اتجاهات الجمهور المصري نحو الصحافة المطبوعة، ملتقى الصحافة الإلكترونية: مستقبل وسائل الإعلام في العصر الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.154.

(3) أحمد حسين (2017)، استراتيجيات الإدارة الصحافية في التصدي للتحديات التي تواجه الصحافة المطبوعة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد47، ص.137.

(4) تقرير «قارئية المحتوى الاقتصادي في الصحف المطبوعة»، التقرير الإعلامي السادس، الشبكة العربية لدعم الإعلام، 2015.

معها بشدة نسب قراء الصحف المطبوعة.[1]

وذلك يعني أن توافر البدائل الاتصالية المتمثلة في شبكة الإنترنت والمحطات الفضائية يعد من أهم عوامل تراجع مقروئية الصحف الورقية، خاصة وأن المواقع الإلكترونية متاحة طوال الوقت بخلاف الصحف المحددة بثلاثة طبعات فقط. ويُضاف لذلك سمات القراء أنفسهم وتدني المستويات الاقتصادية، وعدم وجود وقت للقراءة وزيادة أسعار الصحف، في مقابل انخفاض الدخل. ولذلك تسعى الصحف الورقية لإيجاد مكانة لها، والحفاظ على قرائها من خلال البحث في متطلبات القراء، وتحديث أجندة الصحف وفقًا لاهتماماتهم، ومحاولة تقديم مضامين تنافس مضامين الإعلام الاجتماعي.

وعلى الرغم من محاولات الصحف الورقية الإبقاء على القراء، إلا أن المنافسة مع المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي تبقى غير متكافئة، لما تملكه هذه الوسائل من إمكانيات تكنولوجية هائلة، خاصة لكونها مُتاحة طوال الوقت، إضافة إلى سهولة التعرض إليها والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات. ولذلك تسعى المؤسسات الصحافية في مصر لكسب القراء من خلال التركيز على جانبين رئيسين، الأول: تطوير المطبوع الورقي، والثاني: التواجد على شبكة الإنترنت من خلال البوابات الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي.

1- تأثير القراء على السياسة التحريرية للصحف

من خلال استطلاع واقع تأثير القراء على تحديد ملامح شكل الإصدار التحريري الورقي تشير القيادات التحريرية العاملة في الصحافة المصرية، لاسيما الصحف الخاصة إلى أن الصحافة الورقية الخاصة زادت من تأثير متغير (القراء) كمحدد مؤثر في عملية بناء الأجندة التحريرية، وذلك على مستويات عدة تتعلق بالإصدار المنشور، وهي: [2]

- استحداث صفحات ذات تبويب يتعلق بمتطلبات القراء.
- الاتجاه نحو تحديث وتعديل أجندة الأحداث المنشورة وفقًا لبورصة أهميتها

(1) حاتم عبد المنعم، «ما بعد الحداثة والصحف الورقية»، بوابة الأهرام، 2019/12/7.

(2) مقابلة د. محمود خليل مستشار التحرير في صحيفة "الوطن".

لدى الجماهير.

- تعديل الترتيب داخل الصفحات وفقًا لمدى أولوية الموضوعات المطروحة لدى القراء.

وذلك يعنى أن أجندة اهتمامات الصحف الخاصة التحريرية تتحدد وفقًا لاهتمامات القراء وتفضيلاتهم، سعياً منها لكسب عدد أكبر من القراء والمتابعين. وعليه، يتضح أن الصحف المصرية الخاصة تتأثر في أجندتها اليومية التحريرية وكذلك الفنية بالقراء من خلال توجيه القيادة التحريرية والأقسام التحريرية الفرعية (أخبار، تحقيقات، تقارير، الأبواب الخدمية، الحوادث، الرياضة، الاقتصاد) إلى إعداد موضوعات تمس أجندة الاهتمامات المتصدرة على منصات الإعلام الاجتماعي، باعتبارها النافذة المؤثرة في توجيه دفه القيادة التحريرية قبل إصدار نسخ الطبع الأولى والثانية.

ويُدلل مدى تأثير الجمهور على اتجاهات الأجندة التحريرية للصحف المصرية، رفع عدد من الصحف الخاصة الحالية شعارات خاصة بكل منها تحوي كلمة الجمهور بشكل أو بآخر، فعلى سبيل المثال رفعت صحيفة «الوطن» شعارًا لها منذ انطلاقها عام 2012 وفي نسخة عددها الأول (يوليو/تموز 2012) هو (الوطن.. قوته في ناسه)، وهذا الشعار كان محركًا لصياغة تأثيرات وشكل وطبيعة فكرة الإصدار، وذلك من خلال عدد من النقاط التي تمثلت في التالي: [1]

1- تحديد صفحات تحريرية متغيرة التبويب باستمرار، بما يتواكب مع الأحداث المهمة من دون تثبيت تبويب كل صفحات الصحيفة.

2- الاستمرار على نهج تصدر أخبار الشارع المصري على واجهة العناوين الرئيسة في واجهة الصفحة الأولى.

3- الاهتمام بسياسة إلقاء الضوء على رأي الجمهور واستخدام الصحيفة كمنصة للتعبير عن رأي المواطنين والمسؤولين معًا.

وتهدف الصحف الخاصة المصرية إلى تعزيز مكانة وتأثير الجمهور والتعبير

(1) مقابلة مع د. محمود خليل مستشار تحرير صحيفة ''الوطن''.

عن آرائهم، وهو ما دفع بها إلى الاهتمام بالجانب الاستقصائي والاستطلاعي من خلال مواقعها الإلكترونية سواء تعلق ذلك بالقضايا المعيشية أو مختلف الشؤون الداخلية والخارجية. ومازالت الصحف تحاول خلق قاعدة من القراء لنسخها المطبوعة وموقعها الإلكتروني، والاحتفاظ بقرائها واستقطاب المزيد منهم لتوسعة القاعدة الجماهيرية لها.

2- الانخفاض المستمر في أعداد القراء

تشير جميع التحليلات المهنية خاصة من كبار الصحافيين المصريين والمخضرمين إلى أن الصحافة الورقية تشهد حاليًا انخفاضًا مطردًا في أعداد القراء للصحف الورقية، إذ أن 65 % من أبناء الشعب المصري تقل أعمارهم عن الثلاثين عامًا، وهذا ما عزز رؤية بعض الممارسين بشأن ضرورة التحول إلى الصحافة الإلكترونية، إذ تستقطب قطاعًا كبيرًا من الجمهور عبر شبكة الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. [1]

ويرى الخبراء أن أبرز التحديات التي تواجه الصحف الورقية في مصر تتمثل في التالي:

- مواكبة الأحداث.
- التكلفة التي تنشأ عن استهلاك خامات الطباعة مثل الورق والأحبار والماكينة، إذ لا يمكن الاستمرار في إصدار صحيفة ورقية تتجاوز تكلفتها العائد منها إلى حد كبير. كما أن الصحافة الآن تعمل على مدار الساعة، فليست هناك جدوى من وجود صحيفة صباحية وأخرى مسائية، لأن الإصدارات الإلكترونية تعمل 24 ساعة وتنشر الخبر فور وقوعه.
- الإيقاع السريع لوسائل التواصل الاجتماعي التي تبدأ في نشر الخبر أحيانًا وهو لا يزال في مراحل مبكرة جدًا من تطوراته.

(1) محمد حبوشه، «عندما أصبحت الصحافة الورقية عبئًا على الجميع»، "اليوم السابع"، 30 يوليو/تموز 2021، متاح على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2021/7/30/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-

- افتقار المطبوعات القدرة على التأثير في قطاعات كبيرة من المتلقين كما هو الحال في بعض الإصدارات الإلكترونية.

ويؤكد على ما سبق نائب رئيس القسم السياسي بصحيفة «المصري اليوم» محمد الغريب، إذ أفصح عن تراجع نسبة القراءة للصحيفة في الآونة الأخيرة مقارنة بالأرقام التي حققها الإصدار منذ انطلاقه عام 2005، مرجحًا بأن ذلك حال كل المؤسسات الصحافية، ومؤكدًا أن التراجع لم يغير من أسلوب الصحيفة التحريري سواء لمواكبة التطور أو للحفاظ على عدد القراء، إلا في حدود ضيقة[1]

وينفي الغريب اتجاه المؤسسة الصحافية إلى أخبار «الترند» من أجل زيادة أرقام المبيعات والقراء، موضحًا أن هذه النوعية من الأخبار تظهر في الموقع الإلكتروني للصحيفة فقط، وأن التغطيات الصحافية هي نفس التغطية التقليدية قديمًا، مع الاتجاه نحو التغطية المتعمقة لتقليل مشكلة الدورية.[2]

وتكشف اللقاءات المتعمقة مع مسؤولي صحيفة «المصري اليوم» - باعتبارها أقدم نماذج الصحف الخاصة التي تم مقابلة قياداتها التحريرية - عن اتجاه المؤسسة إلى تخفيض أعداد النسخ المطبوعة، وذلك بسبب المشكلات الاقتصادية وعوامل أخرى تتعلق بأحوال المهنة حاليًا، من حيث سقف الحريات المنخفض أو تراجع مقروئية الصحافة بشكل عام، إضافة إلى اتجاه القراء للاعتماد على الموقع الإلكتروني للصحيفة وصفحتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

الصحافة القومية والواقع المتردي

لا يختلف الواقع الحالي للصحف القومية من تردي أعداد القراء وتناقص أعدادها المطبوعة عن واقع الصحف الخاصة، إذ يوضح مسؤولو الإدارة التحريرية في الصحف القومية بأن هناك انخفاضًا ملحوظًا في عدد القراء، وهو ما أدى إلى خفض النسخ المطبوعة للصحيفة والمؤسسة ككل. وفي السياق نفسه، يوضح الكاتب الصحافي العراقي «جودت هوشيار» أن الصحافة الورقية، لاسيما القومية شهدت خلال السنوات الأخيرة أزمة حقيقية أخذت تتفاقم من سنة

(1) مقابلة أ. محمد الغريب نائب رئيس القسم السياسي في صحيفة ''المصري اليوم''.

(2) المرجع نفسه.

إلى أخرى نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الإنترنت. وتتمثل هذه الأزمة في عزوف الكثير من القراء عن اقتناء أو مطالعة الصحف الورقية، ونشوء جيل جديد لم يعد يتعامل مع الورق، وتغيّر أنماط الاهتمام والقراءة لدى مجتمع المعرفة، وشيوع ثقافة الحصول المجاني على المعلومة. كل هذا أدى إلى التراجع المتواصل لمبيعات الصحف الورقية وانخفاض عائداتها من الإعلانات التي تتحرك بسرعة صوب الإنترنت. [1]

ويؤكد ذلك تراجع سوق القراء من ناحية إقبال الشباب وخضوعه لتدهور مستمر بحسب قيادات التحرير في الصحف القومية، إذ أصبح الجهاز المحمول المؤثر القوي خاصة لدى الأجيال الجديدة التي تختار المحتوى المطلوب، وما تريد أن تتعرض إليه في أي وقت وأي مكان. إضافة إلى أن الإعلام الاجتماعي أتاح التفاعل المباشر مع أي محتوى يتم عرضه، ويبقي فقط كبار السن ومن هم متعودون على حمل الصحيفة الورقية وقراءتها، وهي ظاهرة أصبحت عالمية بحسب رؤى الممارسين.

ويتوافق ما تم رصده من لقاء قيادات الصحف القومية مع نتائج الدراسات الأكاديمية [2] التي رصدت العوامل المؤثرة في قراءة الشباب الجامعي للصحف المطبوعة التي تصدر من أماكن بعيدة عن مكان معيشتهم أو عملهم، وتحليل تلك العوامل وعلاقتها بالوسائل الجماهيرية الأخرى كالصحف الإلكترونية المصرية التي تصدر من الداخل ونظائرها الورقية، أو التي تهتم بالشأن المصري وتصدر من الخارج سواء الورقية والإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي أو الصحف الإلكترونية التي ليس لها نظيرًا مطبوعًا أو الإذاعة أو التلفزيون؛ وتفسير تلك العلاقة للوقوف على أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في قراءة الشباب الجامعي والاهتمام بمتابعة الصحف الورقية، إذ أوضحت تلك النتائج انخفاض نسب القراء وانخفاض مستوى القراءة للصحف المطبوعة، وذلك بسبب ظهور وسائل إعلامية جديدة.

(1) مقابلة أ. إيناس يس رئيس قسم الإخراج في مجلة الشباب، مؤسسة الأهرام.

(2) محمود عفيفي (2016)، العوامل المؤثرة في قراءة الصحف المصرية المطبوعة لدى الشباب الجامعي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 7 ، المجلد 2016، ص 343 .

وتوضح الدراسات المتعلقة بتطور أعداد القراء [1] وتأثيراتها على سياسات الإدارات الصحافية أن الأغلبية الساحقة من القراء الحاليين هم من فئة الشباب الذين يستخدمون الإنترنت في حياتهم العلمية لإعداد البحوث والدراسات، والحصول على المعلومات والأخبار، ومتابعة الأحداث المحلية والعالمية، وتحميل الكتب والمجلات والمقالات العلمية، إضافة إلى التعلم والتثقيف والترفيه والتسلية، إذ يقبلون بشكل كبير على مواقع الصحف الإلكترونية؛ لأنها تعد بديلًا عن الصحف الورقية، كما أنها لا تكلف الكثير من الجهد والمال والوقت. كما أن هذه الصحف أصبحت لها مواقع كثيرة، فمنها ما هو نسخة طبق الأصل للمطبوع، وهناك من لا تملك مطبوعًا لها، وإنما توجد فقط عبر شبكة المعلومات، ولكون هذه تصدر قبل النسخ المطبوعة يزيد الإقبال عليها من قبل النخب الجامعية.

وبحسب مؤشرات السوق الصحافي فإن من أسباب عزوف الشباب عن قراءة الصحف الورقية الاتجاه إلى الإعلام الجديد وتقنيات المعلومات، حيث سهولة الوصول للمعلومات عبر الإنترنت، وأن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت مصدرًا مهمًا للأخبار[2]. وتنبه المؤشرات المهنية إلى أن تراجع أعداد قراء الصحف الورقية يعود إلى انخفاض معدلات مصداقيتها، وتراجع مكانة المضامين المتخصصة ذات الطبيعة الجادة لتبرز المضامين الترفيهية. ومع انطلاق منصات النشر الإلكتروني بما تحمله من مضامين مدفوعة وتحالفات واشتراكات وشبكات إعلانية رقمية، وابتكار خدمات جديدة تستهدف قطاعات محددة، يزداد واقع الصحافة الورقية في مصر تأزمًا[3].

سياسات الصحف لاستعادة القراء

تتبنى الصحف عددًا من السياسات لاستعادة القراء وزيادة أعدادهم من خلال

(1) سميحة قريشي (2015)، مقروئية الصحف لدى الأستاذ الجامعي بين الصحف الورقية ونسختها الإلكترونية .. أساتذة جامعة ورقلة نموذجًا .. دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم الإعلام والاتصال، الرابط:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/9698 .

(2) أحمد حسين (2017)، استراتيجيات الإدارة الصحفية في التصدي للتحديات التي تواجه الصحافة المطبوعة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد47، ص.137.

(3) أمل السيد أحمد متولي دراز (2017)، الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة المتخصصة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 19. ص.5.

التركيز على اهتمامات وتفضيلات القراء في ترتيب أجندتها التحريرية، إضافة إلى تقديم التغطيات المتعمقة التي قد تكون غير متاحة في البوابات الإخبارية، والاعتماد على الاشتراكات كوسيلة لجذب القراء للاعتماد الدوري والمستمر على قراءة الصحيفة.

وفي هذا الصدد، اتجهت المؤسسات الصحافية -لاسيما القومية- إلى تطوير إصداراتها المطبوعة عبر الاشتراكات، وتفعيل ذلك من خلال التعاون مع وزارات الدولة والاتفاق معها على تغطية كل ما يخصها مقابل شراء عدد محدد من مطبوعات المؤسسة شهريًا، وهكذا مع عدد من المؤسسات، وهو ما أثر بشكل كبير على حدوث طفرة في الفترة الأخيرة.

وعلى الجانب الآخر، تنحو البوابات الإلكترونية للصحف القومية إلى إتاحة قراءة النسخ المطبوعة للصحف بصيغة (pdf)، والاتجاه نحو تنفيذ مقترح تشفير المطبوعات المُتاحة إلكترونيًا وتوفيرها من خلال اشتراك منخفض الثمن للمصريين المقيمين في الخارج، نظرًا لرغبتهم الدائمة في متابعة الأخبار المحلية، ما يسهم في تحقيق دخل مادي، إضافة إلى زيادة أعداد القراء.

وللخروج من مأزق عزوف الجماهير، اتجهت بعض الصحف الورقية إلى التخلي عن سياسة (تجميد التبويب)، بمعنى تثبيت تبويب الصحيفة بمحتوى ثابت في النشر يوميًا أو أسبوعيًا، والاهتمام بتخصيص صفحات للمواطنين ثابتة للتعبير عنهم بلغتهم، وهو ما حدث بالفعل في الصفحة الأخيرة لبعض الصحف، ومنها صحيفة «الوطن» عبر عرض موضوعات ومواد رأي تخص المواطنين، وتخصيص جزء من بريد القراء للمواد الخدمية التي تعبر عن طبيعة نفعية للقارئ من خلال طرح مشكلاته في نطاق واقعه المعيشي.

3- الرهانات السياسية (العلاقة بين الصحافة والسلطة):

تُوصف العلاقة بين النظامين السياسي والصحافي بأنها ذات تأثير متبادل، لكن حجم التأثير يختلف بين الطرفين وفق طبيعة العلاقة بينهما وشكل النظام السياسي ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بها، ودرجة الحرية المُتاحة للإعلام في معالجة

القضايا السياسية والاجتماعية، ودرجة استجابة النظام السياسي لملاحظات وسائل الإعلام وآرائها تجاه تلك القضايا وتجاه الأداء الحكومي، إذ تعد وسائل الإعلام قنوات اتصال فعالة بين النخب السياسية الحاكمة والرأي العام[1] .

ومنذ نشأة الصحافة حتى وقتنا الحاضر، نجد أنها تمثل إشكالية ذات حضور دائم للسلطة السياسية- بوصفها وسيلة اتصال جماهيري-، ما أجبر السلطة على التعامل معها في مختلف دول العالم بدرجة كبيرة من الحذر، بوصفها الوسيلة الإعلامية القادرة على دعم بقاء هذه السلطة أو المساهمة في انهيارها. ولذلك تُعد علاقة الصحافة بالسلطة السياسية (الحكومات) مقدمة ونتيجة في الوقت ذاته للحديث عن حرية الصحافة، إذ يُنظر إلى هذه العلاقة في مختلف الأنظمة السياسية والإعلامية على أنها محدد رئيس من محددات حرية الصحافة.[2]

ويظهر ملامح التأثير الذي يمكن أن تحدثه السلطة السياسية على الصحافة تبعاً لنظام الحكم، إذ تتيح النظم الديمقراطية مزيدًا من الحرية الإعلامية ولا تفرض سيطرتها على الصحافة، بينما تسيطر النظم غير الديمقراطية على الصحافة وتوجهها حسب رؤيتها، وتفرض عليها عدم الخروج على المسار الذي رسمته الحكومة، وهو ما ينعكس سلباً على توجهات القراء وترتيب أولويات القضايا لديهم[3]

وبناء على ما سبق، تبرز الحاجة إلى ضبط وسائل الإعلام نظراً للدور الأساس الذي تضطلع به في المجتمع وبشكل خاص في الأنظمة الديمقراطية، لأن الجمهور يعتمد عليها في الإطلاع على الأحداث وفهمها. كما تعمل هذه الوسائل على تشكيل الرأي العام الذي هو مصدر السلطات في النظام الديمقراطي، ولكن حين تصبح وسائل الإعلام في حالة تبعية، فإنها تفقد دورها كسلطة رابعة تراقب

(1) هنادي محمد السعيد ووداد حسين محمدي، إشكاليات العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في إطار قانون تنظيم الصحافة رقم 180. لسنة 2018 واتجاهات الصحافيين نحوها، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، العدد 12، يونيو/حزيران 2020، ص 203.

(2) حسني محمد نصر، الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، 2011، ص 55 .

(3) الزهراني، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 38، العدد 445، مارس/آذار 2016، ص 166 .

السلطات الأخرى.[1]

وتؤكد نتائج المقابلات الميداني أن الرهان السياسي للصحف المصرية على اختلاف أنماط ملكيتها يرتكز على دعم خطط الدولة وجهودها الإصلاحية، ودعم النظام السياسي في إطار «رؤية مصر..2030». ويفسر البعض انخفاض سقف الحريات في مصر بأن الوضع الحالي لا يسمح بالمشاحنات، وأن المضامين المُعارضة يجب أن تكون هادفة، بما يخدم خطط الإصلاح، فضلاً عن ضرورة إلقاء الضوء على القضايا التي تحتاج لتدخل النظام السياسي لحلها. ويتفق ذلك مع الإستراتيجية التي أعدها المجلس الأعلى للإعلام حول دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة لمصر 2030 من أجل تحقيق الأهداف التنموية، بما يتماشى مع البرامج الزمنية للدولة التي شملت مجموعة من الأمور، أبرزها التالي: [2]

1) العمل على تقديم إعلام هادف يحقق طموحات الدولة بالدرجة الأولى ويدفع المواطن للمشاركة في التنمية من خلال الشفافية في شرح التحديات التي تمر بها البلاد لمواجهة الإعلام المعادي ومحاولة التشكيك في أهداف الدولة.

2) تقديم تغطيات على مستوى جيد لقضايا مصر الدولية ذات البعد القومي إلى جانب القضايا المحلية حتى لا يلجأ المواطنون لاستقبال هذه الأخبار من قنوات دولية ذات أجندات مختلفة بعضها مُعادٍ لمصر.

إلى ذلك، هناك تأثير كبير أحدثه المحدد السياسي على قرارات النشر في الصحف وعلى الأداء المهني للصحافيين، وتتمثل محددات العلاقة بين النظام السياسي والصحف ورهاناتها السياسة في النقاط التالية:

تأثير العوامل السياسية على السياسات التحريرية والأداء الصحافي

تتأثر الصحف بالرهانات السياسية فيما يتعلق بسياسة الإصدار التحريرية الثابتة والمعلنة، ولكنها لا تؤثر على الأهداف التحريرية التي لا تتغير باختلاف الأنظمة

(1) ليلي فيلالي، الضبط الإعلامي في الدول الديمقراطية: سلطة خامسة في مواجهة السلطة الرابعة، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32، العدد الثاني، ديسمبر/كانون الأول 2018، ص 433 .

(2) المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، التقرير السنوي الثالث، نشاط المجلس 2020، مارس/آذار 2021.

السياسية، وهي «إعلاء مصلحة القارئ والمواطن وقضايا الشأن القومي» من دون أي مصالح أو موائمات سياسية بين الصحيفة والنظام السياسي.

وما يبرهن على ذلك اتخاذ بعض الصحف موقفاً معارضاً لقرارات الرئيس السابق محمد حسني مبارك من خلال نشر عناوين رئيسة معارضة للنظام، ومعارضة النظام الحاكم في عهد الرئيس السابق محمد مرسي من خلال المضامين الصحافية، ومساندة الصحف للدولة في القضايا القومية، مثل الهجوم الذي مارسته الصحف ضد تركيا قبل إعلان التوافق بين الدولتين في مارس/آذار 2021، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين نظامي أردوغان والسيسي، إذ عدلت الصحف من موقفها السياسي. وذلك ما يؤكد على تبني العديد من الصحف لنفس نهج النظام السياسي الداخلي والخارجي، وتوظيف الصحافة لأجل مصلحة الدولة المصرية ومعاداة من يعاديها.[1]

وهو ما يتفق مع دراسة مجدي الداغر (2021)[2] التي سعت إلى الكشف عن نوع الخطاب الإعلامي الذي اعتمدت عليه المعالجة الصحافية للعمليات العسكرية للقوات المسلحة المصرية ضد التنظيمات الإرهابية في سيناء، وأظهرت النتائج أن القضايا القومية ودعم مصر في مواجهة الإرهاب في مقدمة أولويات الصحافة المصرية.

ويختلف بعض الصحافيون مع تلك الرؤية، لأن الأمر لا يقتصر على دعم سياسات الدولة، ولكن المحدد الأول للسياسة التحريرية ألا تخبط في الدولة، أو أن يتسبب ذلك في رفع قضية على الصحيفة، وبالتالي لكل صحافي سقف حرية وخط أحمر في تناول موضوعاته، وهذا الخط لا يرتبط بالملف السياسي فقط، بل بأي ملف يخص الدولة بشكل مباشر.[3] وتتحكم السياسة العامة للدولة في السياسة التحريرية للصحف، وفي العمل الصحافي بشكل عام من خلال تحديد ما يمكن وما لا يمكن نشره داخل الصحيفة، بما يدعم قضايا الوطن، وذلك من دون أي

(1) مقابلة مع محمود الشهاوى سكرتير تحرير صحيفة «الدستور».

(2) مجدي الداغر، أطر المعالجة الصحافية للعمليات العسكرية للقوات المسلحة المصرية ضد التنظيمات الإرهابية في سيناء «العملية الشاملة 2018 نموذجاً»، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 21، يناير/كانون الثاني- يونيو/حزيران 2021، ص ص 165- 240.

(3) مقابلة مع هايدى حمدي صحافية بصحيفة «الدستور».

توجيه سياسي مباشر للصحف.[1]

ويشير مستشار التحرير السابق لصحيفة «الوطن» د. محمود خليل ومدير تحرير صحيفة «الشروق» أ. خالد أبوبكر إلى أن المواقف السياسية للدولة تؤثر على الأجندة التحريرية للصحف ومواقفها المُعلنة تجاه الأحداث، والدليل على تأثير المتغير السياسي على المعالجات الصحافية في الفترة الأخيرة هو معالجة القضايا المتعلقة بالشأنين التركي والقطري، وتغيير لغة الأسلوب والمعالجة الإخبارية التي تحولت من المضامين السلبية تجاههم إلى لغة أكثر إيجابية، خاصة بعد التقارب المصري ـ التركي الذي حدث مؤخرًا، وعدم نشر المواد الصحافية التي تهاجم الشأن الداخلي لكلا الدولتين.

ويتفق ذلك مع دراسة مها علاء الدين (2014) [2] التي أشارت إلى أن العوامل السياسية جاءت في مقدمة العوامل التي من شأنها التأثير على أداء الصحافيين بنسبة 87.3 %، تليها العوامل المهنية بنسبة 75.7 %، ثم الاقتصادية بنسبة 56.7 %. وكذلك مع دراسة سلمى إبراهيم (2011) [3] التي خلصت إلى أن الضغوط الخاصة بمدى ديمقراطية النظام وقبوله لحرية الرأي والتعبير أدت إلى عدم قدرة الكاتب صلاح الدين حافظ في أحيان كثيرة على نشر مقالات بصحيفة «الأهرام»، ما دفعه إلى نشر مقالاته بمواقع الإنترنت وصحف الأسبوع والعربي الناصري. كما أدت مثل هذه الضغوط إلى عدم حصول الكاتب على حقه في التدرج الوظيفي الطبيعي بالنسبة له في أن يصبح رئيساً لتحرير مؤسسة الأهرام.

حرية الصحافة وحدود المعارضة المسموح بها للصحف

هناك علاقة طردية بين الرواج في السياسة والرواج للصحافة، فالتراجع في السياسة فيه تراجع للصحافة، وكلما زادت مساحة الحرية تزدهر الصحافة، ويكون هناك قدرة على عرض القضايا وتقديم الحلول، وهو ما يعود بشكل إيجابي على

(1) مقابلة مع مصطفي بدوي نائب رئيس تحرير صحيفة ”المساء“.

(2) مها علاء الدين أحمد، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال بالمؤسسات الصحافية في مصر: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2014.

(3) سلمى إبراهيم محمد، تطور معالجة قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في الخطاب الصحافي للكاتب صلاح الدين حافظ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011.

النظام السياسي. وكلما كان القائم على السياسة متفهمًا لدور الصحافة ازدهرت، فالصحافة حرية.[1] وتنتهج بعض الصحف مثل صحيفة «الفجر» انتقاد أداء الحكومات والمسؤولين، وتعكف على نشر قضايا الفساد والاستيلاء والكسب غير المشروع، أي أنه لازالت توجد مساحة للنقد والمعارضة لأداء المسؤولين، وإن قلت هذه المساحة مؤخراً بالمقارنة مع الإيجابيات التي تحرص على رصدها ونشرها بصفة مستمرة.[2]

وعلى الرغم من ذلك، يرى البعض أن الصحافيين أصبحوا مجرد مراسلين يعملون على نقل الأخبار، معتمدين على البيانات والقص واللزق، ليس في السياسة فقط، إنما في كل المجالات.[3] وفي الوقت الحالي لا توجد تعددية، فالجوانب الأمنية هي الطاغية وكذلك التعصبات، بينما تحتاج الصحافة إلى رفع سقف الحريات، وتحقيق نوع من التوازن في التغطيات، وعدم تغييب بعض القضايا، حتى لا يضطر الجمهور للجوء إلى صحف خارجية للحصول على المعلومات منها.

ويعرض نائب رئيس تحرير القسم السياسي بصحيفة «المصري» محمد الغريب رؤية إيجابية تنفي وجود توجيهات بتجنب زوايا معينة في المعالجة، ولكن إذا ارتأت إدارة التحرير أن المحرر تخطى سقفًا معينًا تُعيد له الموضوع، وإذا كان العمل أو التغطية مهنية ومتكاملة وتتناول كل الجوانب وبها معلومات مهنية صحيحة ومُوثقة، حتى وإن كانت تُغضب البعض، فإن المؤسسة تدعمه، فتغطية شؤون البرلمان على سبيل المثال سقفها مفتوح. أما المحظورات، فتتعلق بالشؤون العسكرية والأخلاقية، مثل العنصرية أو الحض على العنف.

وعلى صعيد متصل، سعت دراسة إسراء الزيني (2020) [4] إلى رصد وتحليل الأطر الإخبارية المُستخدمة في تغطية أداء مجلس النواب، وأوضحت نتائجها غلبة النبرة الإيجابية في التغطية الصحافية للشؤون البرلمانية في صحف الدراسة

(1) مقابلة مع طلعت إسماعيل مدير تحرير صحيفة ''الشروق''.

(2) مقابلة مع سمر جابر صحافية في صحيفة ''الفجر''.

(3) مقابلة مع طلعت إسماعيل، مرجع سابق.

(4) إسراء محمد الزيني، أطر معالجة الصحف المصرية لأداء مجلس النواب 2015، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 20، يوليو/تموز- ديسمبر/كانون الأول 2020، ص ص 481- 510 .

مقارنة بالنبرة السلبية، إذ كانت نصف الموضوعات إيجابية. وجاء إطار النقد في المرتبة الثالثة بين الأطر الرئيسة المُستخدمة في التغطية بنسبة 14 %، بينما أبرزت صحف الدراسة إطار المسؤولية في مقدمة أطر التغطية الصحافية بنسبة 43 %، وذلك من خلال نقل مشروعات القوانين المُقدمة من الحكومة وإبراز إيجابياتها.

ويُستخلص من ذلك، أن هناك سقف حريات محدد للصحافة لا يمكن تجاوزه، وهناك حدود مسموح بها للنقد والمعارضة في بعض القضايا، طالما لم تمس القضايا السياسية والأمنية.

نمط الملكية وتأثيره على الرهانات السياسية للصحف

تقوم الخريطة الصحافية في مصر خلال المرحلة الحالية على ظاهرة الاحتكار أو الاستحواذ الإعلامي، فلم تعد الصحف القومية فقط هي المملوكة للدولة، فعدد كبير من الصحف الخاصة والقنوات التلفزيونية وغيرها من الأشكال الإعلامية مملوكة لشركة «المتحدة للخدمات الإعلامية» التي تعمل بدورها على تسخير جهود إعلامها لخدمة القضايا القومية، ومواجهة الشائعات والإعلام المعادي، وبالتالي لا تختلف هذه الصحف في علاقتها مع الدولة عن الصحف القومية، فهناك سعي من الاتجاهين لدعم الدولة على مستوى دولي ومحلي. أما الصحافة الحزبية، ففي ظل ندرتها والمشكلات التي تعاني منها لم تعد تمثل نمط ملكية يُعبر عن توجهات قد تختلف مع الحكومة المصرية.

وعن العلاقة بين نمط الملكية للصحف الورقية والأنظمة السياسية، فإن نمط الملكية يفرض علاقة معينة مع النظام، إذ تستحوذ الموضوعات السياسية على نسبة 20 % من القضايا المنشورة في الصحيفة، وغالباً ما ينحصر شكل التغطية الصحافية لهذه الموضوعات على نقل البيانات الحكومية الرسمية فقط. ومن ثم، لا يقوم الإعلام بدوره المطلوب في نقل أكثر من وجهة نظر، أو مراعاة معايير الدقة والمصداقية في الموضوعات التي ينشرها، أي أن الإعلام لم يعد يقوم بدور حقيقي في التعبير عن مشكلات الشعب أو دعم التواصل بينه وبين رئيس

الجمهورية.[1]

وتمر الصحافة المصرية بفترة حرجة جدًا ودقيقة منذ سنوات وعلى وجه التحديد منذ الثورة، ما أدى إلى تغيير طريقة تناول الموضوعات والقضايا، وقد يمثل ذلك قيودًا عليها، إلا إن الهدف الرئيس هو أن يكون للصحافة دورًا مهمًا ومجتمعيًا لا يمكن الحياد عنه. [2] ويتفق ذلك مع دراسة كريمة كمال (2017) [3] التي هدفت إلى التعرف على مدى تأثر شكل ومضمون الأخبار السياسية بنمط الملكية في الصحف المصرية المطبوعة. وأبرزت نتائج الدراسة مدى تأثر الصحف الورقية بمصالح مالكيها عند معالجتها للأحداث السياسية، فهي تراعي ضمان استمرارية صدورها وبثها، وبقاء المسؤولين على إصدارها في مناصبهم خوفاً على أرزاقهم وطموحهم المهني في شغل منصب إداري أو قيادي بهذه الوسيلة القومية. وعليه، قلما يوجد محتوى وسيلة إعلامية حكومية تعارض أداء الحكومة أو رئاسة الدولة، لذا يغلب على أدائها منهج التعزيز والدعم الإعلامي لمن يعتلي كرسي الحكم.

كما أشارت النتائج أيضاً إلى التأثير الكبير الذي تمارسه الأحداث السياسية على سياسة التحرير لدى الصحف على اختلاف أنماط ملكيتها، وذلك بنسبة 66.7 % من إجمالي القائمين بالاتصال لدى الصحف الحزبية، ثم الصحف الخاصة بنسبة 53.3 %.

علاقة القيادات الصحافية بالسلطة السياسية

يرى البعض أن القيادات الصحافية وضعت نفسها في موقف تنفيذ الأوامر واختلفت علاقتها مع النظام الحالي، فعلى سبيل المثال لم يحاول أحد من القيادات إجراء حوار مع رئيس الجمهورية، والرئيس خرج في أكثر من مناسبة ينتقد أداء الإعلام، ولذلك لابد من وجود تواصل بين قيادات الصحافة والإعلام وبين الرئيس حتى تتحقق ثقة القيادة السياسية في الإعلام وفى دعمه لخطط التنمية،

(1) مقابلة مع د. أسامة السعيد نائب رئيس تحرير صحيفة «الأخبار».

(2) مقابلة مع إيناس ياسين صحافية بصحيفة «الأهرام».

(3) كريمة كمال عبداللطيف (2017)، متغير الملكية وتأثيره على السياسة التحريرية للصحف المصرية: دراسة على القائم بالاتصال، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد السادس عشر، مارس/آذار، ص ص 145-134 .

وبالتالي سيعمل النظام على تطوير الصحافة وجعلها أداته الإعلامية، ويبدأ الإصلاح الحقيقي للصحافة والإعلام.

إن الإعلام لم يعد يقوم بدوره في التعبير عن مشكلات الشعب أو دعم التواصل بينه وبين الرئيس، فالبعض يرى أن يكتفي الإعلام بالحديث عن الإنجازات، وترتب على ذلك أن الإعلام لم يعد له مصداقية لدى الجمهور، وعانى من الفشل وفقد دوره. كما أن النظام السياسي يخسر عندما تفقد الصحافة مصداقيتها، فلا يملك أدوات التصدي للشائعات وحروب الجيل الرابع.[1] وبدورها، تحتاج المؤسسات الصحافية من النظام السياسي إعادة النظر في اختيار القيادات الصحافية، والاعتماد على معايير الولاء الممزوج بالكفاءة، إذ توجد قيادات تقوم بأكثر من وظيفة، ولكنها لا تستطيع النجاح في أيٍ منها.[2]

دور الدولة في دعم وإصلاح الإعلام

تؤكد نتائج المقابلات الميدانية أنه لابد من تدخل الدولة في إصلاح الإعلام من أجل الحفاظ على مصالحها، إضافة إلى توفير المعلومات للصحافيين وضمان حرية تداولها، حتى تستطيع الصحافة مواجهة الشائعات وسلبيات الإعلام الاجتماعي. فضلاً عن الدعم الاقتصادي من خلال توزيع الإعلانات بشكل عادل على الصحف. ويرى البعض أن جزءًا من أزمة الصحافة يتمثل في عدم إدراك الدولة لدورها والنظرة السلبية إليها، والاقتصار على دعمها ماديًا، ولذلك من المهم إعادة النظر في دور الإعلام ومنحه الصلاحيات التي تُمكنه من أداء الوظائف المنوطة به.

4- الرهانات التقنية للمؤسسات الصحافية المصرية والتوجه نحو النشر الرقمي:

تشهد المؤسسات الصحافية مع التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال تحولات كبيرة في طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وظهور آليات جديدة لصياغة

(1) مقابلة مع د. أسامة السعيد نائب رئيس تحرير صحيفة «الأخبار».

(2) مقابلة مع أ. طلعت إسماعيل مدير تحرير صحيفة «الشروق».

المعلومات، إذ تبحث الصحف عن موقع لها في المجتمع الرقمي.[1] وبرز التوجه نحو النشر الرقمي والاستفادة من التطورات التكنولوجية كآلية لإنقاذ المؤسسات الصحافية وحل أزماتها الاقتصادية، ودعم قدراتها على المنافسة والاستمرار في ظل بروز الإعلام الاجتماعي كوسيلة إخبارية تسهم في بناء وتشكيل الرأي العام.

وتقوم الرهانات التقنية للمؤسسات الصحافية في مصر على التحول للاندماج بين المنصات المتعددة بما يشمل إصداراتها الورقية، وتحقيق أعلى معدلات البحث، وتوافق أجندة النشر اليومي مع أجندة الجمهور، وكذلك تطوير المضمون الصحافي بما يتناسب مع الإصدارات كافة. وتتفق تلك المؤسسات على الرغم من اختلاف أوضاعها الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية على عدد من المحاور التي تحكم خريطة التحول الرقمي فيها.

اتجاه المؤسسات الصحافية المصرية نحو النشر الرقمي

اتجهت الصحف المصرية منذ التسعينات نحو النشر الإلكتروني، بداية من «الأهرام» التي دشنت صحيفتها إلكترونيًا ًفي سبتمبر/أيلول 1998. وقد ساعد ظهور الصحف الخاصة على النشر الرقمي للصحف المطبوعة في مصر. ومن أبرزها صحيفة «الدستور» التي انطلق موقعها بعد صدور العدد الأول منها بخمس سنوات، أي في العام 2000، و«المصري اليوم» التي صدر العدد الأول منها في العام 2004 بالتوزاي مع إطلاق الموقع الإلكتروني لها. وظهور «اليوم السابع» كصحيفة ورقية وإلكترونية أسبوعية، ثم صدورها اليومي في العام 2011، إضافة إلى تدشين البوابة الإلكترونية لصحيفة «الشروق» بالتزامن مع إصدارها الورقي في العام 2009.

كما تصدر صحيفة «الوطن» ورقيًا وإلكترونيًا منذ العام 2012، ودشنت بقية المؤسسات الصحافية القومية «الجمهورية» و«أخبار اليوم» بوابتها الإلكترونية على الإنترنت في فترة الألفية. وكانت بدايات المواقع الإلكترونية للصحف المطبوعة عبارة عن نقل مباشر لما تنشره الصحف في نسختها المطبوعة، ولكن

(1) محمد وهدان (2016)، مستقبل الصحافة القومية في مصر وأساليب تطويرها «دراسة على القائم بالاتصال»، **مجلة البحوث الإعلامية**، المجلد 46، العدد 46، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، ص.ص74-13.

بعضها شهد تغييرًا جذريًا ليتحول إلى بوابة إخبارية خدمية شاملة في مرحلة جديدة من مراحل التحول إلى مؤسسات لتقديم المحتوى على الوسائط الإعلامية كافة، واستخدام الفيديو والصوت والصورة في التغطيات الإخبارية، والتواجد على مختلف صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

وخلال الفترة الراهنة ازداد التوجه نحو النشر الرقمي ورقمنة الإصدارات لحل مشكلات الصحافة الورقية، خاصة الاقتصادية منها. وقد ظهر ذلك بوضوح بعد قرار الهيئة الوطنية للصحافة بإلغاء النسخ الورقية للصحافة القومية المسائية (المساء، الأهرام المسائي، الأخبار المسائي) وتحويلها إلى إصدارات إلكترونية فقط، [1]وهى الخطوة التي رآها البعض بداية لنهاية الصحافة الورقية في مصر.

الرهانات التقنية للمؤسسات الصحافية المصرية

تتلخص الرهانات التقنية التي تسعى الصحافة المصرية لتحقيقها في تطوير المحتوى الصحافي من خلال استخدام «الترند» ومختلف الخدمات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة، والاهتمام بجودة المحتوى سواء للصحف الورقية أو البوابات الإلكترونية، حتى يستطيع القارئ الاعتماد عليها في الحصول على معلومات جديدة من دون الشعور بالملل، أو الانصراف لوسائل التواصل الاجتماعي.

ويتمثل رهانها التقني من الجوانب الإدارية والتحريرية في التحول الرقمي الكامل، وتدشين غرف أخبار مدمجة حقيقية تدير منصاتها المتعددة بالأساليب التحريرية التي تناسب كل منصة، وتوفير الدعم المادي والتقني لتزويد الغرف الإخبارية بالوسائل التكنولوجية الحديثة. إضافة إلى تدريب وتأهيل الصحافيين على التحول الرقمي وتطوير مهاراتهم التقنية، وضبط أخلاقيات العمل الإعلامي الرقمي.

مستوى الاندماج والانفصال بين المنصات المتعددة داخل المؤسسة الصحافية

يقوم التحول الرقمي ونظام غرف الأخبار المدمجة في الصحف على فكرة أساسية هي وجود فريق عمل واحد ينتج الصحيفة الورقية والإلكترونية ومختلف

---

(1) نص قرار الهيئة الوطنية للصحافة الصادر في 4/7/2021.

الأشكال الإعلامية التي تصدر عن المؤسسة الصحافية. وتتباين المؤسسات الصحافية المصرية في مدى الاندماج والانفصال بين الإصدارات الصحافية، فبعض المؤسسات تقوم على الاندماج الكامل بين إصداراتها، مع مراعاة الطبيعة الخاصة لكل إصدار، والبعض الآخر يفصل بين منصاته المتعددة إداريًا وتحريريًا.

وفى هذا السياق، يشير نائب رئيس تحرير صحيفة «الأخبار» د. أسامة السعيد إلى أن موقع «أخبار اليوم» منفصل عن الصحيفة الورقية، وله جهاز تحريري مستقل، غير أنه يتم أحيانًا انتداب بعض الصحافيين التابعين للإصدار الورقي من أجل التفرغ للموقع، وسابقًا كان يتم الاعتماد على مراسلي الإصدار الورقي للعمل كمراسلين للموقع للإلكتروني، إلا أن رئيس تحرير الموقع الحالي اكتفى بالاعتماد على العاملين في البوابة وفي صحيفة «الأخبار المسائي» التي يرأس تحريرها أيضًا. وبالتالي، أصبحت البوابة منفصلة عن الإصدارات، فهي إصدار قائم بذاته وبمحرريه، فالأمر يقتصر على مبادرات فردية لضخ الأخبار، ومشاركة محرري الإصدار الورقي في الموقع يُعتبر جهدًا ذاتيًا من دون مقابل، كما أنه يتم أحيانًا نشر المحتوى الورقي في البوابة الإلكترونية. وقد ترتب على انفصال مختلف الإصدارات عن بعضها وعن البوابة الإلكترونية وجود خمسة مندوبين - على سبيل المثال - من مؤسسة واحدة في مكان واحد.

ولا يختلف الوضع بالنسبة لصحيفة «الجمهورية» الذي تقوم على الانفصال بين الإصدارين الورقي والإلكتروني، فكل إصدار له محرريه، مع وجود محررين مشتركين بين الورقي والإلكتروني وفقًا لرغبة رئيس التحرير وما يراه مناسبًا للعمل في الإصدارين معًا. كما توجد موضوعات يتم إعادة نشرها مع تعديلها بما يتناسب مع الإصدار الورقي بعد نشرها في الموقع الإلكتروني، ولا يوجد مانع من نشر الموضوعات في كلا الإصدارين، فالأمر برمته يتوقف على رؤية رئيس التحرير.[1]

وتشير الدراسات إلى أن نجاح الصحف في التطوير والتنافسية مرتبط بتحقيق التكامل بين المنصات المتعددة التي توظفها الصحف في نشر محتواها، وهو ما يؤكد أهمية تحول الصحف لهذا النمط من التكاملية، أو صحافة المنصات

(1) مقابلة مع أ.محمد إبراهيم رئيس قسم الرياضة بصحيفة «الجمهورية»، 21/4/2021.

المتعددة. كما أن تنافسية المحتوى مرتبطة بتعدد الوسائل المستخدمة في نشره، سواء كانت مواقع إلكترونية أو صفحات مواقع التواصل الاجتماعي. وبالتالي، هناك تحدٍ أمام الصحف المصرية والقومية بشكل خاص مرتبط ببذل المزيد من الجهد لتحقيق التكامل بين منصاتها حتى تدخل عصر الصحافة التكاملية.[1]

وتُرجع الدراسات زيادة التوجه نحو النشر الرقمي إلى عوامل كثيرة حفزت المؤسسات الصحفية على تعدد منصاتها الإعلامية، منها انخفاض مبيعات الصحف وركود جمهور الوسائل التقليدية والمنافسة الشديدة على موارد الإعلانات، ونمو مستخدمي الأخبار عبر الإنترنت. فضلاً عن الحاجة إلى خفض الميزانيات من دون التأثير على تعدد المنصات الإعلامية للمؤسسة الواحدة، ولذلك اتجهت المؤسسات الصحافية إلى خفض عدد العاملين فيها، ودمج دوائر الإنتاج، وتكليف المراسلين بتغطية الأخبار بشكل يصلح لجميع إصدارات المؤسسات المطبوعة وغير المطبوعة، وهو ما يُعد ضروريًا للقضاء على الإهدار الناتج عن تكرار المهام.[2]

وعن مدى الانفصال والاندماج بين الإصدارات الورقية والإلكترونية للصحف الخاصة، تقوم المؤسسات الصحافية الخاصة على الاندماج بين الإصدارات في إطار غرف الأخبار المدمجة التي تنتج كل الأشكال الإعلامية الصادرة عن المؤسسة من صحيفة ورقية وبوابة إلكترونية وراديو وتلفزيون مباشر و«بودكاست» وغيرها. وتأتي صحيفة «المصري اليوم» وهي من أكبر وأقدم المؤسسات الصحافية الخاصة في مصر كإحدى المؤسسات القائمة على الاندماج، فمحررو البوابة الإلكترونية ليسوا منفصلين عن الصحيفة الورقية، فكل الموضوعات الصادرة في العدد الورقي تُنشر على البوابة، وإذا وجدت إدارة التحرير موضوعًا جيدًا على البوابة يناسب النشر في الإصدار الورقي يتم نشره.[3]

---

(1) محمود رمضان عبداللطيف (2020)، تكاملية الوسائل لنشر المحتوى في الصحف المصرية، دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في ضوء نظرية التحول الرقمي، مجلة البحوث الإعلامية، العدد (55)، ج 1، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، ص.ص150-140.

(2) فاطمة الزهراء عبدالفتاح (2015)، نماذج إدارة غرف الأخبار متعددة المنصات، المجلة العلمية لبحوث الصحافة ،العدد 2، ص ص 341:360.

(3) مقابلة مع محمد الغريب نائب رئيس قسم السياسة بصحيفة «المصري اليوم».

وتتفق صحيفة «الدستور» مع «المصري اليوم» في الاندماج بين الإصدار الورقي والإلكتروني، فلا يوجد فصل بين المحررين في الإصدارين باستثناء كتاب المقالات، وكل قسم بمحرريه ينتج للورقي والإلكتروني معًا، ومن أبرزها قسم التحقيقات على سبيل المثال.[1]

كما لا ينفصل الإصدار الورقي لصحيفة «الشروق» عن الإصدار الإلكتروني لها، حتى أن قاعة التحرير واحدة، ومحررو الورقي هم أنفسهم محررو الإلكتروني، بينما الفرق فقط في نمط الإدارة، إذ تحتاج البوابة الإلكترونية لوظائف مختلفة. وعن نظام النشر، فكل الموضوعات التي تصدر في الورقي تصدر أيضًا عبر الإلكتروني بعد نشرها عبر النسخة الورقية.[2]

أما صحيفة «الفجر»، فالإصدار الورقي فيها منفصل إداريًا عن الموقع الإلكتروني، ولكل منهما محرريه، ولكنهم في نفس المبنى، ولا يوجد نية لضمهم، وينشر الإصدار الأسبوعي أعداده بشكل دوري على الموقع الإلكتروني بنسخ (pdf). ويُقدم لكل إصدار موضوعات مختلفة تتناسب وطبيعته، فالورقي يحتاج لتغطيات تفسيرية متعمقة.

وبالنسبة إلى أجور المحررين، فهي مختلفة، حتى لمن يعمل في الإصدارين الورقي والإلكتروني معًا، إذ يكون له راتب منفصل من الإصدارين، فلكلٍ منهما ميزانية خاصة. وبشكل عام، فإن أجور محرري الإصدار الورقي أعلى من الإلكتروني، رغم أن هناك انخفاضًا عامًا في الأجور بعد الأزمات المالية التي تعرضت لها الصحيفة إثر أزمة «كورونا».

ومع الانفصال بين الإصدارين الورقي والإلكتروني، يظل التعامل في الصحيفة الورقية بالطريقة التقليدية من خلال الاجتماعات والاتفاق على الأفكار وإرسال الموضوعات من دون وجود قاعة تحرير رقمية، أو التعامل في ظل نمط غرف الأخبار المدمجة. أما الموقع الإلكتروني، فلديه قاعة تحرير إلكترونية ويتعامل بشكل متطور أكثر، والصحافيون لديهم مهارات تقنية جيدة.

---

(1) مقابلة مع محمود الشهاوي سكرتير تحرير صحيفة «الدستور».

(2) مقابلة مع طلعت إسماعيل مدير تحرير صحيفة «الشروق»، 2021/4/22

وبحسب المحررين فإنه في حال تبني صحيفة «الفجر» سياسة التحول الرقمي الكامل ودمج الإصدارات في غرفة أخبار واحدة، سيتم وضع خطة لتدريب وتأهيل الصحافيين على مستجدات النظام وتطوراته والمهام الجديدة المطلوبة منهم.[1]

غياب فعالية غرف الأخبار الرقمية في بعض المؤسسات الصحافية

تعاني العديد من المؤسسات الصحافية خاصة القومية والحزبية من غياب فعالية غرف الأخبار الرقمية، إذ يشير الوضع التقني الحالي لمؤسسة «أخبار اليوم» إلى أن الموقع الإلكتروني لها يُمكن من خلاله الإطلاع على بقية إصدارات المؤسسة بصيغة (pdf)، وذلك وفقًا لقرار أمني بالاكتفاء بموقع إلكتروني واحد لكل مؤسسة قومية يمكن الدخول من خلاله على بقية الإصدارات، منعاً لاختراق مواقعها. ويوجد في المؤسسة غرفة أخبار مدمجة منذ ثلاث سنوات، ولكنها غير مُفعلة [2]، ولا تعرف سوى العمل الورقي، وجمع المادة بين الورقي والإلكتروني، ويُستثنى من ذلك الموقع الإلكتروني للصحيفة فقط، حتى أن الأجهزة المستخدمة فيها غير متطورة بالشكل الكافي.

ويؤكد نائب رئيس تحرير صحيفة «المساء» مصطفى بدوي[3] أن المواقع الإلكترونية للمؤسسات القومية لا تختلف عن إصدارتها الورقية، فعلى المستوى التقني يوجد نسخة تفاعلية مباشرة لصحيفة «المساء»، وهي تُعد امتدادًا للصحافة التقليدية، مع عدم وجود أي تغيرٍ جوهري في أوعية وأشكال العرض والتلقي؛ بينما يتم إعادة إنتاج المضامين الصحافية الورقية على الإنترنت من دون تحول رقمي حقيقي أو وجود غرفة أخبار مدمجة.

أما «الأهرام» وهي أكبر مؤسسة صحافية قومية، فيوجد بها غرفة أخبار مطورة تم تدشينها مع بداية خطة التحول الرقمي للمؤسسات القومية. وبوابة الأهرام الإلكترونية تختلف بشكل جوهري عن بقية المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات القومية الأخرى، وتنافس المواقع الإلكترونية للصحف الخاصة

(1) مقابلة مع سمر جابر صحافية بصحيفة «الفجر» الورقية، 26/4/2021.

(2) (تم تفعيلها لإدارة الموقع الإلكتروني خلال شهر أبريل/نيسان 2021 بعد إجراء المقابلة).

(3) مقابلة مع أ.مصطفى بدوي نائب رئيس تحرير صحيفة «المساء»، 2021/3/29.

وتتفوق عليها، ولها جمهور كبير.

وعلى الرغم من ذلك، هناك تراجع في عملية التطوير رغم وجودها على رأس خطط الهيئة الوطنية للصحافة، وذلك بسبب قرار إيقاف المواقع الإلكترونية للإصدارات، والاكتفاء بموقع واحد لكل إصدارات المؤسسة الواحدة، ونشر بقية الإصدارات بصيغة (pdf). وقبل ذلك كان كل إصدار له موقع إلكتروني، مما يسمح بعملية الدمج والتوجه الكامل نحو النشر الرقمي، والرهان التقني على مهارات الصحافيين وقدراتهم، وهو ما تسبب في انزعاج كبير للمحررين، إذ أنه بدلًا من التطوير تم الرجوع خطوة إلى الوراء. [1]

ويرى البعض أن الرهان التقني والتوجه نحو التحول والاندماج الرقمي سيصبح مهمًا جدًا في المستقبل، لكنه لا يحمل نفس الأهمية في الوقت الحالي [2]، ومازال في بداياته التي تتمثل في خطة إصلاح المؤسسات بشكل عام ورقمنة ودمج إصداراتها، وهو ما يظهر في وجود رئيس تحرير واحد للإصدارين الورقي والإلكتروني. وتلك إشارة للانتقال إلى مرحلة رقمية مستقبلًا، لكنها غير فعالة حاليًا، بسبب اتجاه الهيئة الوطنية نحو تحويل الصحف القومية الورقية إلى بوابات رقمية، وذلك في ظل معاناة الصحافة الورقية من أزمة كبيرة قد تؤثر عليها مستقبلًا، ومن ثم تتلاشى وتختفي نهائيًا. [3]

استخدام التقنيات والأشكال الإعلامية الجديدة

بدأت المؤسسات القومية وفي مقدمتها «الأهرام» البحث عن أشكال جديدة للنشر على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي مثل الانستجرام والفيسبوك، غير أنها لم تمثل حتى الآن مصدر دخل قوي ولكنها فقط بمثابة اتجاهات تحريرية جديدة تساهم في التمويل عبر الإعلانات، خاصة حينما يكون لها ارتباط قوي بالقراء.

ويعكس بعض الصحافيون رؤية إيجابية عن أوضاع المؤسسات القومية، إذ

(1) مقابلة مع أ.إيناس يس، صحافية بصحيفة «الأهرام»، 2021/3/28.

(2) اتخذت الهيئة الوطنية للصحافة قرارًا بتحويل صحيفة «المساء» للإصدار الإلكتروني وإلغاء الورقي بعد فترة من إجراء هذه المقابلة، بيان الهيئة الوطنية للصحافة، 2021/7/4.

(3) مقابلة مع مصطفى بدوي، مرجع سابق.

أنها تستخدم كافة أدوات التكنولوجيا في عرض المحتوى، مع وجود فريق عمل متخصص في الدعم التقني للبوابات والمواقع الإلكترونية.

ومن خلال ملاحظة صفحات المؤسسات القومية على وسائل التواصل الاجتماعي، يتبين أنها تستخدمها لترويج الأخبار التي تنشرها على بواباتها الإلكترونية من دون الاستفادة من الخدمات التقنية الأخرى التي تتيحها وتسهم في تطبيق التكاملية وتعزيز إمكانيات المنصات المتعددة، مثل الرسوم المتحركة، الفيديوهات، الصوت، خدمات البث المباشر، الوسوم، و«الترند».

وتتميز المؤسسات الصحافية الخاصة رغم ضعف الإمكانيات المالية لأغلبها بوجود غرف أخبار رقمية فعالة تتحكم في كل الأشكال الإعلامية التي تنتجها المؤسسة، سواء في إدارة نسختها الورقية وبوابتها الإلكترونية، أو صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والقنوات الخاصة بها على موقع اليوتيوب.

في «الدستور» على سبيل المثال تُوجد غرفة أخبار متعددة التقنيات، ولكل محرر لوحة التحكم الخاصة به، يرسل الخبر للديسك، وحسب سرعة الديسك يتم نشر الخبر على البوابة، وحاليًا استحدثت المؤسسة خدمة إخبارية تقوم على تجميع البيانات الرسمية للدولة وأبرز الأخبار وصياغتها كقصة وتقديمها في إطار نشرة أسبوعية يتم إرسالها إلى القراء، وأصبح إعداد النشرة من مهام قسم الاتصال الرسمي في المؤسسة.

من جهتها، تسعى صحيفة «الفجر» إلى تأهيل صحافييها للتحول الرقمي وإكسابهم مهارات تقنية تناسب متطلبات الواقع الحالي.كما تُعد «الشروق» في رؤية قياداتها تجربة ناجحة في التحول الرقمي، وهناك اهتمام ببوابتها الإلكترونية وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وثمة محاولات مستمرة لتطويرها في حدود الإمكانيات المتاحة.

ويتفق ذلك مع دراسة (على جمال خليفة: 2020)[1] التي أكدت حرص المؤسسات الصحافية الخاصة عينة الدراسة (اليوم السابع، البوابة، الوطن)

(1) على جمال خليفة (2020)، السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية ذات المنصات المتعددة (دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد(19)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

على مواكبة التطور المطرد في سوق الإعلام ونظم الإدارة الحديثة، وإتباع نهج المنصات المتعددة. ويظهر ذلك بشكل واضح في الحرص على إطلاق أكثر من منصة لتوزيع وإدارة تدفق المحتوى، وإطلاق (صحيفة ورقية، مواقع إلكترونية، تلفزيون الإنترنت، تطبيقات الهاتف المحمول، راديو الإنترنت، صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، وتقديم خدمة الرسائل القصيرة).

كما تستخدم المؤسسات الصحافية الخاصة كل الوسائل البصرية التقنية وبرامج النشر المؤثرة في عملية بناء الصفحات ونظمها الحديثة، بما يكفل عملية ربط الإنتاج الصحافي في الأقسام التحريرية مع بعضها البعض، وبما يساهم في عملية تصحيح المادة الإخبارية لغويًا وتحديد أولويات المعالجة والتصحيح والديسك سواء للصفحات الورقية أو للموقع والبوابة الإلكترونية. وفي دراسة (أمل خطاب 2007)[1] تم التوضيح بأن أهم التقنيات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في مرحلة الإخراج الصحافي تمثلت في تقنيات النشر المكتبي وكيفية توظيفها في عمليات تصميم الصفحات من معالجة المتون والعناوين والمواد المصورة والأرضيات، والجدأول والفواصل والألوان، ثم ترتيب هذه العناصر مجتمعة على الصفحة.

إشكاليات التدريب على التحول الرقمي

يشير الصحافيون إلى أن التدريب والتأهيل مرتبط بالدخول في العصر الرقمي ورهاناته التقنية، فخلق جيل من الصحافيين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي وغيرها مما تتيحه الخدمات الرقمية المختلفة أصبح ضروريًا للتحول الرقمي. ويتفق ذلك مع دراسة (نفيسة صلاح وسارة طلعت: 2019) حول التأهيل الإعلامي في غرف الأخبار الرقمية، إذ أشارت إلى أن التأهيل الإعلامي على المستوى المهني والأكاديمي للصحافيين أصبح أمراً إلزاميا ً لمواكبة التطورات التكنولوجية في عالم الصحافة، ويرتبط بشكل أساسي بتطور المؤسسة الصحافية نفسها، وهو ما يتناسب مع اتجاهات الهيئة الوطنية للصحافة في

(1) أمل خطاب (2007)، دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير الأداء الصحفي، دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية والحزبية والخاصة، دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

تطوير المؤسسات الصحافية القومية والتوجه نحو رقمنة الإصدارات.[1]

وقد أصبح لمعظم الصحف حالياً موقع إلكتروني يتم رفع العمل عليه عبر نسخ (pdf) أو بوابة إلكترونية ترفع الأحداث أولاً بأول. وتؤكد آلاء المصري وهي صحافية في «أخبار اليوم» أن الصحيفة بدأت في تنظيم دورات تدريبية في صحافة الهاتف المحمول والفيديو، والصحافة الاستقصائية، وذلك من أجل تطوير الصحافيين. كما وفرت التدريب على أدوات الويب التي تساعد على تحسين التغطية الإخبارية وإعداد التقارير، وعلى كيفية استخدام الإنترنت في نقل أخبار دقيقة بشكل أفضل، إذ أصبح الصحافيون يعتمدون على مجموعة أدوات رقمية للبحث عن البيانات وتحليلها ونشرها للجمهور ضمن الإطارين الرقمي والإلكتروني.

ويتناقض مع هذه الرؤية ما يطرحه د. أسامة السعيد نائب رئيس تحرير مؤسسة الأخبار بأن غالبية الصحافيين العاملين في المؤسسة لا يتقبلون التدريب والتأهيل، ولا يسعون إلى تطوير مهاراتهم، ولا توجد آلية لإجبارهم على ذلك، كما أن القيادات التي تتحدث عن التحول الرقمي لا تستخدمه، وليس لها أي علاقة به.

ويشير إلى تجربته في مركز التدريب والاستشارات التابع لمؤسسة «أخبار اليوم» الذي قام بوضع خطة للتدريب تتم على مسارين، الأول: مهارات التحرير الصحافي، والثاني: الاحتياجات المهنية المستقبلية (البيانات، الوسائط، الفيديو، التقارير المصورة، والجرافيك). ولكن الإدارة كانت بيروقراطية عشوائية وغير علمية، فضلاً عن أن نسبة الاستعداد للتدريب بلغت 5-10 %، أما البقية فلا يشاركون في الدورات إلا إذا كانت إجبارية، بينما الإدارة لا تجبر العاملين على التدريب.

ومن جانب آخر فإن مؤسسة «أخبار اليوم» قامت خلال العام 2011 بأكبر عملية تعيينات وصلت إلى 30 % ممن تم تعيينهم داخل المؤسسة، و60 % منهم من أبناء العاملين من دون النظر للكفاءة أو المهارة أو التأهيل الأكاديمي

---

(1) نفيسة صلاح الدين وسارة طلعت (2019)، مستقبل التأهيل الإعلامي للمحرر المتكامل في غرف الأخبار الرقمية خلال العقدين القادمين، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، **المؤتمر العلمي الرابع «بحوث الإعلام ومنهجية التكامل المعرفي في إطار التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها»**، المعهد العالي للإعلام بالشروق»، القاهرة: إبريل/نيسان 2019.

والمهني، وذلك في ظل معاناة المؤسسة من أزمات اقتصادية طاحنة. وعليه، فإن التحول الرقمي قد يكون حلاً يستوعب العمالة الزائدة عند الالتزام بسياسات جدية للتدريب والتأهيل.

ويؤكد مدير تحرير صحيفة «الشروق» طلعت إسماعيل أهمية التدريب والتأهيل على المستوى المهني، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى إشكاليتين، الأولى عدم قدرة العديد من المؤسسات على تفعيل استراتيجيات تدريب فعالة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية. والثانية أن غالبية الصحافيين يعملون في أكثر من موقع لتوفير « لقمة العيش» بسبب انخفاض مستوى الأجور. كما أن شخصًا واحد من كل عشرة أشخاص قد يكون لديه الحماس لتطوير المضمون المقدم. وعلى مستوى التدريب على المهارات التقنية، هناك إقبال من الصحافيين على التعلم واكتساب المهارات التقنية الجديدة، وفي المقابل تحاول المؤسسة توفير التدريب للمحررين على قدر إمكانياتها، ولكن ذلك لا يتم بشكل مؤسسي، بل فردي.

ويتفق ذلك مع دراسة (فاطمة الزهراء: 2015) التي توصلت إلى أن تراجع الاستثمار في الكوادر البشرية وضعف كفاءة بعض المحررين وتراجع التأهيل والتدريب من العوامل التي تقف عائقاً عن التحول نحو الاندماج الإعلامي في مصر، والتوجه الكامل نحو النشر الرقمي.[1]

الرقابة كأحد عوائق النشر الرقمي في المؤسسات القومية

يشير بعض الصحافيون إلى أن هناك حرية كبيرة للمؤسسات الصحافية الخاصة في النشر الرقمي، بينما يختلف الأمر بالنسبة للمؤسسات الصحافية القومية، إذ تواجه العديد من المشكلات المتعلقة بذلك، أبرزها وجود أكثر من جهة مسؤولة عن هذه المؤسسات، ما بين رئيس التحرير، ورئيس الهيئة الوطنية للصحافة، ورئيس المجلس الأعلى للإعلام. إلى جانب وجود اتصال بين القائم على إدارة المؤسسة وصناع القرار، ما يترتب عليه نوعًا من التخبط الإداري في كيفية إعادة هيكلة الصحف الورقية والتوجه نحو النشر الرقمي.

(1) فاطمة الزهراء عبدالفتاح (2015)، أثر التحولات التكنولوجية في إنتاج وتقديم المضمون في الصحافة المصرية في إطار تعدد المنصات الإعلامية، دراسة لاتجاهات التطوير وإشكاليات التحول، رسالة دكتوراه غير منشورة، «جامعة القاهرة: كلية الإعلام».

وبشكل عام، فإن من أبرز التحديات التي تواجه النشر الرقمي في مختلف المؤسسات الصحافية غياب الرقابة على الموضوعات التي تُنشر في المواقع الإلكترونية، فلا توجد أي متابعة من المسؤولين، خاصة فيما يتعلق بفصل المادة التحريرية عن الإعلان، إلا من جهة الإعلانات الموجودة داخل المؤسسة نفسها.

ويعالج قانون تنظيم الصحافة في مصر الصادر عام 2018 هذه الإشكالية من خلال وضع قواعد للعمل على المواقع الإلكترونية لتنظيمها، وجاء في المادة (19) «يحظر على الوسيلة الإعلامية والمواقع الإلكترونية نشر أخبار كاذبة أو ما يحرض على مخالفة القانون والعنف والكراهية أو يحتوي على التمييز بين المواطنين أو يدعو إلى العنصرية أو التعصب أو امتهان الأديان السماوية والعقائد الدينية. ويجبر القانون المواقع الإلكترونية الشخصية والمدونات والحسابات الشخصية التي يبلغ عدد متابعيها الخمسة آلاف أن تلتزم بمضامينه. كما يفرض القانون على المواقع الإلكترونية الترخيص وفق إجراءات محددة .»[1]

استخدام «الترند» في بناء أجندة النشر اليومي وأجندة الجمهور

يؤكد أستاذ الصحافة ومستشار صحيفة «الوطن» د. محمود خليل أن النشر الإلكتروني يساعد على مواكبة النجاح في سوق الإصدار الورقي ومكملاً له وليس مؤثرًا بالسلب. ويلفت إلى أن التوجه نحو الإصدار الإلكتروني أسهم في تحقيق التكامل مع الإصدار الورقي للصحيفة، لاسيما من ناحية إجراء استطلاعات للقراء عبر المنصة الإلكترونية (بوابة موقع الوطن). ويقع الرهان التقني على تحقيق الموقع الإلكتروني للمؤسسة الصحافية أعلى معدل من عمليات البحث على مستوى المواقع الإلكترونية الصحافية.

كما أن الرهانات التقنية المُسيرة للعمل الصحافي تتمثل في استخدام «الترند» كمُحرك لنشر الأخبار، وهو يُعد من العوامل المؤثرة والمُحركة لأجندة النشر اليومي في التحرير، إضافة إلى تعبيره عن أجندة الجمهور وتأثيره على كلٍ من أجندة التحرير اليومية ومعدل النشر والكثافة.

(1) قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، رقم (180) لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 34» مكرر (هـ)، بتاريخ 27 / 8 / 2018.

كما أن معدل النشر مرتبط بأجندة «الترند» المُعلنة يوميًا على وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث الرئيسة، وهو ما تسعى إدارة تحرير البوابة الإلكترونية إلى استغلاله وتوصيله إلى إدارة تحرير الصحيفة الورقية، وذلك من أجل تعديل أجندة النشر اليومي في الطبعات الأولى والثانية والثالثة.

وتعتمد صحيفة «الدستور» على سبيل المثال في بناء أجندة أحداث النشر وأولوياتها وفقًا لترتيبها على مستويين، هما:

أ- خطوط السياسة التحريرية.

ب- أجندة أولويات الجمهور وفقًا لبورصة الإعلام الاجتماعي.

ويظهر تأثير المحدد التقني على النشر في قيام المؤسسة ببناء وتتبع الأجندة الإخبارية وفقًا لمستوى «ترند» تويتر وجوجل وأولويات الكلمات الإخبارية في محركات البحث.

ويتفق ذلك مع ما ذهبت إليه دراسة (خالد زكي: 2017) [1] حول محددات صناعة القرار التحريري وتأثيرها على الأداء الصحافي بأن العوامل التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي تؤثر في تحديد أولويات الصحف وصناعة القرار التحريري، إذ تشكل هذه الوسائل مصدرًا خصبًا للحصول على أفكار حول القضايا والأحداث المُثارة التي يُمكن تناولها صحافيًا، إضافة إلى ترتيب أولويات الصحافيين أنفسهم نحو تلك القضايا.

أزمات التمويل وعلاقتها بالتوجه نحو النشر الرقمي

على مستوى أزمات التمويل والإمكانيات المادية للصحف وتأثيرها على أوضاعها التقنية وتحولها الرقمي، هناك رؤيتان، الأولى تؤكد أن التحول الرقمي يساهم في تقليل خسائر المؤسسات الصحافية ومواجهة الأزمات الاقتصادية، والثانية ترى أن الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات الصحفية تقف حائلًا دون تطويرها.

(1) خالد زكي أبوالخير (2017)، محددات صناعة القرار التحريري في الصحافة المصرية وانعكاساتها على الأداء المهني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

وعليه، تتجه العديد من المؤسسات إلى خفض عدد الصحافيين العاملين في إصداراتها الورقية والإلكترونية، كما أن عددًا كبيرًا من المحررين يتنقلون بين الصحف بسبب الأزمات المادية التي تعاني منها المؤسسات، ما أثر على الأداء الصحافي وعلى مستوى التطوير بها، وأدى إلى الاهتمام بالبوابات الإلكترونية بشكل أكبر من النسخ الورقية، ولكن من دون أن يعني ذلك إهمالها. [1]

ويتفق ذلك مع دراسة (محرز غالي..2016)[2] حول محددات أزمة التمويل في الصحافة المطبوعة التي انتهت إلى أن الصحافة في مصر تواجه أزمات مالية طاحنة قد يترتب عليها تهديد وجود الصناعة نفسها، وذلك في ضوء عدم قدرة هذه الصناعة على تحقيق العائد الاقتصادي منها، وتزايد خسائرها وإفلاس مشروعاتها.

كما توصلت الدراسة إلى أن أبرز العوامل التي تعكس جوهر الأزمة الاقتصادية للصحف هي المنافسة الشرسة مع المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي نتيجة للإمكانيات الهائلة لهذه الوسائط وقدرتها على خلخلة سوق صناعة الصحف التقليدية. وأشارت الدراسة إلى أن أبرز النتائج المترتبة على الأزمات الاقتصادية للصحف على اختلاف أنماط ملكياتها هي زيادة التوجه نحو تقليص حجم العمالة من الصحافيين، والتوجه نحو خفض المرتبات، وتراجع معدلات الاهتمام بالتطوير الفني والتكنولوجي.

ويقدم بعض الصحافيون رؤية لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتضخم العمالة، متمثلة في تطبيق فكر الإدارة الرشيدة والدمج لتخفيض النفقات من دون الاستغناء عن العمالة أو تقليلها، فالتحول الرقمي وتوظيف مختلف القطاعات إلكترونيًا ًوحجم الضخ الذي يتطلبه يستوعب العمالة في حال حصولها على التدريب الكافي والمهارات الرقمية المطلوبة، فعلى سبيل المثال يُوجد أقسام حوادث في «أخبار اليوم» و«الأخبار»، ويُوجد إصدار كامل هو «أخبار الحوادث»، في حال التنسيق والدمج بينها في بوابة إلكترونية للحوادث ستحقق قيمة مضافة وتستوعب العمالة،

(1) مقابلة مع رئيس القسم السياسي بصحيفة «المصري اليوم» أ.محمد الغريب، 31/3/2021.

(2) محرز حسين غالي (2016)، محددات أزمة التمويل في صناعة الصحافة ورؤية الصحافيين والقيادات الصحافية لاستراتيجيات إدارة هذه الأزمة وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 54، ص.ص 102-1.

وتحقق قراءات أعلى وتلبي احتياجات الجمهور، وتعود بالربحية على المؤسسة الصحافية.[1]

ويتفق ذلك مع رؤية د. محمود علم الدين بأن المؤسسات الصحافية المصرية بحاجة للتحول الرقمي عبر توظيف كل منجزات الثورة الرقمية لتعويض خسائر الإصدارات التقليدية الورقية لتلك المؤسسات. ويشمل التحول الرقمي في رؤيته التحرير والإدارة، وتسهيل كل جوانب إنتاج الصحيفة ونشرها. وفي الوقت نفسه، يرى البعض أن ضعف الإمكانيات وقصور النظم والمؤسسات الإعلامية العربية أدى إلى تأخرها في عملية التحول الرقمي وعجز بعضها عن استيعاب التقنيات الحديثة.

5- المعايير المهنية والأخلاقية :

أصبحت المعايير المهنية والأخلاقية لأداء القائمين بالاتصال في مختلف الوسائل الإعلامية تشكل تحدياً ورهاناً كبيراً للمجتمع والوسائل الإعلامية قولاً وفعلاُ، ما أدى إلى الحاجة الملحة أكثر من أي وقت إلى تنزيه المهنة الإعلامية وتشجيع ممارستها على أساس قيم أخلاقية، خاصة بعد ما اتضح لمختلف الوسائل الإعلامية وحتى الجمهور أن الالتزام بتلك القيم وتجسيدها هو القاعدة الأساس لنجاح العملية الاتصالية والارتقاء بالأداء المهني للإعلاميين الذين أصبحوا بأمس الحاجة لاستعادة ثقة الجمهور الذي يقع ضحية تضليل أو تعتيم أو تضخيم إعلامي[2].

وعليه، زاد الاهتمام بموضوع أخلاقيات الإعلام في السنوات الأخيرة، وأصبح محل نقاش أكاديمي وأثار الجدل بين الإعلاميين والقانونيين والأكاديميين حول حدود الأخلاقيات الإعلامية وضوابطها وأسسها، أخذاً في الاعتبار أبعاداً جديدة نتيجة كثرة الوسائل الإعلامية وتنوع مضامينها واتجاهاتها الفكرية والسياسية، وطغيان المصالح التجارية والحزبية والمالية على الأداء الإعلامي[3].

(1) مقابلة مع د. أسامة السعيد، مرجع سابق.

(1) محمد علاوة، أخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر: قراءة تحليلية لقانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد 12، العدد الرابع، 2020، ص ص 282-281 .

(3) أية صلاح عبدالفتاح، اتجاهات الشباب الجامعي نحو التزام المواقع الصحافية الإلكترونية بالمسؤولية المهنية، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 55، الجزء الثاني، أكتوبر/تشرين الأول

وذلك إلى جانب التغييرات التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل الصحافي بمراحله المختلفة، إذ أدت التكنولوجيا إلى تغيير العديد من المفاهيم التي ظلت راسخة لفترة طويلة، من بينها «الصحافة» و«الصحافي» التي خضعت إلى إعادة تعريف عميق. كما فرض التوسع الذي يشهده النشر الإلكتروني متغيرات جديدة على الساحة الإعلامية، إذ أنه كسر ما كان يتميز به الإعلام التقليدي من ضوابط وشروط تنظيمية لممارسة مهنة الصحافة تحديداً. كما أنه لم يُغير من طبيعة وأدوار وعناصر العملية الاتصالية فحسب، وذلك على غرار بروز تفاعلية المتلقي الذي أصبح بدوره مرسلاً، بل أدى أيضاً إلى صعوبة وضع تشريع قانوني ينظم العمل الصحافي في البيئة الإلكترونية في ظل تقلّص هامش الرقابة، وهو ما يؤثر بلا شك على أخلاقيات المهنة وضوابطها[1].

وعلى الرغم من أن الإنترنت أزالت حواجز الزمان والمكان في التفاعلات البشرية وساعدت في الحصول على الأخبار والمعلومات بسهولة وبكلفة منخفضة نسبياً، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في الإشكاليات الأخلاقية والمهنية التي نتجت عن ذلك، فقد أوجدت البيئة الرقمية عدداً من المعضلات الأخلاقية، إضافة إلى المعضلات التي تواجه الصحافة التقليدية. [2]

وبناء على ما سبق، تبرز أهمية وضع مؤشرات لتقييم أداء المحررين في مختلف الصحف والمواقع الإلكترونية، إذ أوضحت الاجتهادات البحثية (3) بأن مؤشرات كفاءة الأداء الوظيفي للصحافيين يمكن الاستدلال عليها من خلال التالي:

1) تقديم تغطيات صحافية مهنية لا تحيز فيها، تتسم بالعمق، وليس بها أي

2020، ص 1039 .

(1) وائل العشري، رؤية الصحافيين المصريين للضوابط المهنية والأخلاقية المنظمة لاستخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في العمل الصحافي وعلاقتها بأساليب الممارسة السائدة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، العدد 28، يناير/كانون الثاني- مارس/آذار 2020، ص ص 86-87.

(2) أسامة عبدالرحيم، الاتجاهات الحديثة في بحوث تطبيق الضوابط الأخلاقية في الصحافة الرقمية «رؤية تحليلية نقدية»، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 56، الجزء الأول، يناير/كانون الثاني 2021، ص 10 .

(3) خالد زكي أبوالخير، التحليل النقدي لمقاييس تقييم الأداء في دراسات بحوث الصحافة «، نحو بناء دليل مؤشرات لقياس كفاءة الأداء الصحافي»، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، العدد 23، ديسمبر/كانون الأول 2018، ص ص 88-87.

تجاوزات أخلاقية كالتشهير.

2) وجود ردود أفعال إيجابية من الجمهور أو قيادات وزملاء العمل تجاه الموضوعات.

3) الترقي الوظيفي.

4) الحصول على مكافآت للتميز في العمل الصحافي.

5) الحصول على جوائز محلية أو عربية أو دولية من الجهات والهيئات المعنية بالصحافة والإعلام، أو أي جهات أخرى غير صحافية.

ويضم مقياس مدى التزام الصحافيين بالمعايير المهنية للتغطية الصحافية أربعة مؤشرات رئيسة، أولها مؤشر الدقة الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال مدى التركيز على الحقائق والبعد عن الشائعات والأخبار المزيفة، ومدى دقة التأويل للمعلومات والآراء، ونسب المعلومات لمصادرها، وذكر أسماء المصادر والأماكن والأرقام على نحو صحيح، وخلو الموضوع من الأخطاء الإملائية والنحوية والطباعية. وثانيها مؤشر الموضوعية الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال نشر الحقائق حتى لو تعارضت مع السياسية التحريرية، ومدى إبراز وجهات النظر المختلفة، ومدى الانحياز لزاوية بعينها في التغطية الصحافية، ومدى التحيز في انتقاء الصور، والخلط بين الرأي والمعلومة، ومدى الابتعاد عن التعميم في التغطية. وثالثها مؤشر عمق التغطية الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال تقديم كل المعلومات والحقائق، ومناقشة مختلف أبعاد الموضوع، ودعم التغطية الصحافية بالأدلة والوثائق، واستخدام الفنون التفسيرية والاستقصائية في المعالجة الصحافية. ورابعها مؤشر السلامة الأسلوبية الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال استخدام الجمل والمفردات الواضحة، وشرح المصطلحات شديدة التخصص، والإيجاز وتجنب التكرار، وأن يتوافق العنوان مع المتن، والبعد عن الألفاظ واللغة المبتذلة.

وبالتطرق إلى الفارق بين مفهومي [1] المبادئ المهنية والمبادئ الأخلاقية التي تبرز كأسلوب عمل داخل المؤسسات الصحافية، تتحدد المبادئ الأخلاقية في: عدم التشهير، احترام خصوصية الفرد والمجتمع، احترام الذوق العام والقبول،

(1) مني تركي، الأخلاقيات المهنية في الإعلام الجديد وانعكاسها على المضامين الإعلامية: المواقع الإخبارية أنموذجاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2021، ص ص 302-301.

المسؤولية الأخلاقية، عدم الإساءة للأفراد والمجتمع، عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد، وتجنب الآراء الشخصية. وتتحدد المبادئ المهنية في المسؤولية القانونية بعدم التعرض للقضاء، عدم الانحياز والاستقلال عن السلطة السياسية، التغطية الشاملة للأحداث، تنوع طبيعة المضمون المقدم للجمهور، حق الجمهور في الحصول على المعلومة، عدم تشويه المعلومات، أهمية المعلومات للجمهور، استخدام وسائل عادلة في الحصول على المعلومات، حق تغطية الأحداث، والاستقلال التحريري وعدم التركيز على جانب دون آخر .

وذلك ما أكده المسؤولون في الصحف الخاصة المصرية من خلال توجيه ملاحظات أو وضع ضوابط تحريرية خلال ممارساتهم المهنية، وذلك من خلال التالي[1]:

1) توجيهات تحريرية لاختيار وتنفيذ موضوعات صحافية محددة.
2) توجيهات تتعلق بكيفية معالجة وتنفيذ الموضوعات والأفكار الصحافية وفقًا لضوابط محددة تتعلق بالسياسة التحريرية، وعدم منح المحررين أحيانًا الحرية في اختيار طريقة المعالجة أو المصادر المُستعان بها.
3) لم يتضح وجود مواثيق أخلاقية يتم مراعاتها في العمل الصحافي وتعلنها المؤسسة عن طريق رؤساء الأقسام التحريرية سوى تلك المتعلقة بالضوابط.
4) منع التطرق إلى جوانب الحياة الخاصة بالشخصيات العامة.
5) منع استخدام الصفات في الأخبار.
6) استخدام الوثائق والمصادر غير البشرية الداعمة في مجال التحقيقات الصحافية.
7) استخدام الصور الحصرية للأحداث الصحافية التي تزيد من معدل الحضور الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي «الترند».

وقد أكد مدراء تحرير الصحف أن تلك التوجيهات التحريرية هي لصالح المحافظة على أخلاقيات النشر ومنع اختراق الضوابط الأخلاقية ومنع نشر المعلومات التي تبتعد عن خدمة الصالح العام وتهدف إلى تقديم مواد غير أخلاقية تمس قيم المجتمع وثوابته.

(1) مقابلة مع محمود خليل المستشار التحريري السابق لصحيفة «الوطن».

وبالانتقال إلى الصحف القومية، يشير مسؤولو التحرير فيها إلى وجود آليات ومعايير أخلاقية مهنية، كالكود الصحافي المعروف الذي يؤثر على طبيعة عمل المحررين فيما يجب نشره وما لا يجب نشره، وتحديد الألفاظ التي ينبغي استخدامها. وهناك«style book» لمؤسسة «الأهرام» منذ عشرات السنين، ولكن بعض الصحفيين لا يعلمون عن هذا الكتاب شيئًا، ومن ثم قد لا يلتزموا بتلك المعايير، ولكن في النهاية يحكم المحررين ما يُسمى «الديسك» الذي تنصب عنده جميع الموضوعات ويطبق عليها المعايير المهنية والأخلاقية. هذا إلى جانب الاعتقاد السائد لدى الجميع بأن مؤسسة الأهرام من المؤسسات الصحافية المحافظة، وبالتالي لا يوجد مجال لاختيار بعض الألفاظ العامية أو البذيئة، وذلك ينطبق على كل إصدارات المؤسسة، فقد يتم تحجيم بعض الصور التي تنشر في بعض المجلات العربية للفنانات على سبيل المثال، إذ يتم تعديلها في برامج لتلاءم قواعد ومعايير النشر[1].

وعن تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية، يلفت محررو تلك الصحف إلى الواقع المهني لمؤسساتهم، إذ أنها تتبنى مفهوم الحرية والمسؤولية المجتمعية، وتسعى لتطبيق المعايير المهنية والأخلاقية من خلال الالتزام بميثاق الشرف الصحافي، والالتزام بمبادئ منع الخلط بين الخبر والإعلان، والالتزام بمبدأ عدم سرقة الأخبار وإعادة نشرها كما يحدث في بعض المواقع. والاعتماد بشكل كبير على الانفرادات الصحافية، حتى لا تفقد الصحافة مصداقيتها أمام الرأي العام، كما أنه كثيراً ما يتم تقييم الموضوعات التي ينشرها الصحافيون من قبل القيادات التحريرية بشكل إيجابي أو سلبي، ويتم التقدير من خلال مكافآت مادية، أو إعادة النظر فيما يقدمه الصحافي بحيث يلتزم بالمعايير المهنية والأخلاقية وبالسياسة التحريرية للمؤسسة([2]).

وقد تبين من خلال المقابلات المتعمقة مع محرري الصحف القومية اتفاقهم العام على وجود معايير مهنية وأخلاقية تسعى مؤسساتهم إلى إلزام محرريها بتطبيقها، خاصة مع وجود سياسة واضحة تنص على إبراز انجازات الدولة، وبالتالي فعند

(1) مقابلة مع إيناس يس رئيس قسم الإخراج الصحافي في صحيفة «الأهرام».

(2) مقابلة مع سمر جابر محرر في صحيفة «الفجر».

قيام الصحافي بتطبيق معاييره المهنية ينظر إلى المحتوى، مع تجنب النقد وإبراز الإنجازات الخاصة بالدولة، وهذا هو التوجه العام للصحف القومية، فضلاً عن المطالبة الدائمة بالالتزام بالمعايير الأخلاقية والبعد عن الألفاظ الخادشة للحياء [1] .

ولدى محاولة استقصاء مواثيق وبنود السياسة التحريرية للصحف ومدى إعلائها للمبادئ المهنية والأخلاقية، يظهر جليًا نموذج صحيفة «المصري اليوم» التي وضعت ميثاقها الأخلاقي وفق المحاور التالية[2]:

- ألا تمتلك أجندة معينة غير أجندة المجتمع المصري.
- الاهتمام بنبض الشارع وبما يهم المواطن المصري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والرياضية والفنية والدينية والثقافية.
- توحيد المعايير المهنية على جميع إصدارات «المصري اليوم».
- تطبيق المعايير الصحافية المهنية كافة على استخدام الصور، إضافة إلى وجود «كود أخلاقي» لاستخدام الصور والفيديوهات.

ويشير مسؤولو التحرير في الصحف القومية [3] إلى أن هناك آليات لمعاقبة الصحافيين مرتبطة بلوائح المؤسسة في حال مخالفة القواعد المهنية أو الأخلاقية، مثل الخروج عن ميثاق الشرف الصحافي، أو نشر أخبار غير صحيحة، أو خلط الإعلان بالتحرير، أو نقل الأخبار عن صحف أخرى، ولكن لا يوجد آلية لتقييم قيادات المؤسسة. وتأتي المهارة والكفاءة في مرتبة متأخرة في أولويات اختيار القيادات الصحافية، كما أن مجالس التحرير غير مُفعلة، ولا تُوجد آليات أو معايير للترقي يدخل ضمنها البعد المهني أو التقني، كما أنه لا توجد حوافز مادية أو مهنية للتطوير الذاتي.

وذلك ما يوضح الجانب المثالي أو الإيجابي الذي يجب أن تسير عليه مختلف المؤسسات الصحافية أملاً في تقديم خدمات متميزة تحترم القيمة الكبيرة لمهنة الصحافة، وكذلك الجمهور الذي يحرص على قراءة الأخبار من خلالها، إلا أن

(1) مقابلة مع محمد إبراهيم رئيس القسم الرياضي في الصحيفة القومية.

(2) مقابلة مع محمد الغريب نائب رئيس القسم السياسي في صحيفة «المصري اليوم».

(3) مقابلة مع أسامة السعيد نائب رئيس تحرير صحيفة «الأخبار».

العديد من الدراسات أبرزت التجاوزات المهنية والأخلاقية التي ترتكبها الصحف والمواقع الإلكترونية التي تتنافي مع المواثيق و«الأكواد الأخلاقية» التي تنادي بها مهنة الصحافة.

ويؤكد الواقع تأثير العوامل الاقتصادية والإدارية في المؤسسات الصحافية على الجوانب المهنية والأخلاقية، [1] وبما أن الممولين هم أول المؤثرين في عملية وضع السياسة التحريرية ولهم أهداف يحاولون تنفيذها، فبالتالي يقفون حائط صد ضد أي توجهات تحريرية لا تتوافق مع تلك الأهداف، خاصة وأنهم يقدمون الدعم المالي ويساهمون في التمويل بأي شكل من الأشكال. وقد فرض هذا الأمر على الصحافيين العمل على تحقيق مصالح الممولين من دون المساس بالمعايير المهنية في المواد الصحافية، خاصة ما يتعلق بالمصداقية والدقة والموضوعية.

وذلك يُعد أحد أبرز أسباب عزوف القراء عن متابعة الصحف لعجزهم عن إدراك مصداقيتها ونزاهتها، [2] وهذا ما أفصحت عنه الدراسات القرائية الصادرة عام 2018 بأن ما يقارب من نصف العينة (46.9 %) من قراء الصحف المصرية لا يتابعون الصحف اليومية بشقيها القومي أو الخاص؛ وهي نسبة ليست بالهينة، وتشير النتائج إلى أن ثلاثة أرباعهم يرون أن العلة الرئيسة في ذلك هو «افتقاد الصحف للمصداقية» .

وعليه، يظهر مدى الارتباط بين متغيري درجة مصداقية الصحف واعتماد المبحوثين عليها، والواقع أن ذلك يشير إلى ضرورة مراجعة الصحف اليومية المصرية لسياستها التحريرية ومعاييرها المهنية والأخلاقية التي تجعلها تفقد متابعة ما يقارب من نصف الجمهور المثقف لها، وهو جمهور أكثر من خمسيه يحملون درجات ماجستير ودكتوراه، ما يعني قدرتهم على التأثير في الآخرين -الأقل منهم ثقافة- سلبًا بتصوراتهم حول مصداقية هذه الصحف، وعدم جدارتها بالمتابعة من قبلهم.

(1) علي جمال التركي، «السياسات التحريرية للمواقع الإلكترونية ذات المنصات المتعددة»، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2021.

(2) محمود يوسف محمد، مصداقية الصحف اليومية القومية والخاصة لدى الجمهور في ضوء الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني: دراسة ميدانية مقارنة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، المجلد 18 ، العدد 4، 2018، ص ص 118-57.

وفيما يتعلق بأسباب متابعة الصحف اليومية القومية أو الخاصة؛ فقد كان السبب الأول في متابعة بعض القراء للصحف القومية فقط هو «متابعتها الدقيقة للأحداث والقضايا الداخلية «وكذلك» تناولها الأحداث والقضايا الدولية المهمة باستفاضة». وجاء في مقدمة الأسباب التي يفضل بعض المبحوثين من أجلها متابعة الصحف الخاصة فقط «تناولها القضايا بحرية أكبر من الحكومية». ولعل هذا التناول «بحرية أكبر» التي تتمتع بها الصحف الخاصة في تعاطيها مع القضايا هو ما أدى إلى انخفاض واضح لكثافة متابعة المبحوثين للصحف القومية مقارنة بالخاصة، ما جعل الصحف الخاصة تحمل قدرا أكبر من المصداقية مقارنة بالصحف القومية. [1]

ومن أخطر ظواهر العمل المهني الصحافي [2] انتهاج معظم القائمين بالاتصال أساليب سوية في التعامل مع المصادر من خلال تدعيم علاقتهم الشخصية بمصادرهم، واحترام رغبة المصدر في عدم النشر، ورغم ذلك هناك نسبة غير قليلة منهم يستخدمون أساليب غير شرعية في التعامل مع المصادر، مثل استخدام معلومات وأراء المصدر بطريقة تخدم اتجاه الصحيفة، مجاملة المصدر بنشر ما يمليه من معلومات، وتبادل المنفعة الشخصية مع المصدر، بما يؤدي في أحيان كثيرة إلى مجاملته على حساب الحقيقة. وذلك ما يشوه الوقائع ويضفي على المضمون نوعًا من التحيز وعدم الدقة، ويُفقد هؤلاء الممارسين قدرًا كبيرًا من الحياد المطلوب، إذ كشفت النتائج أن واقع الممارسة الصحافية يشهد انتهاكات صارخة من جانب البعض لمبادئ وأخلاقيات المهنة من خلال نشر معلومات ناقصة، واللجوء إلى صيغ إنشائية أو اختلاق وقائع ومعلومات لاستكمال الموضوعات الناقصة، وهو ما يترتب عليه مضمون مُشوه يفتقد إلى الواقعية والحياد والمصداقية.

وتأكيدًا لما سبق، [3] توضح ظروف الواقع المهني أن هناك عددًا من الصحافيين

(1) خالد صلاح الدين، مستويات مصداقية وسائل الإعلام المصرية لدى الجمهور: دراسة كمية - كيفية في إطار النموذج البنائي للمصداقية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 26، مارس/آذار 2006، ص ص 185-127 .

(2) أميمة محمد عمران (2002)، القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية وأخلاقيات المهنة، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد 12 ، ص.65.

(3) هنادي محمد السعيد ووداد حسين محمدي، إشكاليات العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في إطار قانون

لم يطلعوا على قانون تنظيم الصحافة، وذلك يرجع إلى أسباب عديدة، منها أن القوانين لا تُطبق على أرض الواقع، عدم إخطار الصحافيين بالقانون، وقصور تعريف الصحافي في القانون على النقابي فقط، والاهتمام بقوانين المؤسسة التي يعمل بها الصحافي، وأن القوانين تُطبق وفق الإرادة السياسية. كما أن أكثر المسؤوليات القانونية والمهنية والأخلاقية التي يهتم الصحافيون بالالتزام بها هي الالتزام بقرارات حظر النشر التي يصدرها النائب العام، ومراعاة خصوصية الأفراد وعدم نشر الصور المنافية للآداب والذوق العام، وفصل الحقائق عن الآراء.

وتنبه العديد من الدراسات الأكاديمية إلى مخاطر انتهاك المعايير الأخلاقية، لاسيما تلك المتعلقة بتوظيف المصادر المجهولة، إذ تبرز التأثيرات السلبية المُصاحبة لتوظيف المؤسسات الصحافية للمصادر المجهولة، خاصة في تعزيز القدرة على مصداقية الصحف المطبوعة ([1])، فيظهر أن اعتماد الصحافيين على المصادر المجهولة بصورة متزايدة يأتي في مقدمة العوامل التي أدت إلى تناقص مصداقية وسائل الإعلام، خاصة أن نسبة الأخبار التي اعتمدت على هذا النوع من المصادر بلغت 40.4 % من إجمالي الأخبار المنشورة في الصحف المصرية.

ويظهر التأثير السلبي للتوسع في نشر الأخبار المجهولة من خلال تجاوز الغرض الذي تم الدفع به، إذ استخدمت هذه الأخبار في التشهير بنجوم المجتمع من الفنانين والفنانات والرياضيين تحديداً. كما فضّل القائمون على إنتاج الإثارة الصحافية تعريف هذا النمط من الصحافة بأنها صحافة جذابة وليست صحافة إثارة، لأنهم يسعون من وراءها لجذب القراء إلى ما يقدمونه من قضايا جدية. [2]

ويرجع البعض أسباب تزايد الخروقات المهنية والأخلاقية من جانب المحررين[3]

تنظيم الصحافة رقم 180 لسنة 2018 واتجاهات الصحفيين نحوها، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد الثاني عشر، يونيو/حزيران 2020، ص ص 237-203.

(1) حسين إسماعيل حداد، استخدام الأخبار المجهولة المصدر في الصحافة العراقية، دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية، جامعة ذي قار، مجلة كلية التربية، المجلد الأول، العدد الثالث، العراق، 2011.

(2) محمد عبدالحفيظ الباز، تيار الإثارة الصحافية في مصر، دراسة تطورية بالتطبيق على الفترة من 1977-2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2009.

(3) سلوى إبراهيم (2018)، العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة علي القائم بالاتصال في الصحف الإلكترونية المصرية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد

إلى أسلوب التنشئة المهنية، إذ تبين أن توضيح الخطوط العامة للسياسة التحريرية من الرؤساء المباشرين أثناء سير العمل أكثر الأساليب استخدامًا في صحيفة «الأهرام»، وهو ما يعني استيعابها بشكل تدريجي. ومن خلال التجربة والاحتكاك المباشر يُكّون الصحافي ما يشبه الحس أو الخبرة التراكمية لما هو متفق مع سياسة الصحيفة من معالجات وأساليب تحريرية. كما أوضحت نتائج الدراسات أنه لا يوجد أسلوب محدد لتقييم الأداء المهني للصحافيين، ناهيك عن غياب الأسس العلمية والمعايير الثابتة لذلك، ما يؤثر سلبًا على الأداء، ويعزز قيم النفاق والتملق في الصحف، ويشكك في عدالة عملية التقييم ونتائجها.

وبحسب دراسات صحافية [1] فإن من أبرز أسباب اعتماد المواقع الإخبارية على نشر الأخبار المزيفة من وجهة نظر المبحوثين من القائمين بالاتصال العاملين في الصحافة الخاصة تتمثل في: الرغبة بزيادة عدد القراء وجذب انتباههم، وضعف خبرة الصحافي. إلى جانب مبررات أخرى مثل الخروج عن الأنماط التقليدية في المواد الإخبارية، ضيق الوقت والالتزام بمواعيد نهائية، وهو ما انعكس بالسلب على جودة المنتج الصحافي وعمق التغطية المقدمة للجمهور.

وهناك العديد من المبررات المرتبطة بتزايد التجاوزات المهنية والأخلاقية التي يرتكبها محررو الصحف والمواقع الإلكترونية، أولها: عدم وجود مدونات أخلاقية في الصحف الورقية، وحتى إذا وُجدت لا يتم العمل بها أو تطبيقها كما ينبغي من قبل المحررين، فالأمر يقتصر على حد معرفة المسؤولين عن هذه الأقسام بالجوانب المهنية والأخلاقية للصحافة. وبالتالي، يختلف مفهوم المهنية من محرر ومن مسؤول أو رئيس إلى آخر، فالبعض يلتزم بمعايير الدقة والموضوعية في الأخبار التي ينقلها للجمهور، والبعض الآخر يتجاهل كل هذه القيم سعياً وراء مصالحه الشخصية.

وثانيها: تحوّل المفاهيم المرتبطة بالصحافة من صحافة تعتمد على استقاء المعلومات من أكثر من مصدر وتتحقق من مصداقيتها إلى مفهوم جديد هو

14، الجزء الثاني، ص ص 382-357.

(1) مها مصطفى بخيت، العوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي المتعلق بالأخبار الزائفة: دراسة على القائم بالاتصال، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد التاسع، يوليو/تموز- سبتمبر/أيلول 2019، ص ص 353- 443.

«صحافة الترند»، إذ تحرص غالبية الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية ومحطات الإذاعة والتليفزيون حالياً على متابعة «الترند» الأكثر رواجاً بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ليتم الحديث عنه لحين ظهور «ترند» جديد. وثالثها: الخلط بين التحرير والإعلان، وذلك من خلال طلب المُعلن أن يكون الإعلان تحريرياً كنوع من التمويه للقارئ مقابل مبلغ كبير، وهو أمر غير أخلاقي، وفقاً لما أشار إليه مصطفى بدوي نائب رئيس تحرير صحيفة «المساء» ومحمد الديك المحرر الرياضي في صحيفة «الشروق» ومحمد حلمي المحرر الرياضي في صحيفة «الجمهورية» [1].

ويتحدث بعض مسؤولو التحرير في الصحف القومية عن الخلط بين التحرير والإعلان بشكل كبير، فنتيجة لقلة الموارد المالية وتراجع نسب الإعلانات في الإصدارات الصحافية، توجه بعض رؤساء التحرير نحو الحصول على موضوعات مُمولة من دون الإشارة إلى أنها مواد إعلانية، إذ يتم تداولها على أنها مواد تحريرية بحتة. إلى جانب تحميل بعض المحررين مسؤولية استقطاب الإعلانات والمعلنين، كما يحدث مع المرشحين للانتخابات التشريعية – على سبيل المثال - بهدف إجراء حوارات معهم، وهو أمر غير أخلاقي على الإطلاق. إضافة إلى قبول بعض محرري الصحف القومية عطايا وهدايا عينية من جهات خاصة أو حكومية في المناسبات، وذلك على الرغم من تنويه مواثيق الشرف إلى أن مثل هذه الأمور مُجرمة قانونيًا وفقًا للمواثيق [2].

خلاصة: الرؤية التطويرية والمستقبلية للصحافة الورقية في مصر:

يقود الواقع الحالي إلى رؤية مستقبلية مفادها أن الصحافة الورقية في طريقها للانتهاء، لتحل محلها الصحافة الإلكترونية بكل خصائصها وما تتيحه من مزايا وخدمات. ويتفق الباحثون في إطار المدارس الأكاديمية المختلفة والممارسون

(1) تم الرجوع إلى نتائج المقابلات المتعمقة مع كل من:
- مصطفى بدوي نائب رئيس تحرير صحيفة «المساء».
- محمد الديك المحرر الرياضي في صحيفة «الشروق».
- محمد حلمي المحرر الرياضي في صحيفة «الجمهورية».

(2) مقابلة مع إيناس يس رئيس قسم الإخراج الصحافي في صحيفة «الأهرام».

لمهنة الصحافة على أن صناعة الصحافة المطبوعة تواجه أزمة بقاء تهدد وجودها وكيانها، وتؤثر سلبًا في قدرتها على الاستمرارية والصمود في ظل أسواق المنافسة السائدة، وفي مواجهة الصحافة الإلكترونية بتطبيقاتها المختلفة، وكذلك في مواجهة وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث الشهيرة التي أصبحت منافسًا قويًا وحقيقيًا لها يفوق في قدراته وتأثيره البدائل الأخرى المعروفة.[1]

وتشير الدراسات الخاصة بمستقبل الصحافة الورقية إلى أن الصحافيين أنفسهم يعتقدون أنها ستصبح أقل أهمية في الحياة العامة في السنوات القادمة. كما يتبنى خبراء الإعلام رؤية متشائمة لمستقبل الصحافة المطبوعة، إذ يقول مؤلف كتاب «النهاية الحتمية للإعلام الورقي»، فيليب ماريز أن آخر مطبوع ورقي سيصدر في العام 2043.[2] وهناك رؤية أخرى قائمة على إمكانية تطوير الصحافة الورقية والتعايش بينها وبين الصحافة الإلكترونية، وذلك من خلال تطوير المحتوى ووضع مقترحات للنهوض بها، وإعادة النظر في كل أشكال التحرير الصحافي، بحيث يحكمها المساحة الصغيرة مع كثرة استخدام العناوين والتوسع في استخدام الثقافة البصرية.[3]

وعلى ضوء ذلك، تقوم الرؤية التطويرية والمستقبلية للصحافة الورقية في مصر على سيناريوهين أساسيين:

- السيناريو الأول: انتهاء واختفاء الصحافة الورقية لتحل محلها الصحافة الإلكترونية بشكل كامل.
- السيناريو الثاني: تطوير الصحافة الورقية والنهوض بها لكي تستطيع التعايش مع الصحافة الإلكترونية.

السيناريو الأول: انتهاء الصحافة الورقية

يرى البعض أن الصحافة الورقية لن تستمر، فقط ننتظر ثلاث سنوات أو

(1) شريف درويش اللبان، أسباب تدهور الصحافة المطبوعة ومقترحات للنهوض بها، البوابة نيوز، 28/5/2021.

(2) أحمد حسين (2017)، استراتيجيات الإدارة الصحافية في التصدي للتحديات التي تواجه الصحافة المطبوعة، "دراسة ميدانية على مديري المؤسسات الصحافية المصرية»، مجلة البحوث الإعلامية، المقالة 3، المجلد 47، العدد 47، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، ص.ص144-113.

(3) فتحي إبراهيم، "اتجاهات النخب الصحافية نحو أسباب تدهور الصحافة الورقية المصرية ومقترحات النهوض بها: دراسة ميدانية على عينة من النخبة الصحافية والأكاديمية".

أقل وسنجد كل الصحف الورقية أصبحت بوابات إلكترونية تحاول الحفاظ على القراء وتحقيق الأرباح، وذلك لأننا الآن في أزمة وجودية متمثلة في تراجع نسب التوزيع الذي سيوثر على المؤسسات الصحافية ما لم تخض معارك شديدة للتحول الرقمي، فمهما كان اسم المؤسسة كبيرًا وذو شهرة، إلا أنها ستموت لو استمرت على الطريقة التقليدية في معالجة الأمور، وهو ما يحدث الآن.[1]

كما أن الطريق مُمهد لموت الصحافة المطبوعة، وملامح المشهد الحالي للصحافة يشبه القبور، وقد يكون ظاهر الدفاع عن الصحافة المطبوعة جيدًا، لكنه يُغيب الحقيقة، ويتعامى عن التطور، ويستقر في دوامة الإنكار.[2]

ووفقًا لمحمد الغريب نائب رئيس القسم السياسي في صحيفة «المصري اليوم» فإن الرؤية التطويرية للصحيفة تقوم على التحول الرقمي بشكل فعال، وتحفيز الصحافيين في النسخة المطبوعة على مواكبة العصر ومتطلبات التطور والتكنولوجيا الحديثة، وتدريبهم على أعلى مستوى للعمل كمحررين للمنصات الرقمية. وذلك عن طريق الدورات والنظام العام الذي يُطلق عليه (one man crow)، بمعنى أن الصحافي يقوم بكل شيء: يصور فيديو، يُمنتج، يكتب محتوى، يضع عناوين، يرفع صور، ويُسجل الصوت ويرسله. وهو ما يؤكد استعداد الصحف بمختلف أنماط ملكيتها إلى الرقمنة الكاملة لإصداراتها، وإلغاء نسخها الورقية بشكل تدريجي حتى تنتهي الصحافة المطبوعة تمامًا.

ويطرح د. أسامة السعيد رؤية متشائمة بأن الواقع لا ينم عن أي تطور في المستقبل، سواء بالنسبة للإصدارات الورقية أو الإلكترونية، وأن البعض مازال مقتنعًا أن «المستقبل للورقي» مما يعوق عملية التطوير التي ينبغي أن تقوم على اختيار قيادات صحافية قادرة على الإصلاح وتمتلك خبرات ومهارات كافية، وذلك لأن القيادات الحالية لا تسعى إلا للبقاء، وهذا البقاء غير مرتبط بجودة المطبوعات ولا بتوزيعها أو نسب الإعلانات فيها.

ويُعد القرار الذي أصدرته الهيئة الوطنية للصحافة بتحويل إصدارات «الأهرام المسائي» الصادر عن مؤسسة «الأهرام»، و«الأخبار المسائي» الصادر عن

(1) مقابلة مع طلعت إسماعيل مدير تحرير صحيفة «الشروق».

(2) علاء الغطريفي، إني أرى قبور الصحافة المطبوعة، صحيفة «الراية»، 8/1/2017.

مؤسسة «أخبار اليوم»، و«المساء» الصادرة عن مؤسسة «دار التحرير» إلى نسخ إلكترونية وإلغاء طبعتها الورقية ترجمة لهذا السيناريو بشكل واقعي.

ويرى البعض أن قرار إيقاف النسخ الورقية لهذه الصحف قد تأخر كثيرًا، خصوصًا أنها تعاني منذ سنوات طويلة من عزوف القراء وانهيار معدلات التوزيع، وانصراف المعلنين بالتبعية الذين يمثلون عصب صناعة الصحافة عنها، للدرجة التي حولت الكثير منها إلى عبء ثقيل على المؤسسات الصادرة عنها، وهي التي كانت قبل الانتشار الكبير للمحطات الفضائية والمواقع الإلكترونية ملء السمع والبصر، وزاد القارئ الباحث عن التفاصيل في ما وراء الأخبار والحوادث.

ويرجع السبب في تدهور الصحافة الورقية بعد أن كانت صحافة رائدة ومبدعة إلى غياب أساتذة الصحافة الكبار واعتمادها على ما يُسمى «أرباع الصحافيين» وتوليهم المراكز القيادية، ما تسبب في تدني المستوى في ظل منافسة إلكترونية حامية الوطيس، يضاف إلى ذلك ثقافة الاستسهال والنقل، والاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم المتابعة بحسب أصول المهنة.[1]

السيناريو الثاني: تطوير الصحافة الورقية والتعايش مع الصحافة الإلكترونية

يقوم السيناريو الثاني على التعايش والتكامل بين الصحافة الورقية والإلكترونية من خلال تطوير الإصدارين بطرق عدة، منها:[2]

1 - زيادة أرقام التوزيع في مجالي الطباعة والنشر.

2 - تطوير اشتراكات الصحف مع المؤسسات الإعلامية الكبرى والقنوات الفضائية من أجل تعميق التعاون بينهم، بما يعلي من رصيد نجاح الإصدار الصحافي الورقي أو الإلكتروني التابعين للمؤسسة الصحافية.

3 - ارتفاع تبوء الصحف لاسيما في إصدارها الإلكتروني معدلات السبق والريادة الصحافية عن بقية المؤسسات المنافسة.

إن مستقبل الصحافة الورقية قائمٌ على تطوير الأجندة التحريرية، بما يتوافق

(1) محمد حبوشة، ”عندما أصبحت الصحافة الورقية عبئاً على الجميع“، «اليوم السابع»، 30/7/2021.

(2) مقابلة مع د. محمود خليل أستاذ الصحافة بكلية الإعلام في جامعة القاهرة ومستشار تحرير صحيفة «الوطن».

مع متطلبات الجمهور.(1) وتقوم الرؤية التطويرية لبعض المؤسسات الصحافية على التوازن بين الصحافة الورقية والإلكترونية بشكل كبير، لأن التركيز على كفة مقابل أخرى يؤثر على فشل إحداهما، كما أنه لابد من أن تخدم كل وسيلة الأخرى. إضافة إلى تطوير المحتوى، إذ يحتاج المحتوى الورقي إلى تغيير شامل، وتدريب مزيد من المحررين، والاطلاع على الأحداث العالمية للمحافظة على الوجود الورقي وتطوير الأشكال التحريرية. كما يجب أن يتم تقديم المحتوى من خلال الدمج لما يُسمى «الواقع المعزز» في محتوى المؤسسة الصحافي من أجل توفير قيمة مضافة للصحف الورقية، وتحسين وتطوير العمل بها، وإضافة جمهور جديد للمؤسسة، ما يؤدي إلى زيادة العائد الإعلاني وفتح مجال لمعلنين جدد، وهو ما يمثل مصدر مهم للتمويل.

ومن المهم تطوير أدوات التواصل بين القراء والصحف الورقية من خلال تعزيز التفاعلية في المواد عن طريق إضافة الجوانب المرئية والمسموعة عبر الوسائل الجديدة إليها، وربطها بصفحات وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستجرام، وذلك للوصول إلى أكبر شريحة في المجتمع، ما يعزز القدرة التسويقية للصحف ويحقق لها ميزة تنافسية، إذ إن عائدات الصحف من الإعلانات في الوقت الراهن تنخفض تدريجيًا، وهذا يتطلب من الصحف المطبوعة التحرر من طبيعتها الجامدة، وخلق تفاعل قوي وجذاب مع القراء. (2)

ويتطلب التطوير على مستوى المحتوى الصحافي وأساليب التحرير المزيد من التدريب والممارسة، وأن يكون المحتوى مكثفًا وقادرًا على إيصال المعلومة، مع كتابته بأساليب جذابة وبطرق متنوعة. كما يجب توظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير الصحافة الذكية التي لها الفضل في ظهور خارطة اتصال تجمع بين المرئي والمسموع والمطبوع تستطيع عبرها نقل المحتوى بسرعة فائقة إلى المجموعات، فتُحدث حالة من التفاعل المتبادل، إلى جانب تحسين عمل الصحافيين وتطوير مهاراتهم التحريرية والإدارية والإبداعية.

ويتفق ذلك مع دراسات إعلامية تؤكد أن محتوى الصحف الورقية يحتاج إلى ثورة

(1) مقابلة مع خالد أبوبكر مدير تحرير صحيفة «الشروق».

(2) مقابلة مع إيناس يس صحافية في صحيفة «الأهرام».

شاملة لتطويره تتمثل في زيادة نسبة المحتوى التحليلي والانفرادات الصحافية، وزيادة جرعة صحافة البيانات والبعد عن النمطية في التناول؛ فالصحافي الماهر هو من يعمل في قضايا ومجالات غفلت عنها الصحف الأخرى، وليس شرطًا أن تكون في المجال السياسي، فهناك مجالات مجتمعية تمس القارئ عن قرب وتُشكل محور اهتمامه.

ولذلك لابد من التركيز على صحافة الرأي والاستقصاء، وتعزيز صحافة الاشتراك والصحافة التفاعلية بين الصحف وجمهورها، فتطوير المحتوى يعني البعد عن صحافة الملاحقة الخبرية التي أثبتت عدم جدواها مع وجود مصادر بديلة وسريعة لتلقي الأخبار، لذلك يجب أن يكون هدف المحتوى الصحافي استقطاب القارئ بشكل رئيس. ومن الممكن استحداث طرقٍ للربط والتكامل بين مضمون الصحف الورقية والإلكترونية، والبعد عن سياسة المنافسة بينهما داخل المؤسسة الواحدة التي من شأنها إضعافهما معًا.[1]

وتتفق السيناريوهات المطروحة مع بعضها من واقع نتائج الدراسات المستقبلية التي حاولت رسم صورة أوضاع المؤسسات الصحافية المصرية بمختلف أنواعها (قومية، حزبية، خاصة) والتي تمحورت رؤيتها على سيناريوهي التعايش أو الفناء الدائم للصحف الورقية، لاسيما في ظل أوضاعها السيئة والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها والتي قد تضطرها إلى الإغلاق التام، أو الاستمرار مع التحول إلى الإصدار الإلكتروني باعتباره أقل كلفة.

وبحسب دراسة (محمود خليل وهشام عطية: 2001)[2] فإنه في ظل أزمات الصحافة التي تمثلت في أزمة عدم الاستفادة من معطيات التكنولوجيا في تدعيم الدور التوزيعي لمواقع الصحف المصرية وارتفاع تكاليف الإصدار المطبوع هناك تنبؤ بعدم قدرة الصحف الورقية المصرية على اختلافها من الصمود، لاسيما الصحف القومية التي تعاني من أزمات اقتصادية كبرى، ولم يعد دعم الدولة لها كافيًا لتغطية خسائرها السنوية عامًا تلو الآخر.

وعليه، من المُنتظر في إطار ذلك تقديم الصحف معالجات تعتمد على عرض

(1) شريف درويش اللبان، أسباب تدهور الصحافة المطبوعة ومقترحات للنهوض بها (5)، البوابة نيوز، 25/6/2021.

(2) محمود خليل وهشام عطية (2001)، "مستقبل النظام الصحافي المصري: دراسة لعناصر تطور الصحافة المصرية 2000-2020"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مج2، ع3، سبتمبر/أيلول، ص.ص 68-1.

كل البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحداث المختلفة، ومن المهم أن يُحاط القارئ بها علمًا على أساس تعدد المنافذ والمصادر الإعلامية المُتاحة أمامه. إضافة إلى أن من أهم سبل الاستمرار والنجاح في سيناريو التعايش زيادة المضمون المتخصص الذي يساهم في إنعاش سوق المنافسة بين الصحف، مع الاهتمام بالحرفية والمهنية شديدة التميز.

وفي السياق نفسه، يرى د. سليمان صالح (2001)[1] أن قابليه الصحف المطبوعة للحياة يحتاج إلى تغيير القاعدة الاقتصادية للصحف، فإذا كانت الصيغة التي تم اكتشافها في منتصف القرن التاسع عشر تقوم على الاعتماد على القارئ العادي، وبيع الصحف بأسعار زهيدة وزيادة التوزيع وتحقيق الأرباح من خلال الإعلانات وفك الارتباط بالأحزاب السياسية، فإن الصحف المطبوعة الآن تحتاج إلى أن تعود للقارئ المتخصص. وُيضاف إلى ذلك تغيير ماهية الإعلانات والاعتماد على نوعيات معينة من المعلنين مثل «صغار المعلنين»، والعمل على خفض تكاليف إنتاج الصحف، بشرط ألا يكون على حساب جودة المضمون الذي تقدمه، إذ يمكن أن يكون ذلك عبر خفض عدد الصفحات، والمشروعات المشتركة بين الصحف مثل إنشاء مطابع عامة وشركات توزيع مشتركة وغير ربحية.

واقترحت دراسة (لامان محمد، 2018)[2] طرقًا عدة للخروج من أزمة استحالة استمرار الصحف المطبوعة حتى تستطيع العودة إلى الحياة مرة أخرى وفق سيناريو التعايش، وذلك من خلال التالي:

1) ضرورة التعاون بين الصحف المطبوعة والإلكترونية للارتقاء بمستوى الصحافة المصرية.

2) تشجيع الصحافيين على إنتاج محتوى تحريري مميز مثل القصص المدفوعة بالبيانات، ما يعزز من ريادة السوق الإعلامي.

3) استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحول إلى الصحافة الرقمية، مع الاستفادة من ميزاتها المتنوعة للتأثير على المتلقي، لاسيما في إعداد القصص

(1) سليمان صالح (2001)، ''مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تكنولوجيا الاتصال''، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ع 13، ديسمبر/كانون الأول، ص .ص 116-49.

(2) لامان محمد محمد (2018)، ''مستقبل الصحافة الاليكترونية في إطار تقنيات الواقع الافتراضي: الصحافة الغامرة نمط جديد لتفاعل متلقي القصص الإخبارية''، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، ع6، ديسمبر/كانون الأول 2018، ص. ص 337 -378.

الخبرية.

ويُستخلص من هذه السيناريوهات أن الصحافة الورقية تحتاج لرؤية تطويرية شاملة، كما أنه من الضروري إجراء حوار عام بمشاركة جميع المؤسسات الصحافية ونقابة الصحافيين والمجلس الأعلى للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة لبحث آليات تطوير هذه الصحف واستمرارها، مع المضي في إلغاء النسخ الورقية للإصدارات التي تمثل عبئًا ولا تحظى بأي قراء أو إعلانات، والاكتفاء بالطبعات الورقية الأساسية للمؤسسات، كما حدث للصحافة المسائية في مصر.

ولابد أن يظل الإبقاء على الإصدارات الورقية محدودًا من دون إلغائها تماماً، مع الاعتماد بصفة أساسية على الوسائط الرقمية لاتساقها مع آليات التلقي الحديثة واحتياجات الجمهور الذي اعتاد على تلقي المعلومات عبر الشاشة وليس الورق. ولا يمكن في الوقت الحالي قيام إستراتيجية إعلامية لمؤسسة على أساس إصداراتها الورقية، فمصير الصحافة الورقية مرتبط بأزمة عالمية تفاقمت أكثر مع ربط الإصابة بفيروس «كورونا» بورق الصحف، فضلاً عن أن كل جهود الدعم الحكومي والتسهيلات لن تسهم في عودة الصحف الورقية وزيادة فعاليتها لدى الجمهور.

ولذلك يجب تطوير المضمون الذي تقدمه الصحف، والاهتمام بما وراء الخبر والتغطيات التحليلية والمتعمقة، والاعتماد على المهنية والإبداع، والدقة في اختيار القيادات التي تستطيع إدارة المنظومة الصحافية على المستويين الإداري والتحريري. ويُضاف إلى ذلك ضرورة توفير آليات التدريب التحويلي وتأهيل العاملين في مجال الصحافة الإلكترونية، فالتوجه نحو الصحافة الإلكترونية جنبًا إلى جنب مع تطوير الصحافة الورقية يحقق للطرفين الاستمرارية لدى القراء، وربما زيادة الانتشار، وأيضًا رفع أرقام التوزيع، وبالتالي رفع نسب الإعلان في تلك الصحف، بما يحقق التوازن المطلوب بين الإنفاق على صناعة الصحف والعائد منها.

معلومات عن الصحف:

اسم الصحيفة	عدد الصفحات	الحقول	صاحب الصحيفة ورئيس التحرير	اعتماد منصة إلكترونية	التبعية	النوع	اللغة	التمويل	سنة الأصدار	السعر بالدولار
الجمهورية	16	الصفحة الأولى - متابعات- حوارات- ملف العدد- تحليل - صفحة الرأي- مال وأعمال - يلا شباب - فن- رياضة- عبادة مجانية- العرب والعالم- مدارس وجامعات- محافظات- الدين للحياة-تسالي (كل هذه الأبواب متنوعة على مدار الأسبوع)	رئيس مجلس الإدارة: إياد أبوالحجاج. رئيس التحرير: عبدالنبي الشحات	http://www.gomhuriaonline.com/	قومية	سياسية	العربية	مؤسسة دار التحرير	1953	$0.19
الأهرام اليومي	16	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث - ثقافة وفنون - عرب وعالم - آراء	رئيس التحرير: علاء ثابت رئيس مجلس الإدارة: عبدالمحسن سلامة	ahram.org.eg	قومية	عامة	العربية	مؤسسة الأهرام	1875	$0.19
الأهرام المسائي	12	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث - ثقافة وفنون - عرب وعالم - أراء	رئيس التحرير: ماجد منير رئيس مجلس الإدارة: عبد المحسن سلامة	ahram.org.eg	قومية	عامة	الإنجليزية	مؤسسة الأهرام	1990	$0.19
الأخبار اليومية	16	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث - ثقافة وفنون - عرب وعالم - آراء	خالد ميري رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة ياسر رزق	akhbarelyom.com	قومية	عامة	العربية	مؤسسة أخبار اليوم	1952	$0.19

أخبار اليوم	24	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث- ثقافة وفنون عرب وعالم - آراء	رئيس التحرير: جمال الشناوي رئيس مجلس الإدارة: أحمد جلال	akhbarelyom. com(	قومية	عامة	العربية	مؤسسة أخبار اليوم	1944	$0.19
الأخبار المسائي	12	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث -ثقافة وفنون - عرب وعالم - آراء	رئيس التحرير: جمال الشناوي رئيس مجلس الإدارة: أحمد جلال	akhbarelyom. com	قومية	عامة	العربية	مؤسسة أخبار اليوم	2015	$0.19
المساء	12	توك شو- متابعات (سياسة) - اجتماعيات باسم (متابعات) حوادث- تياترو "مسرح"- ستاد المساء المرأة والطفل- ثقافة اقتصاد علوم وتكنولوجيا	رئيس مجلس الإدارة: إياد أبو الحجاج رئيس التحرير: عبدالنبي الشحات	http://almessa. gomhuriaon- line.com/	قومية	عامة	العربية	مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر	1956	0.13
ذا ايجبشيان جازيت The Egyptian Gazette	6	رياضة- سياسة- حول العالم- سياحة- فن	رئيس مجلس الإدارة: إياد أبو الحجاج رئيس التحرير: محمد فهمي	لا يوجد موقع _ يوجد صفحة على فيس بوك	قومية	عامة	الانجليزية	مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر	1880	0.32
لوبروجريه ايجينسيان Le Progrès Egyp- tion	6	سياسة- رياضة- أخبار-مقالات- اقتصاد آثار-فن- منوعات	رئيس مجلس الإدارة: إياد أبو الحجاج رئيس التحرير :شيماء عبدالاله	لا يوجد	قومية	عامة	الفرنسية	مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر	1893	0.22

روز اليوسف	12	الجسر، التسامح، خاص، متابعات، أخبار، البرلمان، سياسة، اقتصاد	أسستها: فاطمة اليوسف. رئيس مجلس الإدارة: هبة صادق. رئيس التحرير: أحمد باشا	https://daily.rosaelyoussef./com	قومية	عامة	العربية	مؤسسة روز اليوسف	1935	0.19
الوطن	12	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث - ثقافة وفنون - عرب وعالم - آراء	رئيس التحرير: محمود مسلم	https://www.elwatannews.com/	خاصة	عامة	العربية	محمد الأمين	2012	$0.19
المصري اليوم	14	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث - ثقافة وفنون - عرب وعالم - آراء	عبداللطيف المناوي	almasryalyoum.com	خاصة	عامة	العربية	المصري للطباعة والنشر	2005	$0.19
الدستور	8	الرئيسية - تحقيقات - ملفات - حوارات - متنوعة	رئيس مجلس الإدارة والتحرير: د. محمد الباز رئيس التحرير: وائل لطفي	https://www.dostor.org/	خاصة	عامة	العربية	الدستور للصحافة والنشر	1995	$0.19
الشروق الجديد	12	الرئيسية - أخبار - محافظات - حوادث - ثقافة وفنون - عرب وعالم - آراء	عماد الدين حسين	shorouknews.com	خاصة	عامة	العربية	الشروق للصحافة والنشر والتوزيع	2006	$0.19
البوابة نيوز	16	سياسة - ثقافة- اجتماعي- حوادث وقضايا	داليا عبد الرحيم رئيس التحرير	www.albawabhnews.com	خاصة	عامة	العربية	البوابة للصحافة والنشر	2014	$0.19

البورصة	8	اقتصادية	حسين عبد ربه رئيس التحرير. محمود رضوان مدير التحرير	alborsaanews.com(	تصدر عن شركة الموجز	اقتصادية	العربية	البورصة للصحافة والنشر	2008	$0.32
المال	12	البورصة - الاقتصاد - الاستثمار -اتصالات وتكنولوجيا	حازم الشريف	almalnews.com	خاصة	اقتصادية	العربية	مؤسسة المال للنشر والصحافة	2002	$0.06
اليوم السابع	14-16	تحقيقات وملفات- فن- رياضة أخبار العالم- محافظات	رئيس التحرير: أكرم القصاص	https://www.youm7.com/	خاصة	عامة	العربية	الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان (المتحدة للخدمات الإعلامية)	2008 أسبوعية 2011 يومية	0.19
الأهالي	8	أخبار وتقارير، سياسة، عربي ودولي، تحقيقات، فن وثقافة متابعات، علوم وتكنولوجيا، رياضة، محافظات، أعمدة	رئيس مجلس الإدارة: أمينة النقاش رئيس التحرير: حسين البطراوي	http://al-ahaly.misrlinks.com/	حزبية	عامة	العربية	حزب التجمع	1982	19.٠
الوفد	8 صفحات	أخبار الحوادث، الرياضة، الاقتصاد ميديا، عالمي، فن، فشون، الوفد اليوم، البرلمان، أصحاب الهمم، المحافظات، الرأي	رئيس مجلس الإدارة: د. هاني سري الدين، رئيس التحرير: د. وجدي زين الدين	https://alwafd.news/	حزبية	عامة	العربية	حزب الوفد	1984	0.19
الأسرة العربية		غير ثابتة	رئيس مجلس الإدارة: نعيم زكي رئيس التحرير: علاء البنا	لا يوجد	حزبية	عامة	العربية	الأحرار الاشتراكيين	1989	0.19

نماذج من الصحف



المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر

أ- قائمة المقابلات المتعمقة مع مسؤولي التحرير للصحف المصرية.

تم إجراء 18 مقابلة مع مسؤولي التحرير خلال الفترة من مارس/آذار حتى مايو/أيار 2021، وهي على النحو التالي:

م	الاسم	المسمى الوظيفي
1	د. محمود خليل (الوطن)	مستشار تحرير
2	د. خالد أبوبكر (الشروق)	مدير تحرير
3	أ. إسماعيل طلعت (الشروق)	مدير تحرير
4	د. عيد رحيل (الدستور)	مدير الإخراج الفني
5	أ. محمود الشهاوي (الدستور)	سكرتير تحرير
6	أ. هايدي حمدي (الدستور)	محرر
7	أ. مصطفى البدوي (المساء)	نائب رئيس التحرير
8	د. أسامة السعيد (الأخبار)	نائب رئيس التحرير
9	أ. آلاء المصري (الأخبار)	محرر
10	أ. محمد إبراهيم (الجمهورية)	رئيس القسم الرياضي
11	أ. علا علي سالم (الجمهورية)	محرر
12	أ. محمد الغريب (المصري اليوم)	نائب رئيس القسم السياسي
13	أ. عبدالفتاح نبيل (المصري اليوم)	نائب مدير تحرير
14	أ. إيناس يس (الأهرام)	رئيس قسم الإخراج في مجلة الشباب
15	أ. سمر جابر (الفجر)	محرر
16	أ. محمد حلمي (الجمهورية)	محرر رياضي
17	أ. وائل عباس (المصري اليوم)	محرر رياضي
18	أ. محمد الديك (الشروق)	محرر رياضي

ب: المصادر (الوثائق)

1) الجريدة الرسمية، العدد الصادر بتاريخ 26/12/2016.

2) الجريدة الرسمية، العدد (34) مكرر (هـ)، 27/8/2018.

3) الجريدة الرسمية، العدد (34) مكرر(د)، 27/8/2018.

4) التقرير السنوي الأول (2017/2018)، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

5) التقرير السنوي الثاني، يناير/كانون الثاني 2020، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حالة الإعلام في مصر 2019.

6) التقرير السنوي لمجلس نقابة الصحافيين، مارس/آذار 2019.

7) التقرير السنوي الثالث المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، التقرير السنوي الثالث، نشاط المجلس 2020، مارس/آذار 2021.

8) تقرير الهيئة الوطنية للصحافة، خطة إصلاح المؤسسات الصحافية القومية، يناير/ كانون الثاني 2020.

9) تقرير اليونسكو الصادر (يناير/كانون الثاني 2013) بعنوان تقييم كلي: تطوير قطاع الإعلام في جمهورية مصر العربية، متاح على الرابط:

http://sitcegypt.org/?p=1132

10) تقرير «كوفيد 19 يسرّع من وتيرة التحول الرقمي للصحف المطبوعة»، شبكة الصحافيين الدوليين، منشور بتاريخ 15 يناير/كانون الثاني 2020.

11) تقرير «قارئية المحتوى الاقتصادي في الصحف المطبوعة»، التقرير الإعلامي السادس، الشبكة العربية لدعم الإعلام، 2015.

12) تقرير حول انخفاض توزيع الصحف المصرية، صحيفة «الوطن»، 18/2/2019.

13) دستور مصر 2014، المادة (212).

14) قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم (180) لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 34 مكرر (هـ)، 27 / 8 /2018.

15) نص قرار الهيئة الوطنية للصحافة، 4/7/2021.

16) نص القانون رقم (76) لسنة 1970 بشأن تنظيم نقابة الصحفيين، الجريدة الرسمية، 17-

.9-1970

ثانيًا: المراجع

- أحمد حسين (2017)، استراتيجيات الإدارة الصحافية في التصدي للتحديات التي تواجه الصحافة المطبوعة، «دراسة ميدانية على مديري المؤسسات الصحفية المصرية»، مجلة البحوث الإعلامية، المقالة 3، المجلد 47، العدد 47، جامعة الأزهر، كلية الإعلام.

- أحمد عبدالكافي عبد الفتاح (2016)، واقع الصحافة الإلكترونية ومستقبل المطبوعة، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، مصر، العدد 3.

- أحمد قران الزهراني (2016)، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 38، العدد 445، مارس/آذار.

- إسراء محمد الزيني (2020)، أطر معالجة الصحف المصرية لأداء مجلس النواب 2015، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 20، يوليو/تموز- ديسمبر/كانون الأول.

- أسامة عبدالرحيم (2021)، الاتجاهات الحديثة في بحوث تطبيق الضوابط الأخلاقية في الصحافة الرقمية «رؤية تحليلية نقدية»، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 56، الجزء الأول، يناير/كانون الثاني.

- أمل خطاب (2007)، دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير الأداء الصحافي، دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية والحزبية والخاصة، دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

- أمل السيد أحمد متولي دراز (2017)، الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة المتخصصة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 19.

- أميمة محمد عمران (2002)، القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية وأخلاقيات المهنة، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد 12.

- آية صلاح عبدالفتاح (2020)، اتجاهات الشباب الجامعي نحو التزام المواقع الصحافية الإلكترونية بالمسؤولية المهنية، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 55، الجزء الثاني، أكتوبر/تشرين الأول.

- تحسين منصور وعبير رحباني (2013)، ميزات الصحافة الإلكترونية وانعكاساتها علي

الصحافة الورقية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2.

- حاتم عبدالمنعم (2019)، مقالة «ما بعد الحداثة والصحف الورقية»، «بوابة الأهرام»، 7/12/2019.
- خالد زكي أبوالخير (2017)، محددات صناعة القرار التحريري في الصحافة المصرية وانعكاساتها على الأداء المهني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- خالد زكي أبوالخير (2018)، التحليل النقدي لمقاييس تقييم الأداء في دراسات بحوث الصحافة، نحو بناء دليل مؤشرات لقياس كفاءة الأداء الصحافي، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، العدد 23، ديسمبر/كانون الأول.
- خالد صلاح الدين (2006)، مستويات مصداقية وسائل الإعلام المصرية لدى الجمهور: دراسة كمية - كيفية في إطار النموذج البنائي للمصداقية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 26 مارس/آذار.
- حسني محمد نصر (2011)، الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني.
- حسين إسماعيل حداد (2011)، استخدام الأخبار مجهولة المصدر في الصحافة العراقية، دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية، جامعة ذي قار، مجلة كلية التربية، المجلد الأول، العدد الثالث، العراق.
- سارة هاشم (2019)، الصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية وسط الموظفين، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإعلام، جامعة أفريقيا العالمية.
- سلمى إبراهيم محمد (2011)، تطور معالجة قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في الخطاب الصحافي للكاتب صلاح الدين حافظ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.
- سلوى إبراهيم (2018)، العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة علي القائم بالاتصال في الصحف الإلكترونية المصرية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 14، الجزء الثاني، ص ص 382-357.
- سليمان صالح (2001)، «مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تكنولوجيا الاتصال»،

المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد 13، ديسمبر/كانون الأول.

- سميحة قريشي (2015)، مقروئية الصحف لدى الأستاذ الجامعي بين الصحف الورقية ونسختها الإلكترونية أساتذة جامعة ورقلة أنموذجًا دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جـــامعـــة قـــاصـــدي مـــربـــاح - ورقـــلـــة - كـــلـــيـــة العـــلـــوم الاجتماعيـة والإنسانية، قـــســـم الإعلام والاتصال،
- https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/9698.
- سهير عثمان (2010)، اتجاهات الجمهور المصري نحو الصحافة المطبوعة، ملتقى الصحافة الإلكترونية: مستقبل وسائل الإعلام في العصر الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سهير عثمان (2015)، واقع استخدام المؤسسات الصحفية المصرية لبحوث القارئية، دراسة تطبيقية علي عينة من الصحف المصرية، المجلة العلمية لقسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- شريف درويش اللبان، أسباب تدهور الصحافة المطبوعة ومقترحات للنهوض بها، البوابة نيوز، 28/5/2021.
- علاء الغطريفي، إني أرى قبور الصحافة المطبوعة، صحيفة «الراية»، 8/1/2017.
- علي جمال التركي (2021)، «السياسات التحريرية للمواقع الإلكترونية ذات المنصات المتعددة»، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة كلية آداب، قسم الإعلام.
- علي جمال خليفة (2020)، السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية ذات المنصات المتعددة (دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد(19)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- غادة اليماني (2018)، قارئية الصحف المطبوعة ومستقبلها في ضوء الاتجاهات البحثية الحديثة (رؤية نقدية واستشرافية)، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، العدد الرابع.
- فاطمة الزهراء عبدالفتاح (2015)، نماذج إدارة غرف الأخبار متعددة المنصات، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 20.

- فتحي إبراهيم (2020)، «اتجاهات النخب الصحافية نحو أسباب تدهور الصحافة الورقية المصرية ومقترحات النهوض بها: دراسة ميدانية على عينة من النخبة الصحافية والأكاديمية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- فاطمة الزهراء عبد الفتاح (2015)، أثر التحولات التكنولوجية في إنتاج وتقديم المضمون في الصحافة المصرية في إطار تعدد المنصات الإعلامية، دراسة لاتجاهات التطوير وإشكاليات التحول، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- كريمة كمال عبداللطيف (2017)، متغير الملكية وتأثيره على السياسة التحريرية للصحف المصرية: دراسة على القائم بالاتصال، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد السادس عشر، مارس/آذار.
- ليلي فيلالي (2018)، الضبط الإعلامي في الدول الديمقراطية: سلطة خامسة في مواجهة السلطة الرابعة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32، العدد الثاني، ديسمبر/كانون الأول.
- لامان محمد (2018)، «مستقبل الصحافة الإلكترونية في إطار تقنيات الواقع الافتراضي: الصحافة الغامرة نمط جديد لتفاعل متلقي القصص الإخبارية»، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد 6، ديسمبر/كانون الأول.
- محرز غالي (2019)، الاتجاهات العالمية الحديثة في بحوث تمويل الصحافة المطبوعة والرقمية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 26.
- محرز غالي (2009)، إدارة المؤسسات الصحافية واقتصادياتها في العالم المعاصر، القاهرة، دار العالم العربي.
- محرز غالي (2016)، محددات أزمة التمويل في صناعة الصحافة، ورؤية الصحافيين والقيادات الصحافية لإستراتيجيات إدارة هذه الأزمة وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 54، ص. ص 102-1.
- محمد حبوشه (2021)، «عندما أصبحت الصحافة الورقية عبئًا على الجميع»، اليوم السابع، 30 يوليو/تموز 2021، «اليوم السابع»، مُتاح على الرابط: https://bit.ly/3Akv0Bs
- محمد علاوة (2020)، أخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر: قراءة تحليلية لقانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014، مجلة الباحث في العلوم

الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد 12، العدد الرابع.

- محمد عبدالحفيظ الباز (2009)، تيار الإثارة الصحافية في مصر، دراسة تطورية بالتطبيق على الفترة من 2004-1977، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.
- محمد وهدان (2016)، مستقبل الصحافة القومية في مصر وأساليب تطويرها «دراسة على القائم بالاتصال»، مجلة البحوث الإعلامية، المجلد 46، العدد 46، جامعة الأزهر، كلية الإعلام.
- محمود خليل وهشام عطية (2001)، «مستقبل النظام الصحافي المصري: دراسة لعناصر تطور الصحافة المصرية 2020-2000»، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مج2، ع3، سبتمبر/أيلول.
- محمود عفيفي (2016)، العوامل المؤثرة في قراءة الصحف المصرية المطبوعة لدى الشباب الجامعي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 7، المجلد 2016.
- محمود يوسف محمد (2018)، مصداقية الصحف اليومية القومية والخاصة لدى الجمهور في ضوء الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني: دراسة ميدانية مقارنة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 18 ، العدد 4.
- محمود رمضان عبداللطيف (2020)، تكاملية الوسائل لنشر المحتوى في الصحف المصرية، دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في ضوء نظرية التحول الرقمي، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 55، ج1، جامعة الأزهر، كلية الإعلام.
- مجدي الداغر (2021)، أطر المعالجة الصحافية للعمليات العسكرية للقوات المسلحة المصرية ضد التنظيمات الإرهابية في سيناء»العملية الشاملة 2018 نموذجاً»، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 21، يناير/كانون الثاني- يونيو/حزيران.
- منى تركي (2021)، الأخلاقيات المهنية في الإعلام الجديد وانعكاسها على المضامين الإعلامية: المواقع الإخبارية أنموذجاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة.
- مها الأسود (2017)، حرية الإعلام في مصر (أفق للإصلاح)، المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
- مها علاء الدين أحمد (2014)، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال

بالمؤسسات الصحافية في مصر: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام.

- مها مصطفى بخيت (2019)، العوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي المتعلق بالأخبار الزائفة: دراسة على القائم بالاتصال، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد التاسع، يوليو/تموز- سبتمبر/أيلول.
- نفيسة صلاح الدين وسارة طلعت (2019)، مستقبل التأهيل الإعلامي للمحرر المتكامل في غرف الأخبار الرقمية خلال العقدين القادمين، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المؤتمر العلمي الرابع «بحوث الإعلام ومنهجية التكامل المعرفي في إطار التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها»، المعهد العالي للإعلام بالشروق، القاهرة: إبريل/نيسان 2019.
- هنادي محمد السعيد ووداد حسين محمدي (2020)، إشكاليات العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في إطار قانون تنظيم الصحافة رقم 180 لسنة 2018 واتجاهات الصحافيين نحوها، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد الثاني عشر، يونيو/حزيران.
- وائل العشري (2020)، رؤية الصحافيين المصريين للضوابط المهنية والأخلاقية المنظمة لاستخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في العمل الصحافي وعلاقتها بأساليب الممارسة السائدة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، العدد 28، يناير/كانون الثاني- مارس/آذار.
- وسيلة وجدي (2015)، مستقبل الصحافة الورقية في ظل تطورات الإعلام الجديد، مجلة آفاق فكرية، العدد 3.
- ياسر محمد سليم (2016)، مستقبل الإعلان في الصحافة الورقية في ظل تنامي الإعلان على شبكات الإعلام الاجتماعي، رسالة ماجستير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.

الصحافة المغربية

الصحافة المغربية

أ.د محمد عبدالوهاب العلالي

مقدمة:

يعود ظهور الصحافة المكتوبة في المغرب إلى تاريخ ليس ببعيد عن تاريخ ظهور الصحافة في مصر بعد حملة نابليون بونابرت سنة 1798 إذ حمل نابليون معه مطبعة مجهزة بحروف عربية وفرنسية، ففي المغرب ظهرت الصحافة منذ سنة 1820 [1]. وقد ساهمت عوامل عدة في انتشارها عبر ربوع البلاد، كان أهمها بداية التغلغل الأجنبي الذي نقل تجربة الصحف والكتابة الصحافية إلى المغرب، ثم النقلة النوعية التي ارتبطت بتطور مجال الطباعة.

– المراحل الجنينية

إذا كان المغرب قد سجل منذ أول يوم ظهرت فيه الصحافة تمتع جميع الصحف الصادرة فيه بحرية كاملة حتى في انتقاد السلطة وأعمال السلك الدبلوماسي الأجنبي(2)، فإن تغير الظروف في البلاد بعد خضوعها للاستعمار سنة 1912، وحمل الإستعمار لعدد من المطابع العصرية معه جعل الصحافة تدخل في وضع متأزم مع سلطات الاحتلال، بعدما أصدرت قانونًا زجريًا للصحافة في أبريل/نيسان 1914، وهي فترة اقترنت بالإجهاز الكامل على الحريات العامة، وبالخصوص حرية التعبير والاجتماع، إذ عانت منها صحافة الحركة الوطنية على نحو كبير.

(1) يشير تحقيق الفترة الأولى لظهور الصحافة المكتوبة بالمغرب إلى أنها عرفت تطورًا في الفترة ما بين 1820 إلى 1912 تاريخ دخول الإستعمار الإسباني بروز صحف مدينة سبتة، وصحف مدينة طنجة، وصحف مدينة تطوان، وصحف مدينة مليلية. انظر: الكتاني زين العابدين، "الصحافة المغربية نشأتها وتطورها 1820-1912"، الجزء الأول، ص 75.

(2) الكتاني زين العابدين، "الصحافة المغربية نشأتها وتطورها 1912-1820"، الجزء الأول، ص 224.

- مرحلة الاستقلال

بعد حصول المغرب على استقلاله بادرت الحكومة إلى تعديل الصورة التي طبعت قطاع الصحافة المكتوبة، فأصدرت قانون الصحافة والنشر لسنة 1958 الذي تميز بالإضافة إلى أصالته الخاصة المسبوكة بفعل العوامل الاجتماعية والسياسية المغربية، بنفحة ليبرالية جعلته يتبوأ مكانة رائدة على مستوى قوانين الدول حديثة العهد بالاستقلال.

ويمكن نمذجة المشهد الصحافي في المغرب وفق ثلاث تقسيمات متحكمة فيه تضم:

- الأحزاب السياسية التي شكلت حاضنة أساسية للممارسة الصحافية منذ مرحلة الكفاح من أجل نيل إستقلال البلاد منذ أربعينيات القرن الماضي.
- الصحافة شبه الرسمية التي ولدت مع قرار البلاط الملكي إقرار «منظومة الصحافة الرسمية» سنة 1971 مع مجموعة Maroc soir.
- الصحافة التجارية أو ما عُرفت بالصحافة المستقلة التي يسيرها بعض الأفراد والفاعلين من القوى المالية.

وفي هذا النطاق سجل المغرب توسعًا في اهتمام المجتمع بالأخبار التي تقدمها الصحافة منذ فترة التسعينات وبداية ما عُرف بالإنتقال الديمقراطي، الأمر الذي تعزز مع بروز الصحافة الإلكترونية، خاصة في فترة ما بعد العام 2011.

وتتسم الصحافة المغربية في مجملها بأنها بنت سمعتها لوقت طويل على مستوى ما تقوم به من جرعات عالية من النقد تجاه السلطة وتحررها السياسي من هيمنتها التي تعزز نفوذها. كما هو الأمر بالنسبة لبعض الأمثلة كطابع عام باستثناء الصحف الرسمية أو بعض الصحف التابعة لها.

ومع تغير الظروف السياسية والاجتماعية والحقوقية في المغرب خلال الألفية الثالثة، وفي إطار المقاربة التشاركية بين السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال ومختلف الهيئات المهنية والحقوقية، وبدعم من المنظمات الحقوقية الدولية، صدرت مدونة الصحافة التي تضمنت ثلاثة قوانين سعت إلى تقنين وتنظيم الحقل

الصحافي بشقيه التقليدي والإلكتروني[1]إضافة إلى إحداث المجلس الوطني للصحافة كهيئة مستقلة للوساطة والتحكيم والتنظيم الذاتي للمهنة الصحافية[2].

1- الوضع الراهن للصحافة:

إرتفاع نسبة تصاريح إصدار الصحف

يعتمد النظام القانوني المغربي الخاص بالصحافة والنشر مسطرة مبسطة لإحداث المطبوعات والصحف الورقية والإلكترونية تتمثل في وضع التصريح لدى المحكمة الابتدائية بالمنطقة التي يوجد فيها المقر الرئيسي للصحيفة أو المطبوع[3]. وقد تم تسجيل ارتفاع عدد تصاريح إحداث الصحف الورقية التي أودعت لدى النيابات العامة في المحاكم الابتدائية وفق القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر. وقد بلغ العدد الإجمالي لتصاريح المطبوعات والصحف الورقية التي تسلمتها مكاتب النيابات العامة بربوع المملكة 387 تصريحًا تم تسجيله خلال سنة 2020، والذي عرف ارتفاعًا ملحوظًا سنة 2021، إذ بلغ العدد 452 تصريحًا متوصل بها، من بينها 246 صحيفة تم التصريح بها نهائيًا.

لكن الرقم المسجل بالنسبة للتصاريح لا ينم عن دينامية روجان الصحف أو انتظام في صدورها، وخاصة خلال فترة جائحة الكوفيد 19 التي عرفت تعثر العديد من الصحف من حيث انتظام الصدور والتوزيع. وعرفت الساحة الإعلامية المغربية توقف حوالي 80 صحيفة عن الصدور لأسباب مالية وإدارية حسب ما أدلى به الناشرون أو بقرار قضائي استعجالي، بسبب عدم تمكن ناشري هذه الصحف من ملائمة وضعيتها القانونية مع قانون الصحافة والنشر.

ومع تحسن الوضعية الوبائية في المغرب، استأنفت مجموعة من الصحف الورقية صدورها بشكل متدرج ونسبي، نتيجة الإكراهات المالية التي عرفتها المؤسسات

(1) القانون رقم 13. 88 المتعلق بالصحافة والنشر المنشور بالجريدة الرسمية عدد 64 – 91 ، 15 أغسطس 2016.

https://cnp.press.ma/wp-content/uploads/2020/04/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D

(2)القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، الجريدة الرسمية، العدد 6454، (7 أبريل/نيسان 2016)؛ ص 2961.

(3)- القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الصادر بتاريخ 10 أغسطس/آب 2016، الجريدة الرسمية، عدد 6491 الصادر في 15 أغسطس/آب 2016، الفصل 15.

الإعلامية، في حين استمرت بقية الصحف في الإصدار الإلكتروني المجاني على مواقعها الإلكترونية، أو على مختلف المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وبالرغم من التنوع والتوزيع المجالي للصحف الورقية الذي يغطي التراب الوطني، فالملاحظ أن هناك نوع من اللاتوازن بين الجهات، إذ أن جهة الدار البيضاء سطات وجهة الرباط سلا القنيطرة تستأثران بالنصيب الأكبر من حيث احتضان المقرات الرئيسة لهذه الصحف.

لغات النشر

بخصوص لغات النشر للصحف الورقية خلال سنة 2021 نسجل من بين 246 صحيفة ورقية مُصرح بها، تم تسجيل 113 تصريحًا لصحف ورقية باللغة العربية و36 تصريحًا لصحف باللغة الفرنسية و47 تصريحًا لصحف باللغتين العربية والفرنسية، و14 تصريحًا لصحف باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، أما بقية الصحف فتصدر بلغات متعددة.

جدول يبين لغة صدور الصحف الورقية خلال سنتي 2021-2020

لغة صدور الصحف الورقية	2020	2021
اللغة العربية	102	113
اللغة الفرنسية	27	36
اللغتين العربية والفرنسية	39	47
اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية	10	14
لغات متعددة	41	36

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المشهد اللغوي يشير إلى تحولات في الصحافة المغربية في العقود الأخيرة للانتقال من هيمنة نسبة القراء المستخدمين للغة

الفرنسية والصحف الناطقة بالفرنسية إلى المستهلكين بالدرجة الأولى للصحف الناطقة باللغة العربية مع ظهور صحافة ناطقة بالأمازيغية.

دورية الإصدار

فيما يتعلق بنسب الإصدارات وكما تبين المعطيات لا تمثل الصحافة المكتوبة المغربية سوى ربع إصدارات الصحف في المغرب. وقد بلغت نسبة الإصدارات الشهرية للصحف الورقية برسم 2021 حوالي 29 % من مجموع العناوين، كما بلغت نسبة الإصدارات الأسبوعية 29 % من إجمالي الصحف، وبلغت نسبة الإصدارات اليومية 25 %، وبلغت أيضًا نسبة الإصدارات النصف شهرية 6% من مجموع العناوين، أما بقية الإصدارات والعناوين فتصدر بشكل دوري مرة كل شهرين أو بشكل فصلي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن القانون يلزم الصحف بإيداع عدد من النسخ لدى مصالح السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال، إلا أن الأمر المتعلق بانتظام الصدور يبقى أحد العقبات التي تعاني منها الصحف وخاصة الجهوية منها، بالإضافة إلى إكراهات التمويل وتراجع المقروئية، بحيث يبلغ عدد الصحف المنتظمة الصدور 105 من مجموع الصحف الصادرة في المغرب.

2- نماذج من الصحف اليومية :

تبرز عناصر الأزمة الهيكلية العميقة للصحافة المغربية من خلال متابعة العديد من مؤشراتها خلال عشرتين سابقتين، وتبين أن بوادر هذه الأزمة تفاقمت منذ فترة ليست بالقصيرة وبلغت مستوى مرتفع من الذروة خلال الثلاث سنوات الأخيرة. ونوضح هنا الملامح العامة لهذه الأزمة الهيكلية قبل فترة كورونا لما لذلك من أهمية في إبراز واقع الحال الراهن الذي يؤكد أن أزمة وباء «كوفيد 19» قد أذكت أزمة مسترسلة تشكلت عبر سنوات خلت، وكشفت عن عمق الأزمة التي تعيشها الصحافة اليومية في المغرب.

وفي ما يلي جدول يبين معطيات عامة عن عينة من الصحف اليومية المغربية:

اسم الصحيفة	اللغة	النوع	سنة التأسيس	الثمن	مدير الصحيفة ورئيس التحرير	المنصة الإلكترونية	عدد المبيعات
الأخبار	عربية	عامة	2012	4 دراهم	رشيد نيني	نعم	45000 / jour
المساء	عربية	عامة	2006	4 دراهم	رشيد نيني	نعم	27432 ex
الصباح	عربية	عامة	2000	5 دراهم	عبد المنعم الديالمي	نعم	86907 ex
الأحداث المغربية	عربية	مستقلة اشتراكية	1998	4 دراهم	المختار الغزيوي	نعم	80000 نسخة
العلم	عربية	مستقلة	1946		عبد الله البقالي	نعم	
الصحراء	عربية	مستقلة		4 دراهم	محمد الهيتمي	نعم	
Aujourd'hui le Maroc	فرنسية	عامة	2000	4 دراهم	Saad Ben-mansour	نعم	20000 ex
L'opinion	فرنسية	عامة	1965	4 دراهم	Ahmed Naji	نعم	ex 6647
L'économiste	فرنسية	متخصصة	1998	7 دراهم	Khalid Bely-azid / Benabid Mohamed	نعم	24053 ex
Le Matin du Sahara Ma-ghreb	فرنسية	عامة	1971	5 دراهم	Moulay Ahmed Alaoui/ Mohamed Haitami	نعم	65236 ex

تحليل ملامح الصحف اليومية المغربية من خلال العينة المشار إليها أعلاه وفق عدد من المؤشرات:

حجم الإصدار

3- طبع الصحف اليومية العربية :

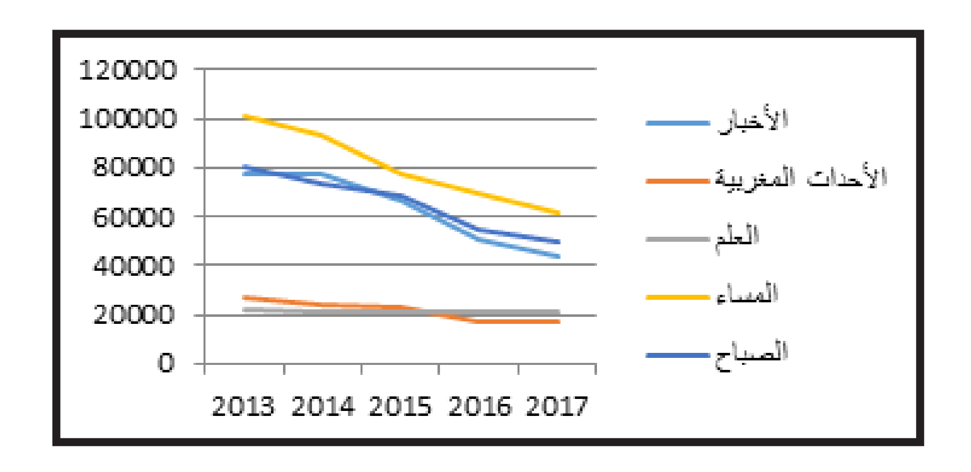
تعكس معطيات مكتب التحقق من روجان الصحف (OJD) بين الفترة 2013 و2017 في مجال الطبع تراجعًا مدويًا بالنسبة لليوميات باللغة العربية والفرنسية، وكذلك الأسبوعيات باللغة الفرنسية، والمجلات أو المطبوعات الشهرية. وهو اتجاه أكثر حدة في التوزيع بالنسبة لليوميات الصادرة باللغة العربية، فمعطيات السحب تبين تراجعًا بحوالي 40 % بالنسبة لأهم أربع صحف عربية تطبع في المغرب. وتفيد المعطيات أن صحيفة المساء تراجعت من طباعة ما يُقدر بـ 101.409 نسخة سنة 2013 إلى 61000 بنسبة 39،64 % سنة 2017.

وعلى نحو مشابه تراجعت صحيفة الصباح من 80.318 نسخة مطبوعة سنة 2013 إلى 49.239 نسخة فقط، أي بنسبة 38،69 % بعد خمس سنوات.كما تراجعت صحيفة الأخبار بنسبة أعلى من ذلك، وإنتقلت من حصة طبع تقدر بـ 77.643 سنة 2013 إلى 43.907 نسخة سنة 2017 بفارق بنسبة 43،45 %. أما الأحداث المغربية فقد حققت تراجعًا بنسبة الثلث من طباعة كانت تُقدر بـ 26.524 نسخة سنة 2013 إلى ما مجموعه 17.463 نسخة فقط سنة 2017، بتراجع مهم وبفارق بنسبة 34،16 %.

وبالنسبة لصحيفة العلم وهي صحيفة يومية حزبية بالمقارنة مع الصحف «المستقلة» المشار إليها أعلاه، فإنها حافظت على نسبة طباعة منخفضة إنتقلت من 22.214 نسخة سنة 2013 إلى حصة تقدر بـ 20.973 نسخة سنة 2017 بفارق 5،58 %.

وذلك ما يعني أن الصحف اليومية المغربية تراجعت من حيث الطبع بحوالي الثلث كما تبين ذلك المعطيات الإجمالية لطبع الصحف اليومية عينة الدراسة، إذ انخفض حجم الطبع من معدل يقدر بحوالي 300 ألف نسخة في اليوم إلى معدل يقارب 200 ألف نسخة في اليوم سنة 2017، وهو رقم هزيل بالنسبة لعدد السكان.

رسم بياني حول طباعة الصحف المغربية اليومية باللغة العربية



المصدر: معطيات مكتب التحقق من روجان الصحف في المغرب للفترة بين 2017 – 2013

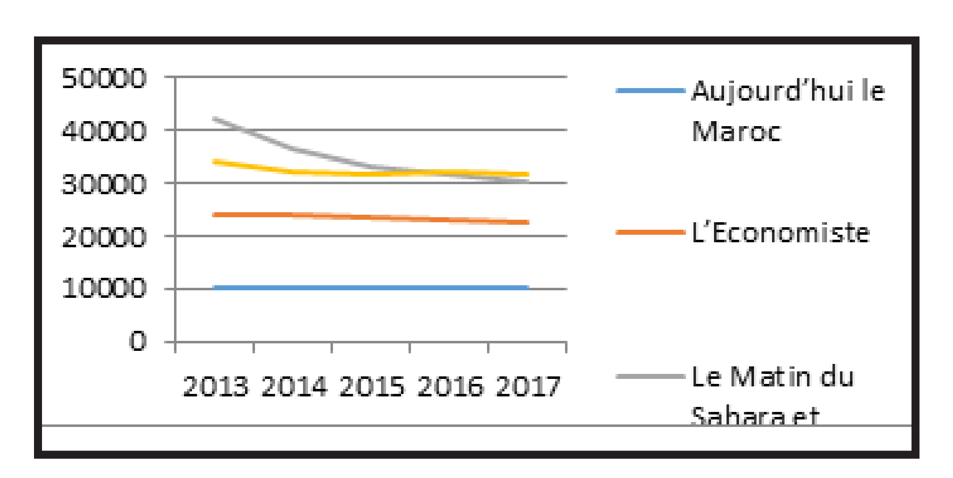
4- طبع الصحف اليومية الفرنسية:

بالنسبة لليوميات الفرنسية الأربع الأكثر طبعًا في المغرب، وحسب المعطيات تُسجل ثلاث صحف هي Aujourd’hui le Maroc و l’Economiste و L’opinion انخفاضًا ضئيلًا مقارنة بسنة 2013 باستثناء le Matin de Sahara et Maghreb الشبه حكومية التي حققت تراجعًا بنسبة حوالي 30 %، فقد انتقلت من طبع ما مجموعه 42.161 نسخة سنة 2013 إلى ما لا يزيد عن 30.145 نسخة بعد خمس سنوات من ذلك، أي تراجع بنسبة 28،50 %. وبالنسبة لصحيفة l’Economiste وهي صحيفة متخصصة في المجال الإقتصادي، فقد تراجعت حصتها من 23.852 نسخة سنة 2013 إلى ما مجموعه 22.686 نسخة سنة 2017، أي بنسبة تراجع من حيث الطبع تقدر بنحو 4،88 %.

أما صحيفة L’opinion وهي صحيفة حزبية، فقد انتقلت من 33.908 نسخة مسحوبة سنة 2013 إلى ما مجموعه 31.661 سنة 2017 بفارق سلبي يقدر بـ 6،62 %. كما أن صحيفة Aujourd’hui le Maroc وهي صحيفة مستقلة

قد خلقت الاستثناء باحتفاظها بنفس حجم الطبع الذي يُقدر بنحو 10،000 نسخة طيلة الخمس سنوات خلال الفترة ما بين سنة 2013 و 2017. وتشير المعطيات إلى أن حجم الطبع لليوميات الأربع الأكثر طباعة في المغرب معدلها الإجمالي لا يتجاوز 100 ألف نسخة.

رسم بياني يوضح طبع الصحف اليومية باللغة الفرنسية



المصدر: معطيات مكتب التحقق من روجان الصحف في المغرب في الفترة بين 2013 – 2017

5- حجم التوزيع :

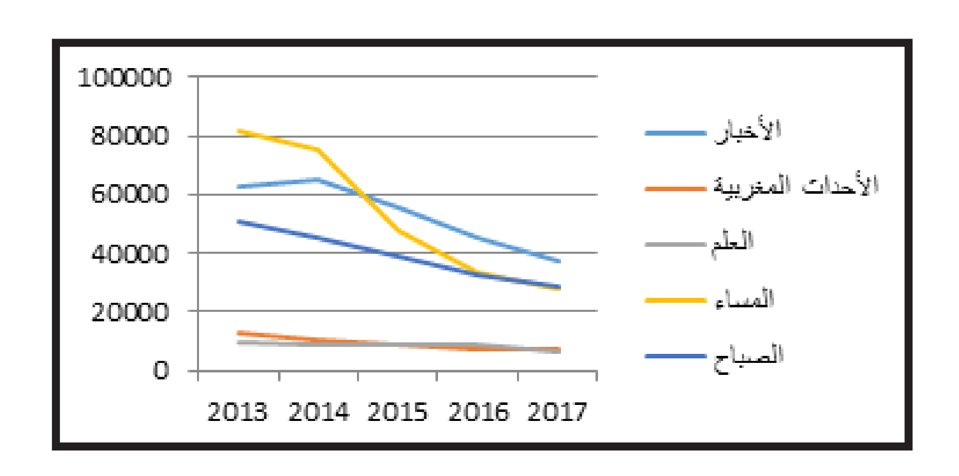
الحديث عن التوزيع يكون على مستويين: عرض المعطيات المتعلقة بتوزيع الصحف المغربية خلال الفترة ما بين سنة 2013 و 2017، وعرض واقع وصعوبة منظومة التوزيع الراهنة.

توزيع الصحف اليومية العربية

سجل العقد الماضي تراجعًا واضحًا في توزيع الصحف المغربية كما تشير إلى ذلك المعطيات المتعلقة بتوزيع الصحف للفترة بين 2013 – 2017، فأكبر الصحف المغربية المستقلة انتشارًا وهي صحيفة «المساء» بلغت حصة توزيعها سنة 2013 ما مجموعه 81 ألف نسخة في اليوم، وتراجعت في سنة 2017 على

نحو كبير وبنسبة 66،34 %. كما أن صحيفة «الأخبار» التي تليها في الترتيب وكانت تُوزع في نفس التاريخ ما يعادل 62.430 ألف نسخة في اليوم تراجعت بنسبة 40،22 % سنة 2014 وفق المعطيات المتوفرة. وبالنسبة لصحيفة «الصباح» انتقلت من حجم توزيع يقدر بـ 51.511 ألف نسخة سنة 2013 إلى ما مجموعه 28.938 ألف نسخة بنسبة تراجع 43،40 % . وسجلت صحيفة «الأحداث المغربية» التي كانت توزع نسبة لا تتجاوز 12.441 ألف عدد سنة 2013 بنسبة 45،44 % بعد خمس سنوات بعد ذلك. أما صحيفة العلم وهي من أقدم الصحف المغربية، فقد تراجعت بنسبة ثلاث مرات عن مجموع توزيعها الذي كان يصل إلى 9.219 سنة 2013 بنسبة 29،75%. وذلك يعني أن هناك تراجع مهول سواء تعلق الأمر بالصحافة المستقلة أو الحزبية اليومية باللغة العربية، رغم التفاوت الكبير بينهما لصالح الأولى.

رسم بياني يوضح توزيع الصحف اليومية العربية (2013- 2017)



المصدر: معطيات مكتب التحقق من روجان الصحف في المغرب للفترة بين 2013 – 2017

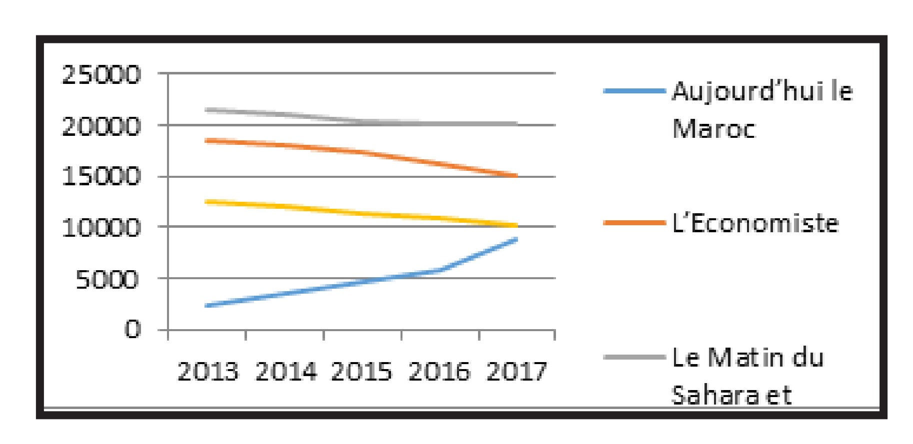
توزيع الصحف اليومية الفرنسية

نفس الاتجاه مع تفاوت نسبي بالنسبة للإصدارات اليومية باللغة الفرنسية، فقد سجلت صحيفة مثل «Aujourd’hui le Maroc» انخفاضًا من ما مجموعه

22.740 نسخة سنة 2013 إلى رقم لا يتجاوز 8.693 نسخة أو ما يعادل تراجعًا بنسبة 73،84 %.

وتراجعت صحف أخرى مثل l'Economiste بحصة توزيع بلغت 18.567 نسخة سنة 2013 لتنخفض إلى 14.949 نسخة بعد خمس سنوات بنسبة تقدر بـ 19،48 %. وحققت صحيفة Le Matin تراجعًا طفيفًا من حيث نسبة توزيعها الكلي من 21.543 سنة 2013 إلى ما مجموعه 20.215 نسخة سنة 2017، بنسبة طفيفة تقدر بـ 6،16 %، وهي صحيفة شبه رسمية تتمتع بدعم واشتراك المؤسسات العمومية. وبالنسبة لصحيفة حزبية مثلl'opinion فقد عرفت تراجعًا من ما مجموعه 12.391 نسخة سنة 2013 إلى حصة لا تتجاوز 10.227 نسخة سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 17،46 %. ويتضح وجود تفاوت نسبي من حيث التوزيع يحقق تفوقًا للصحف الناطقة باللغة العربية بالمقارنة مع الصحف اليومية الفرنسية.

رسم بياني يوضح الصحف اليومية الناطقة بالفرنسية (2013 – 2017)



المصدر: معطيات مكتب التحقق من روجان الصحف في المغرب للفترة بين 2013 – 2017

6- أشكال التوزيع:

لتقديم صورة حول توزيع الصحف في المغرب نجد في الرسم البياني أدناه

معطيات وافية حول التوزيع العام للصحافة اليومية والأسبوعية والشهرية بحسب أشكال التوزيع المعتمدة في البلاد وبحسب معطيات هيئة التحق من التوزيع وروجان الصحف. وتثبت هذه المعطيات لوحة قاتمة لشبكة التوزيع في المغرب تتسم بالتالي:

- شبكة توزيع تقليدية تعتمد على أشكال محدودة للتوزيع وعدد محدود من الأكشاك ونقاط البيع التي لا تصل للبوادي والمناطق النائية.

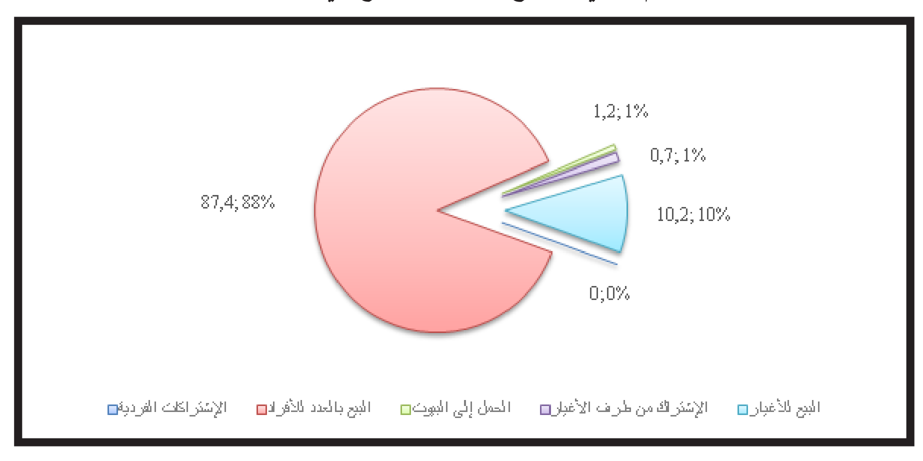
- قلة الأكشاك المتخصصة وإقحام الصحافة كمنتج ثقافي مع محلات لبيع المواد الغذائية أو مواد أخرى.

- حضور ظاهرة المرجوعات أو قلة البيع، ما يضيف تكاليف إضافية على تكاليف الإرسال والنقل والعمولة.

- إنخفاض المبيعات على نحو لا يغطي دور الإنتاج والتوزيع الصحافي في المغرب.

- تفشي ظاهرة (كراء/إيجار) الصحف للقراءة بدل الشراء، إذ يفضل أصحاب الأكشاك تسلم أرباح الكراء على نسب العمولة الهزية، فبنصف دولار يمكن الكراء لبضع ساعات لثمانية أو عشرة صحف في تواطؤ واضح بين القارئ وأرباب أكشاك توزيع الصحف على حساب المؤسسات الصحافية والموزعين.

رسم بياني يوضح أشكال التوزيع في المغرب



المصدر: مرصد التحقق توزيع وروجان الصحف بالمغربOJD 2017

7- حجم المبيعات:

خلال العقد الأخير عرفت المبيعات اتجاهًا عامًا نحو الانخفاض المستمر للصحف المغربية اليوم،كما تشير إلى ذلك معطيات منشورة لدراسات الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، فمجموع ما يتداول في المغرب من صحف لا يتجاوز 200 ألف نسخة يوميًا بالنسبة لمجتمع يتجاوز عدد سكانه ما يفوق 35 مليون نسمة. والمعطيات المتوفرة تفيد بتراجع كبير لكل الصحف في مجال التوزيع منذ سنة 2014 مقارنة مع سنة 2008.

وتبين معطيات OJD منذ سنة 2010 اتجاهًا لتراجع المبيعات خلال السنوات اللاحقة وانخفاضًا للمبيعات وصلت قيمته إلى 33 % بالنسبة لليوميات و65 % بالنسبة للأسبوعيات و58 % بالنسبة للمجلات مقارنة في الفترة ما بين 2012 و2016.

وشهدت سنة 2015 تراجعات كبرى لليوميات مقارنة مع السنوات السابقة لها، إذ سجلت كبريات الصحف مثل «المساء» تراجعًا بحوالي 10.000 نسخة بيع، ونفس الاتجاه يسجل بالنسبة للصحافة الناطقة بالفرنسية، على سبيل المثال يومية l'Economiste التي كانت تتصدر الصحف الفرنسية من حيث مبيعاتها الفعلية فنجدها سنة 2015، حسب OJD، تبيع ما مجموعه 16.000 نسخة بفقدان أكثر من ألف نسخة من معدلات مبيعاتها الفعلية التي كانت تصل إلى 17.000 نسخة.

ومن نتائج هذا الوضع التأثيرات المختلفة لمنظومة الإعلانات، إذ أن تراجع المبيعات الذي فاق 50% خلال العقد الأخير نتج عنه تراجع في ميزانية الإعلانات الموجهة للصحافة المكتوبة. ويثبت الوضع استهلاك غير مستخلص لمقروئية الصحف سنة 2019 والذي يقدر بنحو 170 مليون نسخة مقروءة، أو ما يعادل 535 مليون درهم بناء على سعر وسطي للنسخة في حدود خمسة دراهم (تقديرات لحجم الخسارة من القراءة الجماعية المجانية)، ما يعني تكبد القطاع للخسائر السنوية بفعل تضخم القراءة المجانية.

ويعتبر تدني حجم مبيعات الصحف في المغرب ضعيفًا، وهي ظاهرة تقف خلفها عوامل عدة منها ظروف سياسية واقتصادية وثقافية. ومن أهم العوامل

الاجتماعية والثقافية بروز ظاهرة القراءة المجانية، وغياب ثقافة الاشتراك في الصحف، واتجاه العديد من المقاهي والمطاعم في المغرب إلى تقديم الصحف اليومية والأسبوعية مجانًا كجزء من خدماتها لجذب الزبائن. وذلك ما يعكس أزمة للنخبة المتعلمة التي تفتقد إلى تقاليد اقتناء الصحف اليومية والأسبوعية والمتخصصة كجزء من الممارسات الثقافية اليومية. وإذا كان المغرب يضم كتلة مهمة لجمهور غير قادر على القراءة بفضل انتشار الأمية بنسبة هامة في البلاد، فإن الضعف الكبير في مبيعات الصحف المغربية يعكس سلوكًا سلبيًا للفئات المتعلمة من المجتمع التي لا تضع قراءة الصحف ضمن إهتماماتها.

8- تنامي دور الصحافة الرقمية:

تصاريح الإصدار والمواءمة مع القانون الجديد للصحافة

تساير الصحافة الإلكترونية التحول التكنولوجي- الرقمي، بحيث أُحدثت مجموعة من الصحف الإلكترونية الجديدة، أو زاوجت الصحف الورقية التقليدية بين نسختها الورقية وموقعها الإلكتروني لتصبح صحفًا إلكترونية قائمة بذاتها. وفي هذا الإطار تم تسجيل تحول إيجابي في عدد الصحف الإلكترونية التي أودعت تصريحًا بالإحداث لدى النيابة العامة في المحاكم الابتدائية للمملكة. وبلغ العدد الإجمالي لتصاريح الصحف الإلكترونية الموضوعة بالمحاكم حوالي 1016 تصريح برسم سنة 2020، وبمقارنة مع سنة 2021 انتقل العدد الإجمالي للصحف الإلكترونية المُصرح بها إلى 1138 تصريح إلى حدود أواخر سبتمبر/ أيلول 2021، تمت منها ملائمة وضعية 679 صحيفة إلكترونية مع مقتضيات قانون الصحافة والنشر، في حين لا زالت 367 صحيفة غير ملائمة مع القانون أو في طور إعمال هذا الإجراء المسطري. وفيما يلي جدول يبين التطور الإيجابي والمضطرد للصحف الإلكترونية.

جدول يبين تصاريح الإصدار والمواءمة مع قانون الصحافة

الزمن	تصاريح الإصدار الموضوعة لدى المحاكم الابتدائية	عدد الصحف التي لاءمت وضعيتها مع قانون الصحافة والنشر بشكل نهائي
ديسمبر/كانون الأول 2017	656	121
يوليو/تموز 2018	700	200
سبتمبر/أيلول 2019	911	406
ديسمبر/كانون الأول 2019	929	428
سبتمبر/أيلول 2020	1016	546
إلى حدود سبتمبر/ أيلول 2021	1138	679

ونظرًا لحداثة قطاع الصحافة الرقمية، وتشابك الإكراهات التي يعاني منها، والمرتبط بما هو قانوني، وكذلك المتعلق بإكراهات نموذج المقاولة الصحافية، والتمويل، ومعايير الدعم العمومي، ومشكل التحيين الدوري للموقع، كل هذه الإكراهات وغيرها ساهمت في توقف 78 صحيفة إلكترونية عن الصدور، أو تم حجبها بموجب قرارات قضائية استعجالية برسم سنة 2021.

أما من حيث لغة إصدار الصحف الإلكترونية برسم سنة 2021 التي توفرت فيها الشروط المفروضة بمقتضى قانون الصحافة والنشر، والتي عملت على ملائمة وضعيتها مع القانون بشكل نهائي فتبلغ 368 صحيفة إلكترونية صادرة باللغة العربية، أي بمعدل 54 % من مجموع الصحف الإلكترونية، و159 صحيفة إلكترونية صادرة باللغتين العربية والفرنسية، أي بنسبة 24 %، وأيضًا 41 صحيفة إلكترونية صادرة باللغة الفرنسية، أي بنسبة 6 %. وأخيرًا 15 صحيفة صادرة باللغات العربية والفرنسية والعربية والأمازيغية، أي بنسبة2 %،

أما نسبة 14 % من الصحف فتصدر بلغات متعددة.

التوزيع الجغرافي للصحف الإلكترونية

من حيث التوزيع الجغرافي للصحف الإلكترونية المتلائمة مع القانون، تم برسم سنة 2020 تسجيل 57 % في جهة الدار البيضاء الكبرى سطات، ثم 17 % في جهة الرباط سلا القنيطرة، وتليها جهة سوس ماسة بنسبة 10%، ثم بعدها جهة مراكش أسفي بنسبة 9 %، وتبقى نسبة 7 % موزعة على بقية الجهات. وهذا الأمر يخلق نوعًا من الحيف في حق عدد من الجهات التي تفتقر لآليات إحداث الصحف، خاصة على المستوى الجهوي والمحلي، والمتعلقة بمستوى التغطية بالإنترنيت، أو التمويل، أو الدعم العمومي، أو حتى الحصول على المعلومات والأخبار.

جدول يبين التوزيع الجغرافي للصحف الإلكترونية عبر جهات المملكة

نسب التوزيع الجغرافي للصحف الإلكترونية	2020	2021
جهة الدار البيضاء الكبرى سطات	57%	% 45
جهة الرباط سلا القنيطرة	17%	%18،4
جهة سوس ماسة	10%	7%
جهة مراكش أسفي	9%	7،3%
بقية جهات المملكة	7%	3%

خلاصة: تحديات الصحافة اليومية :

جاء «كوفيد 19» بمضاعفات جمة وآثار وخيمة على الصحافة المغربية شملت مجالات عدة، منها تأثيرات سياسية ومالية اقتصادية واجتماعية وتدبيرية وإعلامية، وأخرى مرتبطة بالسياسات العمومية، وهي في مجملها تأثيرات سلبية

ارتبطت بالشروط الجديدة التي فرضتها ظروف الجائحة وبالإجراءات الحمائية التي قامت بها الدولة. وتكشف عناصر التأثيرات السلبية الكبيرة لجائحة كورونا على الصحافة اليومية المغربية ومضاعفاتها عمق الأزمة التي تعيشها الصحافة الورقية ضمن مسار طويل لأزمة هيكلية عميقة تمتد لسنوات طويلة للوراء. كما أنه مع «كوفيد 19» بدأت الصحافة اليومية المغربية بالسير نحو التراجع منذ العقد الثاني للألفية الثالثة، وحمل ذلك تحديات حقيقية أمام مستقبل الصحافة المكتوبة المغربية، أهمها:

- تحدي إستمرارية النظام الديمقراطي

يعبر هذا التحدي الرئيس عن تجلياته من مخاطر ولوج مرحلة دولة من دون صحافة يومية قوية كما طرحت جائحة كورونا إمكانية جدوث ذلك. وهو الإحتمال الذي يعيد طرح السؤال حول علاقة الصحافة اليومية بالدولة والأمة وأدوارها ووظائفها المختلفة وضمان إستمرارية وظائفها المجتمعية. والجواب يتجلى في التأكيد على نحو قاطع بأنه لا يمكن تصور نظام سياسي ديمقراطي من دون صحافة حرة قوية تؤدي دورها في تكوين الرأي العام وتنمية الشعور بالمواطنة والوساطة بين الدولة والمجتمع.

- تحدي حماية التعددية

من نتاج وهول الأزمة الهيكلية للصحافة اليومية وتأثيرات الجائحة عليها بروز مخاطر توقف المنشآت الصحافية الصغيرة والمحلية أو الجهوية في سوق تمنح فرص الصمود للمقاولات الكبرى والمدعومة من قوى مالية، وهو أمر يهدد التعددية ونشر الأفكار والآراء المختلفة، ما يجعل الصحف اليومية بمختلف التعبيرات والأشكال ضرورة قصوى للبناء الديمقراطي المغربي.

- تحدي إعادة بناء نظام التوزيع

لقد بين نظام التوزيع التقليدي محدوديته في ظل متغيرات عديدة، خاصة إرتفاع تكاليف التوزيع. وهذا يقتضي البحث عن صيغ جديدة لمنظومة توزيع متنوعة قادرة على الوصول إلى مختلف فئات الجمهور والمزج بين أشكال متنوعة من

صيغ توزيع الصحافة المغربية في مختلف مناطق البلاد، والحفاظ على التوازنات المالية التي تجعل من التوزيع مجالًا إقتصاديا مربحًا ضمن إقتصاديات الصحافة.

- تحدي التدبير المالي

كان لتوقف النشر والتوزيع لمدة ثلاثة أشهر من 22 مارس/آذار حتى 15 يونيو/حزيران 2020 في قطاع نشر الصحف بسبب الجائحة تأثيرًا قويًا على الوضع المالي للصحافة اليومية المغربية نتجت عنه خسائر مالية مع إنهيار الإيرادات المالية لجل المنشآت، ووضع العديد من الصحف اليومية وجهًا لوجه أمام حالة الإفلاس. وهو ما يتطلب ضرورة رفع هذا التحدي المالي كتحدٍ جوهري لإستمرارية الصحافة اليومية وإيجاد صيغ دعم وتحفيزات تحقق التوازنات المالية التي تضمن إستمرار عمل المقاولات الصحافية وتوفير أشكال من الدعم المالي المباشر للمتدخلين في عملية النشر والطبع والتوزيع، وبعض التخفيضات الجبائية، وإصلاحات تهم مجالات الإعلان التجاري.

- تحدي العائدات الإشهارية

كان لتراجع المواد الإشهارية على نحو كبير تأثيرًا على تمويل الصحف اليومية على نحو انعكس على اقتصادياتها، ما وضع الصحف التي تعتمد على الإعلانات على نحو كبير أمام حالة قريبة من الإفلاس التام، وفي وضعية لم تتوقعها من قبل. وهو ما يطرح تحدي الحفاظ على الإشهار في ظل تنافسية عالية من لدن الإعلام الرقمي وشبكات التلفزيون، وفي الوقت نفسه إرساء قواعد صناعة إشهارية قوية من شأنها مواكبة متطلبات دغم الصحافة الومية المغربية.

- تحدي المنافسة الرقمية

تمثل ذلك في اتساع الاعتماد على صحافة الويب واستعمال الجمهور خاصة إبان فترة توقف الصحف وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء عمومي جديد للأخبار وتبادل المعلومات والمعطيات خارج السياقات المؤسساتية المهيكلة، وبروز المواقع الالكترونية مفتوحة المصادر والتعود على نوع جديد من القراءة، مع تحول عدد من الصحف إلى الرقمنة وإصدار نسخ إلكترونية لها، ما شكل

منافسة قوية للصحافة الورقية. وذلك ما فرض صيغ جديدة للصحافة اليومية المكتوبة للعمل بنسخ ورقية وبصيغ رقمية حفاظًا على جمهورها.

- تحدي إستعادة جمهور القراء

انهيار شبكات المقاهي التي تمثل ظاهرة للقراءة المضاعفة التي تشكل 20 في المائة من المبيعات بسبب الحجر الصحي أثر على انتشار الصحافة المكتوبة اليومية، فالمقاهي والمطاعم تعد مشتريًا للصحف اليومية تقدمها مجانًا كجزء من الخدمة. [1]ما يؤشر إلى تنامي استهلاك الأخبار مجانًا.

إن تنامي جمهور الإنترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي بلغت نسبًا غير مسبوقة بسبب خصائصها المتعدة وإمكانيات التفاعل السريع، والمجانية التي تتمتع بها، خاصة مع الانتشار الواسع للهواتف الذكية، يطرح تحديات حقيقية وفرص التحول الرقمي لإستعادة جمهور القراء والحفاظ عليه.

- تحدي الشكل والمضمون

يفترض هذا الجانب السير نحو تغيرات على مستوى شكل ومضمون الصحف التي تضررت بخفض عدد الصفحات إبان فترة الجائحة، ويطرح مسألة تجديد الشكل والمضمون وتجويد المنتج الإعلامي وتحسين المحتوى على نحو ينافس وسائل التواصل الإجتماعي والمنصات الرقمية، فالمضمون المعتمد على القيم الصحافية والعناصر الإخبارية المهنية والموضوعية يبقى تحديًا حقيقيًا أمام الصحافة المكتوبة المغربية اليوم.

- تحدي إستعادة ثقة الجمهور

تراجعت نسبة ثقة الناس في الصحافة اليومية أمام عدم احترام بعض المنابر لأخلاقيات المهنة في العمل الصحافي ونشر الأخبار الكاذبة والمعلومات غير الدقيقة. وتمثل الممارسات الجيدة للصحافة المكتوبة المتشبثة بالمهنية العالية والموضوعية والجدة عاملًا مساعدًا في إستعادة ثقة القراء وكسب ولائهم.

- تحديات اجتماعية

تمس هذه التحديات الوضعية الإجتماعية للصحافيين والتقنيين والمصورين العاملين في المؤسسات الإعلامية التي لا تسمح بالعمل في ظروف طبيعية وتحتاج إلى إعادة نظر جذرية. وقد لجأت بعض الصحف إلى تسريح نسب مهمة من أطقمها إما بشكل مؤقت أو نهائي، وتم التخلي عن أغلب المتعاونين وبعض التقنيين. كما عمدت إدارات الصحف إلى تقليص الأجور، إذ لجأ بعض أرباب المنشآت الصحافية إلى تقليص رواتب الصحافيين بنسبة 10 و50% خلال ثلاثة أشهر من الحجر الصحي، وتم هذا التخفيض أحيانًا بتوافق مع الأجراء وأخذ بعين الاعتبار مستوى الأجور. كما لجأ آخرون إلى تطبيق العطل الإجبارية، فقد لجأت بعض المقاولات الصحافية إلى الطلب من الصحافيين تطبيق العطلة السنوية أمام توازنات المؤسسة. وتشجيع العاملين على طلب عطلهم السنوية مسبقًا؛ وتأجيل أداء المساهمات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- تحدي أخلاقيات المهنة

بينت الأزمة الهيكلية للصحافة المغربية في ظل الجائحة أن الصحافة قائمة على مبادئ إحترام الأخلاقيات والمبادئ المنصوص عليها في أخلاقيات المهنة والموضوعية وإحترام القوانين والمواثيق الصحافية، وعدم السقوط في الإثارة ونشر الأخبار الكاذبة التي تمثل إتجاهًا وتحديًا حقيقيًا لإستمرار الصحافة ذات الوظائف التنموية والتنويرية للمجتمع المغربي.

- تحدي الدعم العمومي

يطرح الدعم العمومي تحديات كبيرة في شأن عقلنته ودمقرطته وشفافيته لأنه يوزع على بعض الصحف لأجل دعمها وإستمراريتها[1] لكن ذلك لم تكن له تأثيرات واضحة على تحسين المنتج الصحافي، ولا حتى على مستوى المقاولة الصحافية لجعلها مقاولة حديثة متطورة تهتم بمستوى الصحافيين وكل العاملين فيها، وتقديم منتج إعلامي يحترم القارئ. وهو ما طرح منذ عدة سنوات ضرورة

(1) دأبت الدولة المغربية على تقديم دعم مالي سنوي منتظم للصف المغربية، كما قدمت دعمًا إستثنائيًا للصحف إبان فترة وباء "كوفيد 19" منذ مارس/آذار 2020.

وضع معايير أكثر موضوعية وشفافية لتقديم الدعم العمومي للصحافة اليومية المغربية.

كما أن هذا الدعم يعاني من النقد حتى من المؤسسات الرسمية المكلفة بالرقابة، فحسب معطيات خاصة بالمجلس الأعلى للحسابات فإن سياسة الدعم للدولة التي باغت بما يقارب 659 مليون درهم منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2016 لم تكن حلًا ناجعًا بالنسبة للمقاولات الصحافية وللعناوين فتعرف صعوبات تتجلى في إكراهات مالية مرتبطة بمتأخرات الضرائب أو تأدية واجبات صندوق الضمان الاجتماعي والنزاعات القضائية وكذلك بعدم الصدور والتوقف عنه.

- تحدي الرؤية التشاركية

يطرح هذا التحدي منطلق المقاربة الاستشرافية كمقاربة تشاركية ضرورية لإنقاد الصحافة اليومية المغربية من الإفلاس والحفاظ على القيم الصحافية بين الحكومة والمقاولات الصحافية والهيئات التمثيلية للصحافيين ومختلف القطاعات المعنية، فنشاط الصحف اليومية المغربية يدخل ضمن خدمة الصالح العام وتعزيز البناء الديمقراطي، وهو ما يفرض ضرورة تكافل مختلف الأطراف من أجل إخراجها من الأزمة وضمان إستمراريتها.

نماذج من الصحف


المساء

ارتفاع الحالات النشطة لـ كورونا إلى

الصباح

خلية "السودور" خططت لاغتيالات وتف

العدوي تدقق في صفقات بـ 1500 مليار

العلم

الأحداث المغربية

الحرب على الميكا

LE MATIN

pinion

Partageons l'Information

Nizar Baraka :

« Il est temps de revoir la répartition des

Taxe carbone aux frontières de l'UE

L'ASMEX scrute les enjeux du nou

instrument sur les entreprises maroc

المراجع والمصادر :

1- د.المعز بن مسعود، الصحافة الورقية العربية :صراع البقاء ورهانات الرَّقْمَنَة،6 ديسمبر/كانون الأول 2016

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/mediastudies/documents/ddb6066845244777844c7915c58afcf3_100.pdf

2- محمد الركراكي، الصحافة المكتوبة بالمغرب بين الإطار التشريعي والبعد السياسي المهني (1958-2016)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، فاس سايس، 2016.

3- باسم الطويسي، الصحافة الإلكترونية في العالم العربي: سياقات النشأة وتحديات التطور، 2019.

https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2019/02/190211075743953.html

4-Presse écrite: Comment la Cour des comptes analyse les aides accordées au secteur

Driss Jettou

https://www.medias24.com/MAROC/Tech-Medias/185492-Presse-ecrite-Comment-la-Cour-des-comptes-analyse-les-aides-accordees-au-secteur.html

5-Digital Media Report 2020 By inventing the letterpressin 1450، Johannes Gutenberg laid.

https://www.statista.com/study/44526/digital-media-report/

الصحافة اليمنية

الصحافة اليمنية

د. يوسف سلمان

د. صباح عبده الخيشني

أ. محمد ناصر الطويل

مقدمة:

لقد أثرت الحرب على أوجه الحياة المختلفة في اليمن، وأنتجت واقعا أمنيًا سيئًا جدًا وأزمة اقتصادية غير مسبوقة في تاريخها، لم تسلم منهما وسائل الإعلام، بل كانت أبرز المتأثرين. ومنذ العام 2015 تأرجحت الصحافة اليمنية الورقية بين مغادرٍ للمشهد اليمني بشكل كامل، وبين متحولٍ إلى المواقع الإلكترونية الأقل كلفة والأكثر انتشارًا، فقد توقفت الكثير من الإصدارات الورقية اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية كلية.

ومع الانقسام الذي فرضته الصراعات على الأرض وسيطرة قوى سياسية مختلفة على السلطة، اختلفت السياسة التحريرية بل أصبح لبعض الصحف التي واصلت الصدور أكثر من سياسة تحريرية حسب القوى السياسية المسيطرة. وذلك بدوره أدى إلى انخفاض في عدد النسخ المطبوعة وفي عدد الصفحات، إضافة إلى توقف الملاحق المتخصصة.

ومن تداعيات الحرب والانقسام أيضًا هجرة الكتاب والصحافيين، وتوجه بعضهم إلى الكتابة في المواقع الإلكترونية. وعلى صعيد آخر، لا يمكن التأكيد على أن جائحة «كورونا» كان لها تأثير على الإصدار الورقي اليومي، فقد كانت فترات الإغلاق غير مؤثرة إلى حدٍ كبير على سير العمل أو الحياة الطبيعية في اليمن عمومًا.

واجه فريق العمل عددًا من الصعوبات حالت دون استكمال البيانات لكل صحيفة، وقد تمثلت في التالي:

1 - عدم تعاون مسؤولي الصحف في تزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة عنها، باعتبارها معلومات أمنية، أو عدم الرد نهائيًا على الأسئلة الموجهة إليهم (صحيفتي الأيام وأخبار اليوم)، أو الرد باقتضاب شديد.

2 - صعوبة التنقل بين المدن اليمنية التي تخضع تحت سيطرة فصائل سياسية مختلفة، ما أدى إلى عدم تداول الصحف الصادرة في كل مدينة عن المدن الأخرى.

3 - عدم وجود مراجع أو دراسات تتناول الصحافة الورقية في اليمن، والاكتفاء بالدراسات الصحافية التي تشمل عينات تحليلية للمضمون.

4 - تمثل الصحف محل الدراسة كل الإصدارات اليومية في اليمن، لذلك لم يكن هناك خيارا آخر باستبدال بعض الصحف أو استثنائها لقلة المعلومات، فقد كانت عينة حصرية.

1 - صحيفة الأيام:

صحيفة أهلية يومية لها تاريخ طويل منذ العام 1958 في عدن، أسسها عميد «الأيام» الراحل محمد علي باشراحيل، وهي تمثل ملكية خاصة، إذ تمتلكها وتديرها عائلة باشراحيل، وهي تصدر في القطع المتوسط. ولقد كانت في طليعة صحف ما قبل الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في عدن (1963)، ثم توقفت كغيرها من الصحف المستقلة آنذاك بحجة انتظار صدور قانون الصحافة في الجنوب. وعادت «الأيام» بعد الوحدة، لكنها بدأت بترقيم جديد بدءًا بالعدد الأول، ولم تواصل الترقيم من رقم آخر عدد قبل الاستقلال إلا بعد العدد (3126) الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2000، وذلك بعد أن أصدرت نحو 809 أعداد.

وقد صدرت في بدايتها كصحيفة أسبوعية حتى تاريخ 11 مايو/أيار 1996، ثم صدرت مرتين في الأسبوع ابتداءً من يوم السبت 23 يناير/كانون الثاني 1990. وكانت تصدر أيام السبت والاثنين والأربعاء، ثم تحولت إلى يومية ابتداءً من العدد (3663) يوم الخميس 13 سبتمبر/أيلول 2001، عدا يوم الجمعة، وهذا العدد الأخير يأتي ترقيمه امتدادًا لترقيم الصحيفة قبل الاستقلال، وهي أول صحيفة يمنية مستقلة تصدر يوميًا في هذه المرحلة، بصرف النظر عن الصحف

الحكومية الثلاث «الثورة» في صنعاء، و«14 أكتوبر» في عدن، و»الجمهورية» في تعز [1].

وصدر العدد الأول يوم الأربعاء 7 نوفمبر/تشرين الثاني1990 في صفحات بمقاس متوسط (تابلويد)، ولكنها ظلت امتدادًا لسالف عهدها شكلاً من حيث تصميم الاسم«خط رقعة» لونه أسود وخلفيته «الكرة الأرضية» والملامح العامة للترويسة، ومضمونًا من حيث تميز العمل الصحافي المهني، وأنها يومية سياسية مستقلة [2].

وقد واجهت صعوبات كثيرة، أهمها الدعاوي القضائية التي قامت وزارة الإعلام والحكومة برفعها ضد الصحيفة بسبب ما تنشره على صفحاتها، حتى أصبحت في عام 2008 مُحملة لـ 73 % من إجمالي القضايا التي رفعتها وزارة الإعلام والحكومة ضد الصحافة في اليمن [3].

تعرضت الصحيفة للإغلاق في صنعاء بسبب توجهها نحو تغطية أحداث الحراك الجنوبي، وهو حراك شعبي في جنوب البلاد كان محدودًا وتمثلت مطالبه في تحقيق العدالة وعودة من تم إقصائهم بعد حرب 1994، وتوسع فيما بعد ليطالب بانفصال الجنوب، وذلك منذ بداياته في 2007.

وتوقفت الصحيفة لمدة خمسة أعوام، بدءاً من العام 2009 إثر اقتحام أجهزة أمن النظام السابق في عدن لمقرها، وعاودت الصدور في 2014 قبل أن تتوقف بعد عام من ذلك [4]. وبعد قرابة أربعة أعوام عاودت الصدور في عدن في 2014، ثم توقفت في مارس/آذار 2015 بسبب الحرب على المدينة لتعاود الصدور مجددًا بعد عامين في يوم الاثنين من شهر يوليو/تموز 2017.

«وتتفاوت صفحاتها بين 12 و16 صفحة، ويتنوع مضمون هذه الصفحات،

(1)عبدالوهاب بن علي المؤيد. **موسوعة الصحافة اليمنية**، ط1، [إصدار نقابة الصحافيين اليمنيين، 2003]، ص 320-319.

(2) المرجع السابق، 320.

(3) الصحف الأهلية في اليمن واقعها وآفاقها ومستقبلها، [صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام]2012، ص 41.

(4) صباح عبده هادي الخيشني. دور التحقيق الصحافي في معالجة قضايا المجتمع في الصحافة اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، [القاهرة: جامعة عين شمس، قسم علوم الاتصال والإعلام، 2005]، ص 244.

وإن كان التركيز على الجانب الإخباري، وهناك صفحة بعنوان شكاوى تُنشر فيها شكاوى القراء ورسائلهم وتظلماتهم» [1]. وهذه الصفحة أكثر ما يميز الصحيفة، فهي لا تكتفي باستقبال شكاوي المواطنين، بل تقوم بالكتابة حولها والتواصل مع المسؤولين والمختصين لحلها والنزول الميداني لمعرفة المشكلة. كما تميزت بوضع قانون الصحافة اليمني في موقعها باعتباره ميثاق شرف للعمل الصحافي فيها، وأضافت في موقعها أيضًا نافذة للخصوصية توضح فيها القضايا والمحظورات التي تتجنبها. وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	الأيام
البلد	اليمن
المؤسس وتاريخ التأسيس	محمد علي باشراحيل، 1958
اللغة	العربية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	عدن
الناشر ومالك الصحيفة	عائلة باشراحيل
نوع الصحيفة	سياسية عامة
سعر الصحيفة	200 ريال يمني
رئيس التحرير	تمام محمد باشراحيل
مدير التحرير	محمد هشام باشراحيل
أهم كتاب الصحيفة	علوي بن سميط، وليد محمد سيف، علي ثابت القضيبي.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	كانت تطبع في مطابعها 70 ألف نسخة حتى العام 2009، وحاليًا تطبع خمسة آلاف نسخة فقط.
موقع النسخة الإلكترونية	Alayyam.info

(1) المرجع نفسه، ص 244.

هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	تلتزم الصحيفة بقانون الصحافة اليمني الصادر في العام 1990: https://www.alayyam.info/editoral-policy
هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	تلتزم الصحيفة بقانون الصحافة اليمني الصادر في العام 1990 كما جاء في بيان السياسة التحريرية للصحيفة على الموقع الإلكتروني: https://www.alayyam.info/editoral-policy
هل لديكم دليل أو أسلوب تحريري خاص بالصحيفة؟	يلتزم الصحافيون بأساسيات الحرية والنزاهة في جمع ونشر المواد، وعرض التعليقات والانتقادات الصادقة في التقارير الإخبارية العامة. وهناك عرض لمبادئ هذه الحرية على الموقع الإلكتروني: https://www.alayyam.info/editoral-policy
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	نعم، لديها مطبعة خاصة.
كيف أثرت الأوضاع الراهنة على العمل الصحافي في الصحيفة؟	أصبحت الصحيفة توزع في عدن وبعض المدن الصغيرة في الجنوب فقط بعد أن كانت توزع على مستوى اليمن. وتراجعت النسخ المطبوعة من سبعين ألف إلى خمسة آلاف نسخة يوميًا.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	تليجرام، توتير، وفيسبوك.
هل العمل الصحافي والفني في الموقع الإلكتروني مستقل عن العمل الصحافي في الصحيفة الورقية؟	نعم، مستقل بفريق صحافي وفني.

1 - صحيفة أخبار اليوم:

صحيفة أهلية سياسية تصدر عن مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام في القطع المتوسط، بدأت بالصدور عام 2003، وكان يُطبع منها يوميًا 35 ألف نسخة[1]. توقفت عن الصدور في صنعاء في فبراير/شباط 2015 بعد اقتحام مقرها، وعاودت الصدور في عدن في ديسمبر/كانون الأول من نفس العام، ثم توقفت في مارس/آذار 2018 بعد اقتحام مقرها، لتعاود الصدور مرة أخرى من مدينة مأرب في العاشر من يوليو/تموز 2018.

وبعد 26 عامًا من العمل الصحافي أعلنت مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام عن توقف إصدارها الورقي والإلكتروني لصحيفة «أخبار اليوم»، إذ توقفت عن الصدور في 14 يونيو/حزيران 2021 [2] بسبب الأعباء المالية التي لم تُمكن الصحيفة من الاستمرار في ظل ظروف الحرب التي خلفت أزمة اقتصادية متفاقمة.

وقد حاول فريق العمل الحصول على نسخة حديثة من الصحيفة، فلم يجد في موقعها إلا نسخة (PDF) للصفحة الأولى من العدد 2000، وهو عدد قديم بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	أخبار اليوم
البلد	اليمن
المؤسس وتاريخ التأسيس	مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام، 2003.
اللغة	العربية
مدينة إصدار الصحيفة	صنعاء، عدن، ثم مأرب
الناشر ومالك الصحيفة	مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام

(1) كتاب الإحصاء السنوي 2014 [صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو/حزيران 2016].

(2) https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=135832

نوع الصحيفة	سياسية جامعة مستقلة
سعر الصحيفة	200 ريال يمني
أهم كتاب الصحيفة	موسى المليكي وياسين التميمي
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	35 ألفاً حتى العام 2014
موقع النسخة الإلكترونية	Akhbaralyom-ye.net
كيف أثرت الأوضاع الراهنة على العمل الصحافي في الصحيفة؟	نعم، إذ تنقل الإصدار من صنعاء إلى عدن ثم مأرب، حتى توقفت في يونيو/حزيران 2021.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	فيسبوك وتويتر.

2 ـ صحيفة عدن الغد:

استهلت «عدن الغد» عملها الإعلامي بالموقع الإخباري «عدن الغد» في 10 ديسمبر/كانون الأول 2010، قبل أن تتحول إلى مؤسسة إعلامية صدرت عنها «صحيفة عدن الغد» الأسبوعية في 1 يناير/كانون الثاني 2012، ثم تحولت إلى صحيفة من ثماني صفحات في 24 يونيو/حزيران 2012 تصدر يوميًا فيما عدا الجمعة. وحاليًا تصدر في مدينة عدن بالقطع المتوسط، وعدد صفحاتها 16 صفحة.

ووفقًا لرئيس تحريرها فتحي بن لزرق فهي ذات ملكية خاصة، ويبلغ رأس مالها 100 مليون ريال يمني، وعدد موظفيها الثابتين 62 موظفاً، ولا يوجد بينهم متعاقدون. ولديها 12 صحافيًا متعاونًا. تطبع يوميًا ثمانية آلاف نسخة، وتبلغ نسبة المبيعات 90 % والمرتجع 10 %، وتبلغ تكلفة طباعة النسخة الواحدة 100 ريال بينما تباع النسخة بمبلغ 200 ريال.

لا يوجد أي دعم للصحيفة ولا مساهمين فيها، أما بالنسبة إلى الإعلانات فلا يوجد عدد محدد لها في الصحيفة، بينما يبلغ سعر الصفحة 400 ألف ريال. ويؤكد بن لزرق أن الصحيفة تلتزم بقانون الصحافة اليمني كميثاق شرف، ويتم تدريب

الصحافيين والمخرجين والفنيين، وتتم عمليات الكتابة والطباعة والإخراج بالطريقتين التقليدية والإلكترونية، إذ يتوفر في الصحيفة 25 جهاز حاسب آلي. وقد أثرت الأوضاع الحالية على الصحيفة، إذ «زادت المخاطر» عليها وفق تعبير رئيس التحرير، كما أثرت القوى السياسية المسيطرة على الحكم سلبيًا على الصحيفة.

أما عن الموقع الإلكتروني، فيعمل به 28 محرراً واثنان من الفنيين، والعمل فيه مستقل عن الصحيفة. كما تمتلك الصحيفة منصات نشر أخرى، وأكد رئيس التحرير على وجود رؤية لتطوير الصحيفة من حيث الشكل والمضمون من دون التصريح بمضمونها.

وتهتم الصحيفة بشكاوي المواطنين والكتابة حولها والتواصل مع المسؤولين والمختصين لحلها. وتعمل الصحيفة وفق سياسة: «لا نحجب خبرًا ولا نصادر رأيًا، المقالات تعبر عن آراء الناس، والأخبار عن الأحداث المعاشة واقع». كما تلتزم الصحيفة بنشر التعقيبات على الأخبار والمقالات على حد سواء بنفس المكان وبنفس الحيز، ويلتزم بالخطوط العريضة للعمل الصحافي المنصوص عليها في قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم 25 لسنة 1990 ((1)). وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	عدن الغد
البلد	اليمن
المؤسس وتاريخ التأسيس	فتحي بن لزرق، 2021
اللغة	العربية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	عدن
الناشر ومالك الصحيفة	فتحي بن لزرق
نوع الصحيفة	سياسية عامة
سعر الصحيفة	200 ريال يمني
رئيس التحرير	فتحي بن لزرق

(1) https://adengad.net/pagesL/

مدير التحرير	هشام عطيري
عدد الصحافيين	62
عدد الصحافيين على القطعة	28
أهم كتاب الصحيفة	سليم سالم، أنور الصوفي، منصور بلعيدي، مطيع المخلافي، وعادل السبئي.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	8000 نسخة
عدد النسخ المباعة يوميًا	7800 نسخة
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	200 نسخة
موقع النسخة الإلكترونية	Adengad.net
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	قانون الصحافة اليمني لسنة 1990.
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	لا
كيف أثرت الأوضاع الراهنة على العمل الصحفي في الصحيفة؟	تم اقتحام مقر الصحيفة أكثر من مرة من قبل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	فيسبوك، تويتر، وتليجرام.
هل العمل الصحافي والفني في الموقع الإلكتروني مستقل عن العمل الصحافي في الصحيفة الورقية؟	نعم، مستقل ويعمل فيه 28 صحافيًا وفنيًا.

3 ـ صحيفة الثورة:

تعدُّ صحيفة الثورة من أكثر الصحف اليمنية انتشارًا، فهي الصحيفة الحكومية الأولى، وبخلاف توزيعها في كل محافظات الجمهورية عادة ما كانت توزع مجانًا على المكاتب والمؤسسات الحكومية. ولقد صدر العدد الأول من الصحيفة بعد ثورة السادس والعشرين من سبتمبر/أيلول 1962 التي قامت ضد الإمامة في شمال اليمن، وهناك روايتان حول تاريخ صدورها، الأولى تقول أنها صدرت بعد الثورة بيومين أي في 28 سبتمبر/أيلول، وأخرى تقول أنها صدرت بعد الثورة بثلاثة أيام أي في 29 سبتمبر/أيلول. وقد صدرت أول الأمر في مدينة

تعز يوم السبت 29 سبتمبر/أيلول 1962 الموافق 1 جمادى الأول 1382هـ. ويذكر الباحث أ. عبدالحليم سيف في كتابه (40 سنة صحافة .. الثورة: النشأة والتطور) الصادر في العام 2002 أن العدد الأول من صحيفة الثورة صدر تحت إشراف القيادة العسكرية في تعز كصحيفة أسبوعية سياسية جامعة حتى العدد 39 لتصدر الجريدة عن مصلحة الإعلام والإرشاد القومي، ثم شعبة الإعلام والإرشاد القومي برئاسة الجمهورية.

وبعد انتظام صدور «الجمهورية» الأسبوعية و«الأخبار» اليومية في تعز ونظرًا للحاجة الملحة إلى وجود صحيفة رسمية تصدر من العاصمة فكر القائمون على الإعلام بنقل صحيفة «الثورة» إلى صنعاء، وكانت قد بشرت بذلك في عددها رقم 73 الصادر في تعز وتاريخه 16 مايو/أيار عام 1964 بخبر: «تعلن إدارة الصحيفة لقرائها الكرام بأن وزارة الإعلام قررت نقل الصحيفة إلى صنعاء، حيث ستواصل الصدور بعد اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة» وكانت الصحيفة تطبع في المطابع العثمانية القديمة [1]. وقد بدأ صدور العدد اليومي لصحيفة الثورة بعد العدد 151 عام 1967 الصادر في صنعاء لتتحول إلى صحيفة تصدر يوميًا في أربع صفحات، لتخوض الصحيفة مراحل عدة من التوقف والاستئناف. وقد تعاقب عددٌ من رؤساء التحرير لصحيفة الثورة، من بينهم لجنة من عشرة أشخاص في 1962 [2].

وتصدر الصحيفة في القطع الكبير، ويبلغ عدد صفحاتها 24 صفحة ويزيد في المناسبات، وحاليًا عدد صفحاتها 12 صفحة، وكانت تطبع 12 ألف نسخة وفقًا للكتاب السنوي للإحصاء لعام 2014، وحاليًا تطبع أربعة آلاف نسخة.

وهي لا تزال تصدر في صنعاء باسم حكومة صنعاء ورقيًا ولها أيضًا موقع إلكتروني رسمي، وموقع إلكتروني آخر باسم حكومة الشرعية يحتوي على أرشيف الصحيفة (PDF). وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

---

(1) عبدالحليم سيف. 40 عامًا، الثورة: النشأة والتطور، [صنعاء: مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، 2002.]

(2) http://althawrah.ye/archives/58584

اسم الصحيفة	الثورة
البلد	اليمن
المؤسس وتاريخ التأسيس	الحكومة اليمنية، 1962.
اللغة	العربية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	صنعاء
الناشر ومالك الصحيفة	الحكومة اليمنية
نوع الصحيفة	سياسية عامة
سعر الصحيفة	50 ريال يمني
رئيس التحرير	عبدالرحمن عبدالله الأهنومي
مدير التحرير	عباس السيد
عدد الصحافيين	1200
عدد الصحافيين على القطعة	600
أهم كتاب الصحيفة	حسن الوريث، يحيى المحطوري، زيد البعوه، ضيف الله سلمان، حمدي دوبلة، أحمد الديلمي، عبد الفتاح البنوس، وعبدالعزيز بن حبتور.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	4000 نسخة.
موقع النسخة الإلكترونية	Althawarah.ye
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	نعم.
كيف أثرت الأوضاع الراهنة على العمل الصحفي في الصحيفة؟	اختلفت السياسة التحريرية وأثرت على عدد النسخ المطبوعة، إذ تراجع من 35 ألف نسخة في 2010 إلى 4000 نسخة الآن. كما توقفت الملاحق الأسبوعية عن الصدور، وغاب عنها عدد من الكتاب والصحفيين الذين اتجهوا إلى المواقع الإلكترونية. ومن التأثيرات أيضًا صدورها بنسختين إلكترونيتين، واحدة في صنعاء تتبع حكومة صنعاء، وأخرى في مأرب تتبع الحكومة الشرعية.
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	تليجرام.
هل العمل الصحافي والفني في الموقع الإلكتروني مستقل عن العمل الصحافي في الصحيفة الورقية؟	نعم، مستقل بفريق صحافي وفني.

4 ـ صحيفة المسيرة:

صحيفة يومية سياسية شاملة، أسستها وتشرف على إصدارها جماعة أنصار الله (حكومة صنعاء)، إذ بدأت في العام 2015 بالصدور أسبوعيًا، ثم تحولت إلى يومية، وقد توقفت عن الصدور ورقيًا في أبريل/نيسان 2021. وهي تكتفي بموقعها الإلكتروني، وتصدر في القطع المتوسط، ويبلغ عدد صفحاتها 12 صفحة، ويرأس تحريرها صبري الدرواني، وتطبع يوميًا 1400 نسخة. وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	المسيرة
البلد	اليمن
المؤسس وتاريخ التأسيس	جماعة أنصار الله، 2015.
اللغة	العربية
اسم مدينة إصدار الصحيفة	صنعاء
الناشر ومالك الصحيفة	جماعة "أنصار الله"
نوع الصحيفة	سياسية شاملة
سعر الصحيفة	100 ريال يمني
رئيس التحرير	صبري الدرواني
مدير التحرير	محمد علي الباشا /أحمد داوود
أهم كتاب الصحيفة	يحيى المحطوري، تقية فضائل، أمل المطهر، عصماء الأشول، سند الصيادي، محمد أمين الحميري، مهيوب الحسام، ومحمد صالح حاتم.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	1400 نسخة
عدد النسخ المباعة يوميًا	1400 نسخة
موقع النسخة الإلكترونية	Almasirahnews.com
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	تليجرام، توتير، وفيسبوك.
هل العمل الصحافي والفني في الموقع الإلكتروني مستقل عن العمل الصحافي في الصحيفة الورقية؟	نعم، مستقل بفريق صحافي وفني.

5 ـ صحيفة لاء:

صحيفة سياسية تصدر في صنعاء، وقد بدأ أول إصدار لها بتاريخ الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2015 كصحيفة أسبوعية، ثم تحولت إلى يومية في 18 مارس/آذار 2019. أسسها الصحافي صلاح الدين الدكاك، ويعمل بها خمسة صحافيون ثابتون، وتطبع يوميًا 1500 نسخة في القطع المتوسط. ويبلغ عدد صفحاتها 16 صفحة، ويتم نقل مواد الصحيفة إلى الموقع الإلكتروني يوميًا. وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	لاء
البلد	اليمن
المؤسس وتاريخ التأسيس	صلاح الدين الدكاك، 31 نوفمبر/تشرين الثاني 2015
اللغة	العربية
مدينة الإصدار	صنعاء
الناشر ومالك الصحيفة	صلاح الدين الدكاك
نوع الصحيفة	مستقلة سياسية شاملة
سعر الصحيفة	100 ريال يمني
رئيس التحرير	صلاح الدين الدكاك
مدير التحرير	خالد حسان
عدد الصحافيين	خمسة صحافيين ثابتين
عدد الصحافيين على القطعة	صحافيان
أهم كتاب الصحيفة	عمر القاضي، إبراهيم الحكيم، إبراهيم الوشلي، وعبد المجيد التركي.
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	1500 نسخة
عدد النسخ المباعة يوميًا	1500 نسخة
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	لا يوجد
موقع النسخة الإلكترونية	Laamedia.com

كيف أثرت الأوضاع الراهنة على العمل الصحفي في الصحيفة؟	أثرت الأوضاع بصورة إيجابية على الصحيفة، إذ تحولت من الإصدار الأسبوعي إلى اليومي.
هل العمل الصحافي والفني في الموقع الإلكتروني مستقل عن العمل الصحافي في الصحيفة الورقية؟	يتم نقل محتوى الصحيفة اليومي على الموقع مباشرة، ويوجد طاقم فني فقط للموقع يقوم بإدخال مواد الصحيفة على الموقع.
هل هناك رؤية لتطوير الصحيفة من ناحية الشكل والمضمون؟	تعتمد الصحيفة على طاقم صحافي وفني محترف للعمل الصحافي بشقيه التحريري والإخراجي يواكب التطورات في الساحة الصحافية، إذ تتوزع المواد في قوالب تحريرية تتواءم مع الأسلوب الصحافي الحديث المتأثر بالتحول الرقمي. وتعتمد الصحيفة على الاختصار والإيجاز في صناعة المادة المنشورة في الصحيفة، وبالنسبة للإخراج تستخدم الصحيفة الجرافيك والإنفوجرافيك وخصوصًا في الصفحة الأولى التي يتم تغيير شكلها الإخراجي يوميًا مع صدور كل عدد جديد.

6 - صحيفة الشارع:

هي صحيفة يومية مستقلة، بدأت الصدور بشكل أسبوعي منذ 2 يونيو/حزيران 2007 من مدينة صنعاء. وفي 2 يونيو/حزيران 2012 تحوَّلت إلى صحيفة يومية، وظلت تصدر بشكل يومي حتى 26 مارس/آذار 2015، إذ أُجبرت على التوقف عن الصدور. وفي 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 عاودت الصدور بشكل يومي من مدينة عدن العاصمة المؤقتة لليمن. وهذه خلاصة المعلومات التي تم تجميعها عن الصحيفة:

اسم الصحيفة	الشارع	
البلد	اليمن	
المؤسس وتاريخ التأسيس	نائف حسان، 2007.	
اللغة	العربية.	
إسم مدينة إصدار الصحيفة	صنعاء ثم عدن.	
الناشر و مالك الصحيفة	نائف حسان.	
نوع الصحيفة	ورقية، ولديها موقع إلكتروني.	
سعر الصحيفة	200 ريال يمني.	
رئيس التحرير	نائف حسان.	
مدير التحرير	علوي السقاف.	
عدد الصحافيين	30 صحافيًا.	
عدد الصحافيين على القطعة	15 صحافيًا.	
أهم كتاب الصحيفة	سامي غالب، ياسين سعيد نعمان، نبيلة العبسي، جلال الشرعبي، محمد ناجي أحمد، أحمد شوقي أحمد، خالد سلمان، إلهام زارعي، وحسين الوادعي.	
عدد النسخ المطبوعة يوميًا	20000 نسخة.	
عدد النسخ المباعة يوميًا	20000 نسخة.	
عدد النسخ المرتجعة يوميًا	لا يوجد.	
موقع النسخة الإلكترونية	https://alsharae-/anews.com	
هل يوجد للصحيفة ميثاق شرف؟	نعم.	

هل يوجد معايير مهنية وأخلاقية خاصة بالصحيفة؟ ما هي؟	نعم، يوجد. أبرزها: المصداقية، تحري الدقة، عدم الاستهداف لأي طرف أو شخص في التغطية، والتركيز على القضايا أكثر من الشخوص، وغيرها من المعايير المهنية والأخلاقية.	
هل لديكم دليل أو أسلوب تحريري خاص بالصحيفة؟	نعم.	
هل تمتلك الصحيفة مطبعة خاصة بها؟	نعم.	
كيف أثرت الأوضاع الراهنة على العمل الصحافي في الصحيفة؟	أدت الأوضاع الدائرة منذ العام 2015 إلى توقف الصحيفة عن الصدور في صنعاء. وعند بدء العمل من عدن استمرت الصحيفة في الصدور لمدة سنة، ولم تستمر بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة وأجور النقل.	
هل لدى الصحيفة منصات نشر أخرى غير الموقع الإلكتروني؟	نعم، التليجرام، فيسبوك وتويتر .	
هل العمل الصحافي والفني في الموقع الإلكتروني مستقل عن العمل الصحافي في الصحيفة الورقية؟	العمل في الصحيفة والموقع متكامل.	
هل هناك رؤية لتطوير الصحيفة من ناحية الشكل والمضمون؟	العمل في الصحيفة والموقع حاليًا فيه الكثير من الحيوية، ويشهد تطويرًا في الكثير من الجوانب، وذلك بحسب ما هو متاح من إمكانيات.	

خلاصة:

من خلال استعراض وتتبع واقع الصحافة الورقية اليمنية وإصدارتها نخلص إلى الآتي:

1 - أن الصحف اليمنية تعكس الانقسام والتشرذم الواقع بين القوى السياسية اليمنية المختلفة.

2 - نتيجة للحرب الدائرة في اليمن والأوضاع الاقتصادية والسياسية، فإن غالبية الصحف اليمنية توقفت عن الإصدار الورقي وتحولت إلى الإصدار الإلكتروني، بل إن بعض الصحف توقفت عن الإصدار نهائيًا إلكترونيًا وورقيًا.

3 - انتقال إصدار بعض الصحف اليمنية من المدينة الأصل التي كانت تصدر منها من قبل إلى مدينة أخرى نتيجة الاختلاف السياسي والتوجه المختلف عن القوى المسيطرة على المدن والملاحقات الأمنية.

4 - أصبحت للصحف الرسمية اليمنية إصدارات عدة بسياسات مختلفة، مثل صحيفتي الثورة و26 سبتمبر، فهناك إصدار إلكتروني للصحيفة يتبع ما يُسمى بالحكومة الشرعية ويعبر عن حكومة هادي، وإصدار لنفس الصحيفة ورقي وإلكتروني يتبع حكومة الإنقاذ الوطني، وتعبر عن جماعة أنصار الله.

5 - ظهور صحف جديدة لبعض القوى السياسية يتفق توجهها مع القوى المسيطرة.

6 - ظهور كتاب جدد لبعض الصحف واختفاء الكتاب الأصليين أو القدامى، خاصة في الصحف الرسمية.

7 - انتقال معظم كتاب الصحف الورقية إلى الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية.

8 - انخفاض كبير لعدد وحجم طباعة الصحف اليمنية التي لم تتوقف عن الإصدار، وهذا مؤشر باندثار الصحف الورقية وتحول القارئ اليمني إلى الصحف الإلكترونية.

9 - التوقف المتكرر لإصدار بعض الصحف اليمنية ثم العودة للإصدار مرة أخرى نتيجة الأوضاع الاقتصادية وعزوف القارئ عن شرائها.

10 - لم تلتزم الصحف بقانون الصحافة اليمنية في الإصدار والمحتوى وتناول القضايا المختلفة، وأصبح لبعض القوى المسيطرة لوائح تنظم العمل الإعلامي والصحافي بما يعبر عنها.

نماذج من الصحف


البنك المركزي يحصر سيادته ع

النفط: مستوردون للمشتقات وافقوا على

معلقا على مساعي عقد جلسات للنواب في حضرموت..

البرلمان اليمني نموذج لشرعية د

الأيام

AL-AYYAM

سياسي عربي: السعودية

127 مليون دولار لدعم الأمر

تظاهرات في حضرموت رفضا لانعقاد أي جلسات للبرلمان اليمني


المئات يحتشدون لإحياء الذكرى الأولى لمقتل

أخبار اليوم


الثورة

تواصل الفعاليات الخطابية والمسيرات الجماهيرية

حيون الذكرى السنوية لـ "الصرخة في وجه المستكبرين" في العاصمة و14

إحياء الذكرى السنوية للصرخة تأكيد على موقف الشعب اليمني الثابت ووسائل

السيد القائد: إن الصرخة التي بدأت في القرى النائية قد وصل صداها اليوم إلى كل


لماذا لم يقدم اتفاق الرياض أي إنجاز عملي

اتفاق الرياض.. هل ينقذ اليمن؟

ناقشت عودة الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن

مباحثات يمنية سعودية بشأن استك

وصول حاويات محملة بأموال إلى

الخارجية الأمريكية: الحوثيو

البنك المركزي يجري مع

تفاصيل جديدة في

قبل انعقاد جلسة مجلس الأمن بشأ

أمريكا تدرج اليمن ضمن خطة

عدن الغد

يومية مستقلة جامعة


المسيرة

صنعاء تمد يد العون للشعب


باب اليمن يفتح ذراعيه للفضة

أمريكا تدفع بثقل كبير لاستمر

بدل فاقد ونفوق أسماك حضرموت يس

إيران الذهبية الأولمبية الـ 18

المراجع والمصادر

1- صباح الخيشني، دور التحقيق الصحافي في معالجة قضايا المجتمع في الصحافة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم علوم الاتصال والإعلام، القاهرة، 2005.

2- الصحف الأهلية في اليمن واقعها وآفاقها ومستقبلها، المركز اليمني لقياس الرأي العام، صنعاء، 2012.

3- عبدالحليم سيف، 40 عامًا .. الثورة: النشأة والتطور، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، 2002.

4- عبدالوهاب المؤيد، موسوعة الصحافة اليمنية، نقابة الصحافيين اليمنيين، ط1، 2003.

5- كتاب الإحصاء السنوي 2014، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، يونيو/حزيران 2016.

الخلاصة

دراسة مقارنة بين الصحف العربية موضوع الدراسة

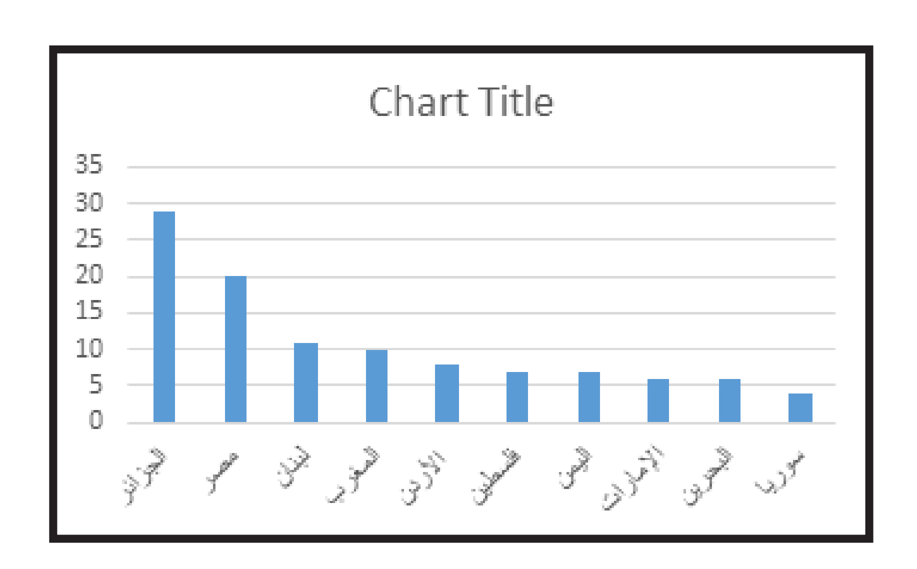
أ. د. هيثم قطب

البلد	عدد الصف الورقية	اسمائها	أنواع الصف	اللغات
الأردن	8	الرأي-الدستور-الغد-الانباط-صدى الشعب-الأمم-Jordan Times	سياسية-اجتماعية	العربية-الأنكليزية
الإمارات العربية المتحدة	6	الاتحاد-الخليج-البيان-الرؤية-الإمارات اليوم-Gulf News-The National	سياسية-اجتماعية	العربية - الأنكليزية
البحرين	6	الأيام-البلاد-أخبار الخليج-الوطن-The Daily Tribune-The Daily News	سياسية-اجتماعية	العربية-الأنكليزية

شارك في الجزء الأول من هذه الدراسة المخصصة للصحافة الورقية عشر دول عربية من اثنان وعشرون دولة تشكل العالم العربي. تبين لنا أن هناك دول تصدر صحفها باللغة العربية حصراً كاليمن وفلسطين وسوريا، وأخرى تصدر بالعربية والفرنسية، كالجزائر والمغرب ولبنان ومصر، أما الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة فتصدر صحف باللغة الأنكليزية إلى جانب اللغة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان هو الدولة الوحيدة التي تصدر صحف باللغة الأرمنية.

في ما يخص عدد الصحف، فهو 122 صحيفة مخصصة للشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إي صحيفة متخصصة في الرياضة أو الشؤون الاجتماعية حصراً كما هي الحال في بعض الدول الغربية. في دراسة سريعة لأقسام الصحف، يُلاحظ أن الرياضة والتلفيزيون والسينما والاقتصاد متناولة في مُعظم الصحف دون إصدار إي صحيفة متخصصة.

من الناحية الكمية، نلاحظ أن الجزائر تتصدر الدول العربية بتسع وعشرون صحيفة، تليها مصر بعشرين صحيفة ومن ثم لبنان بأحدى عشرة صحيفة. ومن اللافت للانتباه، هو قلة الصف السورية (اربع صحف). وإذا ما نظرنا إلى لبنان، أصغر الدول العربية مساحة (10452 كلم) فنجد أنه يقع في المرتبة الثالثة من حيث الكمية.



اسماء الصحف

إذا ما حللنا اسماء الصحف، فنجد أنه لبعضها دلالات تتعلق بثقافة وواقع ومشاغل كل بلد ومجتمع. وعليه سوف نتناول اسماء بعضها:

الأردن

الرأي-الدستور-الغد-الانباط-صدى الشعب-الأمم-Jordan Times

أن اسماء الصحف الأردنية توحي بالتحليل ووجهات النظر والدفاع عن دستور البلاد والمستقبل ومشاغل الشعب الأردني والبلاد.

الإمارات

الاتحاد-الخليج-البيان-الرؤية-الإمارات اليوم- Gulf News-The National

أن تسمية أحدى الصحف بالاتحاد، ليس وليد الصدفة في بلد يسمى الإمارات العربية المتحدة، وكذلك صحيفة الخليج وأخرى بال Gulf News فى أحدى أهم بلاد مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً

البحرين

الأيام-البلاد-أخبار الخليج-الوطن-The Daily Tribune-The Daily News

كما في الإمارات، كذلك في البحرين، هناك صحيفة تحمل اسم الخليج.

الجزائر

الخبر-آخر ساعة-الشروق-اليومي-صوت الأحرار-الصوت الآخر-المواطن-الأيام الجزائرية- المساء-الشعب-الجمهورية-البلاد-أخبار اليوم-النهار الجديد-

النصر-المحور-الموعد اليومي-

Le Quotidien d’Oran-Liberté-Le Soir d’Algérie-El-Watan-

Horizon-El Moudjahid-La Nouvelle Républiqu-Le Jeune Indépendant-L’Eco d’Oran-L’Expression-Compétition

في اسماء الصحف الجزائرية، نجد اسماء متعلقة بتاريخ ومشاغل الشعب الجزائري الذي لايزال يعيش في ذكريات التحرر من الاستعمار. فنجد صحف تسمى صوت الأحرار، الأيام الجزائرية، النصر، الجمهورية،

Liberté، El Moudjahid ،Jeune Indépendant

فلسطين

الحياة الجديدة-الأيام-القدس-فلسطين-الرسالة-الاستقلال

في اسماء الصحف الفلسطينية، نجد اسماء أماكن: فلسطين وعاصمتها. فلاسماء هذه الأماكن وقع خاص في بلد يناضل للاعتراف به دولياً من جهة، وللاعتراف بعاصمته القدس من جهة أخرى.

سوريا

الثورة-تشرين-البعث-الوطن

أما الصحف السورية، فهي تعكس تواريخ ونضالات ترتبط بتاريخ هذا البلد: الثورة تشرين، ناهيك عن اسم جريدة تحمل اسم الحزب الحاكم.

لبنان

البناء-نداء الوطن-الجمهورية-الديار-النهار-الشرق-اللواء-الأخبار-

L’Orient e Jour, Ararad-Aztak

من الممكن أن تصنف اسماء الصحف اللبنانية بالبيضاء، فهي لا ترتبط بواقعة أو ذكرى أو حدث.

مصر

الجمهورية- الأهرام اليومي-الأهرام المسائي-الأخبار اليومية- أخبار اليوم-الأخبار المسائي-المساء-روز اليوسف-الوطن المصري اليوم-الدستور-الشروق الجديد-البوابة نيوز-البورصة-المال-اليوم السابع-الأهالي-الوفد-الأسرة العربية-

Le Progrès Egyptien ,The Egyptian Gazette

في ما يتعلق في الصحف المصرية، فنرى رمز مصر، الأهرام، يتكرر في صحيفتين. كذلك المصري اليوم، يتعلق في اسم الأمة المصرية بلإضافة إلى الصحيفة الناطقة باللغة الفرنسية تحمل اسم التقدم المصري (Le Progrès Egyptien) وبالأنكليزية الجريدة المصرية (The Egyptian Gazette).

المغرب

الأخبار-المساء-الصباح-الأحداث المغربية-العلم- الصحراء

-Aujourd'hui le Maroc-L'Opinion-L'Economiste-Le Matin du Sahara Maghreb

في ما يخص الصحف المغربية نجد اسم المغرب في أحدى الصحف المكتوبة بالعربية وأخرى بالفرنسية. كذلك اسم صحيفة الصحراء المرتبط بأحدى أهم القضايا التي تشغل المغرب حالياً.

اليمن

الأيام-أخبار اليوم-عدن الغد-الثورة-المسيرة-لاء-الشارع

في ما يخص اليمن الذي يعيش مخاضاً منذ فترة غير وجيزة فنجد اسماء مثل: الثورة، المسيرة، الشارع تعكس واقع هذا البلد الذي يبحث عن قيامة جديدة.

أن تحليل اسماء بعض الصف العربية، يبين لنا مدى ارتباط الصحف بواقع ومشاغل هذه الصف بواقع بلادها. صحيح أن اللغة العربية هي القاسم المشترك بين هذه الدول، إلا أن هناك تباين هائل بين أولويات كل قطر.

خاتمة الكتاب

أ٠د٠ مي العبدالله

خلصت محاولات رصد واقع الصحافة الورقية اليومية في عدد من الدول العربية حديثاً إلى أنها تعيش حالة «مقاومة» في إطار المعركة الشرسة التي تخوضها كوسيلة تقليدية مع وسائل الإعلام والاتصال الحديثة. فقد تأثرت الصحافة بتداعيات التطور الكبير الذي طال وسائل النشر الإلكتروني والمنصات الرقمية كافة، نتيجة النمو التسارع للثورة المعلوماتية من جهة، وما فرضه الوضع الراهن من أزمات أضافت إليه أزمة جائحة «كورونا» بعداً جديداً وغير مسبوق من جهة أخرى. وعليه، فإن مواكبة الصحافة الورقية لهذه المستجدات وللتطور التكنولوجي الحاصل في مجال العمل الإعلامي عموماً يقتضي منها بدء مرحلة جديدة، يتم فيها التركيز فيها على تقديم الأسرع والأفضل في مواجهة فضاء افتراضي واسع وحُر.

ومع الاستعراض المفصل للتجارب العربية في هذا الجانب يتبين أن الصحف الورقية اليومية لا تزال صامدة، على الرغم من احتضار بعضها، وموت بعضها الآخر. فإن الواقع الإعلامي المعقد اليوم يفرض على الصحافة العربية مزيداً من التحديات التي تقابلها في ضفة أخرى المزيد من المسؤوليات، ويجعلها في وجه جُملة من المعضلات والمعوقات، الأمر الذي يستدعي إدارة جيدة وحُسن تنظيم وتطور مستمر، فضلاً عن الحرص على تلبية احتياجات الجمهور العربي وإشباع رغباته، لاسيما وأنه لم يعد متلقياً سلبياً، بل إيجابياً ونشطاً وانتقائياً.

وقد جاء «كوفيد 19» بمضاعفات جمة وآثار وخيمة على الصحافة العربية شملت مجالات عدة، منها تأثيرات سياسية ومالية اقتصادية واجتماعية وتدبيرية وإعلامية، وأخرى مرتبطة بالسياسات العمومية، وهي في مجملها تأثيرات

ارتبطت بالشروط الجديدة التي فرضتها ظروف الجائحة وبالإجراءات الحمائية التي قامت بها الدول. وحمل ذلك تحديات حقيقية أمام مستقبل الصحافة المكتوبة، أهمها تحدي إستمرارية النظام الديمقراطي، وتحدي حماية التعددية، وتحدي إعادة بناء أنظمة التوزيع، وتحدي التدبير المالي، وتحدي العائدات الإشهارية، وتحدي المنافسة الرقمية، وتحدي إستعادة جمهور القراء، وتحدي الشكل والمضمون، وتحدي إستعادة ثقة الجمهور، إلى جانب التحديات الاجتماعية، وأخلاقيات المهنة، وتحدي الدعم العمومي، والرؤية التشاركية..

ومن قراءتنا للتجارب العربية المختلفة توصلنا إلى استنتاج أساسي هو أن «وسائط الإعلام الجديد» وبالدرجة الأولى «الفيسبوك»، تطرح على الحكومات العربية تحدياً كبيراً وغير مسبوق، وهو تحدي تطوير إعلامها وإكسابه المزيد من المصداقية، وتخليصه من الدعاية الفجة لها. فمع وجود بدائل مثل «الفيسبوك» لن تجد هذه الحكومات نفسها معزولة إعلاميًا فحسب، بل هدفًا أيضًا لهجمات قد يصدر بعضها عن حسن نية وبدوافع وطنية، وقد يصدر بعضها الآخر عن سوء نية وعداوة لها، وعن نوايا لزعزعة استقرارها، وبث الفرقة في مجتمعاتها التي تبدي ممانعة ضعيفة في وجه الشائعات.

في الأنظمة التي كان ل»وسائط الإعلام الجديد» دور أساسي في إزالتها، استخدم الشباب التقنيات الحديثة بشكلٍ إيجابي وفعال، بدلا من الاكتفاء بالاستهلاك السلبي، وهذا يُمثل تطورًا له دلالة مهمة في كونه يشكل تحولًا في فكر وذهنية الشخصية العربية لصالح النهضة، والدخول إلى عالم الحرية والتعبير الحر عن الرأي، بما يعنيه ذلك من تحيز لقيم الحداثة والدخول إلى عصر جديد أكثر رقياً وبحثاً عن العدالة الاجتماعية والحرية السياسية والتحرر من الاستبداد والفساد والاستعباد. هنا، تظل الوسائط الاتصالية المعاصرة أدوات محايدة، ويمكنها أن تغدو ذات آثار جد إيجابية في مستقبل الإعلام العربي.

إن العصر الذي نعيشه ونمط التفكير لدى الجيل الجديد وتسارع الأحداث يفرض هذا النمط من الإعلام الجديد وبخاصة الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والتفاعل مع الأحداث بسرعة، بعكس الإعلام التقليدي الذي يجد القارئ صعوبة في وصول صوته ومشاركته فيه. فالسرعة والتقنية الجديدة ميزت التواصل مع الإعلام الجديد، ويجب الاعتراف بأهميته والإقرار بأنه هو القادم. وقد دخل الإعلام العربي عصر الإعلام الجديد بقوة، خاصة مع الازدياد في عدد المواقع الإلكترونية وعدم ترخيص صحف جديدة.

إن أغلب وسائل الإعلام التقليدية الرسمية واقعة تحت هيمنة وسلطة الجهات الرقابية في بلدانها، وهي بلدان تسعى سياساتها لتكريس مفهوم الأمن والاستقرار في مواجهة الثورة والتغيير؛ ولذلك بدا الإعلام التقليدي منحازًا للسلطات في الوقت الذي بدا فيها الإعلام الإلكتروني منحازًا للشعوب ومعبرًا عن تطلعاتها ورغبتها في التغيير، وقد جعل ذلك الإعلام التقليدي في الدول العربية يفقد مصداقيته لحساب الإعلام الجديد.

والمُتابع لقطاع الاتصالات في العالم يجد أنه أكثر وأسرع نموًا وتحقيقًا للأرباح العالية، وفي العالم العربي يحقق القطاع مكاسب كبيرة وأرباحًا هائلة أمام تعطش المجتمع لخدماته، غير أن الفرق بين المواطن في العالم الأول أنه يستخدم التقنيات في الترفيه عن نفسه، بينما شعوب العالم الثالث والمنطقة تستخدمها لأغراض أخرى، مثل المطالبة بالحرية والعدالة والبحث عن الأخبار الصحيحة. وسيكون المستقبل للإعلام الإلكتروني مبهرًا لو تم التخطيط له والاستفادة من كل التقنيات والإمكانيات، وتحسنت البنية التحتية لتقنية الاتصالات، فهناك العديد من القرى والأرياف في المدن العربية لا تتوفر فيها خدمات الاتصالات، ما يعني أنها مُغيبة عن العالم تمامًا. وعلى ضوء ذلك كله يمكن القول أن مستقبل الإعلام العربي في يد الجمهور، فإذا أردت إعلامًا عربيًا أكثر رقيًا ونضجًا وذكاء وتخصصًا فأقنع الجمهور بأهمية ذلك.

وقد تمثلت السياسة التطويرية والرؤى المستقبلية للصحف اليومية في الدول العربية في الآتي:

- ضرورة مناقشة وحل قضايا الرأي العام بكل جرأة ومصداقية، بهدف زيادة عدد المتابعين للمواقع الإلكترونية الخاصة بالصحف، وزيادة مبيعاتها لتتمكن من تطوير إمكانياتها.

- تعزيز المشهد الإعلامي الرسمي من خلال الالتزام بالمعايير الأخلاقية كالمصداقية والنزاهة والمهنية والموضوعية.

- وضع خطط حديثة للارتقاء بالصحف وتوسيع نطاق انتشارها بشكل مستمر.

- تطوير منصات الصحف الإلكترونية من خلال خطط مختلفة، بما يجعلها منسجمة مع المعالجات الإعلامية للنسخ المطبوعة.

- تحقيق انتشار أوسع على مختلف المنصات الرقمية والإلكترونية وتصميم تطبيقات خاصة لتقديم خدماتها بشكل أكثر سهولة ويسر.

-تطوير مواقع الصحف وفق أحدث البرمجيات التقنية المتاحة في هذا المجال.

- تطوير تبويب الصحف، بما يراعي التطورات لدى جمهور القراء، وبما ينسجم مع سياسة وفلسفة عمل الصحف.

- التركيز على إصدار مجموعة من الملاحق التي تتناسب مع توجهات الصحيفة، وكذلك بما يحقق حضوراً أكبر لها على الصعيدين المجتمعي والثقافي الفلسطيني.

- السعي إلى استكتاب مجموعة من الكتاب العرب المنسجمين مع تطلعات الشعب الفلسطيني ورفض الاحتلال ومواجهة التطبيع.

وقد قدم الكتاب تصور مقترح لتطوير الصحافة الورقية في مواجهة الصحافة الرقمية، مبرراته عزوف الجمهور عن متابعة الإصدارات الورقية وضعف

القراءة، ما يتطلب ضرورة توفير مقومات أخرى للجذب، والتطور التكنولوجي الهائل والضخم على صعيد الإعلام بأنواعه، مما أثر سلبًا على واقع الإعلام المطبوع، والأزمة المالية الكبيرة التي تعيشها المؤسسات الإعلامية المطبوعة وتداعياتها على أسعار الطباعة. المقترحات هي التالية:

- رفع إنتاج المؤسسة الخاص وتحقيق التميز في المضمون ليجد الجمهور جديدًا ومميزًا لم يجده في الوسائل الأخرى في كل عدد يصدر، مما يُساهم في الإقبال على المؤسسة.

- الاعتماد على التحقيقات الاستقصائية المُعمقة والموضوعية والمؤثرة التي تُعالج مشاكل وهموم الجمهور.

- تنوع الحوارات الصحافية مع الشخصيات المؤثرة في كل المجالات.

- استكتاب كتاب وإعلاميين في كل القضايا، والاتفاق معهم بعدم النشر خارج إطار المؤسسة ومراعاة الاختزال والبرقيات، فيما عدا المقالات التحليلية التي تتطلب عمقًا.

- التركيز على القصص الإخبارية الإنسانية.

- الإكثار من التصريحات الخاصة التي تنفرد بها المؤسسة.

- الحرص على الكاريكاتير من رسام خاص بالمؤسسة.

- استثمار التكنولوجيا بشكل واسع داخل كل مؤسسة، وهذا يتطلب إعادة توزيع الموازنات والكفاءات داخل المؤسسة الواحدة، مع مراعاة التطوير واستحداث الوسائل والأساليب الجديدة، وذلك حسب طبيعة المؤسسة وحاجتها.

- الاتجاه للكتابة المتخصصة لشرائح محددة كالشباب والمرأة والتخصصات العلمية، وخلق جمهور متخصص قارئ ومهتم بالاعتماد على الإنتاج الورقي، وذلك عندما يقتنع أن فضوله يجده فيه وسط زحمة وسائل الإعلام وسرعتها

وبعدها عن العمق.

- تبني سياسات تسويقية علمية ومشاريع اقتصادية مرتبطة بالمؤسسة الورقية لضمان توفير الدعم المادي المطلوب لاستمراريتها.

على مستوى المحتوي:

- التركيز على قيم الوعي المعرفي والفكري وقيم المحبة والتسامح التي تميز المجتمع السوري، إذ تم إغفال هذا الجانب لحين من الزمن من قبل الوسائل الإعلامية. ولابد من الإشارة إلى أنه من الضروري بمكان العودة إلى تكريس هذه القيم والإضاءة عليها من خلال العمل الصحافي اليومي، ويجب أن يتم تناولها بوسائل وأشكال مختلفة، لاسيما أننا أمام واقع جديد ومتجدد لا يهدأ على أي حال.

- ضرورة تطوير الأدوات والأساليب في العمل الصحافي، وذلك من خلال متابعة ما هو جديد وقادر على التقاط اللحظة الراهنة، والعمل على أن يكون متناسبًا مع المجتمع السوري المبني على أساس متين يقوم على الأسرة عمادًا له.

- تكريس قيم الشهادة والتضحية والفداء ومتابعة أمور وشؤون أسر وذوي الشهداء من خلال قضاياهم اليومية، والإشارة إلى ما تحقق في هذا المجال، والإضاءة على قضاياهم المعيشية ورصدها وتحليلها.

- ثمة قضايا مجتمعية طارئة فرضتها ظروف الحروب، لابد من متابعتها والعمل على تحليلها ومناقشتها كي لا تتحول إلى واقع يفرض نفسه، وبما أنها مازالت مجرد ظواهر يمكن معالجتها والإضاءة عليها، فلا بد من رصدها وتحليلها ومن ثم متابعتها إعلاميًا.

- مواجهة المصطلحات التضليلية التي ضخت على المجتمعات العربية خلال الحروب.

- بما أن الأسرة هي أساس المجتمع، لابد من التركيز على قضاياها المتحولة

والجديدة، لاسيما في مجالات التشرد والانفصال ومختلف القضايا التي نتجت عن ذلك.

- معالجة قضايا الطفولة، فأطفال اليوم هم رجال الغد، ومن المعروف أن الضرر الكبير الذي لحق بالطفولة ترك تأثيرات كبيرة لن تتوقف عند حد معين، ولذلك يجب العمل على معالجتها وفق أسس علمية ومعرفية.

- ضرورة التركيز على أن المجتمع صاحب دور ريادي وحضاري في نشر القيم الإنسانية، وذلك من خلال اعتماد مجموعة أساليب.

- لا بد من تعزيز دور القراءة وبناء المعرفة ومتابعة ورصد وتحليل الإعلام الإلكتروني الذي احتل مكانة كبرى خلال الحروب، مع تحييد الجانب السلبي منه والاستفادة من طاقاته وإمكاناته الكبيرة.

- إبراز الوجه الحياتي للشعوب العربية، وذلك من خلال رصد ومتابعة الحياة اليومية، وإبراز مظاهر القوة والتماسك التي تحلى بها السوريون، وقد كانت الحرب كاشفة لهذا الدور.

- العمل على رصد الإبداع السوري، ونشر الفكر التنويري والمعرفي، ومتابعة النشاط الثقافي على امتداد الساحات الوطنية.

- إثراء المشهد الثقافي العربي عبر الانتقال من المتابعة إلى الرصد والتحليل والمشاركة في الفعل الثقافي والإبداعي، والقدرة على التوجيه وفق القيم الوطنية والإنسانية.

- العمل على نشر إبداع الشباب والمبدعين السوريين بشكل عام، إذ ضاقت المساحة الورقية التي ينشرون من خلالها إبداعهم.

- الصحافة المكتوبة هي ذاكرة الوطن وسجله اليومي ونبض الناس، فلابد من العمل على تطويرها شكلًا ومضمونًا، وعدم احتساب الأمر بمقياس الربح

المادي، فالرسالة الإعلامية هي بالمحصلة النهائية عملية بناء وعي معرفي وفكري. ويجب التركيز على إعادة بناء الإنسان فكريًا ومعرفيًا ووطنيًا بشكل صحيح من خلال ما تمت الإشارة إليه سابقًا، من ثم العمل الميداني حسب ما يقتضيه الواقع.

وخلاصة القول إن الصحافة تُعد مظهرًا من مظاهر السيادة ووجود الدولة، وهي سجلها، والصحافي كما هو مؤرخ اللحظة، فإن الصحيفة هي سجل الوقائع والأحداث.

في الختام، يقود الواقع الحالي إلى رؤية مستقبلية مفادها أن الصحافة الورقية في طريقها للانتهاء، لتحل محلها الصحافة الإلكترونية بكل خصائصها وما تتيحه من مزايا وخدمات. ويتفق الباحثون في إطار المدارس الأكاديمية المختلفة والممارسون لمهنة الصحافة على أن صناعة الصحافة المطبوعة تواجه أزمة بقاء تهدد وجودها وكيانها، وتؤثر سلبًا في قدرتها على الاستمرارية والصمود في ظل أسواق المنافسة السائدة، وفي مواجهة الصحافة الإلكترونية بتطبيقاتها المختلفة، وكذلك في مواجهة وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث الشهيرة التي أصبحت منافسًا قويًا وحقيقيًا لها يفوق في قدراته وتأثيره البدائل الأخرى المعروفة.

وتشير الدراسات الخاصة بمستقبل الصحافة الورقية إلى أن الصحافيين أنفسهم يعتقدون أنها ستصبح أقل أهمية في الحياة العامة في السنوات القادمة. كما يتبنى خبراء الإعلام رؤية متشائمة لمستقبل الصحافة المطبوعة، إذ يقول مؤلف كتاب "النهاية الحتمية للإعلام الورقي"، فيليب ميير Philip Meyer أن آخر مطبوع ورقي سيصدر في العام 3402. وهناك رؤية أخرى قائمة على إمكانية تطوير الصحافة الورقية والتعايش بينها وبين الصحافة الإلكترونية، وذلك من خلال تطوير المحتوى ووضع مقترحات للنهوض بها، وإعادة النظر في كل أشكال التحرير الصحافي، بحيث يحكمها المساحة الصغيرة مع كثرة استخدام العناوين

والتوسع في استخدام الثقافة البصرية.

على ضوء ذلك، تقوم الرؤية التطويرية والمستقبلية للصحافة الورقية من منطلق نظرية "متاهة التواصل الاجتماعي في الفضاء العام" على سيناريوهين أساسيين: من جهة انتهاء واختفاء الصحافة الورقية لتحل محلها الصحافة الإلكترونية بشكل كامل، والسيناريو الثاني هو تطوير الصحافة الورقية والنهوض بها لكي تستطيع التعايش مع الصحافة الإلكترونية.

والبقية آتية في الجزء الثاني من الكتاب..

رئيسة التحرير

2022\4\2

الفهرس

مقدمة الكتاب 7

الصحافة الأردنية 12

الصحافة الورقية الإماراتية 42

الصحافة البحرينية 82

الصحافة الجزائرية 108

الصحافة السورية 122

الصحافة الفلسطينية 136

الصحافة اللبنانية 160

الصحافة المصرية 220

الصحافة المغربية 308

الصحافة اليمنية 332

الخلاصة 349

خاتمة الكتاب 357

الصحافة الورقية اليومية في الدول العربية

الواقع، الرهانات، والآفاق المستقبلية

التحدي الكبير الذي يواجه تطوير النظريات العلمية المتعلقة بالصحافة اليوم هو تطور الصحافة الالكترونية . الذي يثير العديد من الأسئلة فيما يتعلق بالتغييرات التي يحدثها. كالسؤال عن هوية صحافي اليوم، وما نوع المهام التي يقوم بها الصحفي عبر الانترنت بالمقارنة مع المنتجين الآخرين للمحتوى ككتاب المدونات وغيرهم.

من هنا، يرصد هذا الكتاب الجماعي واقع الصحافة الورقية اليومية في العالم العربي، ورهاناته، وآفاقه المستقبلية، من خلال طرح تجارب عدد من الدول العربية كنماذج وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، واليمن، في إطار سعي علمي مشترك نحو معالجة ثغرة في الدراسات الإعلامية، بإسقاط تفصيلي وواقعي للتجارب على الحاضر و المستقبل، وهذا ما يعزز القيمة العلمية للكتاب، الذي نأمل أن يكون عونا ومرجعا مهما لجميع الباحثين والإعلاميين والمهتمين بواقع الصحافة الورقية العربية.

فريق العمل:

أ. أحمد سرور
د. حسن أبوحشيش
د. سحر مصطفى
د. صباح الخيشني
د. فاديا حسين
أ.د. ماجد تربان
أ. مازن مجوز
أ. د. محمد العلالي
أ. د. مصطفى متبولي
أ. هاله السيد

د. أكرم حمدان
أ. حياة عون
أ. سليم النباهين
د. غادة عثمان
أ. د. فايزة يخلف
د. ماجد الخضري
د. مثاني أبشر
أ. محمد مجدي
د. منى طوق
د. وفاء حطيط

د. بتول السيد
د. خضر الجمالي
د. سليمان أعراج
د. غسان حرب
أ. فتحية صبري
أ. ماجدة حلاني
أ. محمد خليل
أ. محمد الطويل
أ. ندى محمد
د. يوسف سلمان





9 786144 429860



دار النهضة العربية